إِعْلَامُ الطَّغَامِ بِأَنَّ التَّأوِيْلَ مِنْ دِيْنِ الإِسْلَام



الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر عَلِيْ مِقْدَادِي الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

إِعْلَامُ الطَّغَامِ بِأَنَّ التَّأوِيْلَ مِنْ دِيْنِ الإِسْلَام

إِعْلَامُ الطَّغَامِ بِأَنَّ التَّأوِيْلَ مِنْ دِيْنِ الإِسْلَام

تأليف : الأُستَاذُ الدُّكتُور عَلِي مِقْدَادِي الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (٣٠١٠/ ٦/ ٢٠١٩)

الرقم المعياري الدولي للكتاب :

ردمك (٩-٠٢-٧٤٩-٩٩٢٣-٩٧٨) **ISBN**

المُقَدِّمَةُ

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا ، من يَهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليله ، ﭐﭑ□ □ □ □ يم يي □ □ □ □ □ ٌّ ٍّ [آل عمران : ١٠٢] ، ﭐﭐلخ لم لى لي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ نم نى □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ يمي □ □ □ □ □ □ □ ٌّ [النساء:١] ، ﭐﭑ□ □ □ □ □ □ □ □ □ بج * بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم □ جم □ حم □ خم [الأحزاب : ٧٠ -٧١] ، أمَّا بعد : فاعلم أنَّ عقيدة المسلمين قامت علىٰ إثبات الصِّفات لله تعالىٰ من غير تكييف ولا تشبيه ، وأنَّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ... ولم يُخالف في ذلك إلَّا شرذمة قليلة لبست لبُوس السَّلف الصَّالح زوراً وبهتاناً وظُلماً وعدواناً كي تُمرِّر العديد من العقائد التَّجسيميَّة ، تلكمُ الشِّرذمة التي ساعدها في نشر مذهبها عشرات المحطَّات الإعلاميَّة سواء كانت مرئيَّة أو مسموعة أو مقروءة ، بالإضافة إلىٰ سيل منهمر من الأموال التي أُنفقت علىٰ دعاة ودارسي ذلكم المذهب الذي ما انتشر إلَّا بتلك الوسائل ... وخاصَّة في البلاد التي عمَّ فيها الجهل وطم ... لأنَّهم لا ينبتون إلَّا حيث يكون الجهل والتَّخلُّف ...

وقد اجتهدت تلك الشِّرذمة في نبْشِ العقائد التَّجسيميَة التي دفنها جمهور أهل العلم في القرنين الرَّابع والثَّامن الهجريَّين ... تلكمُ العقائد التي أزاحوا عنها أكفانها وحنوطها وبعثوا فيها الحياة من جديد من خلال تحقيق المخطوط منها ونشرها مع ما سبق له النَّشر منها ، مع التَّلاعب والعبث ببعضها بالحذف والشَّطب والتَّزوير والزِّيادة والنُّقصان ... وتوزيع أغلبها مجاناً علىٰ سبيل (يُهدىٰ ولا يُباع)...

وحتىٰ يتسنَّىٰ لهم الولوج إلىٰ عقول الرّعاع من أتباعهم أنكروا وجود المجاز في لغة القرآن ... وأقنعوهم بحجج واهية ... وبسبب ذلك حرَّموا التَّأويل مطلقاً زاعمين بأنَّ السَّلف الصَّالح لم يؤولوا البتَّة ... مع العلم أنَّ الشَّواهد والأدلَّة تشهد بأنَّ السَّلف الصَّالح كانوا : إمَّا مفوِّضة وإمَّا مؤوِّلة ... لأنَّه قد ثبت بالنَّقل والعقل أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ لا يشبه المُحدثات بوجه من الوجوه ... وأنَّ جميع النُّصوص التي قد تُوهمُ ذلك لا بدَّ من تفويضها أو تأويلها ...

ومن المعلوم أنَّ جمهور العلماء ذهبوا إلىٰ أنَّ الآيات المتشابهات لا يجوز أن تُحمل علىٰ ظاهر معناها المتبادر إلىٰ الأذهان البتَّة ، لأنَّ الحمل علىٰ ظاهر المعنىٰ يتعارض مع العديد من المسلَّمات العقديَّة ، وكذا اللغويَّة ، بالإضافة إلىٰ الاصطدام المباشر مع آيات التَّنزيه ، التي منها :

(١) قوله تعالىٰ : ﭐ□ □ □ بر □ □ [الروم : ٢٧] ، فلا يوصف سبحانه بأيِّ وصفٍ يُشبه وصف غيره من صفات المخلوقين ، من التَّغيُّر والتَّبدُّل والحلول في الأماكن والتَّحيُّز فيها ، فهو سبحانه وتعالىٰ واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله ، وتجب له جَمِيعُ صِفَاتِ الْجَلَالِ والجَمَالِ وَالْكَمَالِ ، ولذلك لا يجوز أن تُضرب لله الأمثال التي توجب الاشتباه ، قال تعالىٰ : ﭐ□ □ □ □□ □ [النحل : ٧٤] .

(٢) وقوله تعالىٰ : ﭐ□ □ □ □ [مريم : ٦٥] ، أي : هل تعلم من الآلهة التي عُبدت من دونه من اسمه الله ؟!! فلا يوجد أبداً من تسمَّىٰ من المعبودات الباطلة باسم ﴿الله﴾ ، فالله تعالىٰ لا مِثْل له ، ولا عدل ، ولا شبيه ، ولا مثيل في أيِّ شيء من صفات المُحدثات حتىٰ في اسمه تعالىٰ ، فمن وصفه بمعنىٰ من معاني المحدثات ، كالنُّزول الحقيقي ، والقيام ، والقعود ، والجلوس علىٰ العرش والاستقرار فيه ، فقد شبَّه الله تعالىٰ بخلقه ، والعياذ بالله ....

(٣) وقوله تعالىٰ: ﭐ□ □ □□ □ □ □ □ [الشورىٰ:١١] ، والآية صريحة مُحكمة تدلُّ بجلاء علىٰ ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة المُحدثات بأي وجه من الوجوه ... فالآية نصٌّ محكمٌ صريحٌ في نفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالىٰ وبين سائر المحدثات ، فلا هو يشبهها في أيِّ شكل من الأشكال ، ولا هو في حاجةٍ إلىٰ شيءٍ ممَّا خلق ...

وقد يَردُ إشكالٌ مفاده : أنَّ نفي المثل في قوله : ﭐ□ □ □□ □ □ □ □ [الشورىٰ: ١١] ، يُوهم وجود المثل ، لأنَّ الكاف بمعنىٰ مثْل ، فيصير المعنىٰ : ليس مثل مثله شيء ، فالنَّفي يكون لمثل المثل ...

والجواب علىٰ هذا الإشكال بعدَّة أجوبة :

١ . أنَّ الكاف صلة ، أي زائدة لتأكيد نفي المثل ، فالمعنىٰ : انتفىٰ المثل انتفاء مؤكَّداً .

٢ . أنَّ المثل بمعنىٰ الصِّفة ، فالمعنىٰ : ليس كصفة الله تعالىٰ شيء .

٣ . أنَّ الآية من باب الكناية ، علىٰ حدِّ قولك : (مِثلكَ لا يبْخل) ، أي : أنت لا تبخل . ووجه كونها من باب الكناية أنَّه يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل ، وهذا هو المراد . فالقصد نفي مثله تعالىٰ علىٰ أبلغ وجه ، إذ الكناية أبلغ من التَّصريح لتضمُّنها إثبات الشَّيء بدليله .

وعليه ، فالآية الكريمـــة تنفي عن الله تعالىٰ المماثلة لشيء من الحوادث ، ونفي المماثلة يفيد أُموراً عديدة ، منها :

نفي الجسميَّة والعَرَضيَّة والجوهريَّة ... لأنَّ الجسم مؤلَّف من جواهر وأعراض ، وهما حادثان . قال السُّبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب : " حكم الجواهر والأعراض كلّها الحدوث ، وعلىٰ هذا إجماع المسلمين !!! ومن خالف في ذلك كافر ، لمخالفة الإجماع القطعيّ " (١) .

(٤) وقوله تعالىٰ : نى [الإخلاص : ٤] ، أي : لا نظير له ، ولا قسيم له ، ولا شبيه له ، ولا صاحبة ، ولا شريك ... فينازعه في ربوبيَّته ومُلكه بوجه من الوجوه ، وقد فسَّرتها آية الشُّورىٰ : [الشورىٰ : ١١] .

فجمهور السَّلف الصَّالح وقف أمام المتشابهات من غير أن ينبسُّوا ببنْت شَفَه ، وقالوا : نؤمن بها ، وُنصَدِّقُ بِهَا ، وَلَا تُتوَهَّم ، **وَلَا كَيْف** ، **وَلَا مَعْنَى** ، ولا نردُّ منها شيئاً ، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقٌّ إذا ثبت وصحَّ الحديث عنه ، ولا نردُّ علىٰ الله تعالىٰ قوله ، ولا نصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ، [الشورىٰ : ١١] . فأجروها علىٰ ظاهر اللفظ لا علىٰ ظاهر المعنىٰ ، لأنَّ المعنىٰ لا سبيل إلىٰ درْكه ، ولذلك وَكَلُوا علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، وكان لسان حالهم يقول كما قال الإمام ابن الجوزي : " نُقِرُّ ونُمِرُّ ، وَأَرْبَابُ الْبَحْثِ فِي خَسَارٍ ، هَذَا سَيْفُ السُّنَّة فَتَنَاوَلْهُ بِالْيَمِينِ لا بِالْيَسَارِ ، وَاضْرِبْ بِهِ كَفَّ " كَيْفَ " وَرَأْسَ " لِمَ " وَعُنُقَ " ثمَّ " وَخُذْ لِلتَّنْزِيهِ من التَّشبيه بالثَّار ، قال تعالىٰ : [التوبة: ١٠٩] (٢) .

فالله تعالىٰ لا كيْف له ، إذ الكيْف من لوازم الأجسام ، والله يتنزَّه عن ذلك كلِّه ... فالآية صريحة في وجوب تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة ما سواه علىٰ الإطلاق، لأنَّ كلمة شيء نكرة وقعت في حيِّز النَّفي فهي للعموم ، أي : أنَّه ينتفي عنه مشابهةُ شيء ما من العالم ، وهذه الآية من المحكمات ، ومحكم القرءان هو الأصل الذي يُرَدُّ إليه المتشابه. وكلُّ ءاية أوهمت تشبيهًا أو جسميَّة يجب أن لا تحمل علىٰ ظاهر معناها ، وبذلك نكون قد وفَّقنا بين المحكم والمتشابه.

---

(١) انظر : إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٩٣) .

(٢) انظر : التبصرة (٢/ ٢٨٧) .

وأمَّا العقل فلأنَّ الله تعالىٰ لو كان مشبهًا لشيء من المُحدثات لجازَ عليه ما يجوز عليها ، ولو جاز عليه ما يجوز عليها للزمَ حدوثه، والحدوث ينافي الألوهيَّة، فثبت أنَّه تعالىٰ لا يُشبه شيئاً من المُحدثات ...

ولتجلية مسألة التَّأويل ... كانت هذا الكتاب الذي اشتمل علىٰ مقدِّمة وتسعة مباحث ، هي :

المُقَدِّمَةُ : ...

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : بَعْضُ المَسَائِلِ المُسَلَّمَة وَالمَعْلُوْمَة بِالضَّرُوْرَة فِي دِيْنِ اللهِ تَعَالىٰ التِي لَا يَجُوْزُ البَحْثُ فِيْهَا .

المَبْحَثُ الثَّانِي : مَعْنَىٰ التَّفْسِيْرِ وَالتَّأوِيْلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحَاً وَالفَرْق بَيْنَهُمَا .

المَبْحَثُ الثَّالَثُ : مِنْ تَأوِيْلَاتِ السَّلَف .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ : أَقْوَالُ بَعْضِ أَئِمَّةِ الحَنَابِلَةِ فِي التَّأوِيْل .

المَبْحَثُ الخَامِسُ : بَعْضٌ مِنْ تَأوِيْلَاتِ مُدَّعِي السَّلفيَّة .

المَبْحَثُ السَّادِسُ : نَمَاذِجُ مِنْ رَدّ مَنْ يدَّعُوْن السَّلفيَّة للتَّأوِيْلَاتِ السَّلَفِيَّة .

المَبْحَثُ السَّابِعُ : بَعْضُ أَقْوَالِ مَنْ يدَّعُوْنَ السَّلفيَّةِ فِي تَشْنِيْعِهِم عَلىٰ المُوؤلَة .

المَبْحَثُ الثَّامِنُ : نَمَاذِجُ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَةِ التِي يِجِبُ تَأوِيْلهَا بِصَرْفِهَا عَنَ ظَاهِرِ مَعْنَاهَا .

المَبْحَثُ التَّاسِعُ : نَمَاذِجُ مِنَ الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة التِي يِجِبُ تَأوِيْلهَا بِصَرْفِهَا عَنَ ظَاهِرِ مَعْنَاهَا .

وَسُبْحَانَكَ اللَهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُــــــــوْبُ إِلَيْكَ ،

وَالحَمْـــــدُ لِله رَبِّ العَالَمِيْن

﴿ المَبْحَثُ الأَوَّلُ ﴾

بَعْضُ المَسَائِلِ المُسَلَّمَة وَالمَعْلُوْمَة بِالضَّرُوْرَة فِي دِيْنِ اللهِ تَعَالى التِي لَا يَجُوْزُ البَحْثُ فِيْهَا

هناك جملة من الأمور التي لا يجوز الكلام فيها ... وهي مجموع الأمور الغيبيَّة التي لا ولن يستطيع العقل ولوج بابها أو الخوض فيها أصلاً ... لأنَّه لا يستطيع أن يخوض إلَّا في عالم الشَّهادة دون عالم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ ... ومن أهمِّ تلك المسائل :

أَوَّلاً : مَسْأَلَةُ الكَلَامِ فِي ذَاتِ اللهِ تَعَالَى :

الفِكرُ في ذات الله تعالىٰ ممنوعٌ ولا يجوز البتَّة ، فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : " فَكِّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا تُفَكِّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ " (١) ، وروي مثله عن مالك ...

قال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ) : " وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ :

وَلَا تُفَكِّرَنَ فِي ذِي الْعُلَا عَزَّ وَجْهُهُ ... فَإِنَّـكَ تُرْدَىٰ إِنْ فَعَلْتَ وَتُخْذَلُ

وَدُونَكَ مَصْنُوعَـــاتُهُ فَاعْتَبِرْ بِهَا ... وَقُلْ مِثْلَ مَا قال الخليلُ المبجَّلُ (٢)

ومن المعلوم أنَّ السَّلف الصَّالح لم يتطرَّقوا في كلامهم للذَّات ، لأنَّهم علموا من المحكمات أن لا سبيل لمعرفة كُنْه الخالق تعالىٰ الذي ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورىٰ:١١] ، قال الإمام الذَّهبي : " قد ذكرنَا أَنَّ لفظَة (بِذَاته) لاَ حَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَشْغَبُ النُّفُوْسَ ، وَتركُهَا أَوْلَىٰ – وَاللهُ أَعْلَمُ – " (٣) .

---

(١) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب العظمة (١/ ٢٤٠ برقم ٢٢) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٦ برقم ٦١٨) ، (٢/ ٣٢٣ برقم ٨٨٧) ، ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٧/ ١٥٠ برقم ١٠٨) ، وقال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : " مَوْقُوفٌ ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٣٨٣) .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ١١٦) .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (١٩/ ٦٠٧) .

وقد اعترف الألباني بأنَّ لفظة الذَّات لم تكن معروفة في عهد الصَّحابة ، وفي ذلك قال : " ومن هذا العرض يتبيَّن أنَّ هاتين اللفظتين : " بذاته " و" بائن " لم تكونا معروفتين في عهد الصَّحابة ، رضي الله عنهم " (١) .

وأمور الغيب وحقائقها لا تُدرَك بالعقل البشريِّ محدود التَّفكير ، وما على المؤمن إلَّا أن يُؤمِن بها كما أُنزِلت في القرآن الكريم، وكما جاءت في السُّنَّة الصَّحيحة، لأنَّ العقل البشريَّ لا يستطيع الخوض إلَّا في عالم الشَّهادة ، قال الإمام ابن خلدون : " ... وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه ، بل العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينيَّة لا كذب فيها. غير أنَّك لا تطمع أن تزن به أمور التَّوحيد والآخرة وحقيقة النُّبوَّة وحقائق الصِّفات الإلهيَّة وكلّ ما وراء طوره فإنَّ ذلك طمع في محال. ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الّذي يوزن به الذَّهب فطمع أن يزن به الجبال وهذا لا يدرك. على أنَّ الميزان في أحكامه غير صادق لكنَّ العقل قد يقف عنده ولا يتعدَّى طوره حتَّى يكون له أن يحيط باللَّه وبصفاته فإنَّه ذرَّة من ذرَّات الوجود الحاصل منه. وتفطّن في هذا الغلط ومن يقدّم العقل على السَّمع في أمثال هذه القضايا وقصور فهمه واضمحلال رأيه ، فقد تبيَّن لك الحقّ من ذلك وإذ تبيَّن ذلك فلعلَّ الأسباب إذا تجاوزت في الارتقاء نطاق إدراكنا ووجودنا خرجت عن أن تكون مدركة فيضلّ العقل في بيداء الأوهام ويحار وينقطع. فإذا التَّوحيد هو العجز عن إدراك الأسباب وكيفيَّات تأثيرها وتفويض ذلك إلى خالقها المحيط بها إذ لا فاعل غيره. وكلُّها ترتقي إليه وترجع إلى قدرته، وعلمنا به إنَّما هو من حيث صدورنا عنه لا غير" (٢) .

وقال الشَّيخ محمد عبده مبيِّناً عجز العقل البشرى عن إدراك كُنه العديد من الحقائق الكونيَّة : " إنَّنا مع جهلنا بكُنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرى : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدِّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه ... فإذا ما ورد نصٌّ أوهم ظاهره التَّشبيه فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسِّر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أنَّنا منزِّهين حينما نقول : إنَّنا نجهل كُنه الذَّات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنى الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التَّفكُّر في الذَّات عبثٌ ومهلكة ، وطلب للاكتناه وهو مستحيل على العقل البشرى . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك [الشورى : ١١] (٣) .

---

(١) انظر : مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٧) .

(٢) انظر : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (١/ ٥٨٢) .

(٣) انظر : رسالة التوحيد (ص٦١) .

وقد أفتىٰ أهل العلم بتحريم الكلام في مثل هذه الأمور ، قال الإمام أبو زكريَّا محيي الدِّين يحيىٰ بن شرف النَّووي (٦٧٦هـ) : " وَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَقِّ كُلَّهُمْ عَلَىٰ وُجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ ، كَمَا أُمِرُوا وَسَكَتُوا لِحِيرَةِ الْعَقْلِ ، وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وُقُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرُ شَاكٍّ فِي الوجود والموجود ، وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوْحِيدِ ، بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ ثُمَّ تَسَامَحَ بَعْضُهُمْ بِإِثْبَاتِ الْجِهَةِ خَاشِياً مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّسَامُحِ ، وَهَلْ بَيْنَ التَّكْيِيفِ وَإِثْبَاتِ الْجِهَاتِ فَرْقٌ ؟!!! " (١) .

ثَانِياً : مَسْأَلَةُ تَنْزِيْهِ اللهِ تَعَالَى عَنِ الكَيْف :

الكيْفُ عليه سبحانه وتعالىٰ مستحيل ،وليعلم الذين يستشهدون بالمقولة المنسوبة للإمام مالك " والكيْف مجهول " أنَّها لا تصحُّ عنه البتَّة ، وكذا لا تصحُّ عن شيخه ربيعة بن عبد الرَّحمن ولا عن السيِّدة أمّ سلمه– كما سيأتي – ، فعلىٰ الذين استمرأوا الاستشهاد بمقولة " والكيْف مجهول " أن يعلموا أنَّه يستحيل قولهم في حقِّ الله تعالىٰ ، لأنَّ ظاهر هذه العبارة موهم للتَّشبيه ، ولا يجوزُ لهم التَّمسُّك بعبارة مرويَّة لا تصحُّ ، فالله تعالىٰ لا يُعقل له كيفٌ ، لأنَّ في الكيْفِ مشابهةٌ ، والكيْف – كما يقول صاحب التَّعريفات : " هيئة قارَّة في الشَّيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، فقوله : "هيئة " يشمل الأعراض كلّها . وقولـــــه : " قارَّة في الشَّيء " احتراز عن الهيئة الغير القارَّة ، كالحركة والزَّمان والفعل والانفعال " . فتنزيه الله تعالىٰ عن الكيْف أمرٌ لا يختلف فيه اثنان من أهل الحقِّ ... فلا يقال لمن كيَّف الكيْف : كيف ، لأنَّ الكيفيَّة من لوازم الجسميَّة ، والله تعالىٰ ليس بجسم ...

وقال الإمام جلال الدِّين السُّيوطي (٩١١هـ) : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ " (٢) .

وقال أيضاً : " وَقَالَ المظهري : اعْلَم أنَّ الله تَعَالَىٰ منزَّه عَن الْحَدث وَصفَة الْأَجْسَام ، وكلّ مَا ورد فِي الْقُرْآن وَالْأَحَادِيث فِي صِفَاته مِمَّا يُنبِئ عَن الْجِهَة والفوقيَّة والاستقرار وَالنُّزُول وَنَحْوهَا ، فَلَا نَخُوض فِي تَأْوِيله ، بل نؤمن بِمَا هُوَ مَدْلُول تِلْكَ الْأَلْفَاظ علىٰ الْمَعْنىٰ الَّذِي أَرَادَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، مَعَ التَّنْزِيه عَمَّا يُوهم الجسميَّة والجهة " (٣) .

---

(١) انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ٢٥) .

(٢) انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع السنن) (٨/ ٢٢١) .

(٣) انظر : شرح سنن ابن ماجه (١٨/١) ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجة للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرَّحمن الحنفي الكنكوهي) .

وقال أيضاً : " فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنْبَيْكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ وَلَا هِيَ بِمَرْئِيَّةٍ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعُبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفَ وَأَيْنَ وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ … قَصِّرِ الْقَوْلَ فَذَا شَرْحٌ يَطُولُ

هُوَ سِرٌّ غَامِضٌ مِنْ دُونِهِ … ضُرِبَتْ وَاللَّهِ أَعْنَاقُ الْفُحُولْ

أَنْتَ لَا تَعْرِفُ إِيَّاكَ وَلَا … تَدْرِ مَنْ أَنْتَ وَلَا كَيْفَ الْوُصُولْ

لَا وَلَا تَدْرِ صِفَاتٍ رُكِّبَتْ … فِيكَ حَارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولْ

أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَا … هَلْ تَرَاهَا فَتَرَىٰ كَيْفَ تَجُولْ

هَذِهِ الْأَنْفَاسُ هَلْ تَحْصُرُهَا … لَا وَلَا تَدْرِي مَتَىٰ مِنْكَ تَزُولْ

أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْلُ وَالْفَهْمُ إِذَا … غَلَبَ النَّوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهُولْ

أَنْتَ أَكْلُ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ … كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْفَ تَبُولْ

فَإِذَا كَانَتْ طَوَايَاكَ الَّتِي … بَيْنَ جَنْبَيْكَ كَذَا فِيهَا خُلُولْ

كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ … لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَىٰ كَيْفَ النُّزُولْ

كَيْفَ تَجَلَّىٰ اللَّهُ أَمْ كَيْفَ يُرَىٰ … فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولْ

هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ … وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيْفُ يَحُولْ

وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ … وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِي لَا يَزُولْ

جَلَّ ذَاتًا وَصِفَاتًا وَسَمَا … وَتَعَالَىٰ قَدْرُهُ عَمَّا أَقُولْ (١)

إذن فالتَّكييف مستحيل عليه تعالىٰ ، وممتنع بالإجماع ، لكنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة يصرِّحون بأنَّ لله تعالىٰ كيْفاً إلَّا أنَّ كيْفهُ مجهولٌ لديهم ... والقولُ بالتَّكييف المجهول مدخلٌ واسعٌ للتَّشبيه والتَّجسيم ، ولذلك وجدنا السَّلف الصَّالح يُجري الألفاظ الموهمة للتَّشبيه علىٰ ظاهر لفظها – لا علىٰ ظاهر معناها كما يزعم مدَّعو السَّلفيَّة – والإيمان بها علىٰ طريق الإجمال ، مع تنزيه الله تعالىٰ عن الكيفيَّة والتَّشبيه ،

(١) انظر : الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٩٠-٢٩١) .

وقد نقله الإمام البيهقي وغيره عن الأئمَّة الأربعة ، والسُّفيانين (سفيان الثوري (١٦١هـ) ، سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ، والحمَّادين (حمَّاد بن سلمة ١٦٧هـ ، وحمَّاد بن زيد ١٧٩هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والليث (١٧٥هـ) ، وغيرهم ...

فَكَيْفَ ، ومن أين علمَ من يدَّعون السَّلفيَّة بأنَّ لله تعالىٰ كَيْفاً ؟!! ومن المعلوم بداهة أنَّ ذلك أمرٌ موكولٌ للعقول التي من شأنها أن تحلِّل المعلومات الواردة إليها من خلال الحواس الخمس التي تُعتبر مصدراً مهمَّاً للإدراك ومعرفة الأشياء ، لكن يجب علينا أن نفهم أنَّ عمل هذه الحواس وكذا العقول مقصورٌ فقط علىٰ عالم الحسِّ والشَّهادة دون عالم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا تعالىٰ وحده ...

وفي ذلك يقول الإمام محمَّد عبده (١٩٠٥م) : " إذا قَدرنا عقل البشر قدره ، وجدناه غايه ما ينتهي إلىٰ كماله إنَّما هو الوصول إلىٰ معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني ، حسَّاً كان أو وجداناً ، أو تعقُّلاً ، ثمَّ التَّوصُّل بذلك إلىٰ معرفة مناشئها ، وتحصيل كليَّات لأنواعها ، والإحاطة ببعض القواعد لعروض ما يعرض لها . أمَّا الوصول إلىٰ كُنه حقيقتها ، فممَّا لا تبلغه قوَّته ، لأنَّ اكتناه المركَّبات إنَّما هو باكتناه ما تركَّبت منه ، وذلك ينتهي إلىٰ البسيط الصّرف ، وهو لا سبيل إلىٰ اكتناهه بالضَّرورة ، وغاية ما يمكن عرفانه منه هو عوارضه وآثاره ... خذ أظهر الأشياء وأجلاها ، كالضّوء : قرَّر النَّاظرون فيه له أحكاماً كثيرة ، فصَّلوها في علم خاصّ به ، ولكن لم يستطع ناظر أن يفهم ما هو ، ولا أن يكتنه معنىٰ الإضاءة نفسه ، وإنَّما يعرف من ذلك ما يعرفه كلُّ بصير له عينان ، وعلىٰ هذا القياس .

ثمَّ أنَّ الله لم يجعل للإنسان حاجه تدعو إلىٰ اكتناه شيء من الكائنات ، وإنَّما حاجته إلىٰ معرفة العوارض والخواص ولذّة عقله إن كان سليماً ، إنَّما هي تحقيق نسبة تلك الخواص إلىٰ ما اختصَّت به ، وإدراك القواعد التي قـــامت عليها تلك النّسب ، فالاشتغـــال بالاكتناه إضاعة للوقت ، وصرف للقوَّة إلىٰ غير ما سيقت إليه ... ويخلص إلىٰ القول : بأنَّ الفكر في ذات الخالق هو طلب للاكتناه من جهة ، وهو ممتنع علىٰ العقل البشرىٰ ، لما علمت من انقطاع النِّسبة بين الوجودين ، ولاستحالة التَّركيب في ذاته ، وتطاولٌ إلىٰ ما لا تبلغه القوَّة البشريَّة ، من جهة أخرىٰ ، فهو عبثٌ ومهلكةٌ ، عبثٌ لأنَّه سعيٌ إلىٰ ما لا يُدرك ، ومهلكةٌ ، لأنَّه يؤدِّي الى الخبط في الاعتقاد ، لأنَّه تحديدٌ لما لا يجوز تحديده ، وحصرٌ لما لا يصحُّ حصره ...

ويضيف قائلاً : إنَّنا مع جهلنا بكُنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرىٰ : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدِّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه....

فإذا ما ورد نصٌّ أوهم ظاهرُهُ التَّشبيه ، فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسِّر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أنَّنا منزِّهين حينما نقول : أنَّنا نجهل كنه الذَّات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنىٰ

الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التَّفكُّر في الذَّات عبثٌ ومهلكةٌ ، وطلبٌ للاكتناه ، وهو مستحيلٌ علىٰ العقل البشري . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك [الشورىٰ: ١١] (١)
.

فللعقل البشري جهود إذا جاوزها عجز وضلَّ ، وخبطَ خبْط عشواء في غير فهم ولا إدراك ... وهناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسِّ الإنسان ، وتتداخل في مدركاته ، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلىٰ كُنهها ، فالنَّفس ، والرُّوح ، والعقل ، والضّوء ، والكهرباء ، والأثير ، قريبةٌ منه كلّ القرب ، ولكنَّه لا يستطيع معرفة حقيقتها ، وهو لذلك يكتفي بالبحث في آثارها وأعراضها ، وما يمكن أن يفيده منها ، ويَدَعُ – مضطرَّاً – محاولة اكتناهها ، وما ذاك إلَّا لأنَّ إدراكه ينتهي عند غايةٍ محدودة ، فالتَفكير فيما وراء هذه الغاية إضاعةٌ للوقت ، وصرفٌ للقوىٰ فيما خلقت غير مستعدَّة له .

وإذا كان هذا حالُ العقل الإنساني مع ما يساويه في الوجود أو ينحطّ عنه ، بل كذلك شأنه فيما يظنّ من الأفعال أنَّه صادر عنه كالفِكْر ، فما يكون من أمره بالنِّسبة إلىٰ ذلك الوجود الأعلىٰ ؟! (٢) .

فعلىٰ الإنسان أن يعلم " أَنَّ كلَّ مَا تصوَّر فِي الْوَهم من طولٍ وَعرْض وعمْق وألوان وهيئات مُخْتَلفَة يَنْبَغِي أَن تعتقد أَن صانع الْعَالم بخلافة ، وَأَنَّه قَادر علىٰ خلق مثله ، وَإِلَىٰ هَذَا الْمَعْنىٰ أَشَارَ الصّديق رَضِي الله عَنهُ بقوله : الْعَجز عَن دَرك الْإِدْرَاك إِدْرَاك ، وَمَعْنَاهُ : إِذا صَحَّ عنْدك أَنَّ الصَّانِع لَا يُمكن مَعْرفَته بالتَّصوير والتَّركيب وَالْقِيَاس علىٰ الْخلق صَحَّ عنْدك أَنَّه خلاف الْمَخْلُوقَات وتحقيقه أَنَّك إِذا عجزت عَن مَعْرفَته بِالْقِيَاسِ علىٰ أَفعاله صَحَّ معرفتك لَهُ بِدلَالَة الْأَفْعَال علىٰ ذَاته وَصِفَاته ، وَقد وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نَفسه بقوله : [الحشر:٢٤] ، وَمَا كَانَ مصوِّراً لم يكن مصوَّراً ، كَمَا أَنَّ من كَانَ مخلوقاً لم يكن خَالِقًا " (٣) . فتكييفُ الأشياء لا يتحصَّل إلَّا من خلال عمل الحواس التي تعمل وفقاً لمعلومات وردت إليها ، فإذا فُقدت المعلومات أو لم تتوفَّر فلا يتبقَّىٰ للعقل إلَّا التَّخيُّلات المبنيَّة لديه علىٰ مثال سابق موجود ومتشكّل في الذَّاكرة بناء علىٰ معلومات سابقة وردت إليه ... فإذا لم تتوفَّر أصلاً معلومات عن شيء ما ، فلا سبيل للعقل إلىٰ تكييفه ... وعليه فلا يتبقَّىٰ لمن يدَّعون السَّلفيَّة من سبيل للقول بالكيْف المجهول إلَّا الفهم السَّقيم للنُّصوص المتشابهة ، ذلكم الفهم الذي أقيم علىٰ إلغائهم وإنكارهم لجمال اللغة العربيَّة المتمثِّل بالمجاز الذي أنكروه وسمُّوه بالطَّاغوت ، كما تجد ذلك في كتاب

(١) انظر : رسالة التوحيد (ص٥٠–٦١ باختصار) .

(٢) انظر : الله تبارك وتعالىٰ (ص١٥١) .

(٣) انظر : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٦٠) .

: " الصَّواعق المُرسلة في الرَّدِّ على الجهميَّة والمعطلة " للإمام ابن القيِّم ، وهو الكتاب الذي هجم فيه على المجاز وعلى القائلين به ، ونسي أو تناسى أنَّ اسم الكتاب الذي حارب فيه المجاز ... مجاز ، فيا لـ ...

ولذلك وجدناهم يسارعون إلى إثبات كلِّ ما من شأنه أن يصف الله تعالى بالجوارح والأعضاء ، ويُجْرُونه على ظاهر معناه ، ثمَّ يقولون : " بلا كيْف " ، أو " والكيْف مجهول " ، وهي عبارة لا مكان لها من الإعراب في هذا المقام ، والعياذ بالله تعالى ...

وبناءً على ما يجب لله تعالى من التَّنزيه ، أكّد علماء أهل الحقِّ أنَّه يجب الاعتقاد بأنَّ الله تعالى لا يحتاج لمكان يتمكَّن فيه ، لأنَّه سبحانه ليس جسماً ، إذ الجسم هو الذي يتمكَّن بمعنى يتحيَّز في المكان ، وهو الذي لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، إذ هي أعراضٌ ملازمةٌ للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثةٌ لتغيرُّها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلّ ، وافتقر إليه ، وبحاجة المتمكِّن في المكان للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكِناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثـــات ، وبالتَّالي فالله تعالى ليس محلَّاً للحوادث ، فلا هو يحلُّ بها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالى ...

والله تعالى لا كيْف له ، وصفاته سبحـــانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ وتعالى ربُّنا عن النَّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنِّدِّ ، ، والضِّدِّ ، والكفء ...

ولذلك وقف جمهور السَّلف الصَّالح أمام المتشابهات من غير أن ينبسُّوا ببنت شَفَه ، وقالوا : نؤمن بها ، وُنَصَدِّقُ بِهَا ، وَلَا تُتوَهَّم ، **وَلَا كَيْف** ، **وَلَا مَعْنَى** ، ولا نَرُدُّ منها شيئاً ، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقٌّ إذا ثبت وصحَّ الحديث عنه ، ولا نردُّ على الله تعالى قوله ، ولا نصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ، □ □ □ □□ □ □ □ [الشورى : ١١] . فأجروها على ظاهر اللفظ لا على ظاهر المعنى ، لأنَّ المعنى لا سبيل إلى درْكه ، ولذلك وَكَلُوا علمه إلى الله تعالى ، وكان لسان حالهم يقول كما قال الإمام ابن الجوزي : " نُقِرُّ ونُمِرُّ ، وَأَرْبَابُ الْبَحْثِ فِي خَسَارٍ ، هَذَا سَيْفُ السُّنَّة فَتَنَاوَلْهُ

بِالْيَمِينِ لا بِالْيَسَارِ ، وَاضْرِبْ بِهِ كَفَّ " كَيْفَ " وَرَأْسَ " لمَ " وَعُنُقَ " ثمَّ " وَخُذْ لِلتَّنْزِيهِ من التَّشبيه بالثَّار ، قال تعالىٰ : ﭐ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □[1] .

فالله تعالىٰ لا كيْف له ، إذ الكيْف من لوازم الأجسام ، والله يتنزَّه عن ذلك كلِّه ... فهو سبحانه منزَّه عن الحدِّ ، والضِّدِّ ، والنِّدِّ ، والمثْل ، والشَّبيه ، والنَّظير ، والمكان ، والحركة ...

نقَلَ الإمامُ أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في " الحِلْيَةِ " بسنده عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ بِالْكُوفَةِ فِي دَارِ الْإِمَارَةِ ، دَارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٤٠هـ) ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا نَوْفُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَابِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً مِنَ الْيَهُوَدِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : عَلَيَّ بِهِمْ ، فَلَمَّا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَالُوا لَهُ : يَا عَلِيُّ صِفْ لَنَا رَبَّكَ هَذَا الَّذِي فِي السَّماء ، كَيْفَ هُوَ ، وَكَيْفَ كَانَ ، وَمَتَىٰ كَانَ ، وَعَلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ؟ فَاسْتَوَىٰ عَلِيٌّ جَالِساً ، وَقَالَ : مَعْشَرَ الْيَهُوَدِ اسْمَعُوا مِنِّي ، وَلَا تُبَالُوا أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَداً غَيْرِي ، إِنَّ رَبِّي عزَّ وجلَّ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ مِمَّا ، وَلَا مُمَازَجُ مَعِمَّا ، وَلَا حَالٌّ وَهُمَّا ، وَلَا شَبَحٌ يُتَقَصَّىٰ ، وَلَا مَحْجُوبٌ فَيُحْوَىٰ ، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيُقَالُ : حَادِثٌ ، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيِّفَ الْمُكَيِّفَ لِلْأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ لِاخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ ، وَلَا لِتَقَلُّبِ شَانٍ بَعْدَ شَانٍ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالْأَشْبَاحِ ، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالْأَلْسُنِ الْفِصَاحِ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالُ : بَائِنٌ[2] ، وَلَمْ يَبِنْ عَنْهَا فَيُقَالُ : كَائِنٌ ، بَلْ هُوَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبَلِ الْوَرِيدِ ، وَأَبْعَدُ فِي الشَّبَهِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ ... وَالْحَدُّ إِلىٰ غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ ...

سُبْحَانَهُ كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيماً بِلَا جَوَارِحٍ وَلَا أَدَوَاتٍ ، وَلَا شَفَةٍ وَلَا لَهَوَاتٍ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ "[3] .

وقال التَّابعي الشَّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي (٩٥هـ) رضي الله عنهم : " ... أنت الله الذي لا تُحدُّ فتكون محدوداً "[4] .

---

(١) انظر : التبصرة (٢/ ٢٨٧) .

(٢) قال الإمام ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" (ص٤٥٤) : " ... وأنه بائن مما خلق ، بينونة الصفة والنعت ، لا بالتحيز والمكان والجهة" .

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥٠٢) : "والمعنىٰ أنَّه غير ممازج للخلق لا بمعنىٰ أنَّه متباعد عن الخلق بالمسافة ، تعالىٰ الله عن القرب والبعد الحسيين والبينونة الحسية ، فليس في ذلك ما يطمع المجسمة في كلامه ، وسيأتي من المصنف عند الكلام في آية الاستواء : لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين عن العرش . ثمَّ قال : لأنَّ المماسَّة والمباينة بالمسافة التي هي ضدّها ، كلاهما من صفات الأجسام " .

(٣) انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٢-٧٣) .

(٤) انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) : " وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء وَمعنىٰ الشَّيء : الثَّابِت بِلَا جسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حدَّ لَهُ ، وَلَا ضدَّ لَهُ ، وَلَا ندَّ لَهُ ، وَلَا مِثل لَهُ " (١) .

ونقل الإمام السُّيوطي عن الإمام الشَّافِعِيُّ (٢٠٤هـ) أَنَّه لَا يُكَفر أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتثنىٰ مِنْ ذَلِكَ : الْمُجَسِّم ، وَمُنْكِرِ عِلْمِ الْجُزْئِيَّاتِ (٢) . " وحَكَوْا عن الشَّافعي (٢٠٤هـ) رضي الله عنه أَنَّه قال : من انتهض لطلب مدبِّره فانتهىٰ إلىٰ موجود ينتهي إليه فكرهُ فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلىٰ العدم الصّرف فهو معطِّل ، وإن اطمأنَّ إلىٰ موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " (٣) .

فالشَّافعي حكم علىٰ من انتهىٰ فكره في طلب الحقِّ إلىٰ شيء من المخلوقات بأَنَّه مُشبِّه ، وحكم علىٰ من انتهىٰ فكره إلىٰ العدم بأَنَّه معطِّل ... أمَّا من اعتقد بوجود الحقّ المتَّصف بالجلال والكمال ، واعترف بالعجز عن إدراك حقيقة الحقّ تعالىٰ بأَنَّه موحِّد .. وهذا كلام نفيس من الإمام الشَّافعي ، يدلُّ دلالة واضحة بيِّنة علىٰ أنَّ السَّلف الصَّالح رضوان الله عليهم كانوا علىٰ قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ولوازمها من التَّحيُّز ، والجلوس علىٰ العرش ، والنُّزول ، والمجيء ، والإتيان بمعنىٰ الحركة ...وأنَّ ما خطر بالبال فالله بخلافه [الشورىٰ: ١١] ...

وأكَّد الإمام الشَّافعي رضي الله عنه – أيضاً – علىٰ الحقائق السَّابقة ، فقال : " آمنت بلا تشبيه ، وصدَّقت بلا تمثيل ، واتَّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخـــوض فيه كلَّ الإمساك " (٤) .

ومن المعلوم أنَّ علماء الأمَّة أجمعوا علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة وسائر صفات المُحدثات ، وأكَّدوا علىٰ أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّىٰ الله تعالىٰ بالجسم ... فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) – رواية أبي بكر الخلَّال (٣١١هـ) – : " وَأنكر – يعني أحمد بن حنبل – علىٰ من يَقُول بالجسم ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَسْمَاء مَأْخُوذَة بالشَّريعة واللغة ، وَأهل اللُّغَة وضعُوا هَذَا الاسم علىٰ كلِّ ذِي طول ، وَعرض ، وسُمك ، وتركيب ، وَصُورَة ، وتأليف ، وَالله تَعَالَىٰ خَارج عَن ذَلِك كُلِّه ، فَلم يجز أَن يُسمَّىٰ جسماً ، لِخُرُوجِهِ عَن معنىٰ الجسميَّة ، وَلم يجِئ فِي الشَّرِيعَة ذَلِك ، فَبَطل " (٥) .

---

(١) انظر : شرح الفقه الأكبر (ص٨٩–٩٠) .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر (ص٤٨٨) .

(٣) انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السبكي (٤/ ٦٤٣) .

(٤) انظر : البرهان المؤيد (ص١٨) .

(٥) انظر : العقيدة رواية أبي بكر الخلال (ص١١١) ، وانظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٨) .

ونقل الإمام عبد الواحد التَّميمي (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنَّه كان يعتقد عقيدة التَّفويض التي كان عليها جمهور السَّلف الذين فوَّضوا معنىٰ الألفاظ المُضافة إلىٰ الله تعالىٰ ، وأنَّه : " كان يقول : إنَّ لله تعالىٰ يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركَّبتين ، ولا جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتَّركيب ، ولا الأبعاض والجوارح ، ولا يُقاس علىٰ ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحَّت عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّنَّة فيه ... " (١) .

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في ترجمته لأبي الفيض ذُو النُّونِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْراً لِمَا خَصَّنَــــا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِه ... مِنَ الْهُدَىٰ وَلَطِيفِ الصُّنْــعِ وَالرَّفَدِ

ربِّ تَعَالَىٰ فَلَا شَيْءَ يُحِيــــطُ بِهِ ... وَهُوَ الْمُحِيــــطُ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصَدِ

لَا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُــــهُ ... وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَـــــدِ

وَكَيْفَ يُدْرِكُــــهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ ... وَلَيْسَ لَـــــهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَدِ

أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُـــــــهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ ... وَقَدْ تَعَالَىٰ عَنِ الْأَشْبَـــاهِ وَالْوَلَــدِ

(٢)

ثَالِثاً : مَسْأَلَةُ تَنْزِيْهِ اللهِ تَعَالَى عَنْ مُشَابَهَةِ الحَوَادِث :

من المعلوم بالضَّرورة في دين الله تعالىٰ : أنَّ الله تعالىٰ منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ... بمعنىٰ أنَّه تعالىٰ منزَّهٌ عن الجسميَّة والجوارح والأعضاء وسائر متعلَّقات الحوادث ... فهو سبحانه وتعالىٰ مخالفٌ للحوادث ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فليس هو بذي صورة ولا كميَّة ولا كيفيَّة ، قال الله تعالىٰ : [illegible] [الشورىٰ : ١١] .

وهذا الكلام لا يُعجب أهل الحشو من المشبِّهة والمجسِّمة ، لأنَّهم كما قال الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) : " أمَّا الحشويَّة ، فإنَّهم لم يتمكَّنوا من فهم موجود إلَّا في جهة ، فأثبتوا الجهة ، حتىٰ ألزمتهم بالضَّرورة الجسميَّة والتَّقدير والاختصاص بصفات الحدوث . وأمَّا المعتزلة فإنَّهم نفوا الجهة ، ولم يتمكَّنوا من إثبات الرُّؤية دونها ، وخالفوا به قواطع الشَّرع ، وظنَّوا أنَّ في إثباتها إثبات الجهة ، فهؤلاء تغلغلوا في

---

(١) انظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٤) .

(٢) انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٣٨٨) .

التَّنزيه محترزين من التَّشبيه ، فأفرطوا . والحشويَّة أثبتوا الجهة احترازاً من التَّعطيل فشبَّهوا ، فوفَّق الله سبحانه أهل السُّنَّة للقيام بالحقِّ ، فتفطَّنوا للمسلك القصد ، وعرفوا أنَّ الجهة منفيَّة ، لأنَّها للجسميَّة تابعة وتتمَّة ، وأنَّ الرُّؤية ثابتة ، لأنَّها رديف العلم وفريقه ، وهي تكملة له ؛ فانتفاء الجسميَّة أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها . وثبوت العلم أوجب ثبوت الرُّؤية التي هي من روادفه وتكملاته ومشاركة له في خاصيَّته ، وهي أنَّها لا توجب تغييراً في ذات المرئي ، بل تتعلَّق به على ما هو عليه كالعلم " (١) .

ومن الأمثلة على انحراف المسلك المُدَّعي للسَّلفيَّة ، الذي جاء إلى عالم الإسلام بألف بليَّةٍ وبليَّة ، واتَّخذ من التَّشبيه مطيَّة وأيّ مطيَّة :

قال الإمام ابن تيمية : " ... إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ : أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ . رَوَى ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : ﴿ ... ﴾ [الإسراء : ٧٩] (٢) .

وأنا أقول لابن تيمية ومعه جمهور المُتمسلفة : لا ، لم يُحدِّث العلماءُ المرضيُّون ولا أولياؤه المقبولون بأنَّ محمداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجلسه ربُّه على العرش معه ، بل استنكروه واستعظموه ، ورجَّحوا ما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمى ، وهأنذا أسردُ عليك بعضاً من أقوالهم في استنكاره :

قال الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) : " ... عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ... ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، أَنَّهُ الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠٤هـ) : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يُقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمُقَامُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَبَابَةَ عَنْ وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ في قوله : ﴿ ... ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، قَالَ : شَفَاعَةُ محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (٣) .

---

(١) انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٠٢) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤) .

(٣) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٦٤) .

وعقيدة الإقعاد على العرش عقيدة باطلة ، قال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " فأمَّا قضيَّة قعود نبيِّنا على العرش ، فلم يثبت في ذلك نصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " (١) .

ومجسِّمة الحنابلة هم من قالوا بعقيدة الإقعاد على العرش ، وهي عقيدة مزدكيَّة ، قال الإمام الكوثري (١٩٥٢م) : " ومن معتقد المزدقيَّة منهم – الثنويَّة – أنَّ المعبود قاعد على كرسيِّه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو (الملك) في العالم الأسفل " (٢) . ولأجلها أراق مجسِّمةُ الحنابلةِ دماءَ الموحِّدين الرَّافضين لها ، وكفَّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام التِّرمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التَّجسيميَّة التَّكفيريَّة ، فكفَّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في كتاب السُّنَّة للخلَّال ، والعياذ بالله تعالى ...

قال الإمام ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) في ترجمة الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " وأمَّا حديث الجلوس على العرش فمحال ، ثمَّ أنشد :

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

فلمَّا سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... " (٣) .

وقال الإمام ابن الأثير (٦٣٠هـ) في " الكامل " أحداث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بِبَغْدَاذَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (٢٧٥هـ) وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَزِيِّ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، هُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى : إِنَّمَا هُوَ الشَّفَاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَاقْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى كَثِيرَةٌ " (٤) .

ولم ينتبه غوغائيُّو الحنابلة وسفهاؤهم إلى أنَّ عقيدة الإقعاد على العرش عقيدة تجسيميَّة بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمَّة الذي ذهب إلى نفيها واستنكارها ، قال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) في حوادث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بِبَغْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بكر المروذي الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] ، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى ، فَاقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذلك ، وقتل بينهم قتلى ، فـ إِنَّا

---

(١) انظر : مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٨٣) .

(٢) انظر : مقدِّمات الإمام الكوثري (ص٣٨) .

(٣) انظر : معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) .

(٤) انظر : الكامل في التاريخ (٦/ ٧٤٦) .

لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامُ الشَّفَاعَةِ العظمىٰ ، وهي الشفاعة في فصل القضاء بين العباد ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حَتَّىٰ إبراهيم ، وَيَغْبطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " (١)

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " قَالَ بن بَطَّالٍ (٤٤٩هـ) أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّارَ مِنَ الْمُذْنِبِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : [الآية] [المدثر : ٤٨] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : [الآية] [الإسراء : ٧٩] ، وَالْجُمْهُورُ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ) فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَىٰ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيَّفَهُ !!! وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُرِيحَهُمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ ، ثُمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيث فِي بَعْضُهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ " (٢) .

وقال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني (١٩٩٩م) في مقدِّمة " العلو " : " لو أنَّ المؤلِّف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن ، ولكنَّه لم يقنع بذلك ، بل سوَّد أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتىٰ بالتَّسليم بأثر مجاهد في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : [الآية] [الإسراء: ٧٩] ، قال : يُجلسه أو يُقعده علىٰ العرش . بل قال بعضهم : أنا منكرٌ علىٰ كل من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متَّهم ... بل ذكر عن الإمام أحمد (٢٤١هـ) أنَّه قال : هذا تلقَّته العلماء بقبول إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ، ولا حاجة بنا إلىٰ استيعابها في هذه المقدِّمة . ذكر في " مختصره " المسمَّىٰ بـ " الذهبيَّة " أسماء جمع آخرين من المحدِّثين سلَّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقَّبهم بشيء هناك . وأمَّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمَّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص١٢٦) : فأبصر – حفظك الله من الهوىٰ – كيف آل الفكر بهذا المحدِّث إلىٰ وجوب الأخذ بأثر منكر ...

فأنت إذا أمعنت النَّظر في قوله هذا ، ظننت أنَّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ، ويلزمه ذلك ولا يتردَّد فيه ، ولكنَّك ستفاجأ بقوله (ص١٤٣) بعد أن أشار إلىٰ هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيِّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلَّا بتوقيف ... " .

---

(١) انظر : البداية والنهاية (١١/ ١٦٢) .

(٢) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١/ ٤٢٦) .

ثمَّ ذكر أشخاصاً آخرين ممَّن سلَّموا بهذا الأثر غير من تقدَّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشَّيخ من إنكاره إلىٰ التَّسليم به ، لأنَّه قال : إنَّه لا يقال إلا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك علىٰ ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

قلت : وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريب للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالىٰ ، وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (١٥/ ٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/ ٣٠٩) ، وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثَّابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلِّف (ص١٢٥) أنَّه روي عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السَّائب ، وأبي يحيىٰ القتات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأولان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ مُتَّهم " [١] .

قلت : وفي كتابه : " السُّنَّة " أورد الخلالُ (٣١١هـ) عشرات الرِّوايات حولَ هذه المسألة ، حمل بعضُها الإغلاظ علىٰ من أنكرها ، وحكمت بعض الرِّوايات بكفر من ردَّها وأنكرها ، بعد أن اعتبروها فضيلة للرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مع أنَّها روايات باطلة مُنكرة ...[٢] .

وقال القاضي أبو يعلىٰ ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللَّه بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النجاد (٣٤٨هـ) : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ : يُقعد محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَىٰ العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَىٰ حالها ، فهذا مذهبنا !!! وديننا !!! واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إِلَىٰ أن نموت إن شاء اللَّه !!! فلزمنا الإنكار عَلَىٰ من ردَّ هَذِهِ الفضيلة الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهالكة !!! " [٣] . فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وقد أوغل أتباع تلك المدرسة في عدم التَّحاشي عن وصف الله تعالىٰ بالجسميَّة ...

قال الإمام ابن تيمية : " فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ: وَلَا الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ وَلَا سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ أَوْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمِ؛ بَلْ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ بِدْعَةٌ فِي الشَّرْعِ " [٤] .

---

[١] انظر : مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٥-١٦) .

[٢] انظر : السنَّة ، الخلال (١/ ٢١٢-٢٥٩) .

[٣] انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٨٥) .

[٤] انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤٣٤) .

ونفىٰ ابن تيمية أن يكون مذهب السَّلف قائماً علىٰ نفي الجسميَّة عن الله تعالىٰ ، فقال : " ثُمَّ لَفْظُ " التَّجْسِيمِ " لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا فَكَيْفَ يَحِلُّ أَنْ يُقَالَ: مَذْهَبُ السَّلَفِ نَفْيُ التَّجْسِيمِ أَوْ إِثْبَاتُهُ " (١) .

ويُصرِّحُ ابن تيمية بالجسميَّة ، فيقول : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْجِسْمِ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ مَا يُرَىٰ، أَوْ مَا تَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ ؛ وَاللَّهُ تَعَالَىٰ يُرَىٰ فِي الْآخِرَةِ، وَتَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَ الدُّعَاءِ بِأَيْدِيهِمْ وَقُلُوبِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ وَأَعْيُنِهِمْ. فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: "لَيْسَ بِجِسْمٍ " هَذَا الْمَعْنَىٰ .

قِيلَ لَهُ: هَذَا الْمَعْنَىٰ الَّذِي قَصَدْتُ نَفْيَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَعْنًىٰ ثَابِتٌ بِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَأَنْتَ لَمْ تُقِمْ دَلِيلًا عَلَىٰ نَفْيِهِ " (٢) . وأنكر أن يكون في كتاب الله وسُنَّة رسوله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم وأقوال السَّلف الصَّالح ما ينفي عن الله تعالىٰ الجسميَّة ، واتَّهم من ينفون عنه ذلك بالجهل والضَّلال ، فقال : " وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها، أنَّه ليس بجسم، وأنَّ صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرعٌ ولا عقلٌ، جهلٌ وضلال " (٣) .

وقال أيضاً : " أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ لِفَظِ الْجِسْمِ وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ لَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَلَا تَكَلَّمَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، لَا أَهْلُ الْبَيْتِ وَلَا غَيْرُهُمْ " (٤) . وأنكر أن يكون في القرآن ما ينفي الجسميَّة عن الله تعالىٰ ، فقال : " وكذلك قوله : □ □□ □ □ □ □ [الشورىٰ: ١١] ، وقوله : □ □ □ □ [مريم: ٦٥] ، ونحو ذلك، فإنَّه لا يدلُّ علىٰ نفي الصِّفات بوجه من الوجوه، بل ولا علىٰ نفي ما يسمِّيه أهل الاصطلاح جسماً بوجه من الوجوه " (٥) .

وزعم أنَّ السَّلف الصَّالح لم يذمُّوا المجسِّمة ، فقال : " وأمَّا ذكر التَّجسيم وذمّ المجسِّمة فهو لا يعرف في كلام أحد من السَّلف والأئمَّة، كما لا يعرف في كلامهم أيضاً القول بأنَّ الله جسم، أو ليس بجسم، بل

---

(١) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٤/ ١٥٢) .

(٢) انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ١٣٤-١٣٥) .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٧٣) .

(٤) انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ١٩٢) .

(٥) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٥) .

ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهميَّة نفي الجسم، كما ذكره أحمد في كتاب الرَّد على الجهميَّة (١) " (١)

(١) كتاب الرد على الجهميَّة موضوع مكذوب على الإمام أحمد بن حنبل ... ونحن نُجِلُّ الإمام عمَّا في الكتاب من عقائد منكرة ، فالكتاب مفترئ على الإمام ، ومكذوب عليه ، كتبه ونسبه له من لا يستحي من الله ولا من عباد الله ...

وممَّا جاء في الكتاب من الباطل : " لمَّا سمع موسى كلام ربِّه ، قال : يا ربِّ هذا الذي سمعته هو كلامك ؟ قال : نعم يا موسى هو كلامي ، إنَّما كلَّمتك على قدْر ما يطيق بدنك ، ولو كلَّمتك بأكثر من ذلك لَمِتَّ . قال : فلمَّا رجع موسى إلى قومه قالوا له : صِفْ لنا كلام ربِّك ؟!!! قال : سبحان الله ، وهل أستطيع أن أصفه لكم ؟! قالوا : فشبِّهه . قال : هل سمعتم أصوات الصَّواعق التي تُقبل في أحلى حلاوة سمعتموها ، فكأنَّه مثله " (انظر : الرَّدّ على الجهمية والزنادقة (ص١٣٧) .

وهذا الكلام ذكره ابن تيمية مقراً له ، فقال : " ... كَمَا رَوَى الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فِيمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ : " لَمَّا سَمِعَ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ قَالَ : يَا رَبِّ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي أَسْمَعُ هُوَ كَلَامُكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا مُوسَى ، هُوَ كَلَامِي ، وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ بِقُوَّةِ عَشَرَةِ آلَافِ لِسَانٍ ، وَلِي قُوَّةُ الْأَلْسُنِ كُلِّهَا ، وَأَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ عَلَى قَدْرِ مَا يُطِيقُ بَدَنُكَ ، وَلَوْ كَلَّمْتُكَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا لَمِتَّ ، فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ قَالُوا لَهُ : صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّكَ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ، وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : فَشَبِّهْهُ لَنَا . قَالَ : هَلْ سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ الصَّوَاعِقِ الَّتِي تُقْبِلُ فِي أَحْلَى حَلَاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا ، فَكَأَنَّهُ مِثْلُهُ " (انظر : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ١١ ، ٤/ ٣٦١) ، مجموع الفتاوى (٦/ ١٥٤) ، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٩٤ ، ٥/ ١٦٠).

أرأيتم كيف نسبَ الصَّوت إلى الله تعالى ، مع أنَّ الصَّوت لم تأت إضافته إلى الله تعالى في حديث صحيح ، ثمَّ كيف شبَّه صوت الله تعالى بصوت الصَّواعق التي تُقبل في أحلى حلاوة سمعتموها ... !!!

وعن نسبة الكتاب للإمام أحمد قال الإمام الذَّهبي : " ... لاَ كَرِسَالَةِ الإِصْطَخْرِيِّ ، وَلاَ كَـ " الرَّدّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ " المَوْضُوْعِ !!! عَلَى أَبِي عَبْدِاللهِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ كَانَ تَقِيّاً وَرِعاً ، لاَ يَتَفَوَّهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ " (انظر : سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٦-٢٨٧) .

وقال مُحقِّق " سير أعلام النُّبلاء " : " يرى الذَّهبي المؤلِّف أنَّ كتاب " الرَّدّ على الجهميَّة " موضوعٌ على الامام أحمد ، وقد شكَّك أيضاً في نسبة هذا الكتاب إلى الامام أحمد بعض المعاصرين في تعليقه على " الاختلاف في اللفظ والرَّدّ على الجهميَّة " لابن قتيبة ، ومستنده أنَّ في السَّند إليه مجهولاً ، فقد رواه أبو بكر غلام الخلَّال ، عن الخلَّال ، عن الخضر بن المثنَّى ، عن عبد الله بن أحمد ، عن أبيه ... والخضر بن المثنَّى هذا مجهول ، والرِّواية عن مجهول مقدوح فيها ، مطعونٌ في سندها . وفيه ما يخالف ما كان عليه السَّلف من معتقد ، ولا يتَّسق مع ما جاء عن الإمام في غيره ممَّا صحَّ عنه ، وهذا هو الذي دعا الذَّهبي هنا إلى نفي نسبته إلى الامام أحمد ، ومع ذلك فإنَّ غير واحد من العلماء قد صحَّحوا نسبة هذا الكتاب إليه ، ونقلوا عنه ، وأفادوا منه ، منهم القاضي أبو يعلى ، وأبو الوفاء بن عقيل ، والبيهقي (٤٥٨هـ) ، وابن تيمية ، وتلميذه ابن القيِّم ، وتوجد من الكتاب نسخة خطيَّة في ظاهريَّة دمشق ، ضمن مجموع رقم (١١٦) ، وهي تشتمل على نصِّ " الرَّدّ على الجهميَّة " فقط ، وهو نصف الكتاب ، وعن هذا الأصل نشر الكتاب في الشَّام ، بتحقيق الأستاذ محمَّد فهر الشَّقفة . وممَّا يؤكِّد أنَّ هذا الكتاب ليس للإمام أحمد : أنَّنا لا نجد له ذكراً لدى أقرب النَّاس إلى الامام أحمد بن حنبل ممَّن عاصروه وجالسوه ، أو أتوا بعده مباشرة وكتبوا في الموضوع ذاته ، كالإمام البخاري (٢٥٦هـ) ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وأبي سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) . والإمام أبو الحسن الأشعري قد ذكر عقيدة الامام أحمد في كتابه : " مقالات الإسلاميِّين " ، ولكنَّه لم يشر إلى هذا الكتاب مطلقاً ، ولم يستفد منه شيئاً " (انظر : هامش سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٧) .

وزاد ضغثاً على إبالة فزعم أنَّ الأنبياء والصَّحابة لم ينزِّهوا الله تعالى عن الجسميَّة ، فقال : " فمعلوم أنَّه لم يُنقل عن أحد من الأنبياء ولا الصَّحابة، ولا التَّابعين، ولا سلف الأمَّة أنَّ الله جسم، أو أنَّ الله ليس بجسم، بل النَّفي والإثبات بدعة في الشَّرع " (٢) .

واشتطَّ في المسألة فزعم أنَّ الله تعالى جسم لا كالأجسام ، فقال : " ... والموصوف بهذه الصِّفات لا يكون إلَّا جسماً ، فالله تعالى جسمٌ لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممَّا لا يمكن النِّزاع فيه !!! إذا فهم المعنى المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها ، أنَّه ليس بجسم ، وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " (٣) .

قلت : وهذا كلام جدٌّ خطير من ابن تيمية ، فَمَن من السَّلف قال بأنَّ الله تعـــالى : جسم لا كالأجسام ؟!! مع العلم أنَّ عقلاء الحنابلة وغيرهم شنَّعوا على من قال بذلك : قال الإمام أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني الحنبلي (٦٩٥هـ) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر !!! نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : إنَّه جسم لا كالأجسام . ذكره القاضي " (٤) .

قال القاضي أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) : "فإن قالوا: ولمَ أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسمًا لا كالأجسام كما أنَّه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل له: لأن قولنا: "شيء" لم يُبْنَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التَّأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف، ولم يكن ذلك نقضًا لمعنى تسميته بأنَّه شيء، وقولنا: "جسمٌ" موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف، كما أنَّ قولنا: "إنسان " و" محدَث" اسم لما وُجدَ عن عدم ولما له هذه الصُّورة دون غيرها، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدَثاً لا كالمحدَثات وإنسانًا لا كالنَّاس قياسًا على أنَّه شيء لا كالأشياء لم يجز أن نُثبته جسمًا لا كالأجسام لأنَّه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته.

فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسمًا وإن لم يكن بحقيقة ما وُضِعَ له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك لأنَّ هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلَّا شرعًا لأن العقل لا يقتضيها بل ينفيها إن لم

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤٩) .

(٢) انظر : شرح حديث النزول (ص٨٠) .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٧٣) .

(٤) انظر : نهاية المبتدئين في أصول الدين (ص٣١) .

يكن القديم سبحانه مؤلفًا، وليس في شيء من دلائل السَّمع من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة وما يُستخرج من ذلك ما يدلُّ علىٰ وجوب هذه التَّسمية ولا علىٰ جوازها أيضًا فبطل ما قلتموه" (١) .

وقال الإمام أبو الثَّناء اللامشي (عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس) في ردِّه علىٰ من قالوا : " جسم لا كالأجسام " : " والطَّائفة الثَّانية وهم القائلون بأنَّه جسم لا كالأجسام يقولون : إنَّ الله تعالىٰ فاعلٌ ولا فاعل في الشَّاهد إلَّا جسمٌ فكذلك في الغائب .

وقلنا : هذا استدلالٌ فاسد لأنَّه لا فاعل في الشَّاهد إلَّا وهو جسمٌ متركِّبٌ متجزِّئ كسائر الأجسام . والله تعالىٰ جسمٌ عندهم وإنَّه ليس بمتجزِّئ متركِّبٌ .

ثمَّ إنَّهم ناقضوا في ما قالوا لأنَّ الجسم اسم للمتركِّب لما مرّ، فإثبات الجسم إثبات التَّركيب ونفي التَّركيب نفي الجسم، فصار قولهم: "جسم لا كالأجسام " كقولهم: "متركِّب وليس بمتركِّب"، وهذا تناقض بَيِّنٌ بخلاف قولنا: شيء لا كالأشياء، لأنَّ الشَّيء ليس باسم للمتركِّب وليس يُنبئ عن ذلك وإنَّما يُنبئ عن مطلق الوجود، فلم يكن قولنا: لا كالأشياء، نفيًا لمطلق الوجود بل يكون نفيًا لما وراء الوجود من التَّركيب وغيره من أمارات الحدث، فلم يكن ذلك متناقضًا ولله الحمد والمنَّة . وإذا ثبت أنَّ الله تعالىٰ لا يوصف بالجسم فلا يُوصف بالصُّورة أيضًا ، لأنَّ الصُّورة لا وجود لها بدون التَّركيب " (٢) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " فإن قيل : ما نشاهده من الموجودات ليس إلَّا أجسامًا وأعراضًا، وإثبات قسم ثالث ممَّا لا نعقله، وإذا كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون البارئ عَرَضًا، لأنَّ العَرَض مفتقر إلىٰ الجسم والبارئ لا يفتقر إلىٰ شيء ، وإلَّا كان المفتقَر إليه أشرف منه وهو محال، وإذا بطل أن يكون عَرَضًا بقي أن يكون جسمًا . قلنا: منشأ الخبط ههنا إنَّما هو من الوهم بإعطاء الغائب حكم الشَّاهد والحكم علىٰ غير المحسوس بما حكم به علىٰ المحسوس، وهو كاذب غير صادق فإن الوهم قد يرتمي إلىٰ أنَّه لا جسم إلَّا في مكان بناءً علىٰ الشَّاهد، وإن شهد العقل بأنَّ العالم لا في مكان لكون البرهان قد دلَّ علىٰ نهايته، بل وقد يشتدُّ وهمُ بعض النَّاس بحيث يقضي به علىٰ العقل، وذلك كمن ينفر عن المبيت في بيت فيه ميِّت لتوهُّمه أنَّه يتحرَّك أو يقوم وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك، فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبًا ولم يتَّخذ غير البرهان والدَّليل صاحبًا، واذا عرف أنَّ مستند ذلك ليس إلَّا مجرَّد الوهم فطريق كشف الخيال إنَّما هو بالنَّظر في البرهان، فإنَّا قد بَيّنا أنَّه لا بدَّ من موجود هو مبدأ

---

(١) انظر : كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٢٢٢-٢٢٣) .

(٢) انظر : كتاب التمهيد لقواعد التوحيد (ص٥٩-٦٠) .

الكائنات، وبيَّنا أنَّه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدًا ولا غائبًا، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبيَّن أنَّ ما يقضي به الوهم لا حاصل له. ثمَّ لو لزم أن يكون جسمًا كما في الشَّاهد للزم أن يكون حادثًا كما في الشَّاهد وهو ممتنع لما سبق " (١) .

وقال الإمام ابن عابدين (١٢٥٢هـ) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ " (٢) .

وقال الإمام الزَّيلعي (٧٤٣هـ) : " وَالْمُشَبِّهِ إذَا قَالَ : لَهُ تَعَالَى يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ مَلْعُونٌ ، وَإِنْ قَالَ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقَ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُوهِمٌ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ : لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ تَنْتَهِضُ سَبَباً لِلْعِقَابِ " (٣) . فأقلُّ ما قاله العلماء فيمن قال : جسمٌ لا كالأجسام : أنَّه مبتدع عاصٍ يستحقُّ العقاب ، وبعضهم حكم بكفره ، والعياذ بالله ...

ولم يتورَّع ابن تيمية في التَّصريح بأنَّ تشبيه الله تعالىٰ بخلقه ليس مذموماً ... ونفىٰ أنَّ يكون أحد من الصَّحابة والتَّابعين قد ذم المُشبِّهة ، وفي ذلك قال : " وإذا كان كذلك ، فاسم المشبِّهة ليس له ذكرٌ بذمٍّ في الكتاب والسُّنَّة ، ولا كلام أحد من الصَّحابة والتَّابعين ؛ ولكن تكلَّم طائفةٌ من السَّلف مثل : عبد الرَّحمن بن مهدي (١٩٨هـ) ، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ) ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، ونعيم بن حماد ، وغيرهم بذمِّ المُشبِّهة ، وبيَّنوا المُشبِّهة الذين ذمُّوهم ... " (٤) . وهذا كلام غريب وفذلكة من الإمام ابن تيمية ومن يدَّعي السَّلفيَّة ، وإلَّا فبالله عليكم ماذا تُسمُّون من يصحِّح حديث الشَّابِّ الأمرد في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة " (٥) ، وماذا تسمُّون من يقول : إنَّ لله تعالىٰ صورة كصورة الإنسان ؟!! وهذا

---

(١) انظر : غاية المرام في علم الكلام (ص١٦٤-١٦٥) .

(٢) انظر : رد المحتار علىٰ الدر المختار (١/ ٥٦١) .

(٣) انظر : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ (١/ ١٣٥).

(٤) انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٨٧) .

(٥) قال ابن تيمية : " ... وهذا يدل علىٰ أنه رآه وأخبر أنه رآه في صورة شاب دونه ستر وقدميه في خضرة وأن هذه الرؤية هي المعارضة بالآية والمجاب عنها بما تقدم فيقتضي أنها رؤية عين كما في الحديث الصحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم رأيت ربي في صورة شاب أمرد له وفرة جعد قطط في روضة خضراء " . انظر : بيان تلبيس الجهمية (٧/ ٢٩٠) .

عنوان كتاب لواحد من مدَّعي السَّلفيَّة اسمه : " عقيدةُ أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الإنسان " ، وقد قرَّظ الكتاب واحدٌ من كُبرائهم .. أليس هذا تشبيهاً لله تعالى بخلقه ... أم ماذا تسمُّونه يا أهل النُّهى والحِجى ؟! ذاب الثَّلج وبان المرج ، ولم يعُد شيء خافياً على ذي لبٍّ ...

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقيَّة حقيقيَّة ليست فوقيَّة الرُّتبة " (١) . فماذا تسمُّون هذا ...

وقال أيضاً : " فقوله : " فإذا أنا بربِّي في أحسن صورة " ، صريحٌ في أنَّ الذي كان في أحسن صورة هو ربُّه " (٢) . وماذا تقولون في هذا التَّشبيه ؟؟

وقال أيضاً : " ... أنَّ حديث أم الطفيل نصٌّ في أنَّ الصُّورة كانت للمرئي ، حيث قال : سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر أنَّه رأى ربَّه في صورة شاب موفر ، رجلاه في خضر ، عليه نعلان من ذهب ، على وجهه فراش من ذهب " (٣) .

وهذا أيضاً ... ألا يُعتبر ما تضمَّنه الحديث تشبيهاً لله تعالى بخلقه ؟!! أم ماذا هو ؟!! وألا يعتبر الحديث تحديداً لله تعالى ؟ وألا يشتمل الحديث على كونه تعالى متحيِّزاً ؟!! لأنَّ الشَّابَّ الأمرد لا يعيش إلَّا ضمن حيِّزٍ ، ثم أليس الحديث لوناً من ألوان التَّجسيم بأبعاده الثَّلاثة من الطُّول والعرض والارتفاع ؟!! . مع أنَّ حديث أم الطُّفيل هذا حديث باطل منكر ، حكم بضعفه الإمام أحمد ، قال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) : " ورأيت فِي مسائل مهنَّا بن يحيى الشَّامي (٢٦٠هـ) ، قَالَ : سألته يعني أَحْمَد عن حديث رواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحرث ، عن سعيد بن أَبِي هلال ، أن مروان بن عثمان حدثه ، عن أمِّ الطُّفيل امرأة أَبِي بن كعب ، أنَّها قالت : سمعت النَّبيَّ ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يذكر أنَّه رأى ربَّه فِي المنام فِي صورة شاب موفر ، رجلاه فِي خضر ، عليه نعلان من ذهب ، عَلَى وجهه فراش من ذهب " ، فحوَّل وجهه عنِّي وَقَالَ : هَذَا حديث منكر ، وَقَالَ : لا نعرف هَذَا رجل مجهول يعني مروان بن عثمان ، فظاهر هَذَا التَّضعيف من أَحْمَد لحديث أُمّ الطُّفيل " (٤) .

وقال أيضاً : " ... فإذا أنا بربِّي في أحسن صورة ، فقال : يا محمَّد ، فقلت : لبَّيك يا ربّ ، قال : فيم يختصم الملأ الأعلى ؟ قال : قلت : لا أدري ، قالها ثلاثاً ، قال : فرأيته وضع كفَّه بين كتفي ، حتى وجدت

---

(١) انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٩٠) .

(٢) انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٥٨) .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٣٦٥) .

(٤) انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ١٤٠-١٤١) .

برد أنامله بين ثديي ... " [1] . وماذا تسمُّون هذا ؟!!! مع أنَّ الحديث موضوعٌ تالفٌ ، وقد ضعَّفه الإمام أحمد كما سبق ، كما أنَّ " الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه :

الأوَّل : رواه التِّرمذي في سننه (٥ / ٣٦٦) ، وحسَّنه ، والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) ، وابن الجوزي في " الموضوعات " (١ / ١٢٥) ، والطَّبراني في " المعجم الكبير " (١ / ٣١٧) ، وأورده الحافظ السُّيوطي في كتابه " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " (١ / ٣١) ، وذكر أنَّ في سنده حمَّاد بن سلمة (١٦٧هـ) ، وقد روي الحديث عن حمَّاد بلفظ آخر ، كما قال السُّيوطي في " اللآلئ المصنوعة " (١ / ٣١) ، ذكر هذا اللفظ الحافظ الذَّهبي في " الميزان " ، وابن عدي في " الكامل في الضُّعفاء " ، ففي الميزان – أعني ميزان الاعتدال – (١ / ٥٩٣) ، قال : رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلَّة خضراء . قلت : أورد الذَّهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرُّواة وماجوا اضطراباً عجيباً في كتابه القيِّم : " سير أعلام النُّبلاء " (١٠ / ١١٣ - ١١٤) من طريق حمَّاد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السَّلامة في الدِّين .. ا.هـ . قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه " الأسماء والصِّفات " (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) : وقد روي من وجه آخر وكلّها ضعيف . ا.هـ قلت : وهذا تصريحٌ من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذَّهبي معه بأنَّه منكر ، مع إيراد الحافظ السُّيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شكٍّ ولا ريب . كما أنَّ الحافظ ابن خزيمة أطـــال في ردَّ أحاديث الصُّورة في كتابه في الصِّفات . فإن قال قائل : قد حسَّن التِّرمذي الحديث بل قد صحَّحـــه في بعض الرِّوايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه : منها : أنَّ التِّرمذي رحمه الله تعالىٰ متساهل في التَّصحيح والتَّحسين ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في المستدرك ، يصحِّح الموضوعات ، كما هو مشهور عند أهل الحديث . ومنها : أنَّ تضعيف هؤلاء الحفَّاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا علىٰ الحديث بأنَّه منكر وموضوع وغير ذلك ، مقدَّم علىٰ تحسين التِّرمذي أو تصحيحه . ومنها : أنَّ الثَّابت من كلام التِّرمذي رحمه الله من نسخ سننه أنَّه قـــال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزِّي في " تحفـــة الأشراف " (٤/ ٣٨٢/ ٤) ، والمنذري في " التَّرغيب والتَّرهيب " ، وقد فصَّل القول في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في كتابـــــه : " النُّكت الظِّراف " المطبوع مع تحفة الأشراف معلِّقاً علىٰ قول التِّرمذي : " حسن غريب " ما نصّه : " حديث : أتاني ربِّي في أحسن صورة ... الحديث . قلت : قال محمَّد بن نصر المروزي في كتاب " تعظيم قدر الصَّلاة " : هذا حديث اضطرب

---

[1] انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٢٠٧) .

الرُّواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة " . ا.هـ كلام ابن حجر العسقلاني . وقال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب " (٦ / ١٨٥ طبعة دار الفكر) : قال أبو زرعة الدِّمشقي : قلت لأحمد : إنَّ ابن جابر يحدِّث عن ابن اللجلاج عن عبد الرَّحمن بن عائش حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة " ، ويحدث به قتادة ، عن أبي قلابة ، عن خالد بن اللجلاج ، عن ابن عبَّاس ، قال : هذا ليس بشيء . ا.هـ وقال ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية " (١/ ٣٤) عقب هذا الحديث : أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدَّارقطني : كلُّ أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح ا.هـ. قلت : والمضطرب من أقسام الضَّعيف كما هو معلوم ...

الوَجْهُ الثَّانِي : هناك ألفاظ مُنكرة في متن الحديث تؤكِّد وضعه ، منها : إثبات الصُّورة لله تعالىٰ ، وكذلك إثبات الكفِّ له سبحانه وتعالىٰ عن ذلك ، وأنَّها بقدر ما بين كتفي سيِّدنا رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإثبات علم ما في السَّماوات والأرض للنَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وغير ذلك ممَّا لا أودُّ الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل : أمَّا الأولىٰ : فالله عزَّ وجلَّ ليست له صورة ، بلا شكٍّ ، وذلك لأنَّه بيَّن أنَّ المخلوقات ، ومنها الإنسان : مركَّبة من صورة ، وهو سبحانه [الشورىٰ : ١١] ، إذ قال سبحانه : [الانفطار :٦-٨] وأجمع أهل السُّنَّة علىٰ استحالة الصُّورة علىٰ الله عزَّ وجلَّ ، كما نقل ذلك الاجماع الشَّيخ الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه العظيم : " الفَرْقُ بين الفِرَق " (ص ٣٣٢) ، وقال الشَّافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه ، كما في " سير أعلام النُّبلاء " ، و " الحلية " (٩/ ١٠٥) ، و " آداب الشَّافعي " لابن أبي حاتم (٢٣١) ، وغير ذلك : الاجماع أكبر من الحديث المنفرد . ا هـ. أي أنَّ الاجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدلُّ ذلك علىٰ وضعه ، وأنه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه : " الفقيه والمتفقِّه " (١/ ١٣٢) . كما أنَّ قوله في الحديث : " فعلمت ما بين السَّماوات والأرض " تنقضه نصوص صحيحة صريحة ، منها : قوله تعالىٰ : [الأنعام : ٥٩] ، فالله عزَّ وجل أوضح لنا وبيَّن أنَّ علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض ممَّا لا يعلمها إلا هو ، وأمَّا الملائكة فكلٌّ منهم موكَّل بشيء محدود معلوم في السَّماء أو في الأرض ، أمَّا علم جميع وظائفهم ، وما في السَّماء والأرض فهو لله عزَّ وجلَّ . ومنها : قوله سبحانه : [الحجرات : ١٨] ، فلو كان سيّدنا محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم ذلك أيضاً لقال : " إنَّ الله ورسوله يعلمان غيب السَّماوات والأرض " . وفي الحديث الصَّحيح : سئل النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أي البقاع

خير ؟ فقال : " لا أدري " ، فقال السَّائل : أي البقاع شرّ ؟ فقال : " لا أدري " ، فسأل سيّدنا جبريل ، فقال : لا أدري ، فسأل الله تعالىٰ ، فأوحىٰ إليه : إنَّ خير البقاع المساجد ، وشرّ البقاع الأسواق ... " [1] .

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " أنَّا قد قدَّمنا أنَّ جميع ما يذكر من هذه الأدلَّة التي تنفي الجسم علىٰ اصطلاحهم ، فإنَّها أدلَّة باطلة ، لا تصلح لمعارضة دليل ظنِّي ولا قطعي " [2] . والكلام في مثل هذه المعاني التَّشبيهية يطول ، والغريب أنَّ من يدَّعون السلفيَّة لا يحيدون عمَّا قاله ابن تيمية قيْد أنمله ، بل يعتقدون ما يعتقد من غير نكير ولا تغيير ، وهو عندهم المرجع الذي لا يُجارىٰ ولا يُبارىٰ .

ومن الأمثلة علىٰ متابعة من يدَّعون السَّلفيَّة لإمامهم ابن تيميِّة : أنَّ المدعو : عبد الكريم صالح الحميد ، ألَّف كتاباً سمَّاه : " القول المختار لبيان فناء النَّار " ردَّ فيه علىٰ الشَّيخ الألباني الذي عارض الإمامين : ابن تيميَّة وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة القائلين بفناء النَّار ، مع أنَّ بقاء النَّار من الضَّروريات في دين الله تعالىٰ . وكتاب " عبد الكريم الحميد " هو من (منشورات مطبعة السَّفير ، الرياض ، ١٤١٢هـ) .

مع العلم أنَّ العلماء قديماً ردُّوا علىٰ ابن تيمية قوله المخالف لعموم الأمَّة ، انظر مثلاً : " الاعتبار ببقاء الجنَّة والنَّار " ، لتقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبكي ، عني بنشره : القدسي ، مطبعة الترقي ، دمشق ، " رفع الأستار لإبطال أدلَّة القائلين بفناء النَّار " ، لمحمَّد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني ، بتحقيق : محمَّد ناصر الدِّين الألباني ، (المكتب الإسلامي ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م) ...

وقد خالف ابن تيمية في ذلك الجميع ، انظر مثلاً : " لوامع الأنوار البهيَّة " ، لمحمد بن أحمد السَّفاريني (٢/ ٢٣٥) ، " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " ، لنعمان بن محمَّد الألوسي (ص٤٢١) ، محمَّد رشيد رضا في مجلَّته المنار : الجزء الأوَّل والثَّاني ، (المجلد الثاني والعشرون) . والعجيب أنَّ الألباني مع كونه أثبت هذا القول الفاسد علىٰ ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة ، جعل لهما ثواباً علىٰ اجتهادهما في القول بفناء النَّار ، كما تجد ذلك في تعليقه علىٰ " رفع الاستار " (ص٣٢) ، فيا للعجب ... !!!

فالقوم لا يعنيهم الدَّليل بقدر ما يعنيهم متابعة مشايخهم الذين قلَّدوهم حذو القذَّة بالقذَّة ، حتَّىٰ ولو اضطرُّوا للتَّأويل الذي لا يقولون به !!! ويستشهدون علىٰ مقالاتهم الباطلة بكلام ينسبونه ظلماً وزوراً للإمام أحمد بن حنبل ، مع أنَّ سادة الحنابلة نفوا ما ألصقه الآثمون به ، فقد نقل الإمام أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التَّميمي البغدادي ، رئيس الحنابلة ببغداد (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن

---

[1] انظر : أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة ، الأستاذ حسن السقاف ، مطبوع بذيل كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص٢٨١-٢٨٦ باختصار) .

[2] انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٤٠٧) .

حنبل أنَّه : " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إنَّ الأسماء مأخوذة من الشَّريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميَّة ، ولم يجيء في الشَّريعة ذلك ، فبطل " (١) .

فهذا رئيس الحنابلة ببغداد يصوِّر العقيدة الحقَّة للإمام أحمد ، وأنَّه أنكر على المجسِّمة ، وأنَّ الجسم هو كلّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، ثمَّ حكم ببطلان ذلك كلّه ...

قال الإمام أبو الثَّناء محمود بن زيد اللامشي : "واذا ثبت أنَّه تعالى ليس بجوهر فلا يُتصوَّر أن يكون جسمًا أيضاً لأنَّ الجسم اسمٌ للمُتركِّب عن الأجزاء، يُقال: "هذا أجْسَمُ من ذلك " أي أكثرُ تركُّبًا منه، وتركُّب الجسم بدون الجوهريَّة وهي الأجزاء التي لا تتجَّزأ لا يُتصوَّر، ولأنَّ الجسمَ لا يُتصوَّر إلَّا على شكل من الأشكال، ووجوده على جميع الأشكال لا يُتصوَّر أن يكون إذ الفرد لا يُتصوَّر أن يكون مطوَّلا ومدوَّرًا ومثلَّثًا ومربَّعًا، ووجوده على واحد من هذه الأشكال مع مساواة غيره إيَّاه في صفات المدح والذمّ لا يكون إلَّا بتخصيص مُخصِّص، وذلك من أمارات الحدَث، ولأنَّه لو كان جسمًا لوقعت المشابهة والمماثلة بينه وبين سائر الأجسام في الجسميَّة، وقد قال الله تعالى : [الشورى:١١] " (٢) .

ونقل الإمام أبو الفضل التَّميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنَّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " (٣) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن علي بن حجر الهيتمي السَّعدي الأنصاري ، شهاب الدِّين شيخ الإسلام (٩٧٣هـ) ، حين سئل : " فِي عقائد الْحَنَابِلَة مَا لَا يخفى على شرِيف علمكُم ، فَهَل عقيدة الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ كعقائدهم ؟ ، قال : عقيدة إِمَام السّنة أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وأرضاه ، وَجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه ، وأفاض علينا وَعَلِيهِ من سوابغ امتنانه ، وبوأه الفردوس الْأَعْلَى من جنانه ، مُوَافقَة لعقيدة أهل السّنة وَالْجَمَاعَة من الْمُبَالغَة التَّامَّة فِي تَنْزِيه الله تَعَالَى عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علواً كَبِيراً من الْجِهَة والجسميَّة ، وَغَيرهمَا من سَائِر سمات النَّقْص ، بل وَعَن كل وَصْف لَيْسَ فِيهِ كَمَال مُطلق ، وَمَا اشْتهر بَين جهلة المنسوبين إِلَى هَذَا الإِمَام الْأَعْظَم الْمُجْتَهد من أَنَّه قَائِل بِشَيْء

---

(١) انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص٤٥) .

(٢) انظر : كتاب التمهيد لقواعد التوحيد (ص٥٦) .

(٣) انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨ -٣٩) .

من الْجِهَة أَو نَحْوهَا فكذب وبُهتان وافتراء عَلَيْهِ ، فلعن الله من نسب ذَلِك إِلَيْهِ ، أَو رَمَاه بِشَيْء من هَذِه المثالب الَّتِي برَّأه الله مِنْهَا ، وَقد بَيَّن الْحَافِظ الْحجَّة الْقدْوَة الإِمَام أَبُو الْفرج بن الْجَوْزِيّ (٥٩٧هـ) من أَئِمَّة مذْهبه المبرِّئين من هَذِه الوصمة القبيحة الشَّنيعة ، أَنَّ كل مَا نسب إِلَيْهِ من ذَلِك كذب عَلَيْهِ وافتراء وبهتان ، وَأَنَّ نصوصه صَرِيحَة فِي بطلَان ذَلِك وتنزيه الله تَعَالَىٰ عَنهُ ، فَاعْلَم ذَلِك فَإِنَّهُ مُهِمّ . وَإِيَّاك أَنْ تصغىٰ إِلَىٰ مَا فِي كتب ابْن تَيْمِية وتلميذه ابْن قيِّم الجوزيَّة وَغَيرهمَا مِمَّن اتَّخذ إِلهه هَوَاهُ ، وأضلَّه الله علىٰ علم ، وَختم علىٰ سَمعه وَقَلبه ... " (١) .

فالله تعالىٰ ليس جسماً ، لأنَّ الجسم يتشكَّل من أجزاء ، ولا يقوم بغير أجزائه ، كما أنَّه لا ينفكُّ عن لوازمه من الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهذه اللوازم كلّها حادثة لتغيُّرها وتبدُّلها وعدم قيامها بنفسها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، ويلزم من القول بالجسميَّة حدوث الله ، والله تعالىٰ واجب الوجود لذاته ، ولو كان جسماً لكان له شبيه ومثيل ، ونحن نعلم أنَّ العديد من آيات القرآن الكريم نفت عن اللّه تعالىٰ الشَّبيه والمثيل ، فلا يجوز أن يكون جسماً ، والجسم مركَّب وهو مفتقرٌ إلىٰ ما ركِّب منه ، وكذا مفتقر إلىٰ من يركِّبه ، وبالتَّالي فإنَّ واجب الوجود يكون ممكناً ، وهذا يتعارض مع ما ثبت بالضَّرورة أنَّه واجب الوجود ...

قال الإمام فخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ) : " اعلم أنَّ المشهور عن قدماء الكراميَّة : إطلاق لفظ الجسم علىٰ الله تعالىٰ . إلَّا أنَّهم يقولون : لا نريد به كونه تعالىٰ مؤلَّفاً من الأجزاء ومركَّباً من الأبعاض ، بل نريد كونه تعالىٰ غنيَّاً عن المحلِّ قائماً بالنَّفس ، وعلىٰ هذا التَّقدير ، فإنَّه يصير النِّزاع في أنَّه تعالىٰ جسم أو لا نزاعاً لفظيَّاً ، هذا حاصل ما قيل في هذا الباب . إلَّا أنَّا نقول : كلُّ ما كان مختصَّاً بحيِّز أو جهة ، ويمكن أن يُشار إليه بالحسِّ ، فذلك المشار إليه إمَّا أن لا يبقىٰ منه شيء في جوانبه الست ، وإمَّا أن يبقىٰ ، فإن لم يبقىٰ منه شيء في جوانبه السِّت ، فهذا يكون كالجوهر الفرد ، وكالنُّقطة التي لا تتجزَّأ ، ويكون في غاية الصِّغر والحقارة . ولا أظنُّ أنَّ عاقلاً يرضىٰ أن يقول : إنَّ إله العالم كذلك ، وأمَّا إن بقي شيء في جوانبه السِّت أو في أحد هذه الجوانب ، فهذا يقتضي كونه مؤلَّفاً مركَّباً من جزأين أو أكثر ، وأقصىٰ ما في الباب أن يقول قائل : إنَّ تلك الأجزاء لا تقبل التفرُّق والانحلال ، إلَّا أنَّ هذا لا يمنع من كونه في نفسه مركَّباً مؤلَّفاً ، كما أنَّ الفلسفي يقول : الفلك جسم ، إلَّا أنَّه لا يقبل الخرق والالتئام ، فإنَّ ذلك لا يمنعه من اعتقاد كونه جسماً طويلاً عريضاً عميقاً .

---

(١) انظر : الفتاوىٰ الحديثية (ص ٢٧٠-٢٧١) .

فثبت أنَّ هؤلاء الكرَّاميَّة لما اعتقدوا كونه تعالىٰ مختصَّاً بالحيِّز والجهة ، ومشاراً إليه بحسب الحسِّ ، واعتقدوا أنه تعالىٰ ليس في الصِّغر والحقارة مثل الجوهر الفرد والنُّقطة التي لا تتجزَّأ : وجب أن يكونوا قد اعتقدوا أنَّه تعالىٰ ممتدٌّ في الجوانب ، أو في بعض الجوانب ، ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه مركَّباً مؤلَّفاً ، فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلَّف والمركَّب ، امتناعاً عن مجرَّد هذا اللفظ مع كونه معتقداً لمعناه ، فثبت أنَّهم أطلقوا لفظ الجسم : لأجل أنَّهم اعتقدوا كونه تعالىٰ طويلاً عريضاً عميقاً ممتدَّاً في الجهات . فثبت أنَّ امتناعهم عن هذا الكلام : لمحض التقيَّة والخوف ، وإلَّا فهم يعتقدون كونه تعالىٰ مركَّباً مؤلَّفاً " ( ) .

وقال الإمام الرَّازي أيضاً : " لَوْ كَانَ جِسْماً مُتَحَيِّزاً لَكَانَ مُشَارِكاً لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ فِي عُمُومِ الْجِسْمِيَّةِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِفاً فِي خُصُوصِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَإِمَّا أن لَا يَكُونُ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُمَايَزَةُ ، فَعُمُومُ كَوْنِهِ جِسْماً مُغَايِرٌ لِخُصُوصِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّا إِذَا وَصَفْنَا تِلْكَ الذَّاتِ الْمَخْصُوصَةَ بِالْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً كُنَّا قَدْ جَعَلْنَا الْجِسْمَ صِفَةً ، وَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّ الْجِسْمَ ذَاتُ الصِّفَةِ ، وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ تِلْكَ الذَّاتَ الْمَخْصُوصَةَ الَّتِي هِيَ مُغَايِرَةٌ لِلْمَفْهُومِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْماً وَغَيْرَ مَوْصُوفٍ بِكَوْنِهِ جِسْماً ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَىٰ شَيْئاً مُغَايِراً لِلْمَفْهُومِ مِنَ الْجِسْمِ ، وَغَيْرَ مَوْصُوفٍ بِهِ وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَهُ تَعَالَىٰ جِسْماً ، وَأَمَّا إِنْ قِيلَ : إِنَّ ذَاتَهُ تَعَالَىٰ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ جِسْماً لَا يُخَالِفُ سَائِرَ الْأَجْسَامِ فِي خُصُوصِيَّةٍ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَثَلاً لَهَا مُطْلَقاً ، وَكُلُّ مَا صَحَّ عَلَيْهَا فَقَدْ صَحَّ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَجْسَامُ مُحْدَثَةً وَجَبَ فِي ذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، فَثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِمُتَحَيِّزٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ عَلَيْهِ " .

وقال الإمام الرَّازي أيضاً : " لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مُرَكَّباً وَالْمُرَكَّبُ مُمْكِنٌ وَأَيْضاً أَنَّهُ أَحَدٌ ، وَالْأَحَدُ لَا يَكُونُ مُرَكَّباً ، وَمَا لَا يَكُونُ مُرَكَّباً لَا يَكُونُ جِسْماً ، وَأَيْضاً أَنَّه غني كما قال : ﭐ□ □ﱠ [محمَّد : ٣٨] ، وَالْغَنِيُّ لَا يَكُونُ مُرَكَّباً ، وَمَا لَا يَكُونُ مُرَكَّباً لَا يَكُونُ جِسْماً . وَأَيْضاً الْأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ ، فَلَوْ كَانَ جِسْماً لَحَصَلَ لَهُ مِثْلٌ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ : ﭐ□ □ □□ □ □ □ □ﱠ [الشورىٰ : ١١] ، فَأَمَّا الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ فَكَثِيرَةٌ ظَاهِرَةٌ بَاهِرَةٌ قَوِيَّةٌ جَلِيَّةٌ وَالْحَمْدُ للَّه عَلَيْهِ " .

وقال الإمام الرَّازي – أيضاً – في شرحه لقوله تعالىٰ : ﭐ□ □ □□ □ □ □ □ﱠ [الشورىٰ : ١١] : " احْتَجَّ عُلَمَاءُ التَّوْحِيدِ قَدِيماً وَحَدِيثاً بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَىٰ جسماً مُرَكَّباً مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَجْزَاءِ وَحَاصِلاً فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَقَالُوا : لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مِثْلاً لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ ، فَيَلْزَمُ حُصُولُ الْأَمْثَالِ وَالْأَشْبَاهِ لَهُ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﭐ□ □ □□ □ □ □ □ﱠ [الشورىٰ : ١١] ، وَيُمْكِنُ إِيرَادُ هَذِهِ

الْحُجَّةِ عَلَىٰ وَجْهٍ آخَرَ، فَيُقَالُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي مَاهِيَّاتِ الذَّاتِ ، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ فِي الصِّفَاتِ شَيْءٌ ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْعِبَادَ يُوصَفُونَ بِكَوْنِهِمْ عَالِمِينَ قَادِرِينَ ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُوصَفُ بِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ يُوصَفُونَ بِكَوْنِهِمْ مَعْلُومِينَ مَذْكُورِينَ ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُوصَفُ بِذَلِكَ ، فَثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُمَاثَلَةِ الْمُسَاوَاةُ فِي حَقِيقَةِ الذَّاتِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَىٰ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الذَّوَاتِ لَا يُسَاوِي اللَّهَ تَعَالَىٰ فِي الذَّاتِيَّةِ ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَىٰ جِسْماً ، لَكَانَ كَوْنُهُ جِسْماً ذَاتاً لَا صِفَةً ، فَإِذَا كَانَ سَائِرُ الْأَجْسَامِ مُسَاوِيَةً لَهُ فِي الْجِسْمِيَّةِ ، أَعْنِي فِي كَوْنِهَا مُتَحَيِّزَةً طَوِيلَةً عَرِيضَةً عَمِيقَةً ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ سَائِرُ الْأَجْسَامِ مُمَاثِلَةً لِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي كَوْنِهِ ذَاتاً ، وَالنَّصُّ يَنْفِي ذَلِكَ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ جِسْماً " (١) .

ولذلك أجمعت الأُمَّة علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن المكان ، ونقل إجماعهم علىٰ ذلك غير واحد من العلماء ...

قال الإمام البغدادي (٤٢٩هـ) : " وأجمعوا علىٰ أنَّه لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجرىٰ عَلَيْهِ زمَان " (٢) .

وقال إمام الحرمين الجُويني (٤٧٨هـ) ما نصّه : " ومذهبُ أهل الحقِّ قاطبة : أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ يتعالىٰ عن التَّحيُّز والتَّخصُّص بالجهات " (٣) .

وقال الإمام الرَّازي : " ... فَقَدِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَىٰ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ " (٤) .

وذكر الإمام أبو المعين النَّسفي الحنفي (٥٠٨هـ) العديد من البراهين السَّاطعة ، والدَّلائل القاطعة ، والحجج اللامعة في ردِّ شُبه المشبِّهة المجسِّمة الذين يزعمون أنَّ الله اتَّخذ العرش مكاناً ومستقرَّاً له ، تعالىٰ الله عمَّا يقولون علوَّاً كبيراً ، ...

قال الإمام أبو المعين النَّسفي : " وللمجسِّمة شبه ثلاث : الأولىٰ : قولهم : إنَّ الموجودَين القائمين بالذَّات لا يخلوان من أن يكون كل واحد منهما بجهةٍ من صاحبه .

فنقول وبالله التَّوفيق : الموجودان القائمان بالذَّات كلّ واحد منهما في الشَّاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه والآخر تحته ، أتجوِّزون هذا في الحقِّ تعالىٰ ؟ فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ، فإنَّهم لا يجوِّزون أن يكون البارئ جلَّ وعلا تحت العالم ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم ، فإن قالوا : إنَّما لم نجوِّز هذا في

---

(١) انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٥/ ٣٥٧) ، (١٣/ ٦) ، (٢٧/ ٥٨٢) بالترتيب .

(٢) انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص٣٢١) .

(٣) انظر : كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٣٩) .

(٤) انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٢٩/ ٤٤٩) .

الحقِّ تعالىٰ لأنَّ جهة تحت جهة ذمٌّ ونقيصة ، والبارئ جلَّ وعلا منزَّه عن النَّقائص وأوصاف الذَّم . قيل لهم : فإذاً أثبتم التفرقة بين الشَّاهد والحق عند وجود دليل التَّفرقة حيث لم تجوِّزوا أن يكون الحق تعالىٰ بجهة تحت ، وإن كان ذلك في الشَّاهد جائزاً لثبوت دليل التَّفرقة ، وهو استحالة النَّقيصة ووصف الذَّم علىٰ الحقّ وجواز ذلك علىٰ الشَّاهد ، فلمَ قلتم إنَّ دليل التَّفرقة فيما نحن فيه لم يوجد ؟ بل وجد لِما مرّ أنَّه يوجب الحدوث وهو ممتنع علىٰ الحق ، جائز بل واجب علىٰ الشَّاهد . ثمَّ نقول لهم : كون جهة تحت جهة ذمٍّ ونقيصة غير مسلَّم ، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علوِّ المكان ، إذ كم من حارس فوق السَّطح وأمير في البيت ، وطليعة علىٰ ما ارتفع من الأماكن ، وسلطان في ما انهبط من الأمكنة .

ثمَّ نقول لهم : كلُّ قائم بالذَّات في الشَّاهد جوهر ، وكلّ جوهر قائم بالذات ، أفتستدلُّون بذلك علىٰ أنَّ الحق تعــالىٰ جوهر ؟! فإن قالوا : نعم ، فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النَّصارىٰ ؛ وإن قالوا لا ، نقضوا دليلهم .

ثمَّ نقول لهم : إنَّما يجب التَّعدية من الشَّاهد إلىٰ الحق إذا تعلَّق أحد الأمرين بالآخر تعلُّق العلَّة بالمعلول ، كما في العلم والعالِم والحركة والمتحرِّك ، وذلك ممَّا لا يقتصر علىٰ مجرَّد الوجود ، بل يشترط فيه زيادة شرط ، وهو أن يستحيل إضافته إلىٰ غيره ، ألا يرىٰ أنَّ العالِم كما لا ينفكُّ عن العلم ، والعلم عن العالِم ، يستحيل إضافة كونه عالماً إلىٰ شيء وراء العلم ، فعلم أنَّه كان عالماً ، لأنَّ له علماً ، فوجبت التَّعدية إلىٰ الحقّ والجوهريَّة مع القيام بالذَّات ، وإن كانا لا ينفكَّان في الشَّاهد ، ولكن لمَّا لم يكن جوهراً لقيامه بالذَّات بل لكونه أصلاً يتركَّب منه الجسم ، لم يجب تعدية كونه جوهراً بتعدِّي كونه قائماً بالذَّات ، وإذا كان الأمر كذلك فلمَ قلتم إنَّهما كانا في الشَّاهد موجودين قائمين بالذَّات ، لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، أو كان كلُّ واحد منهما بجهة صاحبه ، لأنَّهما موجودان قائمان بالذَّات ؟

ثمَّ نقول لهم : لو كانا موجودين قائمين بالذَّات لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، لكان الموجود القائم بالذَّات بالجهة وإن لم يكن معه غيره ، ولكان البارئ جلَّ وعلا في الأزل بجهة ، لأنَّه كان موجوداً قائماً بالذَّات ، وهذا محال ، إذ الجهة لا تثبت إلا باعتبار غير ، ألا يرىٰ أنَّ الجهات كلّها محصورة علىٰ السّت ، وهي : فوق وتحت وخلف وقدام وعن يمين وعن يسار ، وكلّ جهة منها لن يتصوَّر ثبوتها إلَّا بمقابلة غيرها ، والكل يترتَّب علىٰ الفرد ، فإذا كان كلُّ فردٍ من الجهات لن يتصوَّر إلا بين اثنين ، فكان حكم كليّة الجهات كذلك لما مرَّ من حصول المعرفة بالكليَّات بواسطة الجزئيَّات ، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذَّات مع أنَّ كل واحد منهما يثبت باعتبار النَّفس دون الغير والجهة لا تثبت إلَّا باعتبار الغير ، جهلاً بالحقائق .

ثمَّ يقال لهم : أتزعمون أنَّ القائمين بالذَّات يكون كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه علىٰ الإطلاق ، أم بشريطة كون كلّ واحد منهما محدوداً متناهياً ؟ فإن قالوا : نعم علىٰ الإطلاق ، فلا نسلم ، وما استدلُّوا به من الشَّاهد فهما محدودان متناهيان . وإن قالوا : نقول ذلك بشريطة كون كلٍّ واحد منهما محدوداً متناهياً ، فمسلّم ، ولكن لم قلتم إنَّ البارئ محدود متناه ؟!! ثمَّ إنَّا قد أقمنا الدّلالة علىٰ استحالة كونه محدوداً متناهياً ، والله الموفّق .

وأمَّا الشُّبهة الثَّانية التي تعلَّقوا بها : أنَّه تعالىٰ كان ولا عالَم ثمَّ خلقه ، أخلقه في ذاته أم خارج ذاته ؟ وكيفما كان فقد تحقَّقت الجهة .

فنقول وبالله التَّوفيق : إنَّ هذا شيء بنيتم علىٰ ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أنَّه تعالىٰ متبعِّض متجزِّئ ، وإن كنتم تتبرؤون منه عند قيام الدّلالة علىٰ بطلان تلك المقالة وتزعمون أنَا نعني بالجسم القائم بالذَّات ، وهذه المسألة بنفس المقالة . وما تتمسَّكون به من الدّلالة يهتك عليكم ما أسْبَلْتُم من أستاركم ، ويبدي عن مكنون أسراركم ، أمَّا بنفس المقالة فلأنَّ شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلَّا بمتبعِّض متجزِّئ علىٰ ما قرَّرنا ، وأمَّا بالدّلالة فلأنَّ الدَّاخل والخارج لن يكون إلَّا ما هو متبعِّض متجزِّئ ، وقيام الدّلالة وانضمام ظاهر إجماعكم علىٰ بطلان ذلك يغنينا عن الإطالة في إفساد هذه الشُّبهة ، والله الموفّق .

وربَّما يقبلون هذا الكلام ويقولون بأنَّه تعالىٰ لمَّا كان موجوداً إمَّا أن يكون داخل العالم وإمَّا أن يكون خارج العالم ، وليس بداخل العالم فكان خارجاً منه ، وهذا يوجب كونه بجهة منه .

والجواب عن هذا الكلام علىٰ نحو ما أجبنا عن الشُّبهة المتقدِّمة : أنَّ الموصوف بالدُّخول والخروج هو الجسم المتبعِّض المتجزِّئ ، فأمَّا ما لا تبعُّض له ولا تجزُّؤ فلا يُوصف بكونه داخلاً ولا خارجاً ، ألا ترىٰ أنَّ العرض القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلاً فيه ولا خارجاً منه ؟ فكذا القديم لَمّا لم يكن جسماً لا يوصف بذلك ، فكان هذا الكلام أيضاً مبنيَّاً علىٰ ما يُضمرون من عقيدتهم الفاسدة .

وكذا الجواب عمَّا يتعلَّق به بعضهم : أنه تعالىٰ لمَّا كان موجوداً : إما أن يكون مماسَّاً للعالم أو مبايناً عنه ، وأيهما كان ففيه إثبات الجهة ، أنَّ ما ذكره من وصف الجسم ، وقد قامت الدلالة علىٰ بطلان كونه جسماً ، ألا ترىٰ أن العَرَض لا يوصف بكونه مماساً للجوهر ولا مبايناً له ؟ وهذا كله لبيان أنَّ ما يزعمون ليس من لواحق التَّبعُّض والتَّجزُّؤ والتَّناهي ، وهي كلُّها محالٌ علىٰ القديم تعالىٰ ، والله الموفِّق .

وأمَّا حلُّ الشُّبهة الثَّالثة ، وهي أنَّ الموجودَين لا يعقلان موجودَين إلا وأن يكون أحدهما بجهة من صاحبه أو بحيث هو . قلنا : هذا منكم تقسيم للموجودَين ، وليس من ضرورة الوجود أحدُ الأمرين ،

لأنَّهما إن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألَّا يكون الجوهر وما قام به من العَرَض موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بجهة من صاحبه ، وإن كانا موجودَين لأنَّ أحدهما بحيث صاحبه ، ينبغي ألَّا يكون الجوهران موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بحيث صاحبه ، وقد مرّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النصارىٰ : إنَّ الموجود إمَّا أن يكون جوهراً ، وإمَّا أن يكون جسماً ، وإمَّا أن يكون عرَضاً ، والبارئ جلَّ وعلا ليس بجسم ولا عَرَض ، فدلَّ أنَّه جوهر ، فإن بطل ذاك بطل هذا ، وإن صحَّ هذا صحَّ ذاك ، بل كلا الأمرين باطل لما مرَّ ، والله الموفِّق .

وما يزعمون أنَّه لا عدَمَ أشد تحقُّقاً من نفي المذكور من الجهات السِّت ، وما لا جهة له لا يتصوَّر وجوده . فنقول : ذكر أبو إسحق الاسفرايني أنَّ السُّلطان – يعني به السُّلطان محمود بن سُبُكتِكين – قَبَلَ هذا السُّؤال من القوم من الكرّاميَّة وألقاه علىٰ ابن فورك ، قال : وكتب به ابن فورك إليَّ ولم يكتب بماذا أجاب ، ثمَّ اشتغل أبو إسحق بالجواب ، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السُّؤال ، بل أتىٰ بما هو ابتداء دليل في المسألة من أنَّه لو كان بجهة لكان محدوداً ، وما جاز عليه التَّحديد جاز عليه الانقسام والتَّجزؤ ، ولأنَّ ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتَّركيب ، وهو أن تتَّصل به الأجسام ، وذا باطل بالإجماع ، ولأنَّه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به علىٰ نحو ما قرَّرنا ، وهذا كلُّه ابتداء الدَّليل وليس بدفع للسُّؤال . وللكراميّ أن يقول : لو كان ما ذكرت من الأدلَّة يوجب بطلان القول بالجهة لما في إثباتها من إثبات أمارات الحدث ، فما ذكرت من الدَّليل يوجب القول بالجهة لما في الامتناع عن القول به إثبات عدمه ، فكما لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدَّليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدَّليل . وحلّ هذا الإشكال أن يقال : إنَّ النَّفي عن الجهات كلّها يوجب عدم ما هو بجهة من النَّافي أم عدم ما ليس بجهة منه ؟ فإن قال : عدم ما هو بجهة منه ، قلنا : نعم ، ولكن لم قلتم إنَّ البارئ جلَّ وعلا بجهة من النَّافي ؟ فإن قال : لأنَّه لو لم يكن بجهة منه لكان معدوماً ، فقد عاد إلىٰ ما تقدَّم من الشُّبهة ، وقد فرغنا بحمد الله من حلِّها . وإن قال : النَّفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه ، فقد أحال ، لأنَّ ذلك لا يوجب عدم النَّافي وما قام به من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه ، فكذا لا يوجب عدمَ البارئ جلَّ وعلا ، لأنَّه ليس بجهة من النَّافي . فإن قالوا : إذا لم يكن بجهة منه ولا قائماً به يكون معدوماً ، فقد عادوا إلىٰ الشُّبهة الثَّالثة ، وقد فرغنا من حلِّها بتوفيق الله تعالىٰ .

والأصل في هذا كلّه : أنَّ ثبوت الصَّانع جلَّ وعلا وقِدَمه عُلِمَ بما لا مدفَعَ له من الدَّلائل ولا مجال للرَّيب فيه ، فقلنا بثبوته وقدمه ، وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم ، فنفينا ذلك عنه لما في إثباتها من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث ، وذلك باطلٌ كلّه علىٰ ما قرَّرنا ، وفي إثبات

المكان والجهة إثبات دلالة الحدث علىٰ ما مرّ . وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة ، لأنَّ نفسي وما قام بها من الأعراض ليست منِّي بجهة ، وهي موجودة ، وما كان منِّي بجهة ليس بقائم بي وهو موجود ، وكذا ليس من ضرورة الوجود أن يكون فوقي لوجود ما ليس فوقي ، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي ، وكذا قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري ، وإذا ثبت هذا في كلِّ جهة علىٰ التَّعيين ثبت في الجهات كلّها ، إذ هي متركِّبة من الأفراد .

فإذاً ليس من ضرورة الموجود أن يكون مني بجهة لوجود ما ليس منِّي بجهة ، ولا أن يكون قائماً بي لوجود ما ليس بقائم بي . وظهر أنَّ قيام الشَّيء بي وكونه بجهة منِّي ليسا من لواحق الوجود وضروراته علىٰ ما قرَّرنا هذا الكلام في نفي كونه تعالىٰ عرضاً أو جوهراً أو جسماً ، وخروج الموجود عن هذه المعاني كلّها معقول لِما بيّنا من الدَّلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنىً من هذه المعاني كلّها لما مرّ من ثبوت موجود ليس فيه كلّ معنىً من هذه المعاني علىٰ التَّعيين ، غير أنَّه ليس بموهوم لِما لم يُحس موجود تعرّىٰ عن هذه المعاني كلّها ، إذ ما يُشاهَد في المحسوسات كلّها محدثة وارتفاع دلالة الحدث عن المحدَث محال ، وفي الحقِّ تعالىٰ الأمر بخلافه .

وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدمُ لما ثبت من الدّلائل العقليَّة علىٰ الحدوث ، وظهور التَّفرقة بين المعقول والموهوم علىٰ ما تقدَّم ذكره علىٰ وجه لا يبقىٰ للمنصف فيه ريبة .

ثمَّ إنَّ الله تعالىٰ أثبت في نفس كلِّ عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس ، ويعلم وجودها علىٰ وجه لم يكن للشكِّ فيه مدخل لثبوت ءاثارها ، كالعقل والرُّوح والبصر والسَّمع والشَّم والذَّوق ، فإنَّ ثبوت هذه المعاني متحقِّق ، والأوهام عن الإحاطة بمائيتها قاصرة لخروجها عن الحواس المؤدية المدركة صور محسوساتها إلىٰ الفكرة ، ليصير ذلك حجَّة علىٰ كلِّ من أنكر الصَّانع مع ظهور الآيات الدالَّة عليه لخروجه عن التَّصوُّر في الوهم ، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواس ، ومن أراد الوصول إلىٰ ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصوَّر فيه مع ظهور ءايات ثبوته ، فقد عطَّل الدَّليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلاً ، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسَّمع ، وجهالةُ مَن هذا فعلُه لا يخفىٰ عن النَّاس ، فكذا هذا . ثمَّ لا فرق بين من أنكر الشَّيء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الشَّيء عن الوهم دليلاً للعدم ، لما فيهما جميعاً ممن قصر ثبوت الشَّيء ووجوده علىٰ الوهم ، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعاين موجوداً ليس بمحدث ، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال ، ونفيها عن القديم إخراجُه من الوهم ، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذاً لا وجود للقديم ، فصارت المجسِّمة

والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيّز العدم قائلين بعدم القديم ، فضاهوا الدَّهريَّة في نفي الصَّانع الذي ليس فيه شيء من أمارات الحدث ، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكِّن في المكان أو متحيِّز إلىٰ جهة في إثبات قدم من تحقَّقت أمارات حدوثه ، وبإثبات القدم للعالَم نفي الصانع .

فإذاً عند الوقوف علىٰ هذه الحقائق علم أنَّهم هم النَّافون للصَّانع في الحقيقة دون من أثبته ونفىٰ عنه الجهة والتَّمكُّن الذين هما من أمارات الحدث . والله الموفِّق .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنَّ النَّاس مجبولون علىٰ العلم بأنَّه تعالىٰ في جهة العلو ، حتَّىٰ إنَّهم لمَّا تُركوا وما هم عليه جُبِلوا لاعتقدوا أنَّ صانعهم في جهة العلو . فإنَّا نقول لهم : إن عنيتم بهذا من لم يرضَ عقله بالتَّدبُّر والتَّفكُّر ولم يتمهَّر في معرفة الحقائق بإدمان النَّظر والتَّأمُّل ، فمسلَّم أنَّه بهواه يعتقد أنَّ صانعه بجهة منه ، لِمَا أنه لا يعرف أنَّ التحيُّز بجهة من أمارات الحدث ، وهي منفيَّة عن القديم ، ولما يرىٰ أنَّ ما ليس بقائم به يكون منه بجهة ، ثمَّ يرىٰ صفاء الأجرام العلويَّة وشرف الأجسام النيِّرة في الحسِّ فظنَّ جهلاً منه أنه تعالىٰ لا بدَّ من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم ، وفضيلة تلك الجهة علىٰ سائر الجهات عنده .

وإن عنيتم به الحذّاق من العلماء العارفين بالفَرق بين الجائز والممتنع والممكن والمحال فغير مسلّم ، إذ هؤلاء يبنون الأمر علىٰ الدَّليل دون الوهم ، وقد قام الدَّليل عندهم علىٰ استحالة كونه تعالىٰ في جهة ، والله الموفِّق .

وتعلقهم بالإجماع برفع الأيدي إلىٰ السَّماء عند المناجاة والدُّعاء باطلٌ ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالىٰ في تلك الجهة ، هذا كما أنَّهم أمروا بالتَّوجُّه في الصَّلاة إلىٰ الكعبة وليس هو في الكعبة ، وأمروا برمي أبصارهم إلىٰ موضع سجودهم حالة القيام في الصَّلاة بعد نزول قوله تعالىٰ :ٱ□ □ □ * □ □ □ □ □ [المؤمنون : ١-٢] ، بعدما كانوا يصلُّون شاخصة أبصارهم نحو السَّماء ، وليس هو في الأرض ، وكذا حالة السُّجود أمروا بوضع الوجوه علىٰ الأرض ، وليس هو تعالىٰ تحت الأرض ، فكذا هذا . وكذا المتحرِّي يصلِّي إلىٰ المشرق واليمن والشَّام ، وليس هو تعالىٰ في هذه الجهات . ثمَّ هو يُعبد كما في هذه المواضع ويُحتمل أنه تعالىٰ أمر بالتوجُّه إلىٰ هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيُّزه في جهة ، ويصير ذلك دليلاً لمن عرفه أنَّه ليس بجهة منَّا . وقيل إنَّ العرش جُعل قبلة للقلوب عند الدُّعاء ، كما جُعلت الكعبة قبلة للأبدان في حالة الصَّلاة . واستعمال لفظ الإنزال والتَّنزيل منصرفٌ إلىٰ

الآتي بالقرءان ، فأمَّا القرءان فلا يُوصف بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، والآتي به وهو جبريل عليه السَّلام كان ينزل من جهة العلو لما أنَّ مقامه كان بتلك الجهة ، والله الموفِّق " (١) ...

المَبْحَثُ الثَّانِي
مَعْنَى التَّفْسِيْرِ وَالتَّأوِيْلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحَاً وَالفَرْق بَيْنَهُمَا

(١) انظر : تبصرة الأدلة في أصول الدين (١/ ١٧٤ فما بعدها) .

التَّفسير في اللغة مصدر فَسر ، ويعني الإيضاح والتَّبيين ، قال الإمام ابن منظور (٧١١هـ) : " الفَسْرُ : الْبَيَانُ . فَسَر الشَّيءَ يفسِرُه ، بالكَسر ، ويفْسُرُه ، بِالضَّمِّ ، فَسْراً وفَسَّرَهُ : أَبانه ... والفَسْرُ : كَشْفُ المُغَطّىٰ ، والتَّفْسير كَشف المُراد عَنِ اللَّفْظِ المُشْكل ... واسْتَفْسَرْتُه كَذَا أَي سأَلته أَن يُفَسِّره لِي . والفَسْر : نَظَرُ الطَّبِيبِ إِلَىٰ الْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ التَّفْسِرةُ ... وَكُلُّ شَيْءٍ يُعْرَفُ بِهِ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ، فَهُوَ تَفْسِرَتُه " (١) . فالتَّفسير هو إيضاح المعنىٰ وبيانه ، ويفيد معنىٰ الإظهار والكشف ... وجاءت كلمة التَّفسير في القرآن مرَّة واحدة في قوله تعالىٰ : [الفرقان: ٣٣] ، أي : بياناً وتفصيلاً ...

والتَّفسير في الاصطلاح : " عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَىٰ نَبِيِّهِ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَيَانُ مَعَانِيهِ ، وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ ، وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ " (٢) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّفْسِيرُ فِي الِاصْطِلَاحِ : علم نزول الآيات وشئونها وَأَقَاصِيصِهَا ، وَالْأَسْبَابِ النَّازِلَةِ فِيهَا ثُمَّ تَرْتِيبِ مَكِّيِّهَا وَمَدَنِيِّهَا ، وَمُحَكَّمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا ، وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا ، وَخَاصِّهَا وَعَامِّهَا ، وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا ، وَمُجَمَّلِهَا وَمُفَسَّرِهَا ، وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا وَوَعْدِهَا وَوَعِيدِهَا ، وَأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا ، وَعِبَرِهَا وَأَمْثَالِهَا " (٣)

أَمَّا التَّأويل فهو من أَوَّلَ يُؤول تأويلاً ، و : " الأَوْلُ : الرُّجُوعُ . آلَ الشَّيءُ يَؤُولُ أَوْلاً ومَآلاً : رَجَع . وأَوَّلَ إِليه الشَّيءَ : رَجَعَه ... وأَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّلَهُ : دَبَّره وقدَّره ، وأَوَّلَهُ وتَأَوَّلهُ : فَسَّره . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : [يونس: ٣٩] ؛ أَي : لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ عِلْمُ تأْويله ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَىٰ أَن عِلْمَ التَّأْوِيل يَنْبَغِي أَن يُنْظَرَ فِيهِ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ لَمْ يأْتهم ما يؤُول إِليه أَمرهم فِي التَّكْذِيبِ بِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ " (٤) .

وقد جاءَ التَّأويل في القرآن علىٰ خمسة أَوجه :

الأَوَّلُ : بمعنىٰ المُلْك [آل عمران: ٧] ، أَي : مُلْك محمَّد [آل عمران: ٧] ، أَي : نهاية ملكه . فزعم اليهود أَنَّهم أَخذوه من حساب الجُمَّل .

الثَّانِي : بمعنىٰ العاقبة ، ومآل الخير والشَّرّ الَّذىٰ وعد به الخَلْق : [الأعراف: ٥٣] ، أَي : عاقبته ، [النساء: ٥٩] ، أَي : عاقبة [الكهف: ٨٢] ، أَي : عاقبته .

---

(١) انظر : لسان العرب (٥/ ٥٥) .

(٢) انظر : البرهان في علوم القرآن (١/ ١٣) .

(٣) انظر : الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٩٤) .

(٤) انظر : لسان العرب (١١/ ٣٢-٣٣) .

الثَّالِثُ : بمعنى تعبير الرّؤيا : ﴿ ﴾ [يوسف: ١٠١] ، أي : تعبير الرُّؤيا .

الرَّابِعُ : بمعنى التَّحقيق والتَّفسير : ﴿ ﴾ [يوسف: ١٠٠] ، أي : تحقيقها وتفسيرها .

الخَامِسُ : بمعنى أَنواع الأَطعمة وأَلوانها : ﴿ ﴾ [يوسف :٣٧] ، أَي : بأَلوانه وأَنواعه .(١)

وبناء على ما سبق بيانه ، فقد اختلف العلماء في بيان الفَرْق بين التَّفسير والتَّأويل ... وقد لخَّص الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) الفرق بينهما ، فقال : " واختلف في التَّفسير أو التَّأويل ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَطَائِفَةٍ : هُمَا بِمَعْنًى : وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ قَوْمٌ حَتَّى بَالَغَ ابْنُ حَبِيبٍ النَّيْسَابُورِيُّ ، فَقَالَ : قَدْ نَبَغَ فِي زَمَانِنَا مُفَسِّرُونَ لَوْ سُئِلُوا عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ مَا اهْتَدَوْا إِلَيْهِ .

وَقَالَ الرَّاغِبُ : التَّفْسِيرُ أَعَمُّ مِنَ التَّأْوِيلِ ؛ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْأَلْفَاظِ وَمُفْرَدَاتِهَا وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ التَّأْوِيلِ فِي الْمَعَانِي وَالْجُمَلِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَالتَّفْسِيرُ يُسْتَعْمَلُ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا . وَ

قَالَ غَيْرُهُ : التَّفْسِيرُ بَيَانُ لَفْظٍ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِداً ، وَالتَّأْوِيلُ تَوْجِيهُ لَفْظٍ مُتَوَجِّهٍ إِلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، بِمَا ظَهَرَ مِنَ الْأَدِلَّةِ . وَقَالَ الْمَاتُرِيدِيُّ : التَّفْسِيرُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ اللَّفْظِ هَذَا، وَالشَّهَادَةُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ عَنَى بِاللَّفْظِ هَذَا ، فَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ مَقْطُوعٌ بِهِ فَصَحِيحٌ ، وَإِلَّا فَتَفْسِيرٌ بِالرَّأْيِ ، وَهُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَالتَّأْوِيلُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُحْتَمِلَاتِ بِدُونِ الْقَطْعِ وَالشَّهَادَةُ عَلَى اللَّهِ .

وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ التَّغْلِبِيُّ : التَّفْسِيرُ بَيَانُ وَضْعِ اللَّفْظِ إِمَّا حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازًا، كَتَفْسِيرِ الصِّرَاطِ : بِالطَّرِيقِ وَالصَّيِّبِ : بِالْمَطَرِ وَالتَّأْوِيلُ تَفْسِيرُ بَاطِنِ اللَّفْظِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الرُّجُوعُ لِعَاقِبَةِ الْأَمْرِ فَالتَّأْوِيلُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ وَالتَّفْسِيرُ إِخْبَارٌ عَنْ دَلِيلِ الْمُرَادِ ، لِأَنَّ اللَّفْظَ يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ وَالْكَاشِفُ دَلِيلٌ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ﴾ [الفجر: ١٤] ، تَفْسِيرُهُ أَنَّهُ مِنَ الرَّصْدِ ، يُقَالَ رَصَدْتُهُ رَقَبْتُهُ، وَالْمِرْصَادُ "مِفْعَالٌ" مِنْهُ وَتَأْوِيلُهُ التَّحْذِيرُ مِنَ التَّهَاوُنِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَالْغَفْلَةَ عَنِ الْأُهْبَةِ وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْعَرْضِ عَلَيْهِ ، وَقَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ تَقْتَضِي بَيَانَ الْمُرَادِ مِنْهُ ، عَلَى خِلَافِ وَضْعِ اللَّفْظِ فِي اللُّغَةِ . وَقَالَ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ : اعْلَمْ أَنَّ التَّفْسِيرَ فِي عُرْفِ الْعُلَمَاءِ كَشْفُ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ ، أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ اللَّفْظِ الْمُشْكَلِ وَغَيْرِهِ ، وَبِحَسَبِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ وَغَيْرِهِ ، وَالتَّأْوِيلُ أَكْثَرُهُ فِي الْجُمَلِ ، وَالتَّفْسِيرُ إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي غَرِيبِ الْأَلْفَاظِ نَحْوَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ ، وَالْوَصِيلَةِ ، أَوْ فِي وَجِيزٍ يَتَبَيَّنُ بِشَرْحٍ ، نَحْوَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتَوُا الزَّكَاةَ ، وَإِمَّا فِي كَلَامٍ مُتَضَمِّنٍ لِقِصَّةٍ لَا يُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهَا ، كَقَوْلِهِ : ﴿ ﴾ [التوبة: ٣٧] ، وَقَوْلُهُ : ﴿

(١) انظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ٢٩١) .

ﭼ ﭽ ﭼ[البقرة: ١٨٩] ؛ وَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَرَّةً عاماً وَمَرَّةً خَاصّاً ، نَحْوَ الْكُفْرُ الْمُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي الْجُحُودِ الْمُطْلَقِ ، وَتَارَةً فِي جُحُودِ الْبَارِئِ عَزَّ وَجَلَّ خَاصَّةً ، وَالْإِيمَانُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي التَّصْدِيقِ الْمُطْلَقِ تَارَةً وَفِي تَصْدِيقِ الْحَقِّ أُخْرَىٰ ، وَإِمَّا فِي لَفْظٍ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، نَحْوَ لَفْظِ "وَجَدَ" الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْجِدَّةِ وَالْوَجْدِ وَالْوُجُودِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : التَّفْسِيرُ يَتَعَلَّقُ بِالرِّوَايَةِ ، وَالتَّأْوِيلِ يَتَعَلَّقُ بِالدِّرَايَةِ .

وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ : التَّفْسِيرُ مَقْصُورٌ عَلَىٰ الِاتِّبَاعِ وَالسَّمَاعِ وَالِاسْتِنْبَاطُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالتَّأْوِيلِ .

وَقَالَ قَوْمٌ : مَا وَقَعَ مُبِينًا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَمُعَيَّنًا فِي صَحِيحِ السُّنَّةِ سُمِّيَ تَفْسِيراً ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ قَدْ ظَهَرَ وَوَضَحَ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ إِلَيْهِ بِاجْتِهَادٍ وَلَا غَيْرِهِ ، بَلْ يَحْمِلُهُ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ الَّذِي وَرَدَ لَا يَتَعَدَّاهُ ، وَالتَّأْوِيلُ مَا استنبطه العلماء العاملون لِمَعَانِي الْخِطَابِ الْمَاهِرُونَ فِي آلَاتِ الْعُلُومِ .

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ الْبَغْوَيُّ وَالْكَوَاشِيُّ : التَّأْوِيلُ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَىٰ مَعْنَىٰ مُوَافِقٍ لِمَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا تَحْتَمِلُهُ الْآيَةُ ، غَيْرَ مُخَالِفٍ للكتاب والسنة من طَرِيقِ الِاسْتِنْبَاطِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّفْسِيرُ فِي الِاصْطِلَاحِ علم نزول الآيات وشئونها وَأَقَاصِيصِهَا ، وَالْأَسْبَابِ النَّازِلَةِ فِيهَا ثُمَّ تَرْتِيبِ مَكِّيِّهَا وَمَدَنِيِّهَا ، وَمُحَكَّمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا ، وَنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا ، وَخَاصِّهَا وَعَامِّهَا ، وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا ، وَمُجَمِّلِهَا وَمُفَسَّرِهَا ، وَحَلَالِهَا وَحَرَامِهَا وَوَعْدِهَا وَوَعِيدِهَا ، وَأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا ، وَعِبَرِهَا وَأَمْثَالِهَا .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَمَدْلُولَاتِهَا وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ ، قَالَ : فَقَوْلُنَا : " عِلْمٌ " جِنْسٌ ، وَقَوْلُنَا : " يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ " هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَةِ ، وَقَوْلُنَا : وَمَدْلُولَاتِهَا أَيْ مَدْلُولَاتِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ ، وَهَذَا مَتْنُ عِلْمِ اللُّغَةِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ، وَقَوْلُنَا : " وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ " ، هَذَا يَشْمَلُ عِلْمَ التَّصْرِيفِ وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ وَقَوْلُنَا وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ يَشْمَلُ مَا دَلَالَتُهُ بِالْحَقِيقَةِ ، وَمَا دَلَالَتُهُ بِالْمَجَازِ ، فَإِنَّ التَّرْكِيبَ قَدْ يَقْتَضِي بِظَاهِرِهِ شَيْئاً وَيَصُدُّ عَنِ الْحَمْلِ عَلَيْهِ صَادٌّ ، فَيُحْمَلُ عَلَىٰ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمَجَازُ ، وَقَوْلُنَا : " وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ " ، هُوَ مِثْلُ مَعْرِفَةِ النَّسْخِ وَسَبَبِ النُّزُولِ وَقِصَّةٍ تُوَضِّحُ بَعْضَ مَا أُبْهِمَ فِي الْقُرْآنِ وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُفْهَمُ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَىٰ نَبِيِّهِ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانَ مَعَانِيهِ ، وَاسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِهِ وَحِكَمِهِ ، وَاسْتِمْدَادِ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ

وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ النُّزُولِ وَالنَّاسِخِ والمنسوخ " [1]

فمن خلال ما تقدَّم نرىٰ أنَّ هناك ثمَّة فرق بين التَّفسير والتَّأويل وأنَّهما ليسا بمعنىً واحد ، وهذا هو ما رجَّحه الدُّكتور الذَّهبي ، حيث قال : " والذىٰ تميل إليه النَّفس من هذه الأقوال : هو أنَّ التَّفسير ما كان راجعاً إلىٰ الرِّواية ، والتَّأويل ما كان راجعاً إلىٰ الدِّراية ، وذلك لأنَّ التَّفسير معناه الكشف والبيان . والكشف عن مراد الله تعالىٰ لا نجزم به إلَّا إذا ورد عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي ، وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع ، وخالطوا رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ورجعوا إليه فيما أُشكل عليهم من معاني القرآن الكريم .

وأمَّا التأويل ... فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدَّليل . والتَّرجيح يعتمد علىٰ الاجتهاد ، ويُتوصَّل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب ، واستعمالها بحسب السِّياق ، ومعرفة الأساليب العربيَّة ، واستنباط المعاني من كلِّ ذلك . قال الزّركشي : " وكان السَّبب في اصطلاح كثير علىٰ التَّفرقة بين التَّفسير والتَّأويل : التَّمييز بين المنقول والمستنبط ، ليحيل علىٰ الاعتماد في المنقول ، وعلىٰ النَّظر في المستنبط " [2] . فغاية التَّفسير هي الكشف عن معاني القرآن الكريم ، وأكثر ما يُستعمل في الألفاظ والمفردات ، وهو مُتعلِّق بالرِّواية ... أمَّا التَّأويل فغايته تفسير بواطن اللفظ ، وأكثر ما يُستعمل في المعاني والجُمل ، وهو مُتعلِّق بالدِّراية ، ويعتمد علىٰ ترجيح أحدِ محتملات اللفظ بالدَّليل ...

---

[1] انظر : الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٩٢-١٩٥) ، وللاستزادة انظر : معاني القرآن (١/ ٣٥١-٣٥٣) ، تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ١٠-١١)، تأويلات أهل السنة (ص٥-٦) ، البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٤٩-١٥٠) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٥) ، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٦) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١/ ٥-٦) ، محاسن التأويل (١/ ١٣) ، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١/ ٥٤-٥٥) ، مقدمة الجواهر الحسان في تفسير القرآن (١/ ٤٤-٤٦) ، التفسير والمفسرون (١/ ١٦-١٨) ...

[2] انظر : التفسير والمفسرون (١/ ١٨) .

﴿ المَبْحَثُ الثَّالَثُ ﴾

مِنْ تَأوِيْلَاتِ السَّلَف

لقد اعتاد مدَّعو السَّلف علىٰ إنكار قيام السَّلف بتأويل شيء ممَّا يسمُّونه بالصِّفات ... وهي شنشنة نعرفها من أخزم ... وحالهم في ذلك حال من ينكر الشَّمس في رابعة النَّهار ...

فالتَّأويل ثابت عن السَّلف مهما تنطَّع مدَّعو السَّلفيَّة وبالغوا في إنكاره ... ذلكم الإنكار الذي اقتضاه منهجهم القائم علىٰ إنكار المجاز في لغة القرآن العظيم ... وإثباته يعني نقض مذهبهم ومنهجهم وبنيانهم الذي بنوا ، ذلكم البنيان الذي ساروا فيه علىٰ سَنَنِ ابن تيمية ... فمُنكِرُ التَّأويل مُنكِرٌ علىٰ الصَّحابة والتَّابعين ، بل علىٰ مجموع الأمَّة المحمَّديَّة التي أوَّلَ علماؤها كلَّ ما من شأنه أن يتعارض مع تنزيه الله تعالىٰ عن النَّقائص وسائر صفات المُحدَثات ...

وسيتبيَّن لك يا قارئي أنَّ الذي ذهب إليه الأشاعرة والماتريديَّة – الذين يشكِّلون غالب الأمَّة – في النُّصوص المُضافة إلىٰ الله تعالىٰ هو نفسه الذي نُقل عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما وغيره من سلف الأمَّة الصَّالح ... فاتِّهام الأشاعرة والماتريديَّة اتِّهام لحبر الأمَّة وترجمان القرآن ... وكذا لغيره من السَّلف الصَّالح الذين أوَّلوا العديد من النُّصوص ... فمن أوَّل من الخلَف لم يبتدع قولاً ، ولا منهجاً جديداً ، بل سلكَ مسلكَ السَّلف الصَّالح ، وعلىٰ رأسهم حبر الأُمَّة وترجُمان القرآن ابن عبَّاس ، رضي الله عنهما ...

فمن تأويلات حبر الأمَّة وترجمان القرآن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما :

(١) تأويله للكرسي الوارد في قوله تعالىٰ : ﭐ□ □ □ □□ □ □ □ﮋ [البقرة : ٢٥٥] ، بالعلم ...

فقد جاء في تفسير الطَّبري (٣١٠هـ) عند تفسيره لآية الكرسي ما نصُّه : " اختلف أهل التَّأويل في معنىٰ الكرسي الذي أخبر الله تعالىٰ ذكره في هذه الآية أنَّه وسع السَّموات والأرض ، فقال بعضهم : هو علم الله تعالىٰ ذكره ... وأمَّا الذي يدُلُّ علىٰ ظاهر القرآن فقول ابن عبَّاس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير أنَّه قال : هو علمه ... " [١] .

---

[١] انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٥/ ٣٩٨) ، تفسير مقاتل بن سليمان (٥/ ١٠٦) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٠) ، بحر العلوم (١/ ١٩٤) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (١/ ٣٢٦) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (١/ ٣٦٨) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٢/ ٤٤١) ، التحرير والتنوير (٣/ ٢٣) ...

قلت : وقد تعمَّدت أن أنقل أغلب تأويلات ابن عبَّاس من تفسير الطَّبري ، لأنَّ من المعلوم أنَّ الإمام ابن تيمية زكَّىٰ وامتدح تفسير الإمـام الطَّبري ، وذكر أنَّ النَّقل فيه محرَّر ، وأنَّه يَنْقل فِيهِ كَلَام السَّلَف بِالْإِسْنَادِ [١] .

(٢) تأويله للنُّور الوارد في قوله تعالىٰ : [النور : ٣٥] .

قال الطَّبري : " حَدَّثَنِي عَلِيٌّ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : ثني مُعَاوِيَةُ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُه : [النور : ٣٥] ، يَقُولُ : اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " [٢] .

(٣) تأويله للأعين الواردة في قوله تعالىٰ : [هود : ٣٧] . قال الإمام البغوي (٥١٦هـ) : [هود : ٣٧] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : بِمَرْأًىٰ مِنَّا " [٣] .

(٤) تأويله للأَيْد الواردة في قوله تعالىٰ : [الذاريات : ٤٧] . قال الطَّبري : حدَّثني عليّ ، قال : ثنا أبو صالح ، قال : ثني معاوية ، عن عليّ ، عن ابن عبَّاس ، قوله : [الذاريات : ٤٧] ، يقول : بقوَّة " [٤] .

(٥) تأويله للسَّاق الوارد في قوله تعالىٰ : [القلم : ٤٢] : قال الطَّبري : " حدَّثني محمَّد بن عبيد المحاربيّ ، قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن أُسامة بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عبَّاس [القلم : ٤٢] ، قال : هو يوم حرب وشدَّة .

---

[١] راجع : دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (٢/ ٤٧٩) .

[٢] انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١٧/ ٢٩٥) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٣) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٤/ ١٠٢) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ٣٢٠) ، تفسير القرآن ، السمعاني (٣/ ٥٢٩) ، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٦/ ٤٥) ، التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٧٠) ، تفسير الخازن المسمىٰ لباب التأويل في معاني التنزيل (٥/ ٧٦) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٦/ ٥٧) ...

[٣] انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٢/ ٤٤٧) ، زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٣٧١) ، الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٠) ، تفسير الخازن المسمىٰ لباب التأويل في معاني التنزيل (٣/ ٢٢٩) ...

[٤] انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٢٢/ ٤٣٨) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣١٣) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٨١) ، زاد المسير في علم التفسير (٨/ ٣٨) ، الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٥٢) ، تفسير الخازن المسمىٰ لباب التأويل في معاني التنزيل (٦/ ٢٤٦) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير القرشي(٧/ ٥٧) ، الدر المنثور (٧/ ٦٢٣) ، دار الفكر ، بيروت ، فتحُ البيان في مقاصد القرآن (١٣/ ٢٠٨) ،...

حدَّثنا ابن حميد ، قال : ثنا مهران ، عن سفيان ، عن المغيرة ، عن إبراهيم ، عن ابن عبَّاس ، قال : عن أمر عظيم ، كقول الشَّاعر : وقامَتِ الحَرْبُ بنا على ساقٍ " [١] .

(٦) تأويله لمجيء الربِّ الوارد في قوله تعالى : [الفجر : ٢٢] . قال الإمام النَّسفي (٧٠١هـ) : [الفجر : ٢٢] ، تمثيل لظهور آيات اقتداره ، وتبيين آثار قهره وسلطانه ، فإنَّ واحداً من الملوك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة ما لا يظهر بحضور عساكره وخواصه ، وعن ابن عبَّاس : أمره وقضاؤه " [٢] .

فهذه باقة من تأويلات حبر الأمَّة وترجمان القرآن : ابن عبَّاس رضي الله عنهما ، الصَّحابي الجليل الذي دعـا له رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله : " اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ " [٣] ...

ومن تأويلات السَّلف الصَّالح الأُخرىٰ للنُّصوص التي يسمِّيها البعض بالصِّفات :

قال الإمام محمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) في كلامه على قول الله تعالىٰ : [القصص: ٨٨] : " إِلَّا مُلْكَهُ ، وَيُقَالُ : إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ "[٤] .

وقال الإمام البخاري (٢٥٦هـ) : " حَدَّثَنَا محمَّد ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، أَنَا محمَّد بْنُ يَسَارٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٧٣هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَهُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا ابْنَ عُمَرَ ، كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ فِي النَّجْوَىٰ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : " يَدْنُو

---

[١] انظر : جامع البيان في تأويل القرآن (٢٣/ ٥٥٤) ، تفسير مقاتل بن سليمان (٤/ ٤٠٩) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٦٦) ، بحر العلوم (٣/ ٤٦٣) ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٠/ ١٨) ، الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن (١٢/ ٧٦٤٤) ، تفسير الماوردي (النكت والعيون) (٦/ ٧٠) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤/ ٣٣٩) ، تفسير القرآن ، السمعاني (٦/ ٢٨) ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٣٧٨) ، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٣٢٥) ، الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٤٨) ، تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (٨/ ١٩٩) ، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (ص٤٨٢) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٤٧٠) ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٨/ ٢٥٤) .

[٢] انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ، (٣/ ٦٤١) ، تحقيق : يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٩٩٨م .

[٣] قال الشيخ شعيب الأرنؤوط : " إسناده قوي علىٰ شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فمن رجال مسلم ، وهو صدوق ... وأخرجه يعقوب بن سفيان في " المعرفة والتاريخ " ١/ ٤٩٤ من طريقين عن زهير أبي خيثمة، بهذا الإسناد ، وأخرجه الطبراني (١٠٦١٤) من طريق داود بن أبي هند ، عن سعيد بن جبير ، به . قوله : " وعلمه التأويل " ، قال السندي : المراد بالتأويل : تأويل القرآن ، فكان يُسمىٰ بحراً ، وترجمان القرآن ، والله تعالىٰ أعلم . انظر هامش مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ٢٢٥) .

[٤] انظر : صحيح البخاري (٦/ ١١٢) .

مِنْ رَبِّهِ حَتَّىٰ يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ " ، قَالَ : " فَذَكَرَ صَحِيفَتَهُ فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ : هَلْ تَعْرِفُ ؟ فَيَقُولُ : رَبِّ أَعْرِفُ ، حَتَّىٰ يَبْلُغَ بِهِ مَا شَاءَ أَنْ يَبْلُغَ فَيَقُولُ : إِنِّي سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطَىٰ كِتَابَ حَسَنَاتِهِ ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُنَادِي عَلَىٰ رُءُوسِ الْأَشْهَادِ " ، قَالَ اللَّهُ : ﴿ ﴾ [هود: ١٨] ، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) : كَنَفُهُ : يَعْنِي سِتْرَهُ " [١] .

وقال الإمام التِّرمذي (٢٧٩هـ) : " حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالمَعْنَىٰ وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ محمَّد ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَ الحَسَنُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَبِيُّ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَىٰ عَلَيْهِمْ سَحَابٌ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذَا ؟ ... وَالَّذِي نَفْسُ محمَّد بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ بِحَبْلٍ إِلَىٰ الأَرْضِ السُّفْلَىٰ لَهَبَطَ عَلَىٰ اللَّهِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ ﴾ [الحديد: ٣] . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ .

وَيُرْوَىٰ عَنْ أَيُّوبَ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالُوا : لَمْ يَسْمَعِ الحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا هَبَطَ عَلَىٰ عِلْمِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ ... " [٢] .

وقال الإمام التِّرمذي (٢٧٩هـ) : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْراً اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، وَإِنِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعاً ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَىٰ عَنِ الأَعْمَشِ (١٤٧هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْراً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، يَعْنِي بِالمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ العَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " [٣] .

وقال الإمام الطَّبري في كلامه على قول الله تعالى : ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٩] ، عَلَا عَلَيْهِنَّ وَارْتَفَعَ فَدَبَّرَهُنَّ بِقُدْرَتِهِ وَخَلَقَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ .

---

(١) انظر : خلق أفعال العباد (ص٧٨) .

(٢) انظر : سنن الترمذي (٥/ ٢٥٦) .

(٣) انظر : سنن الترمذي (٥/ ٤٧٣) .

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْمَعْنَىٰ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ: ﭐﱡ □ □ □ □ ﱠ [البقرة: ٢٩] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَىٰ الْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ هَرَباً عِنْدَ نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ بِزَعْمِهِ إِذَا تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ الْمُفْهِمِ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَلَا وَارْتَفَعَ بَعْدَ أَنْ كَـــانَ تَحْتَهَا ، إِلَىٰ أَنْ تَأَوَّلَهُ بِالْمَجْهُولِ مِنْ تَأْوِيلِهِ الْمُسْتَنْكَرِ ، ثُمَّ لَمْ يَنْجُ مِمَّا هَرَبَ مِنْهُ . فَيُقَالُ لَهُ : زَعَمْتَ أَنْ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ : ﭐﱡ□ ﱠ أَقْبَلَ ، أَفَكَانَ مُدْبِراً عَنِ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا ؟ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقْبَالِ فِعْلٍ وَلَكِنَّهُ إِقْبَالُ تَدْبِيرٍ ، قِيلَ لَهُ : فَكَذَلِكَ فَقُلْ : عَلَا عَلَيْهَا عُلُوَّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوَّ انْتِقَالٍ وَزَوَالٍ . ثُمَّ لَنْ يَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا إِلَّا أُلْزِمَ فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ ، وَلَوْلَا أَنَّا كَرِهْنَا إِطَالَةَ الْكِتَابِ بِمَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ لَأَنْبَأْنَا عَنْ فَسَادِ قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ قَالَ فِي ذَلِكَ قَوْلًا لِقَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ فِيهِ مُخَالِفاً ، وَفِيمَا بَيَّنَّا مِنْهُ مَا يَشْرُفُ بِذِي الْفَهْمِ عَلَىٰ مَا فِيهِ لَهُ الْكِفَايَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ " (١) .

وقال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) : " وَاخْتُلِفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ : ﭐﱡ□ □ □□ ﱠ [البقرة: ١١٥] ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَأْوِيلُ ذَلِكَ : فَثَمَّ قِبْلَةُ اللَّهِ ، يَعْنِي بِذَلِكَ : وَجْهَهُ الَّذِي وَجَّهَهُمْ إِلَيْهِ .

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : ثَنَا وَكِيعٌ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) : ﭐﱡ□ □ □□ ﱠ [البقرة: ١١٥] ، قَالَ : قِبْلَةُ اللَّهِ " (٢) .

وقال الإمام الطَّبري: " اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ : ﭐﱡ□ □ ﱠ [طه: ٣٩] ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَعْنَاهُ : وَلِتُغَذَّىٰ وَتُرَبَّىٰ عَلَىٰ مَحَبَّتِي وَإِرَادَتِي . ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَىٰ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، فِي قَوْلِهِ : ﭐﱡ□ □ ﱠ [طه: ٣٩] ، قَالَ : هُوَ غِذَاؤُهُ ، وَلْتُغَذَّىٰ عَلَىٰ عَيْنِي .

حَدَّثَنِي يُونُسُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ زَيْدٍ ، فِي قَوْلِهِ : ﭐﱡ□ □ ﱠ [طه: ٣٩] ، قَالَ : جَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَلِكِ يَنْعَمُ وَيَتْرَفُ غِذَاؤُهُ عِنْدَهُمْ غِذَاءُ الْمَلِكِ ، فَتِلْكَ الصَّنْعَةُ وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ مَعْنَىٰ ذَلِكَ : وَأَنْتَ بِعَيْنِي فِي أَحْوَالِكَ كُلِّهَا . ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ ، قَالَ : ثنا الْحُسَيْنُ ، قَالَ : ثني حَجَّاجٌ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، ﭐﱡ□ □ ﱠ [طه: ٣٩] ، قَالَ : أَنْتَ بِعَيْنَيَّ إِذْ جَعَلَتْكَ أُمُّكَ فِي التَّابُوتِ ، ثُمَّ فِي الْبَحْرِ ، وَ ﭐﱡ ﱠ [طه: ٤٠] ، وَقَرَأَ ابْنُ نَهِيكٍ : " وَلِتَصْنَعَ " بِفَتْحِ التَّاءِ وَتَأَوَّلَهُ .

كَمَا : حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا يَحْيَىٰ بْنُ وَاضِحٍ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَهِيكٍ ، يَقْرَأُ ﭐﱡ□ □ ﱠ [طه: ٣٩] فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَلْتُعْمَلَ عَلَىٰ عَيْنِي ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي لَا

---

(١) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١/ ٢٥٧-٢٥٨) .

(٢) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢/ ٤٥٩) .

أَسْتَجِيزُ الْقِرَاءَةَ بِغَيْرِهَا [طه: ٣٩] بِضَمِّ التَّاءِ ، لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَأَوْلَى التَّأْوِيلَيْنِ بِهِ التَّأْوِيلُ الَّذِي تَأَوَّلَهُ قَتَادَةُ ، وَهُوَ : [طه: ٣٩] ، وَلِتُغَذَّى عَلَى عَيْنِي ، أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ مِنِّي . وَعَنَى بِقَوْلِهِ : [طه: ٣٩] بِمَرْأًى مِنِّي وَمَحَبَّـــةً وَإِرَادَةً " (١) .

وقال الإمام الطَّبري : " وَقَوْلُهُ : [الزمر: ٥٦] ، يَقُـــولُ : عَلَى مَا ضَيَّعْتُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِ ، وَقَصَرْتُ فِي الدُّنْيَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ .

وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ :

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ : حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا حَكَّامٌ ، عَنْ عَنْبَسَةَ ، عَنْ محمَّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِهِ : ، يَقُولُ : فِي أَمْرِ اللَّهِ .

حَدَّثَنِي محمَّد بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : ثنا عِيسَى ؛ وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، قَالَ : ثنا الْحَسَنُ ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِ اللَّهِ : [الزمر: ٥٦] ، قَالَ : فِي أَمْرِ اللَّهِ .

حَدَّثَنَا محمَّد ، قَالَ : ثنا أَحْمَدُ ، قَالَ ثنا أَسْبَاطٌ ، عَنِ السُّدِّيِّ (١٢٧هـ) ، فِي قَوْلِهِ : [الزمر: ٥٦] ، قَالَ : تَرَكْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ " (٢) .

وقال الإمام الطَّبري في كلامه على قول الله تعالى : : " قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ !!! وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ : يَبْدُو عَنْ أَمْرٍ شَدِيدٍ . ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ :

حَدَّثَنِي محمَّد بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ ، قَالَ : ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) ، قَالَ : هُوَ يَوْمُ حَرْبٍ وَشِدَّةٍ .

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا مِهْرَانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ، قَالَ : عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

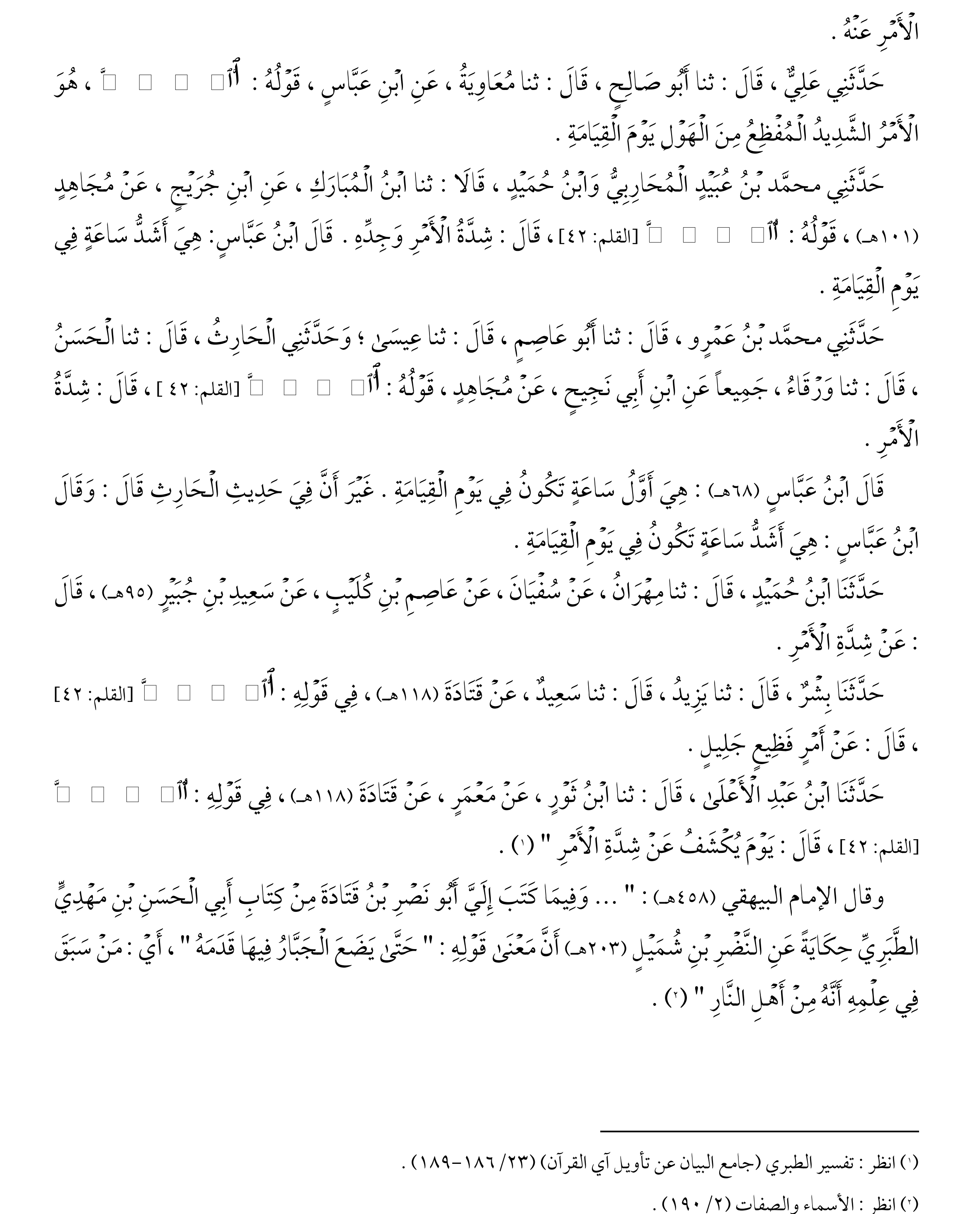
وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقِ ...

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : يُكْشَفُ عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ ، أَلَا تَسْمَعُ الْعَرَبَ تَقُولُ : وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقِ

---

(١) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١٦/ ٥٩-٦٠) .

(٢) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٠/ ٢٣٤-٢٣٥) .



حَدَّثَنِي محمَّد بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : ثني أَبِي ، قَالَ : ثني عَمِّي ، قَالَ : ثنا أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : □ □ □ □ ، يَقُولُ : حِينَ يُكْشَفُ الْأَمْرُ ، وَتَبْدُو الْأَعْمَالُ ، وَكَشْفُهُ : دُخُولُ الْآخِرَةِ وَكَشْفُ الْأَمْرِ عَنْهُ .

حَدَّثَنِي عَلِيٌّ ، قَالَ : ثنا أَبُو صَالِحٍ ، قَالَ : ثنا مُعَاوِيَةُ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : □ □ □ □ ، هُوَ الْأَمْرُ الشَّدِيدُ الْمُفْظِعُ مِنَ الْهَوْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنِي محمَّد بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ وَابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، قَوْلُهُ : □ □ □ □ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : شِدَّةُ الْأَمْرِ وَجِدِّهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنِي محمَّد بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : ثنا عِيسَىٰ ؛ وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ ، قَالَ : ثنا الْحَسَنُ ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَوْلُهُ : □ □ □ □ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : شِدَّةُ الْأَمْرِ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) : هِيَ أَوَّلُ سَاعَةٍ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ . غَيْرَ أَنَّ فِيَ حَدِيثِ الْحَارِثِ قَالَ : وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ تَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : ثنا مِهْرَانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ (٩٥هـ) ، قَالَ : عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ .

حَدَّثَنَا بِشْرٌ ، قَالَ : ثنا يَزِيدُ ، قَالَ : ثنا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ (١١٨هـ) ، فِي قَوْلِهِ : □ □ □ □ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : عَنْ أَمْرٍ فَظِيعٍ جَلِيلٍ .

حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ ، قَالَ : ثنا ابْنُ ثَوْرٍ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ (١١٨هـ) ، فِي قَوْلِهِ : □ □ □ □ [القلم: ٤٢] ، قَالَ : يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ " (١) .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : " ... وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو نَصْرِ بْنُ قَتَادَةَ مِنْ كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الطَّبَرِيِّ حِكَايَةً عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ (٢٠٣هـ) أَنَّ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ : " حَتَّىٰ يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ " ، أَيْ : مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ " (٢) .

---

(١) انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (٢٣/ ١٨٦-١٨٩) .

(٢) انظر : الأسماء والصفات (٢/ ١٩٠) .

وقال الإمام البيهقي أيضاً في كلامه على حديث : " لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ – أَوْ عَجِبَ – مِنْ فَعَالِكُمَا " : " قَالَ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦هـ) : مَعْنَى الضَّحِكِ : الرَّحْمَةُ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ (٣٨٨هـ) : قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَرِيبٌ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَى لِفِعْلِهِمَا أَقْرَبُ وَأَشْبَهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الضَّحِكَ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَالْبِشْرِ ، وَالاِسْتِهْلَالُ مِنْهُمْ دَلِيلُ قَبُولِ الْوَسِيلَةِ ، وَمُقَدِّمَةُ إِنْجَاحِ الطَّلِبَةِ ، وَالْكِرَامُ يُوصَفُونَ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ اللِّقَاءِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : " يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ " ؛ أَيْ : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ مُوجَبُ الضَّحِكِ وَمُقْتَضَاهُ " (١) .

وقال الإمام البيهقي أيضاً : " وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□ نى ني □ ير ﴾ [البقرة: ١١٥] ، فَقَدْ حَكَى الْمُزَنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ : فَثَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجَّهَكُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ " (٢) .

وقال أيضاً : " وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، وَأَبُو بَكْرٍ الْقَاضِي قَالَا : ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنِ النَّضْرِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠١هـ) ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ □ □ □ □ □□ ﴾ [البقرة: ١١٥] ، قَالَ : قِبْلَةُ اللَّهِ فَأَيْنَمَا كُنْتَ فِي شَرْقٍ أَوْ غَرْبٍ فَلَا تَوَجَّهَنَّ إِلَّا إِلَيْهَا " (٣) .

وقال الإمام البغوي (٥١٠هـ) في كلامه على قول الله تعالى : ﴿ لهٌ ﴾ [الفجر: ٢٢] : " قَالَ الْحَسَنُ (١١٠هـ) : جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ . وَقَالَ الْكَلْبِيُّ (١٤٦) : يَنْزِلُ حكمه " (٤) .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في كلامه على حديث : " لاَ يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمَهُ ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ " .

قلت : الواجب علينا أن نعتقد أنَّ ذات الله تعالى لا تتبعَّض ، ولا يحويها مكان ، ولا توصف بالتَّغيُّر ولا بالانتقال .

وقد حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري (١١٠هـ) أنَّه قال : القَدَم هم الذين قدَّمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها " (٥) .

---

(١) انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٤٠٢) .

(٢) انظر : الأسماء والصفات (٢/ ١١٠٧) .

(٣) انظر : الأسماء والصفات (٢/ ١١٠٧) .

(٤) انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٥/ ٢٥٢) .

(٥) انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٧٠) .

وقال أيضاً : " قال القاضي أبو يعلىٰ (٤٥٨هـ) عن أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنَّه قال في قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ [البقرة: ٢١٠] ، قال : المراد به قدرته وأمره ، قال : وقد بيَّنه في قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ ﱠ [النحل: ٣٣] ، ومثل هذا في القرآن : ﱡﭐ ﱠ [الفجر: ٢٢] ، قال : إنَّما هو قدرته " [1]

.

وقال أيضاً : " وقال الضَّحَّاك (توفي بعد المائة) وأبو عبيدة (٢٠٩هـ) في قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ □ ﱠ [القصص : ٨٨] ، أي : إلَّا هو " [2] .

قلت : وقد ذكر الإمام علي بن محمَّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي ، أبو الحسن ابن القطَّان (٦٢٨هـ) إجماع الأمَّة علىٰ أنَّ مجيئ الله تعالىٰ ليس بحركة ولا انتقال ، فقال : " وأجمعوا أنَّه تعالىٰ يجيء يوم القيامة والملك صفَّاً صفَّاً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ، ويعذِّب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال " [3] .

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) في كلامه علىٰ قول الله تعالىٰ : " قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﭐﱡ ﱠ : " أَيْ : أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ ، قَالَهُ الْحَسَنُ (١١٠هـ) . وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ . وَقِيلَ : أَيْ : جَاءَهُمُ الرَّبُّ بِالْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ[البقرة: ٢١٠] ، أَيْ بِظُلَلٍ . وَقِيلَ : جَعَلَ مَجِيءَ الْآيَاتِ مَجِيئاً لَهُ ، تَفْخِيماً لِشَأْنِ تِلْكَ الْآيَاتِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ فِي الْحَدِيثِ : " يَا بْنَ آدَمَ ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي ، وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي ، وَاسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي " . وَقِيلَ : وَجاءَ رَبُّكَ أَيْ زَالَتِ الشُّبَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ، وَصَارَتِ الْمَعَارِفُ ضَرُورِيَّةً ، كَمَا تَزُولُ الشُّبَهُ وَالشَّكُّ عِنْدَ مَجِيءِ الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يُشَكُّ فِيهِ " [4] .

وقال الإمام ابن عبد الهادي بن يوسف الدِّمشقي الحنبلي (٧٤٤هـ) نقلاً عن ابن تيمية : " فأحضر بعض أكـــابرهم كتاب الْأَسْمَاء وَالصِّفَات للبيهقي ، فَقَالَ : هَذَا فِيهِ تَأْوِيل الْوَجْه عَن السّلف . فَقلت : لَعَلَّك تَعْنِي قَوْله تَعَالَىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ □ ﱠ [البقرة: ١١٥] ، فَقَالَ : نعم ، قد قَالَ مُجَاهِد وَالشَّافِعِيّ يَعْنِي : قبْلَة الله .

فَقلت : نعم ، هَذَا صَحِيح عَن مُجَاهِد وَالشَّافِعِيّ وَغيرهمَا ، وَهَذَا حقٌّ ، وَلَيْسَت هَذِه الْآيَة من آيَات الصِّفَات ، وَمن عدَّهَا فِي الصِّفَات فقد غلط ، كَمَا فعل طَائِفَة ، فان سِيَاق الْكَلَام يدلُّ علىٰ الْمُرَاد حَيْثُ

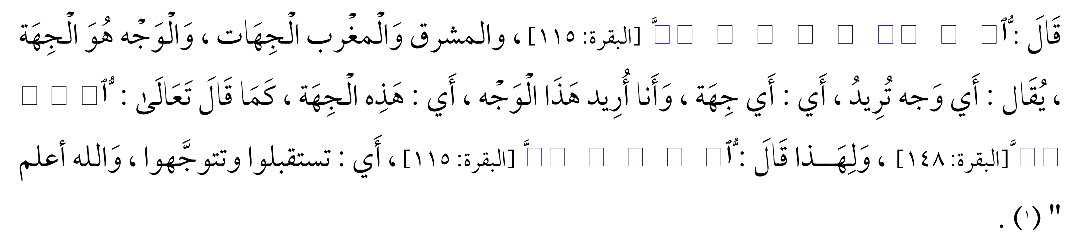
---

[1] انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٤١) .

[2] انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١١٣) .

[3] انظر : الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٤٤) .

[4] انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٢٠/ ٥٥) .



قَالَ : [البقرة: ١١٥] ، والمشرق وَالْمغْرب الْجِهَات ، وَالْوَجْه هُوَ الْجِهَة ، يُقَال : أَي وَجه تُرِيدُ ، أَي : أَي جِهَة ، وَأَنا أُرِيد هَذَا الْوَجْه ، أَي : هَذِه الْجِهَة ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : [البقرة: ١٤٨] ، وَلِهَــذا قَالَ : [البقرة: ١١٥] ، أَي : تستقبلوا وتتوجَّهوا ، وَالله أعلم " (١) .

وقال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " وَقَالَ مَعْدَانُ – الَّذِي يَقُوْلُ فِيْهِ ابْنُ المُبَارَكِ : هُوَ مِنَ الأَبْدَالِ –: سَأَلْتُ الثَّوْرِيَّ (١٦١هـ) عَنْ قَوْلِهِ : [الحَدِيْدُ: ٤] ، قَالَ : عِلْمُهُ " (٢) .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) : " وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ السَّمَّاكِ عَنْ حَنْبَلٍ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : [الفجر: ٢٢] أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ !!! " (٣) .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " وَقَدْ تَأَوَّلَ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦هـ) الضَّحِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى مَعْنَى الرَّحْمَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى مَعْنَى الرِّضَا أَقْرَبُ ، فَإِنَّ الضَّحِكَ يَدُلُّ على الرِّضَا وَالْقَبُول ، قَالَ : والكرام يوصفون عِنْد مَا يَسْأَلُهُمُ السَّائِلُ بِالْبِشْرِ وَحُسْنِ اللِّقَاءِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : " يَضْحَكُ اللَّهُ " ، أَيْ : يُجْزِلُ الْعَطَاءَ " (٤) .

وقال الإمام علي القارّي (١٠١٤هـ) : " ... وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) أَوَّلَ الِاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ بِقَصْدِ أَمْرِهِ ، وَنَظِيرُهُ [البقرة: ٢٩] ، أَيْ : قَصَدَ إِلَيْهَا " (٥) .

ونختم هذه المسألة بما قاله الشَّيخ علي بن مصطفى الطَّنطاوي (١٤٢٠هـ) ، قال : " لقد نظرت فوجدت أنَّ هذه الآيات على ثلاثة أشكال :

١. آيات وردت على سبيل الإخبار من الله كقوله : [طه:٥] ، فنحن لا نقول : إنَّه ما استوى ، فنكون قد نفينا ما أثبته الله ، ولا نقول : إنَّه استوى على العرش كما يستوي القاعد على الكرسي ، فنكون قد شبَّهنا الخالق بالمخلوق ، ولكن نؤمن بأنَّ هذا هو كلام الله ، وأنَّ لله مراداً منه لم نفهم حقيقته

---

(١) انظر : العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص٢٦٣-٢٦٤) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٧٤) .

(٣) انظر : البداية والنهاية (١٠/ ٣٦١) .

(٤) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني (٦/ ٤٠) .

(٥) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ٩٢٤) .

وتفصيله ، لأنَّه لم يبيِّن لنا مفصَّلاً ، ولأنَّ العقل البشري – كما قدَّمنا – يعجز عن الوصول إلىٰ ذلك بنفسه .

٢. آيات وردت علىٰ الأسلوب المعروف عند علماء البلاغة بالمشاكلة ، والمشاكلة هي كقول القائل :

قالوا اقترح لنا شيئاً نجد لك طبخة   قلت اطبخوا لي جبَّة وقميصاً

وقول أبي تمام في وقعة عموريَّة ، يردُّ علىٰ المنجِّمين الذين زعموا أنَّ النَّصر لا يجيء إلَّا عند نضج التِّين والعنب :

تسعون الفاً كآساد الشَّرىٰ نضجت   جلودهم قبل نضج التِّين والعنب

والآيات الواردة علىٰ هذا الأسلوب كثيرة ، كقوله تعالىٰ : ﴿□ □ □□﴾ [التوبة: ٦٧] فكلمة ﴿□﴾ جاءت علىٰ المعنىٰ (القاموسي) للنِّسيان . وهو غياب المعلومات عن الذَّاكرة . ولكن كلمة ﴿□□﴾ جاءت مشاكلة لها ، ولا يراد منها ذلك المعنىٰ ، لأنَّ الله لا ينسىٰ : ﴿□ □ □ □﴾ [مريم: ٦٤] ، ونقول بعبارة أخرىٰ : أنَّ كلمة ﴿□﴾ استعملت بالمعنىٰ الذي وضعت له . وكلمة ﴿□﴾ [التوبة:٦٧] استعملت بغير هذا المعنىٰ . ومثلها قوله : ﴿□﴾ [الحديد: ٤] اتفق الجميع علىٰ أنَّها معيَّة علم لا معيَّة ذات ، لأنَّ صدر الآية ينصُّ علىٰ أنَّ الله استوىٰ علىٰ العرش .

مثلها قوله : ﴿□ □ □ □﴾ [الرحمن: ٣١] ، وقوله : ﴿□ □ □ □﴾ [آل عمران: ٥٤] ، وقوله : ﴿□ □﴾ [النساء: ١٤٢] .

كلّ هذه الآيات لا يجوز فهمها بالمعنىٰ القاموسي ، الماديّ ، بل بمعنىً يليق به جلَّ وعلا .

٣. آيات دلَّت علىٰ المراد منها آيات أخرىٰ . كقوله تعالىٰ : ﴿□ □ □ □ □□ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□﴾ [المائدة: ٦٤] . تدلُّ علىٰ المراد منها آية : ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □﴾ [الإسراء: ٢٩] . ويفهم منها أنَّ بسط اليد يراد به الكرم والجود ، ولا يستلزم ذلك ، بل يستحيل أن يكون لله تعالىٰ يدان كأيدي النَّاس والحيوان ، تعالىٰ الله عن ذلك . وقد جاء في القرآن قوله : ﴿□ □ □□﴾ [الأعراف: ٥٧] ، و ﴿□ □ □ □ □﴾ [سبأ: ٤٦] . والقرآن ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □□﴾ [فصلت: ٤٢] ، وليس للرَّحمة ولا للعذاب ولا للقرآن ، يدان حقيقيَّتان " (١) ...

---

(١) انظر : تعريف عام بدين الإسلام (ص ٨١–٨٢) .

وفي كتابنا " إعلام الخلف بتأويلات السَّلف " ذكرنا من تأويلات السَّلف الصَّالح ما فيه الغُنية والبرهان علىٰ أنَّ السَّلف أوَّلوا العديد من النُّصوص القرآنية والنَّبويَّة ... والتي من شأنها أن تصفع وتُلجم المُتمسلفة بلجام الحقِّ ... وليس بعد الحقِّ إلَّا الضَّلال .

﴿ المَبْحَثُ الرَّابِعُ ﴾

أَقْوَالُ بَعْضِ أَئِمَّةِ الحَنَابِلَةِ فِي التَّأْوِيْل

لقد اعتاد مُدَّعو السَّلفيَّة على نسبة مقالاتهم العقديَّة الباطلة للإمام أحمد بن حنبل ، وهو ممَّا ألصقوه به بريء ، قال الإمام ابن عساكر : " وعَلى الْجُمْلَة فَلم يزل فِي الحنَابلة طَائِفَة تغلو فِي السُّنَّة وَتدْخل فِيمَا لَا يعنيها حبَّاً للخفوف فِي الْفِتْنَة ، وَلَا عَار على أَحْمد رَحمَه اللَّه من صنيعهم ، وَلَيْسَ يتَّفق على ذَلِك رأى جَمِيعهم ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ بن شاهين وَهُوَ من أَقْرَان الدَّارَقُطْنِيّ وَمن أَصْحَاب الحَدِيث المتسنِّنين مَا قَرَأت على الشَّيْخ أَبِي مُحَمَّد عبد الْكَرِيم بن حَمْزَة ابْن الْخضر بِدِمَشْق عَنْ أَبِي مُحَمَّد عبد الْعَزِيز بن أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو النجيب عبد الْغفار بن عَبْدِ الْوَاحِدِ الأرموي قَالَ : ثَنَا أَبُو ذَر عبد بن أَحْمَدَ الْهَرَوِيّ قَالَ سَمِعت ابْن شاهين يَقُول رجلَانِ صالحان بُليا بأصحاب سوءٍ : جَعْفَر بن مُحَمَّد وأحمد بن حَنْبَل " (١) .

مع أنَّ سادة الحنابلة نفوا ما ألصقه الآثمون به ، فقد نقل الإمام أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التَّميمي البغدادي ، رئيس الحنابلة ببغداد (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه : " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إنَّ الأسماء مأخوذة من الشَّريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميَّة ، ولم يجيء في الشَّريعة ذلك ، فبطل " (٢) . فهذا رئيس الحنابلة ببغداد !!! يصوِّر العقيدة الحقَّة للإمام أحمد ، وأنَّه أنكر على المجسِّمة ، وأنَّ الجسم هو كلُّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، ثمَّ حكم ببطلان ذلك كلِّه ...

ونقل الإمام أبو الفضل التَّميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنَّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " (٣) .

وبسبب جرأة من يزعمون ويدَّعون السَّلفيَّة في إظهار باطلهم ، فقد اضطرَّ العديد من علماء الأمَّة إلى أن يكتبوا محاضر في العقائد الصَّحيحة ، حرصاً منهم على التَّصحيح والتَّصويب ، ونشر الحقِّ بين الأُمَّة

---

(١) انظر : تبيين كذب المفتري (ص١٦٣-١٦٤) .

(٢) انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص٤٥) .

(٣) انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨ -٣٩) .

وخاصَّة في أمور العقيدة ، ومن ذلك المحضر الذي كتبه جماعة من أئمَّة الشَّافعية ، منهم : الشَّيخ أبو إسحاق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشَّاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصُّه :

بِسم اللَّه الرَّحْمَن الرَّحِيم : يشْهد من ثَبت اسْمه وَنسبه ، وَصَحَّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الْأَئِمَّة الْفُقَهَاء ، والأماثل الْعلمَاء ، وَأهل الْقُرْآن والمعدلين الْأَعْيَان ، وَكَتَبُوا خطوطهم الْمَعْرُوفَة ، بعباراتهم المألوفة ، مسارعين إِلَىٰ أَدَاء الْأَمَانَة ، وتوخَّوا فِي ذَلِك مَا تحظره الدِّيانَة ، مَخَافَة قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □﴾ [البقرة : ١٤٠] ، إِنَّ جمَاعَة من الحشويَّة والأوباش الرّعاع ، المتوسِّمين بالحنبليَّة ، أظهرُوا بِبَغْدَادَ من الْبدع الفظيعة والمخازي الشَّنيعة ، مالم يتسمح بِهِ ملحد فضلاً عَن موحِّد ، وَلَا تجوز بِهِ قَادِح فِي أصل الشَّرِيعَة ، وَلَا معطِّل ، ونسبوا كلَّ من ينزِّه الْبَارِي تَعَالَىٰ وَجلَّ عَن النَّقائص والآفات ، وينفي عَنهُ الْحُدُوث والتَّشبيهات ، ويقدِّسه عَن الْحُلُول والزَوال ، ويعظمه عَن التَّغَيُّر من حَال إِلَىٰ حَال ، وَعَن حُلُوله فِي الْحَوَادِث ، وحدوث الْحَوَادِث فِيهِ ، إِلَىٰ الْكفْر والطُّغيان ، ومنَافاة أهل الْحق وَالْإِيمَان ، وتنَاهوا فِي قذف الْأَئِمَّة الماضين ، وثلب أهل الْحق وعصابة الدِّين ، ولعنهم فِي الْجَوَامِع والمشاهد والمحافل والمساجد والأسواق والطُّرقات وَالْخلْوَة وَالْجَمَاعَات ، ثمَّ غرَّهم الطَّمع والإهمال ، ومدَّهم فِي طغيانهم الغيُّ والضَّلال ، إِلَىٰ الطعْن فِيمَن يعتضد بِهِ أَئِمَّة الْهدىٰ ، وَهُوَ للشَّريعة العروة الوثقىٰ ، وَجعلُوا أَفعاله الدِّينِيَّة معاصي دنيَّة ، وترقّوا من ذَلِك إِلَىٰ الْقدح فِي الشَّافِعِي (٢٠٤هـ) رَحْمَة الله عَلَيْهِ وَأَصْحَابه ، وَاتَّفقَ عود الشَّيْخ الإِمَام الأوحد أَبِي نصر ابْن الْأُسْتَاذ الإِمَام زين الْإِسْلَام أبي الْقَاسم الْقشيرِي (٤١٨هـ) رَحْمَة اللَّه عَلَيْهِ من مَكَّة حرسها اللَّه ، فَدَعَا النَّاس إِلَىٰ التَّوْحِيد ، وَقدَّس الْبَارِي عَن الْحَوَادِث والتحديد ، فَاسْتَجَاب لَهُ أهل التَّحْقِيق ، من الصُّدُور الْفَاضِل السَّادة الأماثل ، وتمادت الحشويَّة فِي ضلالتها ، والإصرار علىٰ جهالتها ، وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيح بِأَنَّ المعبود ذُو قدم وأضراس ، ولهوات وأنامل ، وَأَنَّه ينزل بِذَاتِهِ ، ويتردَّد علىٰ حمَار فِي صُورَة شَاب أَمْرَد ، بِشعر قطط ، وَعَليهِ تَاج يلمع ، وَفِي رجلَيْهِ نَعْلَانِ من ذهب ، وَحفظ ذَلِك عَنْهُم ، وعلَّلوه ودوَّنوه فِي كتبهمْ ، وَإِلَىٰ الْعَوام ألقوه ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَار لَا تَأْوِيل لَهَا ، وأنها تجرىٰ علىٰ ظواهرها ، وتعتقد كَمَا ورد لَفظهَا ، وأنَّه تَعَالَىٰ يتكَلَّم بِصَوْت كالرَّعد ، كصهيل الْخَيل ، وينقمون علىٰ أهل الْحق ، لقَولهم : إِنَّ اللَّه تَعَالَىٰ مَوْصُوف بِصِفَات الْجلَال ... " (١) .

قلت : سبحان الله ... أحداث التَّاريخ تعود كما حدثت في السَّابق ... فأعمال هذه الشِّرذمة القليلة هيَ هيَ علىٰ مدار التَّاريخ ، فما وجدوا في زمن إلَّا أفسدوه ، ولا دخلوا بلداً إلَّا جعلوا أهله شِيَعاً وأحزاباً

---

(١) انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣١٠-٣١١) .

، يلعنُ بعضُهم بعضاً ، ويسبُّ بعضُهم بعضاً ، ويكفِّرُ بعضُهم بعضاً ، وإلَّا قل لي بربِّك : ماذا أفادت هذه الشِّرذمة أُمَّة الإسلام مُذ وجدت ، ألسنا في كلِّ يوم نرجع القهقرىٰ إلىٰ الورىٰ !!! فبعد أن كنَّا نناطح السَّحاب شموخاً وعزَة ومجداً ، أصبحنا يُضرب بنا المثل في الخنوع والخضوع ، وصرنا في وضع لا نُحسد عليه ... لقد أنهكوا أهل العلم بالرَّدِّ علىٰ ترَّهاتهم وخزعبلاتهم وطامَّاتهم ، بدلاً من أن تُوجَّه جُهودهم لنصرة الإسلام والرَّدِّ علىٰ كلِّ من يكيد للإسلام من خارج أبناء الأُمَّة ، ولكن أبىٰ هؤلاء إلَّا أن يُوقِفُوا المسيرة ، وهذا هو دَوْرُهم المرسُوم لهم في كلِّ حِقبة من حِقَب الزَّمان ... ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم ...

ومن أقوال أئمَّة الحنابلة في التَّأويل :

قال الإمام الشَّيْخُ ، العَلاَّمَةُ ، الحَافِظُ ، المُفَسِّرُ ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ ، مَفْخَرُ العِرَاقِ ، جَمَالُ الدِّيْنِ ، أَبُو الفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَانِ بنُ عَلِيِّ بنِ محمَّد بنِ عَلِيِّ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بن حَمَّادِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ محمَّد بنِ جَعْفَرِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ القَاسِمِ بنِ النَّضْرِ بنِ القَاسِمِ بنِ محمَّد بنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الفَقِيْهِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ ابْنِ الفَقِيْهِ القَاسِمِ بنِ محمَّد ابْنِ خَلِيْفَةَ رَسُوْلِ اللهِ – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ، القُرَشِيُّ ، التَّيْمِيُّ ، البَكْرِيُّ ، الجوزي ، البَغْدَادِيُّ ، الحَنْبَلِيُّ ، الوَاعِظُ ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ (٥٩٧هـ) : " وَفِي الحَدِيث التِّسعين : " ينزلُ رَبُنَا كلَّ لَيْلَة إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا حِين يبْقىٰ ثلث اللَّيْل الآخر " ، وَفِي رِوَايَة : " إِذا ذهب ثلثُ اللَّيْل الأول " .

أصحُّ الرِّوَايَات عَن أبي هُرَيْرَة : " إِذا بَقِي ثلث اللَّيْل الآخر " ، كَذَلِك قَالَ التِّرْمِذِيّ . وَحَدِيث النُّزُول قد رَوَاهُ جمَاعَة عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْهُم : أَبُو بكر : وَعلي ، وَابْن مَسْعُود ، وَأَبُو الدَّرْدَاء ، وَابْن عَبَّاس ، وَأَبُو هُرَيْرَة ، وَجبير بن مطعم ، وَرِفَاعَة الْجُهَنِيّ ، والنواس بن سمْعَان ، وَأَبُو ثَعْلَبَة الْخُشَنِي ، وَعُثْمَان بن أبي الْعَاصِ ، وَعَائِشَة فِي آخَرين . وَقد ذكرت فِيمَا تقدَّم من مُسْند ابْن عمر وَأنس وَغيرهمَا فِي مثل هَذِه الْأَشْيَاء أَنَّه يجب علينا أَن نَعْرِف مَا يجوز علىٰ الله سُبْحَانَهُ وَمَا يَسْتَحِيل . وَمن المستحيل عَلَيْهِ : الْحَرَكَة والنُّقلة والتَّغيُّر ، فَيبقىٰ مَا ورد فِي هَذَا ، فَالنَّاس فِيهِ قائلان :

أَحَدُهُمَا : السَّاكِت عَن الْكَلَام فِيهِ ، وَقد حكىٰ أَبُو عِيسَىٰ التِّرمِذِيّ عَن مَالك بن أنس (١٧٩هـ) ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة (١٩٨هـ) ، وَعبد الله بن الْمُبَارك (١٨١هـ) ، أَنَّهم قَالُوا فِي هَذِه الْأَحَادِيث : أمرُّوها بِلَا كَيفَ ، فَهَذِهِ كَانَت طَرِيقَة عَامَّة السَّلف .

وَالثَّانِي : المتأوِّل ، فَهُوَ يحملهَا علىٰ مَا توجبه سَعَة اللُّغَة ، لعلمه بِأَنَّ مَا يتضمَّنه النُّزُول من الْحَرَكَة مُسْتَحِيل علىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، وَقد قَالَ الإِمَام أَحْمد : ﱡﭐ لهَّ [الفجر: ٢٢] ، أَي : جَاءَ أمرُه " (١) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " وقد روىٰ حديث النُّزول عشرون صحابيّاً ، وقد سبق القول أنَّه يستحيل علىٰ الله عزَّ وجلَّ الحركة والنُّقلة والتَّغيُّر ، فيبقىٰ النَّاس رجلين :

أَحَدُهُمَا : المتأوِّل له بمعنىٰ أنَّه يقرب رحمته ، وقد ذكر أشياء بالنُّزول ، فقال تعالىٰ : ﱡﭐ نم نى ﱠ [الحديد : ٢٥] ، وإن كـان معدنه بالأرض . وقـال تعالىٰ : ﱡﭐ نمنيَّ [الزمر : ٦] ، ومن لم يعرف كيف نزول الجَمل كيف يتكلَّم في تفصيل هذه الجُمل ؟

وَالثَّاني : السَّاكت عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التَّنزيه . روىٰ أبو عيسىٰ التِّرمذي عن مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، أنَّهم قالوا : أمرُّوا هذه الأحاديث بلا كيْف .

قلت : والواجب علىٰ الخلق اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسَام : جسمٌ عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسمٌ سافل ، وجسمٌ ينتقل من علوٍّ إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً .

فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزول ؟ قيل : أراد به معنىٰ يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفتيش عنه . فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أنَّ النَّازل إليك قريب منك ، فاقتنع بالقُرب ولا تظنُّه كقُرب الأجسَام " (٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ... روت خولة بنت حكيم عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال : " آخر وطأة وطئها الرَّحمن بوج " ، ووج : واد بالطَّائف ، وهي آخر وقعة أوقعها الله بالمشركين علىٰ يد رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .... والوطأة : مأخوذة من القدم ، وإلىٰ هذا ذهب ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وغيره . وقال سفيان بن عيينة في تفسير هذا الحديث : آخر غزاة غزاها رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطَّائف . وقال القاضي أبو يعلىٰ (٤٥٨هـ) : غير ممتنع علىٰ أصولنا !!! حمل هذا الخبر علىٰ ظاهره ، وإنَّ ذلك المعنىٰ بالذَّات دون الفعل ، لأنَّا حَملْنا !!! قوله : " ينزل " ، " ويضع قدمه في النَّار " علىٰ الذَّات .

قلت : وهذا الرَّجل يُشير بأصولهم إلىٰ ما يوجب التَّجسيم والانتقال والحركة ، وهذا مع التَّشبيه بعيدٌ عن اللغة ، ومعرفة التَّواريخ ، وأدلَّة العقول ، وإنَّما اغترَّ بحديث روي عن كعب أنَّه قال : " ووج مقدَّس ،

(١) انظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٧٩) .

(٢) انظر : دفع شبه التشبيه بأكفِّ التنزيه (ص١٩٤-١٩٦) .

منه عرج الرَّبُّ إلىٰ السَّماء ، ثمَّ قضىٰ خلق الأرض " . وهذا لو صحَّ عن كعب احتمل أن يكون حاكياً عن أهل الكتاب ، وكان يحكي عنهم كثيراً ، ولو قدرناه من قوله كان معناه : أنَّ ذلك المكان آخر ما استوىٰ من الأرض لما خلقت ، ثمَّ عرج الرَّبُّ ، أي : عمد إلىٰ خلق السَّماء ، وهو قوله : ﴿ ... ﴾ [فصلت : ١١] (١) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ما أكثر تفاوت النَّاس في الفُهوم ! حتىٰ العلماء يتفاوتون التَّفاوت الكثير في الأصول والفروع : فترىٰ أقواماً يسمعون أخبار الصِّفات ، فيحملونها علىٰ ما يقتضيه الحسّ ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلىٰ السَّماء، وينتقل !! وهذا فهم رديء ؛ لأنَّ المنتقل يكون من مكان إلىٰ مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكلّ ذلك محال علىٰ الحقِّ عزَّ وجلَّ " (٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " وقد وقف أقوام مَعَ الظَّواهر ، فحملوها عَلَىٰ مقتضىٰ الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إنَّ اللَّه جسم ، تعالىٰ اللَّه عَنْ ذلك ، وهذا مذهب هشام بْن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بن منصور ومحمد بن الخليل ويونس بن عَبْدِ الرَّحْمَن ، ثمَّ اختلفوا فَقَالَ بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قَالَ : لا كالأجسام ثمَّ اختلفوا ...

ومن الواقفين مَعَ الحسّ أقوام ، قالوا : هو عَلَىٰ العرش بذاته عَلَىٰ وجه المماسَّة ، فَإِذَا نزل انتقل وتحرَّك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عَلَيْهِ المساحة والمقدار ، واستدلُّوا عَلَىٰ أنَّه عَلَىٰ العرش بذاته بقول النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل اللَّه إِلَىٰ سماء الدُّنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلَّا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله عَلَىٰ الأمر الحسِّي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبِّهة الذين حملوا الصِّفات عَلَىٰ مقتضىٰ الحسّ . وَقَدْ ذكرنا جمهور كلامهم فِي كتابنا المسمَّىٰ : بـ" منهاج الوصول إِلَىٰ علم الأصول " ، ... وإنَّما الصَّواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ، ... والذي أراه : السُّكوت عَلَىٰ هَذَا التَّفسير أيضاً ، إلَّا أنَّه يجوز أن يكون مراداً ، ولا يجوز أن يكون ثمَّ ذات تقبل التَّجزِّي ... " (٣) .

وتعليقنا علىٰ ما قاله الإمام أَبُو الفَرَجِ ابن الجوزي في النُّصوص السَّابقة ينتظم في النُّقاط التَّالية :

١ –أمَّا حديث الوطأة ، فهو حديث ضعيف تالف (٤) ...

---

(١) انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٢٢–٢٢٣) .

(٢) انظر : صيد الخاطر (ص٤٨٧) .

(٣) انظر : تلبيس إبليس (ص٧٨– ٨٠ باختصار) .

(٤) قال الشيخ الأرنؤوط في تخريجه : " إسناده ضعيف كسابقه . وهو في " فضائل الصحابة " للمصنف. دون قوله : " وإن آخر وطأة ... " . وأخرجه دونها أيضاً الحاكم ٣/ ١٦٤ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه ، بهذا الإسناد . وزاد : محزنة . وتحرف فيه اسم

قلتُ : أمَا وقد ثبت ضعف الحديث ، فلا داعي لكلِّ ما قيل فيه من التَّأويلات ...

٢-أَكَّد الإمام ابن الجوزي علىٰ أَنَّه يجب علينا أَن نَعْرِف مَا يجوز علىٰ الله سُبْحَانَهُ ، وما يجب له ، وَمَا يَسْتَحِيل عليه ، وَمن المستحيل عَلَيْــهِ : الْحَرَكَة والنُّقلة والتَّغيُّر ، وأَنَّ النَّـــاس فيما ورد من أمر النُّزول علىٰ قولين :

أَحدهمَا : السَّاكِت عَن الْكَلَام فِيهِ ، وَقد حكىٰ أَبُو عِيسَىٰ التِّرمِذِيّ عَن السَّلفيين : مَالك بن أنس (١٧٩هـ) ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة (١٩٨هـ) ، وَعبد الله بن الْمُبَارك (١٨١هـ) ، أَنَّهم قَالُوا فِي هَذِه الْأَحَادِيث : أمرُّوها بِلَا كَيفَ ، فَهَذِهِ كَانَت طَرِيقَة عَامَّة السَّلف . وَالثَّانِي : المتأوِّل له بمعنىٰ أَنَّه يقرب رحمته ، وقد ذكر أشياء بالنُّزول ... فالمتأوِّل يحملهَا علىٰ مَا توجبه سَعَة اللُّغَة ، لعلمه بِأَنَّ مَا يتضمَّنه النُّزُول من الْحَرَكَة مُسْتَحِيل علىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، وَقد قَالَ الإِمَام أَحْمد : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أَي : جَاءَ أمره " .

٣-وضَّح وبرهن علىٰ أنَّ الواجب علىٰ الخلق : اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام : جسم عالي ، وهو مكان الساكن ، وجسم سافل ، وجسم ينتقل من علو إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً . فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزول ؟ قيل : أراد به معنىٰ يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفتيش عنه .

فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟

قلنا : قد علمت أنَّ النَّازل إليك قريب منك ، فاقتنع بالقرب ولا تظنّه كقُرب الأجسام .

الصحابي إلىٰ يعلىٰ بن أمية الثقفي . وأخرجه دونها أيضاً ابن أبي شيبة ١٢/ ٩٧، وابن ماجه (٣٦٦٦) ، والطبراني في " الكبير " ٢٢/ (٧٠٣) ، والرامهرمزي في " الأمثال " (١٤٠) ، والقضاعي في " مسند الشهاب " (٢٥) ، والبيهقي في " السنن " ١٠/ ٢٠٢ من طريق عفان ، به . زاد ابن أبي شيبة والطبراني : اللهم إني أحبهما فأحبهما . وزاد البيهقي : محزنة . وأخرجه الطبراني في " الكبير " (٢٥٨٧) و٢٢/ (٧٠٣) و (٧٠٤) ، والقضاعي (٢٦) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " ص٤٦١ من طريق يحيىٰ بن أبي سليم ، عن ابن خثيم ، به . وفي الباب عن خولة بنت حكيم ، سيأتي ٦/ ٤٠٩ . وعن أبي سعيد الخدري ، عند البزار (١٨٩٢- كشف الأستار) ، وأبي يعلىٰ (١٠٣٢) . وعن الأسود بن خلف ، عند البزار (١٨٩١) ، والحاكم ٣/ ٢٩٦ ، ولا يصح إسناد واحد منها . قوله : " وإن آخر وطأة وطئها الرحمن بوج " . قال البيهقي في " الأسماء والصفات " : الوطأة المذكورة في هذا الحديث عبارة عن نزول بأسه به . قال أبو الحسن علي بن محمَّد بن مهدي : معناه عند أهل النظر : أنَّ آخر ما أوقع الله سبحانه وتعالىٰ بالمشركين بالطائف ، وكان آخر غزاة غزاها رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتل فيها العدو ، ووج واد بالطائف . قال : وكان سفيان بن عيينة يذهب في تأويل هذا الحديث إلىٰ ما ذكرناه ، قال : وهو مثل قوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " اللهم اشدد وطأتك علىٰ مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف " . انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ، (٢٩/ ١٠٤-١٠٥) .

٤-ردَّ على المشبِّهة الذين قالوا : ينزل بذاته إلى السَّماء ، وينتقل ... فقال : ما أكثر تفاوت النَّاس في الفهوم ! حتى العلماء يتفاوتون التَّفاوت الكثير في الأصول والفروع : فترى أقواماً يسمعون أخبار الصِّفات ، فيحملونها على ما يقتضيه الحسّ ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السَّماء ، وينتقل ، ويتحرَّك !! وهذا فهمٌ رديءٌ ؛ لأنَّ المنتقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكلُّ ذلك محالٌ على الحقِّ عزَّ وجلَّ ، وهؤلاء يُشيرون بأصولهم إلى ما يوجب التَّجسيم والانتقال والحركة ، وهذا مع التَّشبيه بعيدٌ عن اللغة ، ومعرفة التَّواريخ ، وأدلَّة العقول ...

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) : " ... وليس هذا القُرب كقرب الخلق المعهود منهم ، كما ظنَّه من ظنَّه من أهل الضَّلال ، وإنَّما هو قُربٌ ليس يُشبه قُرب المخلوقين ، كما أنَّ الموصوف به ﴿□ □ □□ □ □ □ □﴾ [الشورى : ١١] ، وهكذا القول في أحاديث النُّزول إلى سماء الدُّنيا ، فإنَّه من نوع قُرب الرَّبِّ من داعيه ، وسائليه ، ومستغفريه .

وقال حنبل : سألت أبا عبد الله : ينزل الله إلى سماء الدُّنيا ؟ قالَ : نعم . قلت : نزوله بعلمه أو بماذا ؟ قال : اسكت عن هذا ، مالك ولهذا ؟ أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حدٍّ ، إلَّا بما جاءت به الآثار ، وجاء به الكتاب ، قال الله :﴿□ □ □ □□ □ □ □ يم يى □ □﴾[النحل : ٧٤] ، ينزل كيف يشاء ، بعلمه وقدرته وعظمته ، أحاط بكل شيء علماً ، لا يبلغ قدره واصف ، ولا ينأى عنه هربُ هاربٍ ، عزَّ وجلَّ .

فلهذا اتَّفق السَّلف الصَّالح على إمرار هذه النُّصوص كما جاءت من غير زيادة ولا نقص ، وما أشكل فهمه منها ، وقصر العقل عن إدراكه وُكِلَ إلى عالِمِه " (١) .

فالإمام ابن رجب نزَّه الله تعالى أن يكون نزوله كنزول المخلوقين ، ذلكم النُّزول الذي لا يكون إلَّا بحركة وانتقال من مكان إلى مكان ، فنزول الله تعالى نزولٌ يليقُ بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكلِّ شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ...

ومراده : أنَّ نزوله تعالى ليس كنزول المخلوقين ، بل هو نزولٌ يليقُ بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكلِّ شيء ، والمخلوقون لا يحيطون به علماً ، وإنَّما ينتهون إلى ما أخبرهم به عن نفسه ، أو أخبر به عنه رسوله . وفي قول أحمد بن حنبل : " أمض الحديث على ما روي بلا كيف ولا حدٍّ " ، تنزيه لله تعالى عن الحدِّ ، وهذا أمر لا يعجب من جعلوا السَّلف لهم شمَّاعة يضعون عليها ترَّهاتهم ومصائبهم وطامَّاتهم

---

(١) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب الحنبلي (٣/ ١١٦-١١٨) .

ومصائبهم التي شتَّتوا بها كيان الأمَّة ، حتىٰ غدت شِيَعاً وأحزاباً ، يطعنُ بعضُهم بعضاً ، ويكفِّر بعضهم بعضاً ...

ولا غرو ، فقد قام أشقاهم المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدّشتي بكتابة كتاب سمَّاه : " إثبات الحدِّ لله وبأنَّه قاعد وجالس علىٰ العرش " ، وهو بذلك يخالف عقيدة ودين الأُمَّة التي نزَّهت الله تعالىٰ عن الحدِّ والجسم ، فما قاله هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!!

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهِلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " (١) .

وقال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " وَمن الْمُتَشَابه : النُّزُول فِي حَدِيث أَحْمد ، وَالتِّرمِذِيّ ، وَابْن مَاجه عَن عَائِشَة ، رَضِي الله عَنْهَا ، عَن النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله ينزل لَيْلَة النّصْف من شعبان إِلَىٰ سَمَاء الدُّنْيَا ، ليغفر لأكْثر من عدد شعر غنم بني كلب " .

وَحَدِيث أَحْمد ، وَمُسلم عَن أبي سعيد ، وَأبي هُرَيْرَة ، عَن النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله تَعَالَىٰ يُمْهل حَتَّىٰ إِذا كَانَ ثلث اللَّيْث الْأَخير ، نزل إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا ، فَنَادَىٰ : هَل من مُسْتَغْفِر ، هَل من تائب ، هَل من سَائل ، هَل من دَاع ، حَتَّىٰ ينفجر الْفجْر " ، وَفِي رِوَايَة البُخَارِيّ : " ينزل رَبُّنا عزَّ وَجلَّ إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا " .

وَقَالَ الْحَافِظ ابْن حجر : وَقد اخْتلف فِي معنىٰ النُّزُول علىٰ أَقْوَال :

فَمنهمْ : من حمله علىٰ ظَاهره وَحَقِيقَته ، وهم المشبِّهة تَعَالَىٰ الله عَن قَوْلهم . وَمِنْهُم : من أنكر صِحَّة الْأَحَادِيث ، وهم الْخَوَارِج . وَمِنْهُم : من أجراه علىٰ مَا ورد ، مُؤمناً بِهِ علىٰ طَرِيق الْإِجْمَال ، منزِّهاً لله تَعَالَىٰ عَن الْكَيْفِيَّة والتشبيه ، وهم جُمْهُور السّلف ، وَنَقله الْبَيْهَقِيّ وَغيره عَن الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة ، والسُّفيانين (سفيان الثَّوري (١٦١هـ) ، سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ، والحمَّادين (حمَّاد بن سلمة ١٦٧ه ، وحمَّاد بن زيد ١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيّ (١٥٧هـ) ، وَاللَّيْث (١٧٥هـ) ، وَغيرهم .

وَمِنْهُم : من أَوَّله علىٰ وَجه يَلِيق مُسْتَعْمل فِي كَلَام الْعَرَب . وَمِنْهُم : من أفرط فِي التَّأْوِيل ، حَتَّىٰ كَاد يخرج إِلَىٰ نوع من التَّحريف . قَالَ الْبَيْهَقِيّ (٤٥٨هـ) : وأسلمها الْإِيمَان بِلَا كَيفَ ، وَالسُّكُوت عَن المُرَاد ، إِلَّا أَن يردَ ذَلِك عَن الصَّادِق فيُصار إِلَيْهِ ، قَالَ : وَمن الدَّلِيل علىٰ ذَلِك : اتِّفَاقهم علىٰ أَنَّ التَّأْوِيل الْمعِيَّن غير وَاجِب ، فَحِينَئِذٍ التَّفْوِيض أسلم . انْتهىٰ .

---

(١) انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٣) .

قلت : وبمذهب السَّلف أقول وأدين الله تَعَالَىٰ بِهِ وأسأله سُبْحَانَهُ الْمَوْت عَلَيْهِ مَعَ حسن الخاتمة فِي خير وعافية ... وَقَالَ أهل التَّأْوِيل : إِنَّ الْعَرَب تنْسب الْفِعْل إِلَىٰ من أَمر بِهِ ، كَمَا تنسبه إِلَىٰ من فعله وباشره بِنَفسِهِ ، كَمَا يَقُولُونَ : كتب الْأَمِير إِلَىٰ فلَان ، وَقطع يَد اللص ، وضربه ، وَهُوَ لم يُبَاشر شَيْئاً من ذَلِك بِنَفسِهِ ، وَلِهَذَا احْتِيجَ للتَّأْكِيد ، فَيَقُولُونَ : جَاءَ زيد نَفسه ، وَفعل كَذَا بِنَفسِهِ ، وَتقول الْعَرَب : جَاءَ فلَان ، إِذْ جَاءَ كِتَابه أَو وَصيته ، وَيَقُولُونَ : أَنْت ضربت زيداً ، لمن لم يضْربهُ ، وَلم يَأْمر ، إِذا كَانَ قد رَضِي بذلك ، قَالَ تَعَالَىٰ : ﭐﻟﯿﺮ □ □ ﯾﻦّ [البقرة : ٩١] ، والمخاطبون بِهَذَا لم يقتلوهم ، لكِنهمْ لما رَضوا بذلك ، ووالوا القتلة ، نسب الْفِعْل إِلَيْهِم ، وَالْمعْنَىٰ هُنَا : أَنَّ الله تَعَالَىٰ يَأْمر مَلكاً بالنُّزول إِلَىٰ السَّمَاء الدُّنْيَا ، فينادي بِأَمْره .

وَقَالَ بَعضهم : إِنَّ قَوْله : " ينزل " رَاجع إِلَىٰ أَفعاله ، لَا إِلَىٰ ذَاته المقدَّسة ، فَإِنَّ النُّزُول كَمَا يكون فِي الْأَجْسَام يكون فِي الْمعَانِي ، أَو رَاجع إِلَىٰ الْملك الَّذِي ينزل بِأَمْره وَنَهْيه تَعَالَىٰ ، فَإِن حملت النُّزُول فِي الحَدِيث علىٰ الْجِسْم ، فَتلك صفة الْملك الْمَبْعُوث بذلك ، وَإِن حَملته علىٰ الْمَعْنَوِيّ بِمَعْنىٰ أَنَّه لم يفعل ثمَّ فعل ، فَسمىٰ ذَلِك نزولاً عَن مرتبَة إِلَىٰ مرتبَة ، فَهِيَ عَرَبِيَّة صَحِيحَة .

وَالْحَاصِل : أَنَّ تَأْوِيله بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا بِأَنَّ المُرَاد ينزل أمره أَو الْملك بِأَمْره ، وَإِمَّا بِمَعْنىٰ : أَنَّه اسْتِعَارَة ، بِمَعْنىٰ التلطُّف بالدَّاعين ، والإجابة لَهُم ، وَنَحْو ذَلِك ، كَمَا يُقَال : نزل البَائِع فِي سلْعَته ، إِذا قَارب الْمُشْتَرِي بعد مباعدة ، وَأمكنهُ مِنْهَا بعد مَنْعَة ، وَالْمعْنَىٰ هُنَا : أَنَّ العَبْد فِي هَذَا الْوَقْت أقرب إِلَىٰ رَحْمَة الله مِنْهُ فِي غَيره من الْأَوْقَات ، وَأَنَّه تَعَالَىٰ يُقبل عَلَيْهِم ، والعطف فِي هَذَا الْوَقْت بِمَا يلقيه فِي قُلُوبهم من التَّنْبِيه والتَّذكُّر الباعثين لَهُم علىٰ الطَّاعَة .

وَقد حكىٰ ابْن فورك أَنَّ بعض الْمَشَايِخ ضبط رِوَايَة البُخَارِيّ بِضَم أَوله علىٰ حذف الْمَفْعُول ، أَي : يُنزل مَلكاً . ويقويه مَا رَوَاهُ النَّسَائِيّ وَغَيره عَن أبي هُرَيْرَة ، وَأبي سعيد ، رَضِي الله عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الله عزَّ وَجلَّ يُمْهل حَتَّىٰ يمْضِي شطر اللَّيْل الأَوَّل ، ثمَّ يَأْمر منادياً ، يَقُول : هَل من دَاعٍ يُسْتَجَاب لَهُ ، هَل من مُسْتَغْفِر يغْفر لَهُ ، هَل من سَائل يعْطىٰ " ، قَالَ الْقُرْطُبِيّ : صَحَّحهُ أَبُو مُحَمَّد عبد الحق ، قَالَ : وَهَذَا يرفع الْإِشْكَال ، ويزيل كل احْتِمَال ، وَالسُّنَّة يُفَسر بَعْضهَا بَعْضاً ، وَكَذَلِكَ الْآيَات ، وَلَا سَبِيل إِلَىٰ حمله علىٰ صِفَات الذَّات المقدَّسة ، فَإِنَّ الحَدِيث فِيهِ التَّصْرِيح بتجدد النُّزُول ، واختصاصه بِبَعْض الْأَوْقَـــات والسَّاعات ، وصفات الرَّبِّ يجب اتِّصافها بالقِدم ، وتنزيهها عَن الْحُدُوث

والتَّجدُّد بِالزَّمَانِ . قيل : وكل مَا لم يكن فَكَانَ ، وَلم يثبت فَثَبت من أَوْصَافه تَعَالَى ، فَهُوَ من قبيل صِفَات الْأَفْعَال ، فالنُّزول والاستواء من صِفَات الْأَفْعَال ، وَالله تَعَالَى أعلم " (١) .

ونخلص من خلال ما سبق إلىٰ أنَّ الإمام الكرمي يرجِّح مذهب السَّلف القائم علىٰ تفويض الكيْف والمعنىٰ في جميع الألفاظ الموهمة للتَّشبيه ، وأنَّه به يقول ويدين الله تَعَالَىٰ بِه ... ثمَّ إنَّه أورد كلام من أوَّلوا النُّزول ولم يعقِّب عليهم ، فقال : وتأويله بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا بِأَنَّ الْمُرَاد ينزل أمره أَو الْملك بأَمْره ، وَإِمَّا بِمَعْنىٰ : أَنَّه اسْتِعَارَة ، بِمَعْنىٰ التَّلطُّف بالدَّاعين ، والإجابة لَهُم ، وَنَحْو ذَلِك ، كَمَا يُقَال : نزل البَائِع فِي سلْعَته ، إِذا قَارب الْمُشْتَرِي بعد مباعدة ، وَأمكنهُ مِنْهَا بعد مَنْعَة ، وَالْمعْنَىٰ هُنَا : أَنَّ العَبْد فِي هَذَا الْوَقْت أقرب إِلَىٰ رَحْمَة الله مِنْهُ فِي غَيره من الْأَوْقَات ، وَأَنَّه تَعَالَىٰ يقبل عَلَيْهِم ، والعطف فِي هَذَا الْوَقْت بِمَا يلقيه فِي قُلُوبهم من التَّنْبِيه والتَّذكُّر الباعثين لَهُم علىٰ الطَّاعَة .

وقال الإمام شمس الدِّين ، أبو العون محمَّد بن أحمد بن سالم السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ : أَنَّ الْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَىٰ مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَىٰ مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، قَالُوا : وَالْمَعْنَىٰ هُنَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يَأْمُرُ مَلَكاً بِالنُّزُولِ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُنَادِي بِأَمْرِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ قَوْلَهُ وَيَنْزِلُ رَاجِعٌ إِلَىٰ أَفْعَالِهِ لَا إِلَىٰ ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ النُّزُولَ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَادِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، أَوْ رَاجِعٌ إِلَىٰ الْمَلَكِ الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ تَعَالَىٰ ، فَإِنْ حُمِلَ النُّزُولُ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَىٰ الْجِسْمِ فَتِلْكَ صِفَةُ الْمَلَكِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَىٰ الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ سُمِّيَ ذَلِكَ نُزُولاً عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَىٰ مَرْتَبَةٍ فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَأْوِيلَهُ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ ، إِمَّا بِأَنَّ الْمُرَادَ يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوِ الْمَلَكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَىٰ التَّلَطُّفِ بِالدَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سِلْعَتِهِ إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ مَا بَاعَدَهُ ، وَأَمْكَنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنْعِهِ ، وَالْمَعْنَىٰ هُنَا : أَنَّ الْعَبْدَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبُ إِلَىٰ رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ يُقْبِلُ عَلَيْهِمْ بِالتَّحَنُّنِ وَالْعَطْفِ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِمَا يُلْقِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ الْبَاعِثَيْنِ لَهُمْ عَلَىٰ الطَّاعَةِ .

وَقَدْ حَكَىٰ ابْنُ فُورَكَ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَايِخِ ضَبَطَ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَىٰ حَذْفِ الْمَفْعُولِ ، أَيْ يُنْزِلُ مَلَكاً قَالُوا : وَيُقَوِّيهِ مَا رَوَىٰ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّىٰ يَمْضِي شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِياً يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَىٰ " ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ

---

(١) انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٩٨-٢٠٥باختصار) .

: صَحَّحَهُ عَبْدُ الْخَالِقِ . قَالُوا وَهَذَا يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ ، وَيُزِيلُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَالسُّنَّةُ يُفَسِّرُ بَعْضُهَا بَعْضاً ، وَكَذَا الْآيَاتُ .

قَالُوا : وَلَا سَبِيلَ إِلَىٰ حَمْلِهِ عَلَىٰ صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ يَجِبُ اتِّصَافُهَا بِالْقِدَمِ وَتَنْزِيهُهَا عَنِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ . قَالُوا : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ فَثَبَتَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَىٰ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، قَالُوا : فَالنُّزُولُ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " (١) .

فالإمام السَّفاريني الحنبلي ، لم يخرج في تفسيره للنُّزول عمَّا ذهب إليه جمهور أهل العلم ، وأكَّد علىٰ :

١ –أَنَّ الْمُرَادَ بالنُّزول : نزول أَمْرُهُ تعالىٰ أَوِ الْمَلَكُ ينزل بِأَمْرِهِ سبحانه ، والْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَىٰ مَنْ أَمَرَ بِهِ ، كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَىٰ مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، أو أن يكون الحديث خرج مخرج الاسْتِعَارَةُ بِمَعْنَىٰ التَّلَطُّفِ بِالدَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ ، لأَنَّه تَعَالَىٰ يُقْبِلُ عَلَىٰ العباد بِالتَّحَنُّنِ وَالْعَطْفِ فِي الثُّلث الأخير من الليل ، ويلقي في قلوب الذَّاكرين والمتهجِّدين في ذلك الوقت التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ الْبَــــاعِثَيْنِ لَهُمْ عَلَىٰ الطَّاعَةِ ، وهو وقت يُستجاب فيه الدُّعاء ...

٢– أنَّه لَا سَبِيلَ إِلَىٰ حَمْلِ النُّزول عَلَىٰ صِفَاتِ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَجَدُّدِ النُّزُولِ وَاخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَالسَّاعَاتِ ، وَصِفَاتُ الرَّبِّ جَلَّ شَأْنُهُ يَجِبُ اتِّصَافُهَا بِالْقِدَمِ وَتَنْزِيهُهَا عَنِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ . قَالُوا : وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ فَكَانَ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ فَثَبَتَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَىٰ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ صِفَةِ الْأَفْعَالِ ، فَالنُّزُولُ وَالِاسْتِوَاءُ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ...

هذا بعضٌ ممَّا قاله بعض علماء الحنابلة في النُّزول المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ ...

وتالياً بعضٌ ممَّا قاله بعضُ عُلماء الحنابلة !!! في الاتيان المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ ...

قال الإمام أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمَّد بن عقيل البغدادي الظّفري ، (٥١٣هـ) : ٱٱ□ □ □ [الأنعام : ١٥٨] ، وأنَّه ليس بالانتقال المشاكلِ لأُفولِ النُّجومِ ... " (٢) .

فالإمام ، العَلاَّمَةُ ، البَحْرُ ، شَيْخُ الحنابلَة ، أَبُو الوَفَاءِ بنِ عَقِيلِ بن عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيّ ، الحَنْبَلِيّ ، المُتَكَلِّم ، ينصُّ علىٰ وجوب تنزيه الله تعالىٰ عن الحركة والانتقال ... فما رأي من يدَّعون السَّلفيَّة ؟!!

---

(١) انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٤٧–٢٤٨) .

(٢) انظر : الوَاضِح في أُصُولِ الفِقه (٤/ ٧) .

وقال الإمام أبو الفرج عبد الرَّحمن بن الجوزي الحنبلي : " قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﱡﭐ ﱠ [الفجر : ٢٢] .

قلت : قال القاضي أبو يعلىٰ عن أحمد بن حنبل إنَّه قال في قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، قال : المراد به قدرته وأمره ، قال : وقد بيَّنه في قوله تعالىٰ : ﱡ □ □ □ □ ﱠ [النحل : ٣٣] ، ومثل هذا في القرآن : ﭐﱡ ﱠ [الفجر : ٢٢] ، قال : إنَّما هو قدرته " (١) .

وقال الإمام أبو الفرج عبد الرَّحمن بن الجوزي الحنبلي أيضاً : " قال ابن حامد يأتي يوم القيامة إلىٰ المحشر ، لقوله تعالىٰ : ﱡﭐ□ □ ﱠ [الأنعام : ١٥٨] ، وقت نزوله إلىٰ السَّماء . وقال القاضي أبو يعلىٰ : الآية تشهد لحديث عمر وهي قوله تعالىٰ ! ﭐﱡ□ □ □ □ □ □ ﱠ [البقرة ٢١٠]

قلت – ابن الجوزي – : ولا يدري أنَّ المعنىٰ : يأتيهم الله بظلل .

قال أبو حامد : ولا يمتنع إمراره علىٰ ظاهره ، لأنَّه لا بدَّ من مشيه وإنتهائه إلىٰ مجلسه لا عن انتقال .

قلت : من يقول : يُحمل هذا علىٰ ظاهره ، كيف يقول بلا انتقال ؟ وإنَّما يقول هذا إرضاء للجهَّال ، وهل المشي إلَّا انتقال ؟!! " (٢) .

وقال الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرَحمن بن علي بن محمَّد الجوزي أيضاً : " قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، كان جماعة من السَّلف يُمسكون عن الكلام في مثل هذا . وقد ذكر القاضي أبو يعلىٰ عن أحمد أنَّه قال : المراد به : قدرته وأمرُه . قال : وقد بيَّنه في قولـــــه تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ ﱠ [النحل : ٣٣] .

قوله تعالىٰ : ﱡﭐ□ □ ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل . والظُّلل : جمع ظلَّة . و ﭐﱡ□ ﱠ : السَّحاب الذي لا ماء فيه . قال الضَّحَّاك (١٠٢هـ) : في قطع من السَّحاب . ومتىٰ يكون مجيء الملائكة ؟ فيه قولان : أحدهما : أنَّه يوم القيامة أيضاً ، وهو قول الجمهور . والثَّاني : أنَّه عند الموت ، قاله قتادة (١١٨هـ) " (٣) . وكلام ابن الجوزي السَّابق يدور حول المنهجين الصَّحيحين لعلماء الأمَّة في مسألة المتشابه ، فقد ذكرنا منهج جمهور السَّلف القائم علىٰ الإمساك عن الخوض في المتشابه ، ومنهج جمهور الخلف القائم علىٰ تفسيرها بمعنىٰ يتوائم ويتلائم مع جلال الله تعالىٰ وعظمته ، مع البعد عن كلِّ ما من شأنـــه أن يُوهم التَّشبيه بأي وجه من الوجوه ... فقد :

(١) انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٤١) .

(٢) انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٤٣) .

(٣) انظر : زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٧٤-١٧٥) .

١-نقل عن الإمام الحسن البصري السَّلفي (١١٠هـ) تأويله لقول الله تعالىٰ : ﴿ □ □ ﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، قال : يأتي أمْرُ ربِّك . ونقل عن أحمد بن حنبل إنَّه قال في قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، قال : المراد به قدرته وأمره ، وقال الزَّجاج (٣١٠هـ) : أو يأتيَ إهلاكه وانتقامه ، إمَّا بعذاب عاجل ، أو بالقيامة ، وهذا مذهب جمهور الخلف وبعض السَّلف . كما ذكر أنَّ جماعة من السَّلف كانوا يُمسكون عن الكلام في مثل هذا ... وهذا ما عليه جمهور السَّلف ...

٢-فسَّر قول الله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل ، فتكون " في " في معنىٰ الباء ، وبهذا يزول الإشكال .

٣-ردَّ الإمام ابن الجوزي علىٰ مجسِّمة الحنابلة كابن حامد الذي قال : ولا يمتنع إمراره علىٰ ظاهره ، لأنَّه لا بدَّ من مشيه وانتهائه إلىٰ مجلسه لا عن انتقال ، وأنَّ من يقول : يُحمل هذا علىٰ ظاهره ... كيف يقول بلا انتقال ؟ وإنَّما يقول هذا إرضاء للجهَّال ، وهل المشي إلَّا انتقال ؟!!

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) : " قوله : ﴿ □ □ □ □ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، هذا مفعول " يَنْظُرُونَ " وهو استثناءٌ مفرَّغٌ ، أي : ما ينظرون إلَّا إتيـــــان الله .والمعنىٰ : ما ينظرون ، يعني التَّاركون الدُّخول في السِّلم . قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، فيه أربعة أوجهٍ :

أحدها : أن يتعلَّق بيأتيهم ، والمعنىٰ : يأتيهم أمرُه أو قدرته ، أو عقابه ، أو نحو ذلك ، أو يكون كنايةً عن الانتقام ، إذ الإتيان يمتنع إسناده إلىٰ الله تعالىٰ حقيقةً .

والثَّاني : أن يتعلَّق بمحذوف علىٰ أنَّه حال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : هو مفعول يأتيهم ، أي : في حال كونهم مستقرِّين في ظُلل ، وهذا حقيقة .

والثَّاني : أنَّه الله تعالىٰ بالمجاز المتقدِّم ، أي : أمر الله في حال كونه مستقرَّاً في ظلل .

الثَّالث : أن تكون " في " بمعنىٰ الباء ، وهو متعلِّقٌ بالإتيان ، أي : إلاَّ أن يأتيهم بظلل ؛ ومن مجيء " في " بمعنىٰ الباء قوله : خَبِيرُونَ في طَعْنِ الكُلَىٰ وَالأَبَاهِرِ ، لأنَّ " خَبِيرِينَ " إنَّما يتعدَّىٰ بالباء ؛ كقوله : فَإِنَّني خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ .

الفصل : أن يكون حالاً من " المَلاَئِكَةِ " مقدَّماً عليها ويحكىٰ عن أبيّ ، والأصل : إلاَّ أن يأتيهم الله والملائكة في ظُللٍ ، ويؤيِّد هذا قراءة عبد الله إياه كذلك ، وبهذا – أيضاً – يقلُّ المجاز ، فإنَّه – والحالة هذه – لم يسند إلىٰ الله تعالىٰ إلاَّ الإتيان فقط بالمجاز المتقدِّم .

وقرأ أُبيّ (٣٠هـ) ، وقتادة (١١٨هـ) ، والضَّحاك (١٠٢هـ) : في ظلالٍ ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنَّها جمع ظلّ ؛ نحو : صلّ وصلال .

والثَّاني : أنَّها جمع ظلَّة ؛ كقلَّة وقلال ، وخلَّة وخلال ، إلاَّ أنَّ فعالاً لا ينقاس في فُعلة .

قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، فيه وجهان :

أحدهما : أنَّه متعلِّق بمحذوف ؛ لأنَّه صفةٌ لـ ﭐﱡ□ ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، التَّقدير : ظُلَلٍ كائنةٍ من الغمام . و ﭐﱡ□ﱠ علىٰ هذا للتَّبعيض .

والثَّاني : أنَّه متعلِّق بـ ﭐﱡ □ ﱠ [البقرة : ٢١٠] ، وهي علىٰ هذا لابتداء الغاية ، أي : من ناحية الغمام .

والجمهور علىٰ رفع " المَلاَئِكَةُ " ؛ عطفاً علىٰ اسم " الله " .

وقرأ الحسن وأبو جعفر : بجرِّ " الملائكةِ " وفيه وجهان :

أحدهما: العطف علىٰ ﭐﱡ□ﱠ ، أي : إلاَّ أن يأتيهم في ظللٍ ، وفي الملائكة .

والثَّاني : العطف علىٰ ﭐﱡ□ ﱠ ، أي : من الغمام ومن الملائكة ، فتوصِف الملائكة بكونها ظللاً علىٰ التَّشبيه ، وعلىٰ الحقيقة ، فيكون المعنىٰ يأتيهم أمر الله وآياته ، والملائكة يأتون ليقومون بما أمروا به من الآيات والتَّعذيب ، أو غيرهما من أحكام يوم القيامة " [1] .

وقال الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي أيضاً : " فإن قيل : ﭐﱡ□ □ □ﱠ [الأنعام : ١٥٨] ، هل يَدلُّ علىٰ جوازِ المجيء والغيبة علىٰ الله تعالىٰ ؟ فالجواب من وُجُوه :

الأوَّل : أنَّ هذا حكاية عن الكُفَار ، واعتِقَاد الكَافِر ليس بِحُجَّة .

والثَّاني : أنَّ هذا مَجَاوزٌ ، ونظيرُه قولهُ تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ □ □ﱠ [النحل : ٢٦] .

والثَّالث : قيام الدَّلائل القاطِعَة علىٰ أنَّ المَجيء والغَيْبَة علىٰ اللَّه مُحَال ، وأقْرَبُها قول إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَامُ في الرَّدِّ علىٰ عَبدَة الكواكب : ﭐﱡ□ بر ﱠ [الأنعام : ٧٦] .

فإن قيل : قوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ □ □ﱠ [الأنعام : ١٥٨] ، لا يمكن حَمْلُه علىٰ إثْبَاتِ أثر من آثار قُدْرَته ؛ لأنَّ علىٰ هذا التَّقْدِير يَصِيرُ هذا عَيْن قوله : ﭐﱡ□ □ □ □ نمنى ﱠ [الأنعام : ١٥٨] ، مكرَّراً ؛ فوجب حَمْلُه علىٰ أنَّ المُرادَ مِنْه : إتْيَان الرَّبِّ .

قلنا : الجوابُ المُعْتَمد : أنَّ هذا حكاية مَذْهب الكُفَّار ؛ فلا يَكُون حُجَّةً .

وقيل : يأتي ربُّك بلا كَيْف ؛ لِفَصْل القضاء يِوْم القِيَامة ؛ لقوله – سبحانه وتعالىٰ –: ﭐﱡ لمـ لهﱠ [الفجر : ٢٢] .

---

[1] انظر : اللباب في علوم الكتاب (٣/ ٤٨٢-٤٨٣) .

وقال ابن عبَّاس – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما –: يَأتي أمْر ربِّك فيهم بالقَتْل أو غَيْره ، وقيل : يَأتِي ربُّك بالعَذَابِ

.

وقيل : هذا من المُتَشَابه الَّذِي لا يَعْلَمُ تَأوِيله إلاَّ اللَّه " [١] .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " وَذكرت فِي كتابي " الْبُرْهَان فِي تَفْسِير الْقُرْآن " عِنْد قَوْله تَعَالَى : ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾[البقرة : ٢١٠] ، وَبعد أَن ذكرت مَذَاهِب المتأوّلين أَنَّ مَذْهَب السّلف هُوَ عدم الْخَوْض فِي مثل هَذَا ، وَالسُّكُوت عَنهُ ، وتفويض علمه إِلَى الله تَعَالَى ، قَالَ ابْن عَبَّاس (٦٨هـ) : هَذَا من المكتوم الَّذِي لَا يُفَسَّر !!! فَالْأولى فِي هَذِه الْآيَة وَمَا شاكلها أَن يُؤمن الْإِنْسَان بظاهرها ، ويكِل علمهَا إِلَى الله تَعَالَى ، وعَلى ذَلِك مَضت أَئِمَّة السّلف .

وَكَانَ الزُّهْرِيّ (١٢٤هـ) ، وَمَالك (١٧٩هـ) ، وَالْأَوْزَاعِيّ (١٥٧هـ) ، وسُفْيَان الثَّوْريّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْث بن سعد (١٧٥هـ) ، وَابْن الْمُبَارك (١٨١هـ) ، وَأحمد بن حَنْبَل (٢٤١هـ) ، وَإِسْحَاق (٢٣٨هـ) ، يَقُولُونَ فِي هَذِه الْآيَة وأمثالها : أمروها كَمَا جَاءَت .

وَقَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة (١٩٨هـ) ، وناهيك بِهِ : كل مَا وصف الله بِهِ نَفسه فِي كِتَابه فتفسيره قِرَاءَته وَالسُّكُوت عَنهُ ، لَيْسَ لأحد أَن يفسِّره إِلَّا الله وَرَسُوله .

وَسُئِلَ الإِمَام ابْن خُزَيْمَة عَن الْكَلَام فِي الْأَسْمَاء وَالصِّفَات ، فَقَالَ : وَلم يكن أَئِمَّة الْمُسلمين وأرباب الْمذَاهب أَئِمَّة الدّين ، مثل : مَالك (١٧٩هـ) ، وسُفْيَان ، وَالْأَوْزَاعِيّ (١٥٧هـ) ، وَالشَّافِعِيّ (٢٠٤هـ) ، وَأحمد (٢٤١هـ) ، وَإِسْحَاق (٢٣٨هـ) ، وَيحيى بن يحيى ، وَابْن الْمُبَارك (١٨١هـ) ، وَأبي حنيفَة (١٥٠هـ) ، وَمُحَمّد بن الْحسن (١٨٩هـ) ، وَأبي يُوسُف (١٨٢هـ) ، يَتَكَلَّمُونَ فِي ذَلِك ، وَيَنْهَوْنَ أَصْحَابهم عَن الْخَوْض فِيهِ ، ويدلُّونهم على الْكتاب وَالسّنَّة .

وَسمع الإِمَام أَحْمد شخصاً يروي حَدِيث النُّزُول ، وَيَقُول : ينزل بِغَيْر حَرَكَة وَلَا انْتِقَال ، وَلَا تغيُّر حَال ، فَأنْكر أَحْمد ذَلِك ، وَقَالَ : قل كَمَا قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَهُوَ كَانَ أغير على ربِّه مِنْك .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيّ (١٥٧هـ) لما سُئِلَ عَن حَدِيث النُّزُول : يفعل الله مَا يَشَاء .

وَقَالَ الفضيل بن عِيَاض (١٨٧هـ) : إِذا قَالَ لَك الجهمي : أَنا أكفر بِرَبّ يَزُول عَن مَكَانه ، فَقل : أَنا أُؤْمِن بِرَبّ يفعل مَا يَشَاء .

---

[١] انظر : اللباب في علوم الكتاب (٨/ ٥٢٥-٥٢٦) .

وَاعْلَم أَنَّ الْمَشْهُور عِنْد أَصْحَاب الإِمَام أَحْمد أَنَّهم لَا يتأوَّلون الصِّفَات الَّتِي من جنس الْحَرَكَة ، كالمجيء ، والإتيان فِي الظُّلل ، وَالنُّزُول ، كَمَا لَا يتأوَّلون غَيرهَا مُتَابعَة للسَّلف " (١) ...

وقال الإمام أبو الطيِّب محمَّد صديق خان بن حسن بن علي القِنَّوجي (١٣٠٧هـ) : ﴿□ □ □﴾ [الأنعام : ١٥٨] ، يا محمَّد كما اقترحوه بقولهم : ﴿□ □ □ □ □ □ □﴾ [الفرقان : ٢١] ، وقيل : معناه : يأتي أمر ربِّك بإهلاكهم ، وقد جاء في القرآن حذف المضاف كثيراً ، كقوله : ﴿□ □﴾ [يوسف : ٨٢] ، وقوله : ﴿□ □ □﴾ [البقرة : ٩٣] ، أي : حُبَّ العجل .

وقيل : إتيان الله مجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه ، كقوله : ﴿ٱلمد لهَّ﴾ [الفجر : ٢٢] ، قاله ابن مسعود ، وقتادة (١١٨هـ) ، ومقاتل ، وقال : يأتي في ظلل من الغمام ، وقيل : كيفيَّة الإتيان من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله ، فيجب إمرارها بلا تكييف ولا تعطيل " (٢) .

فالإمام القنُّوجي الحنبلي فسَّر الإتيان المضاف إلىٰ الله تعالىٰ كما فسَّره أهل الحق من السَّلف والخلف ، وأنَّه ذكر في معرض كلامه منهج جمهور السَّلف القائم علىٰ التَّفويض ، ومنهج جمهور الخلف القائم علىٰ التَّأويل ... من غير نكير ...

وقال الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني (٧٧٥هـ) : " قوله : ﴿ٱلمد لهَّ﴾ [الفجر: ٢٢] ، أي : جاء أمره وقضاؤه ، قاله الحسن (١١٠هـ) ، وهو من باب حذف المضاف . وقيل : جاءهم الرَّبُّ بالآيات ، كقوله تعالىٰ : ﴿□ □ □ □ □ □ □ □﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أي : بظلل .وقيل : جعل مجيء الآيات مجيئاً له ، تفخيماً لشأن تلك الآيات ، كقوله تعالىٰ في الحديث : "يَا ابْنَ آدم مَرِضتُ فلمْ تعُدنِي ، واسْتسْقَيتُكَ فَلَمْ تَسقِنِي ، واسْتطعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي " .

وقيل : زالت الشُّبه ، وارتفعت الشُّكوك ، وصارت المعارف ضروريَّة ، كما تزول الشُّبه والشُّكوك عند مجيء الشَّيء الذي كان يشكّ فيه ، وقيل : وجاء قهر ربِّك ، كما تقول : جاءتنا بنو أميَّة ، أي : قهرهم .

قال أهل الإشارة : ظهرت قدرته واستوت ، والله – سبحانه وتعالىٰ – لم يوصف بالتَّحوُّل من مكان إلىٰ مكان ، وأنَّىٰ له التَّحوُّل والانتقال ، ولا مكان ولا أوان ، ولا يجري عليه وقت ولا زمان ؛ لأنَّ في جريان الوقت علىٰ الشَّيء فوات الأوقات ، ومن فاته الشَّيء ، فهو عاجز " (٣) .

---

(١) انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص٦١-٦٣) .

(٢)انظر : فتحُ البيان في مقاصد القرآن (٤/ ٢٨٣) .

(٣) انظر : اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٣٣١) .

وقال الإمام زين الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب ، الحنبلي (٧٩٥هـ) : " ... وقال : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، ولم يتأوَّل الصحابة ولا التَّابعون شيئاً من ذلك ، ولا أخرجوه عن مدلوله ، بل روي عنهم ؛ يدلُّ علىٰ تقريره والإيمان به وامراره كما جاء ؟

وقد روي عن الإمام أحمد ، أنَّه قال في مجيئه : هو مجيء أمره ، وهذا ممَّا تفرَّد به حنبل عنه . فمن أصحابنا من قال : وهم حنبل فيما روىٰ ، وهو خلاف مذهبه المعروف المتواتر عنه ، وكان أبو بكر الخلَّال (٣١١هـ) وصاحبه لا يثبتان بما تفرَّد به حنبل ، عن أحمد رواية . ومن متأخِّريهم من قال : هو رواية عنه ، بتأويل كلّ ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما .

ومنهم من قال : إنَّما قال ذلك إلزاماً لمن ناظره في القرآن ، فإنَّهم استدلُّوا علىٰ خلقه بمجيء القرآن ، فقال : إنَّما يجيء ثوابه ، كقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : كما تقولون أنتم في مجيء الله أنَّه مجيء أمره ، وهذا أصحّ المسالك في هذا المروي .

وأصحابنا في هذا علىٰ ثلاث فرق : فمنهم من يثبت المجيء والإتيان ، ويصرِّح بلوازم ذلك في المخلوقـــات ، وربَّما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصحُّ أسانيدها عنه .ومنهم من يتأوَّل ذلك علىٰ مجيء أمره .

ومنهم من يقرُّ ذلك ، ويمرُّه كما جاء ، ولا يفسِّره ، ويقول : هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه ، وهذا هو الصَّحيح عن أحمد ، ومن قبله من السَّلف ، وهو قول إسحاق (٢٣٨هـ) وغيره من الأئمَّة " (١) .

ولنا هنا وقفة قصيرة مع ما جاء في كلام الإمام ابن رجب من قوله : " وكان أبو بكر الخلَّال وصاحبه لا يثبتان بما تفرَّد به حنبل ، عن أحمد رواية "، فأقول : موقف الإمام الخلَّال القاضي بعدم إثبات شيء ممَّا تفرَّد به حنبل عن أحمد لا يقدِّم ولا يؤخر ، لأنَّ ردَّ الرِّواية في حالة الانفراد لا يكون علىٰ الإطلاق ... فإذا صدر التَّفرُّد عن متَّهم أو ضعيف جاز الرَّدُّ ، وهذ لا ينطبق علىٰ حنبل ، لأنَّه كان ثقة ثبتاً ، كما قال عنه الإمام الخطيب البغدادي (٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي في ترجمة حنبل : " وكان ثقة ثبتاً صدوقاً " (٣) .

---

(١) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ابن رجب بن الحسن (٧/ ٢٢٨-٢٣٠) .

(٢) انظر : تاريخ بغداد (٩/ ٢١٧) .

(٣) انظر : المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٢/ ٢٥٦).

يضاف لذلك أنَّ الإمام ابن كثير روىٰ ما قاله أحمد وهو من رواية حنبل ، ولم يعقِّب عليه ... قال الإمام ابن كثير(٧٧٤هـ) : " وَرَوَىٰ الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨هـ) ، عَنِ الْحَاكِمِ (٤٠٥هـ) ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ السَّمَّاكِ (٣٤٤هـ) ، عَنْ حَنْبَلٍ (٢٧٣هـ) ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَىٰ : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ " (١) .

ثمَّ إنَّ الخلَّال علىٰ المشرب الذي ينتسب مجرَّد انتساب للإمام أحمد ، فهو ممَّن يصحِّح مسألة إقعاد الله لرسوله إلىٰ جواره علىٰ العرش ، وقد روىٰ عشرات الرِّوايات في كتابه " السُّنَّة " في تكفير الإمام التِّرمذي ، لأنَّه أنكر مسألة الإقعاد التي اعتبرها الخلال فضيلة للرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... كما أنَّ حنبلاً ليس ببعيد من الإمام أحمد ، فهو ابن عمِّه ، وهو أحد ثلاثة استمعوا المسند من أحمد ، وهم : عبدالله وصالح ابنا أحمد ، وحنبل ، ثمَّ إنَّ مضمون الرِّواية يتوافق مع العقيدة التي كان عليها الإمام أحمد ، فقد نقل الإمام أبو الفضل التَّميمي الحنبلي عن الإمام أحمد أنَّه قال : " والله تعالىٰ لا يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " (٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي : " وكان أحمد لا يقول بالجهة للباري " (٣) .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي : " عقيدة إِمَام السّنَّة أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وأرضاه ، وَجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه ، وأفاض علينا وَعَلَيهِ من سوابغ امتنانه ، وبوأه الفردوس الْأَعْلَىٰ من جنانه ، مُوَافقَة لعقيدة أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة من الْمُبَالغَة التَّامَّة فِي تَنْزِيه الله تَعَالَىٰ عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علواً كَبِيراً ، من الْجِهَة ، والجسميَّة ، وَغَيرهمَا من سَائِر سمات النَّقْص ، بل وَعَن كلِّ وَصْف لَيْسَ فِيهِ كَمَال مُطلق ، وَمَا اشْتهر بَين جهلة المنسوبين إِلَىٰ هَذَا الإِمَام الْأَعْظَم الْمُجْتَهد من أَنَّه قَائِل بِشَيْء من الْجِهَة أَو نَحْوهَا ، فكذب وبُهتان وافتراء عَلَيْهِ " (٤) .

وأخيراً فإنَّ الرِّواية احتج بها من الحنابلة : ابن عقيل (٥١٣هـ) ، والقاضي أبو يعلىٰ ، وابن الزَّاغوني ، وابن الجوزي ، وابن حمدان ، وغيرهم ، ... وقد نقل ابن تيمية ذلك عن أحمد في (٥) ، وردَّها كعادته .

---

(١) انظر : البداية والنهاية (١٤/ ٣٨٦) .

(٢) انظر : اعتقاد الإمام أحمد (ص ٣٨ -٣٩) .

(٣) انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٣٥) .

(٤) انظر : الفتاوىٰ الحديثية (ص٢٧٠-٢٧١) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤٠٠) .

وقال الإمام زين الدين عبد الرَّحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن ، السَلامي ، البغدادي ، ثم الدِّمشقي ، الحنبلي أيضاً : " ومن جملة صفات الله التي نؤمن بها ، وتُمرُّ كما جاءت عندهم : قوله تعالىٰ : ﭐﻟﻤـ ﻟﻬ [الفجر : ٢] ، ونحو ذلك مما دلَّ علىٰ إتيانه ومجيئه يوم القيامة ، وقد نصَّ علىٰ ذلك أحمد (٢٤١هـ) ، وإسحاق (٢٣٨هـ) ، وغيرهما .

وعندهما : أنَّ ذلك من أفعال الله الاختيارية التي يفعلها بمشيئته واختياره . وكذلك قاله الفضيل بن عياض وغيره من مشايخ الصُّوفيَّة أهل المعرفة .

وقد ذكر حرب الكرماني أنَّه أدرك علىٰ هذا القول كلَّ من أخذ عنه العلم في البلدان ، سمَّىٰ منهم : أحمد (٢٤١هـ) ، وإسحاق (٢٣٨هـ) ، والحميدي (٢١٩هـ) ، وسعيد بن منصور (٢٢٧هـ) .

وكذلك ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه المسمَّىٰ بـ" الإبانة " ، وهو من أجلِّ كتبه ، وعليه يعتمد العلماء وينقلون منه ، كالبيهقي (٤٥٨هـ) ، وأبي عثمان الصَّابوني (٤٤٩هـ) ، وأبي القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ) ، وغيرهم ، وقد شرحه القاضي أبو بكر ابن الباقلاني (٤٠٣هـ) ... " [(١)] .

وقال أيضاً : " ... وقال : ﭐﻟﻤـ ﻟﻬ ﻣﺠ ﻣﺤ ﻣﺨ [الفجر : ٢٢] ، ولم يتأوَّلِ الصَّحابة ولا التَّابعونَ شيئاً من ذلك ، ولا أخرجُوه عن مدلوله . بل رُوي عنهم ما يدلُّ علىٰ تقريرِه والإيمانِ به وإمرارِه كما جاء . وقد رُوي عن الإمامِ أحمدَ ، أنَّه قال في مجيئِهِ : هو مجيءُ أمرِهِ ، وهذا مما تفرَّدَ به حنبلٌ عنه .

فمن أصحَابنا من قال : وهِمَ حنبلٌ فيما رَوىٰ ، وهو خلافُ مذهبه المعروفِ المتواتر عنه . وكان أبو بكر الخلاَّلُ وصاحبُه لا يثبتان بما تفرد به حنبلٌ ، عن أحمدَ روايةً . ومن متأخِّرِيهم من قال : هو روايةٌ عنه ، بتأويلِ كلِّ ما كان من جنسِ المجيءِ والإتيانِ ونحوِهما . ومنهم من قال : إنَّما قال ذلك إلزاماً لمن ناظَرَهُ في القرآن ، فإنهم استدلُّوا علىٰ خلقِهِ بمجيءِ القرآنِ ، فقال: إنَّما يجيءُ ثوابُهُ ، كقولِهِ : ﭐﻟﻤـ ﻟﻬ [الفجر : ٢٢] ، أي : كما تقولون أنتم في مجيءِ اللَّه أنَّه مجيءُ أمر ، وهذا أصحُّ المسالكِ في هذا المرويِّ .

وأصحابُنا في هذا علىٰ ثلاثِ فرقٍ :

فمنهم من يثبتُ المجيءَ والإتيانَ ، ويصرِّحُ بلوازمِ ذلك في المخلوقاتِ . وربَّما ذكروه عن أحمدَ من وجوهٍ لا تصحُّ أسانيدُها عنه .

ومنهم من يتأوَّل ذلك علىٰ مجيء أمره .

---

(١) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب (٧/ ٢٣٦) .

ومنهم من يقرُّ ذلك ، ويُمِرُّه كما جاء ، ولا يفسِّره ، ويقولُ : هو مجيءٌ وإتيانٌ يليقُ بجلالِ اللَّه وعظمتِهِ سبحانه . وهذا هو الصَّحيحُ عن أحمدَ ، ومن قبلَه منَ السَّلفِ ، وهو قولُ إسحاقَ وغيرِه من الأئمَّةِ " (١) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " ... وَقَالَ الطَّيِّبِيّ (٧٤٣هـ) : اعْلَم أَنَّ للنَّاس فِيمَا جَاءَ من صِفَات الله فِيمَا يشبه صِفَات المخلوقين تَفْصِيلاً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَشَابه قِسْمَانِ : قسم يقبل التَّأْوِيل ، وَقسم لَا يقبله ، بل علمه مُخْتَصّ بِاللَّه تَعَالَى ، ويقفون عِنْد قَوْله تَعَالَى : ﴿ ﴾ [آل عمران : ٧] ، كالنَّفس فِي قَوْله : ﴿ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، والمجيء فِي قَوْله : ﴿ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَتَأْوِيل فواتح السُّور مثل : ﴿ ﴾ [البقرة : ١] ، و ﴿ ﴾ [غافر : ١] ، من هَذَا الْقَبِيل .

وَذكر الشَّيْخ السَّهروردي (٦٣٢هـ) فِي كتاب العقائد : أخبر الله تَعَالَى أَنَّه اسْتَوَى على الْعَرْش ، وَأخبر رَسُوله بالنُّزول ، وَغير ذَلِك مِمَّا جَاءَ فِي : الْيَد ، والقدم ، والتَّعجب ، فَكلُّ مَا ورد من هَذَا الْقَبِيل دَلَائِل التَّوْحِيد ، فَلَا يتَصَرَّف فِيهِ بتشبيه وَلَا تَعْطِيل ، فلولا إِخْبَار الله تَعَالَى وإخبار رَسُوله مَا تجاسر عقل أَن يحوم حول ذَلِك الْحمى وتلاشى دونه عقل الْعُقَلَاء ولبّ الألبَّاء .

قَالَ الطَّيِّبِيّ (٧٤٣هـ) : هَذَا الْمَذْهَب هُوَ الْمُعْتَمد عَلَيْهِ ، وَبِه يَقُول السَّلف الصَّالح ، وَمن ذهب إِلَى التَّأْوِيل شَرط فِيهِ أَن يكون مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى تَعْظِيم الله تَعَالَى وجلاله وتنزيهه وكبريائه ، وَمَا لَا تَعْظِيم فِيهِ فَلَا يجوز الْخَوْض فِيهِ ، فَكيف بِمَا يُؤَدِّي إِلَى التَّجسيم والتَّشبيه ، انْتهى .

وَهُوَ كَلَام فِي غَايَة التَّحْقِيق ، إِلَّا أَنَّ ترك التَّأْوِيل مُطلقاً ، وتفويض الْعلم إِلَى الله أسلم " (٢) .

وقال أيضاً : " وَمن الْمُتَشَابه : الْمَجِيء فِي قَوْله تَعَالَى : ﴿ ﴾ [الفجر:٢٢] ، وَقَوله ﴿ ﴾ [البقرة:٢١٠] . فمذهب السَّلف فِي هَذَا وَأَمْثَاله : السُّكُوت عَن الْخَوْض فِي مَعْنَاهُ ، وتفويض علمه إِلَى الله تَعَالَى ، كَمَا مرَّت الْإِشَارَة إِلَيْهِ أول الْكتاب ، وَمذهب أهل التَّأويل ، قَالُوا : ﴿ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، أَي : أمرُه وبأسه ، وَجعل ذَلِك مجيئاً لَهُ تَعَالَى ، على سَبِيل التَّفخيم والتَّهويل ، لِأَنَّ الْإِتْيَان حَقِيقَة هُوَ الانتقال من حيِّز إِلَى حيِّز ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيل عَلَيْهِ تَعَالَى عِنْد الْجُمْهُور ، أَو المُرَاد : إِلَّا أَن يَأْتِيهم الله بِأَمْره وبأسه ، فَحذف المأتي بِهِ لدلَالَة الْحَال عَلَيْهِ إيهاماً عَلَيْهِم ، لِأَنَّهُ أبلغ فِي الْوَعيد ، لانقسام خواطرهم وَذَهَاب فكرهم فِي كلِّ وَجه ، أَو المأتي بِهِ مَذْكُور ، وَهُوَ قَوْله : ﴿ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وَ " فِي

---

(١) انظر : روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) (٢/ ٥٧٤-٥٧٥) .

(٢) انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٦١-١٦٢) .

" بِمَعْنىٰ " الْبَاء " ، وَقيل ، المُرَاد بذلك : غَايَة الهيبة وَنِهَايَة الْفَزع ، لشدَّة مَا يكون يَوْم الْقِيَامَة ، والالتفات إِلَىٰ الْغَيْبَة بعد قَوْله : ﴿ ﴾ [البقرة : ٢٠٩] ، للإيذان بِأَنَّ سوء صنيعهم مُوجب للإعراض عَنْهُم ، وَترك الْخطاب مَعَهم ، وإيراد الانتظار للإشعـــــار بِأَنَّهُم لانهماكهم فِيمَا هم فِيهِ من مُوجبَات الْعقُوبَة ، كَأَنَّهُمْ طالبون لَهَا مترقبون لوقوعها . وَقَالَ مسلمة بن الْقَاسِم فِي كتاب : "غرائب الْأُصُول " ، حَدِيث تجلِّي الله يَوْم الْقِيَامَة ومجيئه فِي الظُّلل مَحْمُول علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ يُغيِّر أبصار خلقه حَتَّىٰ يروه كَذَلِك وَهُوَ علىٰ عَرْشه غير متغيِّر عَن عَظمته ، وَلَا متنقِّل عَن ملكه ، كَذَلِك جَاءَ مَعْنَاهُ عَن عبد الْعَزِيز الْمَاجشون (٢١٢هـ) ، قَالَ : فَكلُّ حَدِيث جَاءَ فِي التنقُّل والرؤية فِي الْمَحْشَر ، فَمَعْنَاه : أَنَّه تَعَالَىٰ يُغيِّر أبصار خلقه فيرونه نازلاً ومتجلِّياً ، ويناجي خلقه ويخاطبهم ، وَهُوَ غير متغيِّر عَن عَظمته ، وَلَا متنقِّل عَن مُلكه ؟ انْتهىٰ . وَهُوَ تَأْوِيلٌ حسنٌ يطَّرد فِي كثير من الْمَوَاضِع " (١) .

وقال الإمام عبد الرَّحمن بن محمَّد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النَّجدي (١٣٩٢هـ) : " قوله تعالىٰ : ﴿ ﴾ [الفجر:٢٢] ، هو من مجاز اللغة ، تقديره : وجاء أمرُ ربِّك " (٢) .

ولهذا وغيره الكثير رأينا الإمام ابن الجوزي الحنبلي يشنِّع علىٰ من منعوا التَّأويل ، فيقول : " وكيف يُمكن أن يقال : إنَّ السَّلف ما استعملوا التَّأويل ، وقد ورد في الصَّحيح عن سيِّد الكونين صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قدّم له ابن عبَّاس وضوءه ، فقال : " من فعل هذا " فقال : قلت : أنا يا رسول الله ، فقال : " اللهمَّ فقّهه في الدِّين وعلّمه التَّأويل " (٣) ...

فلا يخلو إمَّا أن يكون الرَّسول أراد أن يدعو له أو عليه ، فلا بدَّ أن تقول : أراد الدُّعاء له لا دعاءً عليه ، ولو كان التَّأويل محظوراً لكان هذا دعاءً عليه لا له .

---

(١) انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٩٧-١٩٨) .

(٢) انظر : حاشية مقدمة التفسير (المقدمة والحاشية كلاهما للشيخ ابن قاسم رحمه الله) (١/ ٨٣) .

(٣) جاء في هامش مسند أحمد : إسناده قوي علىٰ شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم ، فمن رجال مسلم ، وهو صدوق . زهير أبو خيثمة : هو ابن معاوية . وأخرجه يعقوب بن سفيان في " المعرفة والتاريخ " ١/ ٤٩٤ من طريقين عن زهير أبي خيثمة ، بهذا الإسناد . وأخرجه الطبراني (١٠٦١٤) من طريق داود بن أبي هند ، عن سعيد بن جبير ، به . وسيأتي برقم (٢٨٧٩) و (٣٠٣٢) و (٣١٠٢) ، وانظر (١٨٤٠) و (٢٤٢٢) و (٣٠٢٢) و (٣٠٦٠) . قوله : " وعلمه التأويل " ، قال السندي: المراد بالتأويل : تأويل القرآن ، فكان يُسمىٰ بحراً ، وترجمان القرآن ، والله تعالىٰ أعلم .

ثمَّ أقول : لا يخلو إمَّا أن تقول : إنَّ دعاء الرَّسول ليس مُستجاباً فليس بصحيح ، وإن قلت : إنَّه مُستجاب ، فقد تركت مذهبك ، وبَطَل قولك : إنَّهم ما كانوا يقولون بالتَّأويل " (١) .

وعن الهرولة المُضافة إلىٰ الله تعالىٰ ، ذكر بعض علماء الحنابلة بأنَّ المقصود بها الإسراعُ بالطَّاعة …

قال الإمام ابن البنَّا الحنبلي (٤٧١هـ) : " قال ابن قتيبة (٢٧٦هـ) : … ومعناه عندنا : من تقرَّب بالطَّاعة وأتاني بها ، أتيته بالثَّواب أسرع من إتيانه ، فكنَّىٰ عن ذلك بالمشي وبالهرولة ، كما قال تعالىٰ : ﭐﱡ □ □ □ □ ﱠ [سبأ : ٣٨] ، والسَّعي : الإسراع في المشي ، وليس يريد أنَّهم مشوا ، وإنَّما أسرعوا بنيَّاتهم وأعمالهم " (٢)

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) : " والتَّقرُّب والهرولة توسُّع في الكلام ، كقوله تعالىٰ : ﭐﱡ بي تر □ □ تن ﱠ [الحج : ٥١] ، ولا يُراد به المشي " (٣) .

وقال أيضاً : " قوله : " ومن أتاني يمشي؟ أتيته هرولة " ، فقالوا : ليس المراد به دنو الاقتراب ، وإنَّما المراد قُرب المنزل والحظ " (٤) .

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) : " وَقَوْلِهِ : " يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا مَعَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرَنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْراً ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّىٰ ذِرَاعاً ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعاً ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " . وَمَنْ فَهِمَ مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ تَشْبِيهاً أَوْ حُلُولاً أَوِ اتِّحَاداً ، فَإِنَّمَا أُتِيَ مِنْ جَهْلِهِ ، وَسُوءِ فَهْمِهِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيئَانِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، فَسُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " (٥) .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الحنبلي (١٠٣٣هـ) : " قَوْله : " وَمن أَتَانِي يمشي ، أَتَيْته هرولة " ، فَقَالُوا : لَيْسَ الْمُرَاد بِهِ دنو الذَّات ، وَإِنَّمَا الْمُرَاد قُرب الْمنزل والحظ " (٦) …

---

(١) انظر : كتاب المجالس (ص/ ١٣) .

(٢) انظر : المختار في أصول السنة (ص١٦١) .

(٣) انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٣٣) .

(٤) انظر : صيد الخاطر (ص١٣٢) .

(٥) انظر : جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم (١/ ١٣١-١٣٢) .

(٦) انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص٢٢١).

المَبْحَثُ الخَامِسُ

بَعْضٌ مِنْ تَأوِيْلَاتِ مُدَّعِي السَّلفيَّة

إنَّ الغريب في أمر هؤلاء الزَّاعمين والمدَّعين للسَّلفيَّة : أنَّهم ملأوا الدُّنيا صياحاً وضجيجاً بأنَّ " التَّأويل تعطيل " ، مع أنَّهم أوَّلوا العديد من الآيات التي لم يسعهم إلَّا تأويلها ... فقد أوَّلوا الوجه في قوله قوله تعالىٰ : ٱلَّ□ □ □□ □□ □ □ □ □ □□ □ نى ني □ ىٰر ً [البقرة : ١١٥] ، وأوَّلوا قول الله تعالىٰ : ٱلَّ□ □ □ □ □ □ □ ً [الصافات : ٩٩] ، وأوَّلوا قـــول الله تعالىٰ : ٱلَّتن تى تي □ □□ □ً [النور: ٣٩] ... ولم يأخذوا بالظَّاهر كعادتهم ، وهم فيه متقلِّبون متناقضون ، وعليهم ينطبق قول القائل :

يوماً يمانيَّاً إذا ما لاقىٰ ذا يمن وإن يلاقي معدِّيَّاً فعدناني

ولو استعرضنا كُتُب أبن تيمية ... لرأينا عشرات بل مئات التَّأويلات ... ومن ذلك :

قال الإمام ابن تيمية : " وَفِي الْقُرْآنِ ٱلَّبى بي تر □ □ تن تى تي □ □ □ □ □ ً [الزخرف: ٨٠] ، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِرُؤْيَتِهِ وَسَمْعِهِ إِثْبَاتُ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ هَلْ ذَلِكَ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ ؟ فَيُثِيبُ عَلَىٰ الْحَسَنَاتِ ، وَيُعَاقِبُ عَلَىٰ السَّيِّئَاتِ " [1] . فابن تيمية هنا يؤول السَّمع بالعلم ...

وقال الإمام ابن تيمية : " ... وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَىٰ : ٱلَّ□ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□ ً [البقرة: ١٨٦] ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ . وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ تُفَسِّرُ " الْقُرْبَ " فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ بِالْعِلْمِ ؛

---

[1] انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ١٢٧) .

لِكَوْنِهِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، فَإِنَّهُ إذَا كَانَ يَعْلَمُ وَيَسْمَعُ دُعَاءَ الدَّاعِي حَصَلَ مَقْصُودُهُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي اقْتَضَىٰ أَنْ يَقُولَ مَنْ يَقُولُ : إنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِمَعْنَىٰ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَدْ قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَكَثِيرٌ مِنْ الْخَلَفِ ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إنَّ نَفْسَ ذَاتِهِ قَرِيبَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ... وَهُوَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُوَسْوِسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنَّا فَكَيْفَ بِحَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو الطلمنكي ، قَالَ : وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ : ﴿ [illegible] ﴾ [ق: ١٦] ، فَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالدَّلِيلُ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُ الْآيَةِ ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ : ﴿ [illegible] ﴾ [ق: ١٦] ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِوَسْوَسَتِهِ ؛ كَانَ أَقْرَبَ إلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَحَبْلُ الْوَرِيدِ لَا يَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ النَّفْسُ . وَيَلْزَمُ الْمُلْحِدَ عَلَىٰ اعْتِقَادِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُ مُخَالِطاً لِدَمِ الْإِنْسَانِ وَلَحْمِهِ وَأَنْ لَا يُجَرِّدَ الْإِنْسَانُ تَسْمِيَةَ الْمَخْلُوقِ حَتَّىٰ يَقُولَ : خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ لِأَنَّ مَعْبُودَهُ بِزَعْمِهِ دَاخِلُ حَبْلِ الْوَرِيدِ مِنْ الْإِنْسَانِ وَخَارِجَهُ فَهُوَ عَلَىٰ قَوْلِهِ مُمْتَزِجٌ بِهِ غَيْرُ مُبَايِنٍ لَهُ ... وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ ﴿ [illegible] ﴾ [الواقعة: ٨٥] ، أَيْ : بِالْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إذْ لَا يَقْدِرُونَ لَهُ عَلَىٰ حِيلَةٍ ، وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُ الْمَوْتَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ [illegible] ﴾ [الأنعام: ٦١] ، وَقَالَ تَعَالَىٰ : ﴿ [illegible] ﴾ [السجدة: ١١] . قُلْت : وَهَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْمُفَسِّرِينَ مِثْلَ الثَّعْلَبِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ [illegible] ﴾ [ق: ١٦] ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ : ﴿ [illegible] ﴾ [الواقعة: ٨٥] ، فَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْقَوْلَيْنِ : إنَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ " (١) .

وفيما سبق رأينا ابن تيمية يؤول قُرب الله من العباد بالعلم ...

ونقل ابن تيمية تأويل الإمام أحمد بن حنبل لمجئ البقرة وآل عمران كأنَّهما غمامتان ...بمجئ ثوابهما ... مقرّاً له من غير تعقيب ... فقد نقل ابن تيمية عن حَنْبَل أنَّه نقل عن أحمد بن حنبل فِي " الْمِحْنَةِ " أَنَّهُمْ لَمَّا احْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " تَجِيءُ الْبَقَرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَايَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ " ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ إتْيَانُ الْقُرْآنِ وَمَجِيئُهُ . وَقَالُوا لَهُ : لَا يُوصَفُ بِالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ إلَّا مَخْلُوقٌ ؛ فَعَارَضَهُمْ أَحْمَد بِقَوْلِهِ : - وَأَحْمَد وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ - فَسَّرُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَجِيءُ ثَوَابِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ مَجِيءِ الْأَعْمَالِ فِي الْقَبْرِ وَفِي الْقِيَامَةِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ. وَالنَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " اقْرَءُوا الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا

---

(١) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٥٠٠-٥٠١) .

يَجِيئَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ أَوْ غَمَامَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ يُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا " ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ : فَلَمَّا أَمَرَ بِقِرَاءَتِهِمَا وَذَكَرَ مَجِيئَهُمَا يُحَاجَّانِ عَنْ الْقَارِئِ : عُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قِرَاءَةَ الْقَارِئِ لَهُمَا وَهُوَ عَمَلُهُ وَأَخْبَرَ بِمَجِيءِ عَمَلِهِ الَّذِي هُوَ التِّلَاوَةُ لَهُمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا كَمَا أَخْبَرَ بِمَجِيءِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَعْمَالِ " (١) .

وقال الإمام ابن تيمية : " فَقَوْلُ مَنْ قَالَ : ﴿ ﴾ [النور: ٣٥] : هَادِي أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَلَامٌ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ مِنْ مَعَانِي كَوْنِهِ نُورَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ هَادِياً لَهُمْ " (٢) .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " وذهب بعض النَّاس إلىٰ أنَّ قوله تعالىٰ في هذا الحديث القدسي : " أتيته هرولة " يُراد به : سرعة قبول الله تعالىٰ وإقباله علىٰ عبده المتقرِّب إليه ، المتوجِّه بقلبه وجوارحه ، وأنَّ مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل . وعلَّل ما ذهب إليه بأنَّ الله تعالىٰ ، قال : " ومن أتاني يمشي " ، ومن المعلوم أنَّ المتقرِّب إلىٰ الله عزَّ وجلَّ ، الطَّالب للوصول إليه ، لا يتقرَّب ويطلب الوصول إلىٰ الله تعالىٰ بالمشي فقط ، بل تارة يكون بالمشي كالسَّير إلىٰ المساجد ، ومشاعر الحج ، والجهاد في سبيل الله ، ونحوها . وتارة بالرُّكوع والسُّجود ونحوهما . وقد ثبت عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أنَّ أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد " ، بل قد يكون التَّقرُّب إلىٰ الله تعالىٰ وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع علىٰ جنبه ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ ﴾ [آل عمران : ١٩١] ، وقال النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمران بن حصين : " صلِّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلىٰ جنب " . قال : فإذا كان كذلك ، صار المراد بالحديث : بيان مجازاة الله تعالىٰ العبد علىٰ عمله ، وأنَّ من صدق في الإقبال علىٰ ربِّه وإن كان بطيئاً ، جازاه الله تعالىٰ بأكمل من عمله وأفضل ، وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشَّرعيَّة المفهومة من سياقه " (٣) .

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " أتيته هرولة " ، أي : صببتُ عليه الرَّحمة ، وسبقته بها ، ولم أحوجه إلىٰ المشي الكثير في الوصول إلىٰ المقصود " (٤) .

فالشَّيخ ابن عثيمين هنا ترك منهجه ومذهبه ومال إلىٰ التَّأويل الذي سمَّاه فيما سبق تعطيلاً وتحريفاً ...

---

(١) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٩٨-٣٩٩) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٩١) .

(٣) انظر : القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ (ص٧١) .

(٤) انظر : شرح رياض الصالحين (٣/ ٣٠٥) .

وقال الشَّيخ صالح بن عبد العزيز آل الشَّيخ : " ... ولهذا من أهل العلم من قال يمكن أن يقال في قوله : " ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " : أنَّه يمكن أن يقال : إنَّه من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلىٰ المشي أتيته بثواب ورحمة سريعين " (١) .

وكفعل الشَّيخ ابن عثيمين فعل الشَّيخ صالح بن عبد العزيز آل الشَّيخ ، فقد مال إلىٰ التَّأويل في هذه المسألة ، وهو خروج عن المذهب والمنهج حيث لا مناص من التَّأويل ...

وقال الشَّيخ عبد الله بن محمَّد الغنيمان (معاصر) : " وقوله : " وإن أتاني يمشي أتيته هرولة " : الهرولة : السُّرعة في المشي ، بين المشي والعدو ، وهو تمثيلٌ لكرم الله وجوده علىٰ عبده !!! وأنَّه إذا أقبل إليه ، فهو – سبحانه – أسرع إقبالاً وتفضُّلاً علىٰ عبده ، من غير مقابل يناله من العبد ، بل هو الغنيُّ بذاته عن كلِّ ما سواه ، وكلُّ ما سواه فقير إليه ، ويؤخذ من الحديث : عظم فضل الله وكرمه ، وعظم فضل الذِّكر " (٢) .

فكصنيع صاحبيه السَّابقين صنع الشيخ عبد الله بن محمَّد الغنيمان ، فذهب إلىٰ التَّأويل في هذا الحديث الذي لا يسعه معه إلَّا التَّأويل ...

وقال الشَّيخ عبد الله بن عبدالرَّحمن الجبرين : " معنىٰ الهرولة والتَّردُّد الواردين في حديث : "وما تردَّدت في شيء مثل تردُّدي في قبض روح عبدي ... " : السُّؤال : ما معنىٰ الهرولة والتَّردُّد الواردان في حديث : " وما تردَّدت في شيء مثل تردُّدي في قبض روح عبدي ..." ؟ الجواب : الصَّحيح أنَّ الهرولة هنا بمعنىٰ قُرب الرَّبِّ تعالىٰ إلىٰ عبده بثوابه ، فالقُرب معنوي ، العبد لا يتجاوز مكانه ، وإنَّما تقرّباته بالأعمال ، فقرب الرَّب إليه ، وهرولته – يعني : إسراعه – إنَّما هو بالأعمال ، بكثرة الثَّواب ، فلا يقال : إنَّ الهرولة صفة من صفات الله في هذا الحديث ، إنَّما ذكرها علىٰ وجه المبالغة في كثرة الثَّواب ، قال : " من تقرَّب إليَّ شبراً ، تقرَّبت إليه ذراعاً " ، العبد ما يتقرَّب شبراً ، يعني : هو مكانه ، ولكن تقرَّب بالأعمال ، " من تقرَّب إليَّ ذراعاً " ، العبد لا يتزحزح عن مكانه ، ولكن تقرَّب بالأعمال " من أتاني يمشي " ، العبد لا يتجاوز مكانه بهذا المشي ، المراد بالمشي هنا مواصلة الأعمال الصَّالحة ، يعني : كثرة الأعمال الصَّالحة ، وعبَّر عن ذلك بالمشي . إذاً : هذا الحديث إنَّما فيه المماثلة ، فقُرب العبد بالأعمال ، وقُرب الرَّبِّ بالثَّواب ، وكذلك المشي والهرولة " (٣) .

---

(١) انظر : شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٤٣) .

(٢) انظر : شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٢٢٠) .

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٣/ ١٨٢) .

فالشَّيخ ابن جبرين هنا يؤوّل التَّقرُّب والهرولة المضافين إلىٰ الله تعالىٰ ، وهو بهذا يفارق منهجه القاضي بإمرار المتشابه علىٰ ظاهر معناه ...

المَبْحَثُ السَّادِسُ

نَمَاذِجُ مِنْ رَدّ مَنْ يدَّعُوْن السَّلفيَّة للتَّأْوِيْلَاتِ السَّلَفِيَّة

ليس من الغريب أن يُنكر المتمسلفة تأويلات السَّلف الصَّحيحة والمنسجمة مع المسلَّمات العقديَّة واللغويَّة ، لأنَّ الإقرار بها يعني هدم كيانهم وبنيانهم الذي بنوا ... وتالياً بعض الأمثلة علىٰ ردِّهم ومخالفتهم لبعض تأويلات السَّلف الصَّالح ...

قال التِّرمذي : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالمَعْنَىٰ وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ محمَّد ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَ الحَسَنُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَمَا نَبِيُّ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَىٰ عَلَيْهِمْ سَحَابٌ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ تَدْرُونَ مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ... وَالَّذِي نَفْسُ محمَّد بِيَدِهِ لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ بِحَبْلٍ إِلَىٰ الأَرْضِ السُّفْلَىٰ لَهَبَطَ عَلَىٰ اللَّهِ ، ثُمَّ قَرَأَ : [illegible] [الحديد: ٣] . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ ، وَيُرْوَىٰ عَنْ أَيُّوبَ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، قَالُوا : لَمْ يَسْمَعِ الحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا هَبَطَ عَلَىٰ عِلْمِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ . عِلْمُ اللهِ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَهُوَ عَلَىٰ العَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ " (١) . فقد أنكر ابن تيمية تأويل التِّرمذي السَّابق ، وقال : " ... وَكَذَلِكَ تَأْوِيلُهُ بِالْعِلْمِ تَأْوِيلٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ مَنْ جِنْسِ تَأْوِيلَاتِ الْجَهْمِيَّة " (٢) .

ومثال آخر : قال التِّرمذي : " حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْراً اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، وَإِنْ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعاً ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَىٰ عَنِ الأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْراً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، يَعْنِي بِالمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ العَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " (٣) .

قال المتمسلف أبو العلا محمَّد عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ) : " قَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَيَسْتَحِيلُ إِرَادَةُ ظَاهِرِهِ ، وَمَعْنَاهُ : مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِطَاعَتِي تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بِرَحْمَتِي وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِعَانَةِ أَوْ إِنْ زَادَ زِدْتُ فَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي وَأَسْرَعَ فِي طَاعَتِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً ، أَيْ : صَبَبْتُ عَلَيْهِ الرَّحْمَةَ وَسَبَقْتُهُ بِهَا وَلَمْ أُحْوِجْهُ إِلَىٰ الْمَشْيِ الْكَثِيرِ فِي الْوُصُولِ إِلَىٰ الْمَقْصُودِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ جَزَاءَهُ يَكُونُ تَضْعِيفَهُ عَلَىٰ حَسَبِ تَقَرُّبِهِ . انْتَهَىٰ

وكذا قال الطِّيبي والحافظ والعيني وبن بطَّال وبن التِّينِ وَصَاحِبُ الْمَشَارِقِ وَالرَّاغِبُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَيُرْوَىٰ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْراً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً يَعْنِي بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَخْ " وَكَذَا فَسَّرَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا عَرَفْتَ .

---

(١) انظر : سنن الترمذي (٥/ ٢٥٦-٢٥٧) .

(٢) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٥٧٤) .

(٣) انظر : سنن الترمذي (٥/ ٤٧٣) .

قُلْتُ – المباركفوري –: لَا حَاجَةَ إِلَىٰ هَذَا التَّأْوِيلِ " (١) .

مع العلم أنَ جمهور أهل العلم عمدوا إلىٰ تأويل الهرولة المُضافة إلىٰ الله تعالىٰ ، ومنهم بعض المُتمسلفة – كما مرَّ آنفاً – ... قال الإمام أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوري (٢٧٦هـ) في كلامه عن الهرولة والقُرب المُضافين إلىٰ الله تعالىٰ : " وَنَحْنُ نَقُولُ : إِنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ : مَنْ أَتَانِي مُسْرِعاً بِالطَّاعَةِ ، أَتَيْتُهُ بِالثَّوَابِ أَسْرَعَ مِنْ إِتْيَانِهِ ، فَكَنَّىٰ عَنْ ذَلِكَ بِالْمَشْيِ وَبِالْهَرْوَلَةِ . كَمَا يُقَالُ : فُلَانٌ مُوضِعٌ فِي الضَّلَالِ ، وَالْإِيضَاعُ : سَيْرٌ سَرِيعٌ ، لَا يُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَسِيرُ ذَلِكَ السَّيْر ، وَإِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ يُسْرِعُ إِلَىٰ الضَّلَالِ ، فَكَنَّىٰ بِالْوَضْعِ عَنِ الْإِسْرَاعِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ ... ﴾[الحج : ٥١] ، وَالسَّعْيُ : الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ ، وَلَيْسَ يُرَادُ أَنَّهُمْ مَشَوْا دَائِماً ، وَإِنَّمَا يُرَادُ : أَنَّهُمْ أَسْرَعُوا بِنِيَّاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ ، وَالله أعلم " (٢) . فالحديث على ما قاله الإمام ابن قتيبة من باب التَّمثيل والتَّصوير ، والمعنىٰ : أنَّ من جاء بشيء يسير من الطَّاعة جاءه الله تعالىٰ بأضعاف ما جاء به من الأجر ، وليس هو من باب التَّقرُّب الحسِّي والعياذ بالله تعالىٰ ، لأنَّ البراهين النَّقليَّة والعقليَّة قامت علىٰ امتناعه ، فليس هنالك تقرُّب حسِّي ، ولا مشي ، ولا هرولة منه سبحانه وتعالىٰ ، لأنَّه منزَّه عن صفات المحدثين ...

وقال الإمام محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن الضحَّاك ، التِّرمذي ، أبو عيسىٰ (٢٧٩هـ) : " وَيُرْوَىٰ عَنِ الأَعْمَشِ (١٤٨هـ) فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ : مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْراً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، يَعْنِي بِالمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ . قَالُوا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ العَبْدُ بِطَاعَتِي وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " (٣) .

فالإمام السَّلفي سليمان بن مهران أبو محمَّد الأسدي الكاهلي (الأَعْمَشِ) المتوفَّىٰ سنة (١٤٨هـ) علىٰ ما روىٰ عنه الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : يؤول تقرُّب الله تعالىٰ من العبد بالمغفرة والرَّحمة ، وبهذا وغيره الكثير نردُّ علىٰ من يدَّعون السَّلفيَّة الذين ما فتئوا يملئون الدُّنيا ضجيجاً وجعجعة بأنَّ السَّلف لم يؤولوا البتَّة ، قال الإمام ابن تيمية : " فَلم أجد إِلَى سَاعَتِي هَذِه عَن أحد من الصَّحَابَة أَنَّه أوَّل شَيْئاً من آيَات الصِّفَات أَو أَحَادِيث الصِّفَات بِخِلَاف مقتضاها الْمَفْهُوم الْمَعْرُوف " (٤) .

---

(١) انظر : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (١٠/ ٤٧) .

(٢) انظر : تأويل مختلف الحديث (ص٣٢٧) .

(٣) انظر : سنن الترمذي) (٥/ ٤٧٣) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٩٤) .

وأنا أقول له : إن لم تجد أنت أحداً من الصَّحابة أوَّل شيئاً من المتشابه ، فغيرك وجد الكثير منها ، وعلىٰ رأسهم : حبرُ الأمَّة وترجمان القرآن عبد الله بن عبَّاس ، رضي الله عنهما ...

وقال الإمام أبو محمَّد حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) : " سمعت إسحاق (٢٣٨هـ) ، يقول في حديث النَّبي عليه السَّلام : " من تقرَّب إلىٰ الله شبراً ، تقرَّب الله إليه باعاً " ، قال : يعني من تقرَّب إلىٰ الله شبراً بالعمل ، تقرَّب الله إليه بالثَّواب باعاً .

حدَّثنا علي بن عثمان ، قال : حدَّثنا عبد الواحد بن زياد ، قال : حدَّثنا أبو سليمان ، قال : حدَّثنا أبو صالح (توفي ما بين ٩٠-١٠٠هـ) ، قال : سمعت أبا هريرة ، يقول : قال النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قال الله : أنا عند ظنِّ عبدي بي ، وأنا معه حيث يذكرني ، إن ذكرني في نفسه ، ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأٍ ، ذكرته في ملأٍ خير منهم ، ومن تقرَّب إليَّ شبراً ، تقرَّبت إليه ذراعاً ، ومن تقرَّب إليَّ ذراعاً ، تقرَّبت إليه باعاً ، ومن جاءني يمشي جئته هرولة " [1] .

فالإمام الكبير ، شيخ المشرق ، سيِّد الحفَّاظ ، أحد أئمَّة المسلمين ، وعلماء الدِّين ، الذي اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصِّدق والورع والزُّهد ... إسحاق بن راهويه الحنظلي التَّميمي (٢٣٨هـ) فيما ينقل عنه السَّلفي الحافظ الفقيه تلميذ أحمد بن حنبل ، الإمام الحافظ الفقيه حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي (٢٨٠هـ) ، يؤول تقرُّب العبد إلىٰ الله شبراً بالعمل ، وتقرُّب الله إلىٰ العبد بالثَّواب ... فهل الإمام ابن راهويه معطِّل ومحرِّف للنُّصوص ... ؟!!! فالتَّأويل حقٌّ لا مِرية فيه ، قال به السَّلف والخلف علىٰ حدٍّ سواء ، ومن يقول بخلافه فقوله التَّلف ، ومن المعلوم أنَّ آيات القرءان وكذا أحاديث الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ قسمين : محكم ومتشابه ، فالمحكم معانيه ظاهرة ، والمتشابه معانيه غير ظاهرة ، بل ظاهر بعضه يُوهم ما لا يجوز علىٰ الله . فالمحكم منه لا إشكال فيه ، وأمَّا المتشابه ، فالواجب أن يُردَّ إلىٰ المحكم حتىٰ يبين معناه ، فقوله تعالىٰ : [الشورىٰ : ١١] ، آية محكمة تنفي عن الله تعالىٰ مشابهة الخلق من كلِّ الوجوه ... وأنَّ كلّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ، فالله تعالىٰ موجود ليس كشيء من هذه الموجودات ...

والمتشابه علىٰ قسمين : قسم يدلُّ ظاهره علىٰ أنَّه تعالىٰ متحيِّز في جهة الفوق ، وقسم يدلُّ ظاهره علىٰ أنَّه تعالىٰ في جهة التَّحت ، مثال الأوَّل قوله تعالىٰ : [المجادلة : ٧] ، ... ولو أخذنا بظاهر الآيات مجتمعة لأدَّىٰ

[1] انظر : مسائل حرب (٢/ ٩٥١) .

الأمر إلىٰ التَّناقض ، وهو مستحيل ، ولذا وجب التَّأويل لأنَّ ترك التَّأويل يكون مدعاة للقول بتناقض الكتاب العظيم الذي ﭐﱡ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ [فصلت : ٤٢] ، والتَّناقض في القرءان مستحيل .

فالذين يعتقدون بأنَّ التَّأويل تحريف وتعطيل مجانبون للحقِّ بعيدون عن الصَّواب ، ويلزم علىٰ كلامهم أن يكون القرآن متناقضاً ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " وروي عن النَّبي – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أنَّه قال – حكاية عن اللَّه تعالىٰ – : " من تقرَّب إليَّ شبراً تقرَّبت إليه ذراعاً ، ومن تقرَّب إليَّ ذراعاً ، تقرَّبت إليه باعاً ، ومن أتاني ساعياً أتيته هرولة " . ولم يفهم من هذا التَّقرُّب ما يفهم منه إذا أضيف إلىٰ الخلق ، وكان معناه : من تقرَّب إليَّ بالطاعة والعبادة ، تقرَّبت إليه بالتَّوفيق والنَّصر أو بالإحسان والإنعام " (١) .

وقال الإمام محمَّد بن حبان بن أحمد بن حبَّان بن معاذ بن مَعْبدَ ، التَّميمي ، أبو حاتم ، الدَّارمي ، البُستي (٣٥٤هـ) : " اللَّهُ أَجَلُّ وَأَعْلَىٰ مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ خَرَجَتْ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعَارُفِ عَلَىٰ حَسَبِ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ مِمَّا بَيْنَهُمْ ، وَمَنْ ذَكَرَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِي نَفْسِهِ بِنُطْقٍ أَوْ عَمَلٍ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَىٰ رَبِّهِ ، ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي مَلَكُوتِهِ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ تَفَضُّلاً وَجُوداً ، وَمَنْ ذَكَرَ رَبَّهُ فِي مَلَأٍ مِنْ عِبَادِهِ ، ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي مَلَائِكَتِهِ الْمُقَرَّبِينَ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ ، وَقَبُولِ مَا أَتَىٰ عَبْدُهُ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَىٰ الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ شِبْرٍ مِنَ الطَّاعَاتِ ، كَانَ وُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنَ الرَّبِّ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِذِرَاعٍ ، وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَىٰ مَوْلَاهُ جَلَّ وَعَلَا بِقَدْرِ ذِرَاعٍ مِنَ الطَّاعَاتِ كَانَتِ الْمَغْفِرَةُ مِنْهُ لَهُ أَقْرَبَ بِبَاعٍ ، وَمَنْ أَتَىٰ فِي أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ بِالسُّرْعَةِ كَالْمَشْيِ ، أَتَتْهُ أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ وَوُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِالسُّرْعَةِ كَالْهَرْوَلَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَىٰ وَأَجَلُّ " (٢) . فالإمام محمَّد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان الذي كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ يؤول الحديث بما أوَّله به من سبقه من العلماء ... فالتَّأويل جائز لا تشوبة شائبة ، وهو أمرٌ لا بُدَّ منه ، وعلىٰ امتناع الحركة والنُّقلة علىٰ الله تعالىٰ انعقد إجماع الأمَّة ، وقد نقلُ إجماع الأمَّة علىٰ ذلك الحافظ أبو الحسن علي بن القطَّان الفاسي (٦٢٨هـ) ، فقال : " وأجمعوا أنَّه تعالىٰ يجيء يوم القيامة والملك صفَّاً صفَّاً ، لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفِر لمن يشاء من المؤمنين ،

---

(١) انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (١٠/ ٥٢٥) .

(٢) انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣/ ٩٤) .

ويعذِّب منهم من يشاء كما قال ، وليس مجيئه بحركة ولا انتقال ، وأجمعوا أنَّه تعالىٰ يرضىٰ من الطَّائعين له ، وأنَّ رضاه عنهم إرادته لنعيمهم " (١) .

وقال الإمام محيي السُّنَّة البغوي الشَّافعي (٥١٦هـ) : " رُوِيَ عَنِ الأَعْمَشِ (١٤٨هـ) فِي تَفْسِيرِهِ ، قَالَ : تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً ، يَعْنِي : بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ مَعْنَاهُ : إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي ، وَاتِّبَاعِ أَمْرِي ، تَتَسَارَعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي " (٢) . وقد سبق أن ذكرنا أن ذكرنا نقل البيهقي لتأويل الأعمش لحديث الهرولة ... ومن المعروف أنَّ الإمام الأعمش من أعيان القرن الثَّاني الهجري ، وقد نقله هنا محيي السُّنَّة الإمام البغوي الذي أثنىٰ عليه وعلىٰ تفسيره علماؤكم ، فما قولكم ؟!! وماذا تقولون فيه يا من تدَّعون السَّلفيَّة ؟!!!!

وقال أيضاً : " ... وَإِنْ أَتَيْتَنِي تَمْشِي ، أَتَيْتُكَ أُهَرْوِلُ " ، قَالَ قَتَادَةُ : وَاللَّهُ أَسْرَعُ بِالْمَغْفِرَةِ " (٣) .

وهنا ينقل البغوي تأويل الهرولة المضافة إلىٰ الله تعالىٰ عن الإمام السَّلفي : قتادة بن دعامة السَّدوسي الأعمىٰ الحافظ أبو الخطَّاب المتوفَّىٰ سنة (١١٨هـ) ، فماذا يقول مدَّعو السَّلفيَّة ؟!! هل ما زالوا يصرُّون علىٰ أنَّ السَّلف لا يؤولون ؟؟؟!!!...

ومع كلِّ ما قدَّمناه من كلام جهابيذ العلم في مسألة الهرولة ، فإنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لم يعجبهم ذلك ، وأصرُّوا علىٰ مخالفة الأمَّة كلّها ، سلفاً وخلفاً ، وأبوا إلَّا أن يمرُّوا الهرولة علىٰ ظاهر معناها المعروف والمعهود في اللغة ، لا علىٰ ظاهر لفظها كما هو دأب جمهور السَّلف أو تأويلها كما هو دأب بعض السَّلف الصَّالح ، ولذلك أثبتوا الهرولة لله تعالىٰ كصفة من صفاته سبحانه وتعالىٰ ...

فقد جاء في فتاوىٰ اللجنة الدَّائمة : " س : هل لله صفة الهرولة ؟ ج : نعم ، صفة الهرولة علىٰ نحو ما جاء في الحديث القدسي الشَّريف علىٰ ما يليق به قال تعالىٰ : " إذا تقرَّب إليَّ العبد شبراً ، تقرَّبت إليه ذراعاً ، وإذا تقرَّب إليَّ ذراعاً ، تقرَّبت منه باعاً ، وإذا أتاني ماشياً ، أتيته هرولة " . رواه البخاري ومسلم ، وبالله التَّوفيق . وصلَّىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمد، وآله وصحبه وسلَّم . اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء (٤) .

---

(١) انظر : الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٤٤) .

(٢) انظر : شرح السنة ، محيي السنة (٥/ ٢٦) .

(٣) انظر : شرح السنة (٥/ ٢٤) .

(٤) انظر : فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣/ ١٩٦) .

وجاء في " فتاوىٰ نور علىٰ الدَّرب " لمؤلِّفه : عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) : " حول حديث : " من تقرَّب إليَّ شبراً ، تقرَّبتُ إليه ذراعاً " س ٢٦ : لقد قرأت في رياض الصَّالحين بتصحيح السيِّد علوي المالكي ، ومحمود أمين النَّواوي ، حديثاً قدسيَّاً يتطرَّق إلىٰ هرولة الله سبحانه وتعالىٰ ، والحديث مرويٌّ عن أنس رضي الله عنه عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن ربِّه عزَّ وجلَّ قال : " إذا تقرَّب العبد إليَّ شبراً ، تقرَّبت إليه ذراعاً ، وإذا تقرَّب إليَّ ذراعاً ، تقرَّبت منه باعاً ، وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة " رواه البخاري .

فقال المعلِّقان في تعليقهما عليه : إنَّ هنا من التَّمثيل وتصوير المعقول بالمحسوس لزيادة إيضاحه ، فمعناه : أنَّ من أتىٰ شيئاً من الطَّاعات ، ولو قليلاً ، أثابه الله بأضعافه ، وأحسن إليه بالكثير ، وإلَّا ، فقد قامت البراهين القطعيَّة علىٰ أنَّه ليس هنـــاك تقريب حسِّي ، ولا مشي ، ولا هرولة من الله سبحانه وتعالىٰ عن صفات المحدثين .

فهل ما قالاه في المشي والهرولة موافق لما قاله سلف الأمَّة علىٰ إثبات صفات الله وإمرارها كما جاءت ؟ وإذا كان هناك براهين دالَّة علىٰ أنَّه ليس هناك مشي ولا هرولة ، فنرجو منكم إيضاحها ، والله الموفِّق ؟ الجواب : الحمد لله ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وأصحابه ومن اهتدىٰ بهداه ، أمَّا بعد : فلا ريب أنَّ الحديث المذكور صحيح ، فقد ثبت عن رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال : " يقول الله عزَّ وجلَّ : من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، ومن ذكرني في ملأ ، ذكرته في ملأ خير منه ، ومن تقرَّب إليَّ

شبراً ، تقرَّبت منه ذراعاً ، ومن تقرَّب منِّي ذراعاً ، تقرَّبت منه باعاً ، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " . وهذا الحديث الصَّحيح يدلُّ علىٰ عظيم فضل الله عزَّ وجلَّ ، وأنَّه بالخير إلىٰ عباده أجود ، فهو أسرع إليهم بالخير والكرم والجود ، منهم في أعمالهم ، ومسارعتهم إلىٰ الخير والعمل الصَّالح . ولا مانع من إجراء الحديث علىٰ ظاهره علىٰ طريق السَّلف الصَّالح ، فإنَّ أصحاب النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمعوا هذا الحديث من رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يعترضوه ، ولم يسألوا عنه ، ولم يتأوَّلوه ، وهم صفوة الأمَّة وخيرهـــا ، وهم أعلم النَّاس باللغة العربيَّة ، وأعلم النَّاس بما يليق بالله ، وما يليق نفيه عن الله سبحانه وتعالىٰ .فالواجب في مثل هذا أن يتلقَّىٰ بالقبول ، وأن يُحمل علىٰ خير المحامل ، وأنَّ هذه الصِّفة تليق بالله لا يشابه فيها خلقه ، فليس تقرُّبه إلىٰ عبده مثل تقرّب العبد إلىٰ غيره ، وليس مشيه !!! كمشيه ، ولا هرولته !!! كهرولته ، وهكذا غضبه ، وهكذا رضاه ، وهكذا مجيئه يوم القيامة وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، وهكذا استواؤه علىٰ العرش ، وهكذا نزوله في آخر الليل كلّ ليلة ، كلُّها صفات تليق

بالله جلَّ وعلا ، لا يشابه فيها خلقه . فكما أنَّ استواءه علىٰ العرش ، ونزوله في آخر الليل في الثُّلث الأخير من الليل ، ومجيئه يوم القيامة ، لا يشابه استواء خلقه ، ولا مجيء خلقه ، ولا نزول خلقه ؟ فهكذا تقرُّبه إلىٰ عباده العابدين له ، والمسارعين لطاعته ، وتقرُّبه إليهم لا يشابه تقربهم ، وليس قُربه منهم كقربهم منه ، وليس مشيه !!! كمشيهم ، ولا هرولته كهرولتهم !!! بل هو شيء يليق بالله ، لا يشابه فيه خلقه سبحانه وتعالىٰ ، كسائر الصِّفات ، فهو أعلم بالصِّفات ، وأعلم بكيفيتها عزَّ وجلَّ .

وقد أجمع السَّلف علىٰ أنَّ الواجب في صفات الرَّب وأسمائه : إمرارها كما جاءت ، واعتقاد معناها !!! وأنَّه حقٌّ يليق بالله سبحانه وتعالىٰ ، وأنَّه لا يعلم كيفيَّة صفاته إلَّا هو ، كما أنَّه لا يعلم كيفيَّة ذاته إلَّا هو ، فالصِّفات كالذَّات ، فكما أنَّ الذَّات يجب إثباتها لله !!! وأنَّه سبحانه وتعالىٰ هو الكامل في ذلك ، فهكذا صفاته يجب إثباتها له سبحانه ، مع الإيمان والاعتقاد بأنَّها أكمل الصِّفات وأعلاها ، وأنَّها لا تشابه صفات الخلق ، كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿□ □ □ □□ □ □ يم يي □ □﴾ [النحل : ٧٤] . وقال سبحانه : ﴿□ □ □□ □ □ □﴾ [الشورىٰ : ١١] . فردَّ علىٰ المشبِّهة !!! بقوله : ﴿□ □ □□﴾ [الشورىٰ : ١١] ، وقوله : ﴿□ □ □ □□ □﴾ [النحل : ٧٤] ، وردَّ علىٰ المعطِّلة بقوله : ﴿□ □ □﴾ [الشورىٰ : ١١] ، وقوله : ﴿لخ لم لى لي * □ □﴾ [الإخلاص : ١-٢] ، ﴿□﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، وقوله : ﴿تى تي □ □﴾ [الحج: ٧٥] ، وقوله : ﴿□ بن □ □﴾ [البقرة: ١٧٣] ، ﴿□ □ □ □ □ □ □﴾ [البقرة: ٢٠] ، إلىٰ غير ذلك .

فالواجب علىٰ المسلمين علماء وعامَّة إثبات ما أثبته الله لنفسه ، إثباتاً بلا تمثيل ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه ، وتنزيه الله عما نزَّه عنه نفسه تنزيهاً بلا تعطيل ، هكذا يقول أهل السُّنَّة والجماعة من أصحاب النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم من سلف الأمَّة كالفقهاء السَّبعة ، وكمالك بن أنس (١٧٩هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والثَّوري (١٦١هـ) ، والشَّافعي (٢٠٤هـ) ، وأحمد (٢٤١هـ) ، وأبي حنيفة (١٥٠هـ) ، وغيرهم من أئمَّة الإسلام ، يقولون أمروها كما جاءت ، وأثبتوها كما جاءت من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل .

وأمَّا ما قاله المعلِّقان في هذا (علوي وصاحبه محمود) ، فهو كلام ليس بجيِّد ، وليس بصحيح ، ولكن مقتضىٰ هذا الحديث أنَّه سبحانه أسرع بالخير إليهم ، وأولىٰ بالجود والكرم ، ولكن ليس هذا هو معناه ، فالمعنىٰ شيء وهذه الثَّمرة وهذا المقتضىٰ شيء آخر ، فهو يدلُّ علىٰ أنَّه أسرع بالخير إلىٰ عباده منهم ، ولكنَّه ليس هذا هو المعنىٰ ، بل المعنىٰ يجب إثباته لله من التَّقرُّب ، والمشي ، والهرولة ، يجب إثباته لله علىٰ الوجه اللائق به سبحانه وتعالىٰ ، من غير أن يشابه خلقه في شيء من ذلك ، فنثبته لله علىٰ الوجه الذي أراده الله من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل .

وقولهم : إنَّ هذا من تصوير المعقول بالمحسوس : هذا غلط ، وهكذا يقول أهل البدع في أشياء كثيرة ، وهم يؤولون ، والأصل عدم التَّأويل ، وعدم التَّكييف ، وعدم التَّمثيل ، والتَّحريف ، فتمرُ آيات الصِّفات وأحاديثها كما جاءت ، ولا يتعرَّض لها بتأويل ولا بتحريف ولا بتعطيل ، بل نثبت معانيها لله كما أثبتها لنفسه ، وكما خاطبنا بها ، إثباتاً يليق بالله لا يشابه الخلق سبحانه وتعالىٰ في شيء منها ، كما نقول في الغضب ، واليد ، والوجه ، والأصابع ، والكراهة ، والنُّزول ، والاستواء ، فالباب واحد ، وباب الصِّفات باب واحد " (١) . ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ...

المَبْحَثُ السَّابِعُ

بَعْضُ أَقْوَالِ مَنْ يدَّعُوْنَ السَّلفيَّةِ فِي تَشْنِيْعِهِم عَلى المُوؤلَة

اعتاد المُتمسلفة في كُتبهم وسائر مؤلَّفاتهم وندواتهم ومناظراتهم علىٰ اعتبار التَّأويل في الصِّفات مُنكراً من القول لا يجوز ، وزعموا أنَّ الواجب يقضي بإمرار نُصوص الصِّفات كما جاءت علىٰ ظاهر معناها بغير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، وزعموا أنَّ هذا هو ما عليه أهل السُّنَّة ، كما زعموا كاذبين أنَّ إمرار النُّصوص علىٰ ظاهر لفظها دون معناها هو مذهب أهل البدع من الجهميَّة والمعتزلة ، وهو مذهبٌ عاطلٌ باطلٌ أنكره السَّلف الصَّالح ... فقد جاء في فتاوىٰ اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الأوَّل من الفتوىٰ رقم (٥٩٥٧) :

---

(١) انظر : فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (١/ ٦٧-٧١) .

س١ : كما هو معروف لديكم الخلاف الواقع بين السَّلف والخلف في مسألة التَّأويل ونحن إن شاء الله مع السَّلف فيما ذهبوا إليه ، ولكن ورد عليَّ سؤال حول الحديث الذي ذكره الشَّيخ ناصر الدِّين الألباني عند قيامه بتحقيق [الجامع الصَّغير وزيادته] للحافظ السُّيوطي ، ونصّ الحديث كما ورد : " أتاني الليلة ربِّي تبارك وتعالىٰ في أحسن صورة ، فقال : يا محمَّد ، هل تدري فيما يختصم الملأ الأعلىٰ ؟ قلت : لا ، فوضع يده بين كتفي ، حتىٰ وجدت بردها بين ثدي فعلمت ما في السَّماوات وما في الأرض " الحديث رواه الترمذي وأحمد عن ابن عبَّاس .

والسُّؤال : كيف يفسّر هذا الإتيان ؟ هل يفسَّر علىٰ حقيقته بأنَّه إتيان يليق بجلاله ؟ أم يؤول ، كما يفعله الأشاعرة عندنا ؟ ج١ : يفسَّر الإتيان في الحديث بإتيان حقيقي يليق بجلاله تعالىٰ لا يشبه إتيان المخلوق ، ولا نتأوَّله علىٰ إتيان رحمته أو ملك من ملائكته ، بل نثبته كما أثبته السَّلف في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلخ لم لى لي □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، بلا تشبيه ، ولا تمثيل ، ولا تأويل ، ولا تعطيل ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وقوله : ﴿ □ □ * □ □ □ □ □ * نم ني □ □ □ ﴾ [الإخلاص: ٢ - ٤] . وبالله التَّوفيق . وصلَّىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمَّد ، وآله وصحبه وسلَّم . اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء [1] .

هذا ما قالته اللجنة الدَّائمة ... وهم يزعمون أنَّهم يثبتون الإتيان إثباتاً حقيقيَّاً كما أثبته السَّلف في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلخ لم لى لي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ نم نى □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ يم يي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الأنعام: ١٥٨]

وهم في ذلك مُجانبون للصَّواب ... فقد أثبتوا لله الحركة والنُّقلة وبصورٍ عديدة ، مثل : نزل ، هبط ، هرول ، تحرَّك ، طاف ، ارتفع ، جاء ، أتىٰ ... ، ولم يثبت ذلك أحد من السَّلف ...

فهذا إمامهم عثمان بن سعيد الدَّارمي يقول : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، ويهبط ويرتفع إِذا شَاءَ ، وينقبض ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكَ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ " [2] . وهذا كلام صريحٌ في التَّجسيم الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي وغيره من المُتمسلفة ، فالنُّزول والمجيء والإتيان صفات منفيَّة عن الله تعالىٰ من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلىٰ مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمُّ إلَّا من خلال

---

[1] انظر : فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣/ ١٧٦-١٧٧) .

[2] انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عز وجل من التوحيد (١/ ٢١٥) .

جسم ينتقل من مكان إلىٰ آخر ، والله تعالىٰ ليس جسماً ، وغير حالٍّ في مكان ... كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالىٰ ، والعياذ بالله ... ثمَّ إنَّ العديد من السَّلف أوَّلوا إتيان الرَّبِّ الذي جاء في الآية الكريمة ...

قال الإمام الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) : " وقوله :ﱡ □ □ □ ﱠ [البقرة: ٢١٠] ، يعني : أمرهُ ، لأَنَّ اللهَ تبارك وتعالىٰ لا يزُولُ كما تقول : " قَدْ خَشِينا أنْ تَأْتِينَا بنُو أُمَيَّة " . وانَّما تعني حكمهم " (١) .

وقال الإمام الزجَّاج (٣١١هـ) : " ﭐﱡ□ □ ﱠ [الأنعام: ١٥٨] : أو يأتي إهْلاَكُ رَبِّك إيَّاهم وانْتِقامُهُ مِنْهُم ، إمَّا بعذَاب عاجل أو بالقيامة . وهذا كقولنا : قَدْ نَزَلَ فُلان ببَلَد كَذا وكَذَا ، وقد أَتَاهُمْ فُلانٌ ، أي : قَدْ أَوْقَع بِهِمْ " (٢) .

وقال الإمام الثَّعلبي ، أبو إسحاق (٤٢٧هـ) : " وقال الضحَّاك (١٠٢هـ) : يأتي أمره وقضاؤه " (٣) .

وقال الإمام الماوردي (٤٥٠هـ) : ﭐﱡ□ □ ﱠ[الأنعام: ١٥٨] فيه وجهان : أحدهما : أمر ربِّك بالعذاب ، قاله الحسن (١١٠هـ) . والثَّاني : قضاء ربِّك في القيامة ، قاله مجاهد " (٤) .

وقال الإمام أبو الحسن الواحدي (٤٦٨هـ) : ﭐﱡ□ □ ﱠ [الأنعام: ١٥٨] . قال ابن عبَّاس : يتنزَّل أمر ربِّك فيهم بالقتل . وقال الزجَّاج : المعنىٰ : أو يأتي إهلاك ربِّك إيَّاهم بعذاب عاجل أو بالقيامة " (٥) .

وقال الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد الجوزي (٥٩٧هـ) : " قوله تعالىٰ: ﭐﱡ□ □ ﱠ [الأنعام: ١٥٨] ، قال الحسن : أو يأتي أمْرُ ربِّك . وقال الزجَّاج : أو يأتيَ إهلاكه وانتقامه ، إمَّا بعذاب عاجل ، أو بالقيامة " (٦) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي (٦٧١هـ) : ﭐﱡ□ □ ﱠ [الأنعام: ١٥٨] ، قال ابن عبَّاس والضحَّاك : أمر ربِّك فيهم بالقتل أو غيره ، وقد يذكر المُضاف إليه والمراد به المضاف ؛ كقوله تعالىٰ : ﭐﱡ□ ﱠ [يوسف : ٨٢] ، يعني : أهل القرية .

---

(١) انظر : معانىٰ القرآن (١/ ١٨٣) .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٠٧) .

(٣) انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/ ٢٠٧) .

(٤) انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) ،(٢/ ١٩٠) .

(٥) انظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٣٤٠) .

(٦) انظر : زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٩٥) .

وقوله :ٱ … [البقرة : ٩٣] أي : حُبَّ العجل . كذلك هنا : يأتي أمرُ ربِّك ، أي : عقوبة ربِّك وعذاب ربِّك . ويقال : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله " [١] .

وقال الإمام أبو حيَّان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدِّين الأندلسي (٧٤٥هـ) : " ... أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ فِيهِمْ بِالْقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ بِلَا أَيْنَ وَلَا كَيْفَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : أَوْ يَأْتِيَ إِهْلَاكُ رَبِّكَ إِيَّاهُمْ . قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : وَعَلَىٰ كُلِّ تَأْوِيلٍ فَإِنَّمَا هُوَ بِحَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ أَمْرُ رَبِّكَ وَبَطْشُ وَحِسَابُ رَبِّكَ ، وَإِلَّا فَالْإِتْيَانُ الْمَفْهُومُ مِنَ اللُّغَةِ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَىٰ !!! أَلَا تَرَىٰ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يَقُولُ : ٱ … [الحشر: ٢] ، فَهَذَا إِتْيَانٌ قَدْ وَقَعَ وَهُوَ عَلَىٰ الْمَجَازِ وَحُذِفَ الْمُضَافُ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : أَوْ يَأْتِيَ كُلُّ آيَاتِ رَبِّكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ٱ … [الأنعام: ١٥٨] ، يُرِيدُ آيَاتِ الْقِيَامَةِ وَالْهَلَاكَ الْكُلِّيَّ وبَعْضُ آياتِ رَبِّكَ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَغَيْرِهَا انْتَهَىٰ " [٢] ...

فما رأي اللجنة الدَّائمة ؟!!! وما رأي من رسم لنفسه طريقاً بعدم الحيْد عن سَنَن هؤلاء ...؟!!!

وجاء في فتاوىٰ اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الأوَّل من الفتوىٰ رقم (٥٠٨٢) :

س١ تعلَّمنا في المدارس !!! أنَّ مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله وصفاته هو الإيمان بها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وأن لا نصرف النُّصوص الواردة فيها عن ظواهرها ، بعد ذلك التقينا بأناس زعموا لنا أنَّ هناك مدرستين في مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ، المدرسة الأولىٰ : مدرسة ابن تيمية وتلاميذه رحمهم الله ، والمدرسة الثَّانية مدرسة الأشاعرة ، والذي تعلَّمناه هو ما ذكره ابن تيمية ، أمَّا بقيَّة أهل السُّنَّة والجماعة من الأشاعرة والماتريديَّة وغيرهم فإنَّهم يرون أن لا مانع من تأويل صفات الله وأسمائه إذا لم يتعارض هذا التَّأويل مع نصٍّ شرعيٍّ ، ويحتجُّون لذلك بما قاله ابن الجوزي رحمه الله وغيره في هذا الباب ، بل إنَّ إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل قد أوَّل في بعض الصِّفات مثل قوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرَّحمن " ، وقوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض " ، وقوله تعالىٰ :ٱ … [الحديد:٤] ، وغير ذلك .

والسُّؤال الآن : هل تقسيم أهل السُّنَّة والجماعة إلىٰ طائفتين بهذا الشَّكل صحيح ؟ وما هو رأيكم فيما ذكروه من جواز التَّأويل إذا لم يتعارض مع نصٍّ شرعي ، وما هو موقفنا من العلماء الذين أوَّلوا في الصِّفات

---

[١] انظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٤٤) .

[٢] انظر : البحر المحيط في التفسير (٤/ ٦٩٨) .

مثل ابن حجر والنَّووي وابن الجوزي وغيرهم ، هل نعتبرهم من أئمَّة أهل السُّنَّة والجماعة أم ماذا ؟ وهل نقول : إنَّهم أخطأوا في تأويلاتهم أم كانوا ضالِّين في ذلك ؟ ومن المعروف أنَّ الأشاعرة يؤوِّلون جميع الصِّفات ما عدا صفات المعاني السَّبعة ، فإذا وجد أحد العلماء يؤوِّل صفتين أو ثلاثة هل يعتبر أشعرياً ؟

ج١ : أولاً : دعوىٰ أن الإمام أحمد أوَّل بعض نصوص الصِّفات ؛ كحديث " قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرَّحمن " ، وحديث : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض " الخ - دعوىٰ غير صحيحة ، قال الإمام أحمد بن تيمية : " وأمَّا ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبليَّة أنَّ أحمد لم يتأوَّل إلَّا ثلاثة أشياء : " الحجر الأسود يمين الله في الأرض " و " قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرَّحمن " و " إنِّي أجد نفس الرَّحمن من قبل اليمن " ، فهذه الحكاية كذب علىٰ أحمد ، لم ينقلها أحد عنه بإسناد ، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه ، وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف ، لا علمه بما قال ، ولا صدقه فيما قال " . اهـ. (من ص ٣٩٨ من ج ٥ من [مجموع الفتاوىٰ] .

وبيان ذلك أنَّ للتَّأويل ثلاثة معان :

الأوَّلُ : مآل الشَّيء وحقيقته التي يؤول إليها ، كما في قوله تعالىٰ عن يوسف عليه السَّلام: [illegible] [يوسف: ١٠٠] ، أي : حقيقتها التي آلت إليها وقوعاً ، وليس هذا مقصوداً في النُّصوص المذكورة في السُّؤال . الثَّاني : التَّأويل بمعنىٰ صرف الكلام عن معناه الظَّاهر المتبادر منه إلىٰ معنىٰ خفي بعيد لقرينة ، وهذا المعنىٰ هو المصطلح عليه عند علماء الكلام وأصول الفقه ، وليس متحقِّقا في النُّصوص المذكورة في السُّؤال ، فإنَّ ظاهرهـــا مراد لم تصرف عنه !!! لأنَّه حقٌّ كما سيأتي شرحه في المعنىٰ الأخير للتَّأويل . الثَّالث : التَّأويل بمعنىٰ التَّفسير وهو شرح معنىٰ الكلام بما يدلُّ عليه ظاهره ويتبادر إلىٰ ذهن سامعه الخبير بلغة العرب وهو المقصود هنا ، فإنَّ جملة : "الحجر الأسود يمين الله في الأرض " ليس ظاهرها أنَّ الحجر صفة لله وأنَّه يمينه حتىٰ يصرف عنه ، بل معناه الظَّاهر منه أنَّه كيمينه ، بدليل بقية الأثر ، وهو جملة : " فمن صافحه فكأنَّما صافح الله " ، ومن قبَّله فكأنَّما قبَّل يمين الله " ، فمن ضمَّ أوَّل الأثر إلىٰ آخره تبيَّن له أنَّ ظاهره مراد لم يصرف عنه وأنَّه حقّ ، وهذا ما يقوله أئمَّة السَّلف كالإمام أحمد وغيره منهم ، وهو تأويل بمعنىٰ التَّفسير لا بمعنىٰ صرف الكلام عن ظاهره ، كما زعمه المتأخِّرون ، علماً بأنَّ ما ذكر لم يصح حديثاً عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل هو أثر عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما ، وكذا القول في حديث " قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرَّحمن " ، فإنَّ ظاهره لا يدلُّ علىٰ مماسَّة ولا مداخلة ، وإنَّما يدلُّ ظاهره علىٰ إثبات أصابع للرَّحمن حقيقة !!! وقلوب للعباد حقيقة ، ويدلُّ إسناد أحد ركني الجملة إلىٰ الآخر علىٰ كمال قدرة الرَّحمن وكمال تصريفه لعباده ، كما يقال : فلان وقف بين يدي الملك

أو في قبضة يد الملك ، فإنَّ ذلك لا يقتضي مماسَّة ولا مداخلة ، وإنَّما يدلُّ ظاهره علىٰ وجود شخص وملك له يدان ، ويدلُّ ما في الكلام من إسناد علىٰ حضور شخص عند الملك وعلىٰ تمكُّن الملك من تصريفه دون مماسَّة أو مداخلة ، وكذا القول في قوله تعالىٰ : **ٱلى ليَّ** [الملك: ١] ، وقوله : **ٱٱ** [القمر: ١٤] ، وأمثال ذلك .

ثَانِيَاً : تقسيم أهل السُنَّة والجماعة إلىٰ طائفتين بهذا الشَّكل غير صحيح ، وبيانه أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كانوا أمَّة واحدة عقيدة وسياسة حتىٰ إذا كانت خلافة عثمان رضي الله عنه بدرت بوادر الاختلاف في السِّياسة دون العقيدة ، فلما قتل وبايع عليا جماعة وبايع معاوية آخرون رضي الله عنهم وكان ما بينهم من حروب سياسيَّة خرجت عليهم طائفة فسمِّيت الخوارج ولم يختلفوا مع المسلمين في أصول الإيمان السِّتَّة ، ولا في الأركان الخمسة التي بني عليها الإسلام ، وإنَّما اختلفوا معهم في عقد الخلافة والتَّكفير بكبائر الذُّنوب والمسح علىٰ الرِّجلين في الوضوء وأمثال ذلك ، ثمَّ غلت طائفة من أصحاب علي فيه حتىٰ عبده منهم من عبده فسمّوا الشِّيعة ، ثمَّ افترق كلٌّ من الخوارج والشِّيعة فرقاً ، ثمَّ أنكر جماعة القدر ، وكان ذلك آخر عصر الصَّحابة رضي الله عنهم فسمّوا القدريَّة ، ثمَّ كان الجعد بن درهم فكان أوَّل من أنكر صفات الله وتأوَّل ما جاء فيها من نصوص الآيات والأحاديث علىٰ غير معانيها فقتله خالد القسري ، وتبعه في إنكار ذلك وتأويله تلميذه الجهم بن صفوان واشتهر بذلك فنسبت إليه هذه المقالة الشَّنيعة ، وعرف من قالوا بها بالجهميَّة ، ثمَّ ظهرت المعتزلة فتبعوا الجهميَّة في تأويل نصوص الصِّفات وسمّوه تنزيهاً ، وتبعوا القدريَّة في إنكار القدر وسمّوه عدلاً ، وتبعوا الخوارج في الخروج علىٰ الولاة وسمّوه الأمر بالمعروف إلىٰ غير ذلك من مقالاتهم ، وقد نشأ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري علىٰ مذهبهم واعتقد مبادئهم ثمَّ هداه الله إلىٰ الحقّ فتاب من الاعتزال ولزم طريق أهل السُّنَّة والجماعة ، واجتهد في الرَّدِّ علىٰ من خالفهم في أصول الإسلام رحمه الله ، لكن بقيت فيه شوائب !!! من مذهب المعتزلة كتأويل نصوص صفات الأفعال وتأثر بقول جهم بن صفوان في أفعال العباد ، فقال بالجبر وسمَّاه كسباً، وأمور أخرىٰ تتبيَّن لمن قرأ كتابه : " الإبانة " الذي ألَّفه آخر حياته ، كما يتبيَّن ممَّا كتبه عنه أصحابه الذين هم أعرف به من غيرهم وما كتبه عنه ابن تيمية في مؤلَّفاته رحمهم الله .

ممَّا تقدم يتبيَّن أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة حقاً هم الذين اعتصموا بكتاب الله تعالىٰ وسُنَّة نبيِّهم صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عقائدهم وسائر أصول دينهم، ولم يعارضوا نصوصهما بالعقل أو الهوىٰ ، وتمسَّكوا بما كان عليه الصَّحابة رضي الله عنهم من دعائم الإيمان وأركان الإسلام فكانوا أئمَّة الهدىٰ ومنار الحق ودعاة الخير والفلاح ؛ كالحسن البصري وسعيد بن المسيب ومجاهد وأبي حنيفة ومالك والشَّافعي

والأوزاعي وأحمد وإسحاق والبخاري ومن سلك سبيلهم والتزموا نهجهم عقيدة واستدلالاً ، أمَّا هؤلاء الذين خرجوا عنهم في مسائل من أصول الدِّين ففيهم من السُّنَّة بقدر ما بقي لديهم ممَّا وافقوا فيه الصَّحابة رضي الله عنهم وأئمَّة الهدىٰ من مسائل أصول الإسلام ، وفيهم من البدع والخطأ بقدر ما خالفوهم فيه من ذلك قليلاً كان أو كثيراً ، وأقربهم إلىٰ أهل السُّنَّة والجماعة أبو الحسن الأشعري ومن تبعه عقيدة واستدلالاً ، وبهذا يعرف أن ليس لأهل السُّنَّة والجماعة مدرستان ، إنَّما هي مدرسة واحدة يقوم بنصرتها والدَّعوة إليها من سلك طريقهم ، وابن تيمية ممَّن قام بذلك ووقف حياته عليه وليس هو الذي أنشأ هذه الطَّريقة ، بل هو متبع لما كان عليه أئمَّة الهدىٰ من الصَّحابة ومن تبعهم من علماء القرون الثَّلاثة التي شهد لها النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالخير وكذلك مناظروه إنَّما قاموا بنصر مذهب من قلَّدوه ممَّن انتسب إلىٰ أهل السُّنَّة والجماعة كأبي الحسن الأشعري وأصحابه بعد أن رجع عن الاعتزال وسلك طريق أهل السُّنَّة إلَّا في قليل من المسائل ولذا كان أقرب إلىٰ طريقة أهل السُّنَّة والجماعة من سائر الطَّوائف .

ثَالِثَاً : من تأوَّل من الأشعريَّة ونحوهم نصوص الأسماء والصِّفات إنَّما تأوَّلها لمنافاتها الأدلَّة العقليَّة وبعض النُّصوص الشَّرعيَّة في زعمه ، وليس الأمر كذلك ، فإنَّها ليس فيها ما ينافي العقل الصَّريح وليس فيها ما ينافي النُّصوص ، فإنَّ نصوص الشَّرع في أسماء الله وصفاته يصدّق بعضها بعضاً مع كثرتها في إثبات أسماء الله وصفاته علىٰ الحقيقة وتنزيهه سبحانه عن مشابهة خلقه .

رَابِعَاً : موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج بن الجوزي وأبي زكريَّا النَّووي وابن حجر وأمثالهم ممَّن تأوَّل بعض صفات الله تعالىٰ أو فوَّضوا في أصل معناها – أنَّهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمَّة بعلمهم فرحمهم الله رحمة واسعة وجزاهم عنَّا خير الجزاء ، وأنَّهم من أهل السُّنَّة فيما وافقوا فيه الصَّحابة رضي الله عنهم وأئمَّة السَّلف في القرون الثَّلاثة التي شهد لها النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالخير، وأنَّهم أخطأوا فيما تأوَّلوه من نصوص الصِّفات ، وخالفوا فيه سلف الأمَّة وأئمَّة السُّنَّة ، رحمهم الله سواء تأوَّلوا الصِّفات الذَّاتية وصفات الأفعال أم بعض ذلك .

وبالله التَّوفيق . وصلَّىٰ الله علىٰ نبينا محمَّد ، وآله وصحبه وسلَّم .

اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء (١) .

وتعليقنا علىٰ ما قالته اللجنة الدَّائمة ينتظم في النّقاط التَّالية :

(١) انظر : فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣/ ٢٣٤-٢٤١) .

أَوَّلاً : أمَّا قولهم : " دعوىٰ أنَّ الإمام أحمد أوَّل بعض نصوص الصِّفات ...دعوىٰ غير صحيحة ، فهذا من جملة افترائهم وكذبهم علىٰ الإمام أحمد ... وهو أمر دفع الكثيرين للذَّبِّ عن الإمام أحمد ... قال الإمام ابن الجوزي : " ورأيت من أصحابنا من تكلَّم في الأصول بما لا يصلح ، وانتدب للتَّصنيف ثلاثة : أبو عبد الله بن حامد ، وصاحبه القاضي ، وابن الزَّاغوني ، فصنَّفوا كُتباً شانوا بها المذهب ، ورأيتهم قد نزلوا إلىٰ مرتبة العوام ، فحملوا الصِّفات علىٰ مقتضىٰ الحسّ !!! فسمعوا أنَّ الله تعالىٰ خلق آدم علىٰ صورته ، فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً علىٰ الذَّات وعينين وفماً ولهوات وأضراساً وأضواء لوجهه هي السُّبحات ويدين وأصابع وكفَّاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين ، وقالوا : ما سمعنا بذكر الرَّأس ، وقالوا : يجوز أن يَمس ويُمس ، ويُدني العبد من ذاته ، وقال بعضهم ويتنفَّس ، ثمَّ يُرضون العوام بقولهم : لا كما يعقل ، وقد أخذوا بالظَّاهر في الأسماء والصِّفات فسمُّوها بالصِّفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النَّقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلىٰ النُّصوص الصَّارفة عن الظَّواهر إلىٰ المعاني الواجبة لله تعالىٰ ، ولا إلىٰ إلغاء ما يوجبه الظَّاهر من سمات الحدوث ، ولم يقنعوا بأن يقولوا صفة فعل حتىٰ قالوا : صفة ذات ، ثمَّ لـمَّا أثبتوا أنَّها صفات ذات قالوا : لا نحملها علىٰ توجيه اللغة ، مثل : يد علىٰ نعمة وقدرة ، ومجيء وإتيان علىٰ معنىٰ برّ ولطف ، وساق علىٰ شدَّة ، بل قالوا نحملها علىٰ ظواهرها المتعارفة والظَّاهر هو المعهود من نعوت الآدميين !!! والشَّيء إنما يحمل علىٰ حقيقته إذا أمكن ثمَّ يتحرَّجون من التَّشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون نحن أهل السُّنَّة ، وكلامهم صريح في التَّشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام .

فقد نصحت التَّابع والمتبوع فقلت لهم : يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السِّياط : كيف أقول ما لم يقل ، فإيَّاكم أن تبتدعوا !!! في مذهبه ما ليس منه ، ثمَّ قلتم في الأحاديث : تُحمل علىٰ ظاهرها ، وظاهر القدم الجارحة ، فإنَّه لـمَّا قيل في عيسىٰ روح الله اعتقدت النَّصارىٰ أنَّ لله صفة هي روح ولجت في مريم ، ومن قال : استوىٰ بذاته فقد أجراه مجرىٰ الحسِّيَّات ، وينبغي أن لا يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل ، فإنَّا به عرفنا الله تعالىٰ وحكمنا له بالقدم ، فلو أنَّكم قلتم : نقرأ الأحاديث ونسكت ، ما أنكر عليكم أحد ، إنمَّا حملُكم إيَّاها علىٰ الظَّاهر قبيح ، فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرَّجل الصَّالح السَّلفي ما ليس منه !!! ولقد كسيتم هذا المذهب شيناً قبيحاً حتىٰ صار لا يقال حنبلي إلَّا مجسِّم " [1] . ثمَّ إنَّ أحمد بن حنبل ليس هو الوحيد الذي يُمثِّل أهل السُّنَّة ... فهو واحد

---

[1] انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٩٧-١٠٢) .

من ضمن عشرات بل مئات الآلاف من علماء أهل الحقّ ، وهو غير معصوم ... وليس هو وحده من يرجع النَّاس إلىٰ قوله ... بل هناك من علماء أهل السُّنَّة من يفوقه في الكثير من الأمور ، كالإمام أبي حنيفة ، ومالك ، والشَّافعي ... فلماذا الاقتصار عليه دون غيره من العلماء ...

ثَانِيَاً : وأمَّا قولهم : تقسيم أهل السُّنَّة والجماعة إلىٰ طائفتين بهذا الشَّكل غير صحيح ... أقول : من المعلوم أنَّ الأشاعرة ومن وافقهم هم أهل الحقِّ ، شاء من شاء وأبىٰ من أبىٰ ، وهم أهل السُّنَّة والجماعة ،بل أهل الكتاب والسُّنَّة ، وهم السَّواد الأعظم من أُمَّة محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... قال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في كتابه : " الزَّواجر عن اقتراف الكبائر " : " وَالْمُرَادُ بِالسُّنَّةِ مَا عَلَيْهِ إمَامَا أَهْلِ السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ : الشَّيْخ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ، وَأَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتُرِيدِيُّ " [1] .

وجاء في الفتاوىٰ الحديثيَّة لابن حجر الهيتمي : " مطلب في من طعن علىٰ أبي الحسن وأبي إسحق الأشعريِّين وخلافهم : وسئل نفع الله به ، بما لفظه : طعن بعض النَّاس في أبي الحسن ، وأبي إسحق الأشعريِّين ، والباقلَّاني ، وابن فورك ، وأبي المعالي إمام الحرمين ، والباجي وغيرهم ، ممَّن تكلَّم في الأصول ، وردَّ علىٰ أهل الأهواء ، بل ربَّما بالغ بعض الملاحدة فادَّعىٰ كفرهم ، فهل هؤلاء كما قال ذلك الطَّاعن أو لا ؟

فأجاب بقوله : ليسوا كما قال ذلك الخارق ، المارق ، المجارف ، الضَّال ، الغال ، الجاهل ، المائل ، بل هم أئمَّة الدِّين ، وفحول علماء المسلمين ، فيجب الاقتداء بهم لقيامهم بنصرة الشَّريعة ، وإيضاح المشكلات ، وردِّ شُبه أهل الزيغ ، وما يجب في الاعتقادات والدِّيانات ، لعلمهم بالله وما يجب له ، وما يستحيل عليه ، وما يجوز في حقِّه ، ولا يعرف الوصول إلَّا بعد معرفة الأصول ، ومن ثمَّ فضَّل أقوامٌ علوم القرآن والحديث وقدَّموها علىٰ حفظ المسائل الفقهيَّة ، حتىٰ أدَّىٰ ذلك بعض ملوكهم إلىٰ أن توعَّد الفقهاء وأخافهم ، وبعضهم حبس النَّاس علىٰ اشتغالهم " بالمدوَّنة " وأحرقها ، حتَّىٰ اجتمع القاضي ابن زرقون (٥٨٦هـ) في حضرة بعض أمرائهم ، فقال : هل بقي أحد ممَّا ينتحل هذا المذهب ، فقال بعض الظاهريَّة : لم يبق منهم إلَّا القليل ، فقال : أنَّهم يحكمون في دين الله بغير دليل ، يقولون في المصلِّي بنجاسة : يُعيِّد في الوقت ، لأنَّ النَّجاسة إن كان غسلها واجب أعاد أبداً وإلَّا فلا إعادة عليه ، فالإعادة في الوقت ما قام عليها دليل . فأجابه ابن زرقون فقال له : الأصل في ذلك حديث الأعرابي الْمَشْهُور وَقَوله : " ارْجع فصل

---

[1] انظر : الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ١٦٥) .

فَإِنَّك لم تصلّ " [١] ، ولم يأت في طرق الحديث أنَّه أمره بإعادة ما مضىٰ ، فاستكان عند ذلك الأمير ، وقال : دعوا النَّاس علىٰ مذاهبهم ، والواجب الاعتراف بفضل أُولئك الأئمَّة المذكورين في السُّؤال وسابقيهم ، وأنَّهم من جملة المرادين بقوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يحمل هذا العلم من كلِّ خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين " [٢] .

فلا يعتقد ضلالتهم إلَّا أحمق جاهل مبتدع زائغ عن الحقِّ ، ولا يسبُّهم إلَّا فاسق ، فينبغي تبصير الجاهل ، وتأديب الفاسق ، واستتابة المبتدع ... " [٣] .

وقال الإمام أبو إسحق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) ، كما جاء في " طبقات الشافعيَّة " : " وأبو الحسن الأشعري إمام أهل السُّنَّة ، وعامَّة أصحاب الشَّافعي علىٰ مذهبه ، ومذهبه مذهب أهل الحقّ " [٤] .

وهذه شهادة من الإمام الشِّيرازي ، بأنَّ مذهب الأشعري هو مذهب أهل الحقِّ ، والشِّيرازي كان عيناً من أعيان الشَّافعيَّة ، وكذا من أعيان القرن الخامس الهجري ، قال الإمام الذَّهبي في ترجمته له : " الإمام الشَّيْخ ، الإِمَامُ ، القُدْوَةُ ، المُجْتَهِدُ ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ ، أَبُو إِسْحَاقَ ، قَالَ السَّمْعَانِيّ : هُوَ إِمَامُ الشَّافِعِيَّة ،

---

[١] قال الشَّيْخ الأرنؤوط : " إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين . يحيىٰ : هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله : هو ابن عمر العمري . وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٥٧) و (٧٩٣) و (٦٢٥٢) ، وفي "القراءة خلف الإمام" (١١٣) ، ومسلم (٣٩٧) (٤٥) ، وأبو داود (٨٥٦) ، والترمذي (٣٠٣) ، والنسائي ٢/ ١٢٤، وأبو يعلىٰ (٦٥٧٧) و (٦٦٢٢) ، وابن خزيمة (٤٦١) و (٥٩٠) ، وأبو عوانة ٢/ ١٠٣-١٠٤، والطحاوي ١/ ٢٣٣، وابن حبان (١٨٩٠) ، والبيهقي ٢/ ٨٨ و١١٧ و٣٧١-٣٧٢، وابن حزم في " المحلىٰ " ٣/ ٢٥٦ من طريق يحيىٰ بن سعيد ، بهذا الإسناد . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . واقتصر البخاري في الموضع الثالث من " الصحيح " علىٰ قوله : " ثمَّ ارفع حتىٰ تطمئن جالساً " ، واقتصر في " القراءة " علىٰ قوله : " إذا أقيمت الصَّلاة فكبر ، ثمَّ اقرأ ، ثمَّ اركع " . ولم يسق البيهقي لفظه في الموضع الأول والثاني . وسقط أبو سعيد المقبري من رواية ابن حبان .

وأخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٢٨٧-٢٨٨، والبخاري في "صحيحه" (٦٢٥١) و (٦٦٦٧) ، وفي " القراءة خلف الإمام " (١١٤) و (١١٥) ، ومسلم (٣٩٧) (٤٦) ، وأبو داود (٨٥٦) ، وابن ماجه (١٠٦٠) و (٣٦٩٥) ، والترمذي (٢٦٩٢) ، وابن خزيمة (٤٥٤) ، وأبو عوانة ٢/ ١٠٣-١٠٤ و١٠٤، والبيهقي ٢/ ١٢٦ و٣٧٢، والبغوي (٥٥٢) من طرق عن عُبَيد الله بن عمر ، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة " . انظر هامش مسند الإمام أحمد بن حنبل ، (١٥/ ٤٠٠-٤٠١) .

[٢] أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (١/ ٢٥ برقم ٢٩٢) ، البزار في المسند (١٦/ ٢٤٦ برقم ٩٤٢٣ ، وقال : وخالد بن عمرو هذا مُنْكَر الحديث قد حدث بأحايث عن الثوري وغيره لم يتابع عليها وهذا مما لم يتابع عليه وإنَّما ذكرناه لنبين العلة فيه) ، الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ١٧ برقم ٣٨٨٤) ، الآجري في الشريعة (١/ ٢٦٩) ، الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٤٤ برقم ٥٩٩) ، الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في أحاديث الرَّسول (ص١٠٢٧ برقم ١١٦٣) ، ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١/ ١٩٨ برقم ٣٣) .

[٣] انظر : الفتاوىٰ الحديثيَّة (ص٢٧٣-٢٧٤) .

[٤] انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٣/ ٣٧٦) .

وَمُدَرِّس النِّظَامِيَّة ، وَشيخ العَصْر . رَحل النَّاس إِلَيْهِ مِنَ البِلَاد ، وَقَصدُوْهُ ، وَتَفَرَّد بِالعِلْم الوَافر مَعَ السِّيرَةِ الجمِيْلَة ، وَالطَّرِيقَةِ المَرْضِيَّة . جَاءته الدُّنيا صَاغرَةً ، فَأَبَاهَا ، وَاقتصر عَلَى خُشونَة الْعَيْش أَيَّامَ حيَاتِه .

صَنَّف فِي الأُصُوْل وَالفروعِ وَالخلاَفِ وَالمَذْهَب ، وَكَانَ زَاهِداً ، وَرِعاً ، مُتَوَاضعاً ، ظَرِيفاً ، كَرِيْماً ، جَوَاداً ، طَلْقَ الوَجْه ، دَائِمَ البِشْر ، مليحَ المُحاورَة ...

حُكِي عَنْهُ قَال : كُنْتُ نَائِماً بِبَغْدَادَ ، فَرَأَيت النَّبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُوْلَ اللهِ ! بَلَغَنِي عَنْكَ أَحَادِيْثُ كَثِيْرَةٌ عَنْ نَاقلِي الأَخْبَار ، فَأُرِيْد أَنْ أَسْمَع مِنْكَ حَدِيْثاً أَتشرَّف بِهِ فِي الدُّنيا ، وَأَجعله ذُخراً لِلآخِرَة ، فَقَال لِي : يَا شَيْخ ! - وَسمَّانِي شَيْخاً ، وَخَاطبنِي بِهِ . وَكَانَ يَفرح بِهَذَا - قال عَنِّي : مَنْ أَرَادَ السَّلاَمَةَ ، فَلْيَطْلُبهَا فِي سلاَمَةِ غَيْره .

قالَ أَبُو بَكْرٍ الشَّاشِيّ : أَبُو إِسْحَاق حُجَّةُ اللهِ عَلَى أَئِمَّة العَصْر ، وَقَالَ المُوفَّق الحَنَفِيّ : أَبُو إِسْحَاق أَمِيْر المُؤْمِنِيْنَ فِي الفُقَهَاء .

كَانَ الوَزِيْرُ ابْنُ جَهِير كَثِيْراً مَا يَقُوْلُ : الإِمَامُ أَبُو إِسْحَاق وَحيدُ عصره ، وَفرِيْدُ دَهْرِه ، وَمُسْتَجَابُ الدَّعوَة (١) .

وقال الإمام عبد الباقي المواهبي الحنبلي (١٠٧١هـ) : " طوائف أهل السُّنَّة ثلاثة : أشاعرة ، وحنابلة ، وماتريديَّة . بدليل عطف العلماء الحنابلة على الأشاعرة في كثير من الكُتب الكَلاميَّة ، وجميع كُتب الحنابلة !!! " (٢) .

وهذه شهادة حنبليَّة من عـــالم حنبلي ، بأنَّ الأشعريَّة ، والماتريديَّة ، والأثريَّة ، هم من يشكِّل أهل السُّنَّة والجماعة ....

وقال العلَّامة السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) في كتابه " لوامع الأنوار البهيَّة " : " أَهْلُ السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ ثَلَاثُ فِرَقٍ : الْأَثَرِيَّةُ وَإِمَامُهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَالْأَشْعَرِيَّةُ وَإِمَامُهُمْ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالْمَاتُرِيدِيَّةُ وَإِمَامُهُمْ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتُرِيدِيُّ " (٣) .

وقال أيضاً : " قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : هُمْ يَعْنِي الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ ، أَهْلُ الْحَدِيثِ ، يَعْنِي الْأَثَرِيَّةَ ، وَالْأَشْعَرِيَّةَ ، وَالْمَاتُرِيدِيَّةَ " (٤) .

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٥٣ فما بعدها) .

(٢) انظر : العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص٥٣).

(٣) انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٧٣) .

(٤) انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٧٦) .

وهذه شهادة حنبليَّة أخرىٰ من عالم حنبليٍّ محقِّق ، عالم بالحديث والأصول والأدب ، بأنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ ، وَالْمَاتُرِيدِيَّةَ ، الْأَثَرِيَّةَ هم مجموع أهل السُّنَّة والجماعة ...

وقال الإمام أحمد الدَّردير (١٢٠١هـ) في شرحه علىٰ منظومته في العقائد المسمَّاة بـ " خريدة التَّوحيد " : " أئمَّة الأُمَّة الذين يجب اتباعهم علىٰ ثلاث فرق ، فرقة نصَّبت نفسها لبيان الأحكام الشرعيَّة العمليَّة ، وهم الأئمَّة الأربعة وغيرهم من المجتهدين ، ولكن لم يستقر من المذاهب المرضيَّة سوىٰ مذاهب الأئمَّة الأربعة ، وفرقة نصَّبت نفسها للاشتغال ببيان العقائد التي كان عليها السَّلف ، وهم : الأشعري ، والماتريدي ، ومن تبعهما ، وفرقة نصَّبت نفسها للاشتغال بالعمل والمجاهدات علىٰ طبق ما ذهب إليه الفرقتان المتقدِّمتان ، وهم : الإمام أبو القاسم الجُنيد (٢٩٧هـ) ومن تبعه ، فهؤلاء الفرق الثَّلاثة هم خواصُّ الأُمَّة المحمَّديَّة ، ومن عداهم من جميع الفرق علىٰ ضلال ، وإن كان البعض منهم يحكم له بالإسلام ، فالنَّاجي من كان في عقيدته علىٰ طبق ما بيَّنه أهل السُّنَّة " [1] .

وهذه شهادة من عالمٍ فاضلٍ نِحرير مالكيٍّ علىٰ أنَّ الفرقة الحقّ في الأصول هي الفرقة التي نصَّبت نفسها للاشتغال ببيان العقائد التي كان عليها السَّلف ، وهم : الأشعري ، والماتريدي ، ومن تبعهما . فالأشعري والماتريدي بشهادة الإمام الدَّردير سارا علىٰ سَنَن السَّلف الصَّالح فيما ذهبا إليه ...

وقال الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) في " إتحاف السَّادة المتَّقين " : " إذا أُطلق أهل السُّنَّة والجماعة ، فالمراد بهم الأشاعرة والماتريديَّة . قال الخيَّالي في " حاشيته علىٰ شرح العقائد " : الأشاعرة هم أهل السُّنَّة والجماعة ، هذا هو المشهور في ديار خراسان ، والعراق ، والشَّام ، وأكثر الأقطار ، وفي ديار ما وراء النَّهر يطلق ذلك علىٰ الماتريديَّة أصحاب الإمام أبي منصور ، بين الطَّائفتين اختلاف في بعض المسائل كمسألة التَّكوين وغيرها . اهـ . وقال الكستلي في حاشيته عليه : المشهور من أهل السُّنَّة في ديار خراسان ، والعراق ، والشَّام ، وأكثر الاقطار : هم الأشاعرة ، أصحاب أبي الحسن الأشعري أوَّل من خالف أبا علي الجبائي ورجع عن مذهبه إلىٰ السُّنَّة ، أي : طريق النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والجماعة ، أي : طريقة الصَّحابة رضي الله عنهم . وفي ديار ما وراء النَّهر ، الماتريديَّة أصحاب أبي منصور الماتريدي ، تلميذ أبي نصر العياضي ، تلميذ أبي بكر الجوزجاني ، صاحب محمَّد بن الحسن ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وبين الطَّائفتين اختلاف في بعض الأصول ، كمسألة التَّكوين ، ومسألة الاستثناء في الإيمان ، ومسألة إيمان المقلِّد ، والمحقِّقون من الفريقين لا ينسب أحدهما الآخر إلىٰ البدعة والضَّلالة . أهـ . قال

---

[1] انظر : حاشية الشَّيْخ محمَّد نجيب المطيعي علىٰ شرح الدردير علىٰ الخريدة في علم التوحيد (ص١٩٣-١٩٤) .

ابن السُّبكي في " شرح عقيدة ابن الحاجب " : اعلم أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة كلُّهم قد اتَّفقوا علىٰ معتقد واحد فيما يجب ، ويجوز ، ويستحيل ، وإن اختلفوا في الطُّرق والمبادئ الموصلة لذلك أو في لميّة ما هنالك ، وبالجُملة فهم بالاستقرار ثلاث طوائف :

الأُوْلَى : أهل الحديث ، ومعتمد مباديهم الأدلَّة السَّمعيَّة ، أعني الكتاب ، والسُّنَّة ، والإجماع .

الثَّانِيَةُ : أهل النَّظر العقليِّ والصناعة الفكريَّة ، وهم الأشعريَّة ، والحنفيَّة ، وشيخ الأشعريَّة أبو الحسن الأشعري ، وشيخ الحنفيَّة أبو منصور الماتريدي ، وهم متَّفقون في المبادئ العقليَّة في كلِّ مطلب يتوقَّف السَّمع عليه ، وفي المبادئ السَّمعيَّة ، فيما يدرك العقل جوازه فقط ، والعقليَّة السَّمعيَّة في غيرها ، واتَّفقوا في جميع المطالب الاعتقاديَّة إلَّا في مسألة التَّكوين ، ومسالة التَّقليد .

الثَّالِثَةُ : أهل الوجدان والكشف ، وهم أهل الصُّوفيَّة ، ومباديهم مبادئ أهل النَّظر والحديث في البداية والكشف والإلهام في النِّهاية ..." [١] .

وقال الإمام ابن عابدين ، محمَّد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدِّمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ) : " (قَوْلُهُ : عَنْ مُعْتَقَدِنَا) أَيْ : عَمَّا نَعْتَقِدُ مِنْ غَيْرِ الْمَسَائِلِ الْفَرْعِيَّةِ مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ عَلَىٰ كُلِّ مُكَلَّفٍ ، بِلَا تَقْلِيدٍ لِأَحَدٍ ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ ، وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتُرِيدِيَّة ، وَهُمْ مُتَوَافِقُونَ إلَّا فِي مَسَائِلَ يَسِيرَةٍ أَرْجَعَهَا بَعْضُهُمْ إلَىٰ الْخِلَافِ اللَّفْظِيِّ كَمَا بُيِّنَ فِي مَحَلِّهِ " [٢] .

قُلْتُ : وكعادتهم قام المتمسلفون بحذف هذه الفقرة من كتاب " حاشية ردّ المحتار علىٰ الدرِّ المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة " لابن عابدين ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر ، بيروت ، (١٤٢١هـ) ، (٢٠٠٠م) ، الموجود في المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، فتبَّاً لهم ...

وقال الشَّيخ محمَّد العربي بن التَّبَّاني (١٣٩٠هـ) شيخ المالكيَّة في الحرم المكِّي : " فُحُول المحدِّثين من بعد أبي الحسن إلىٰ عصرنا هذا أشاعرة ، وكتب التَّاريخ والطَّبقات ناطقة بذلك " [٣] .

وقال الأُستاذ حسن أَيُّوب : " أهل السُّنَّة هم أبو الحسن الأشعري ، وأبو منصور الماتريدي ، ومن سلك طريقهما ، وكانوا يسيرون علىٰ طريقة السَّلف الصَّالح في فهم العقائد ، وقد جعلوا القرآن الكريم المنهل العذب الذي يلجأون إليه في تعرف عقائدهم ، فكانوا يفهمون من الآيات القرآنيَّة مسائل العقائد

---

(١) انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٦-٧) .

(٢) انظر : رد المحتار علىٰ الدر المختار (١/ ٤٩) .

(٣) انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (ص١١٢) .

، وما أشبه عليهم منها حاولوا فهمه بما توحيه أساليب اللغة ولا تنكره العقول ، فإن تعذَّر عليهم توقَّفوا وفوَّضوا ، وقد سُمِّي أتباع أبي الحسن الأشعري : الأشاعرة ، وأبي منصور الماتريدي بالماتريديَّة " (١) ز

وقالت دائرة الإفتاء في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة برئاسة سماحة المفتي العام الدُّكتور نوح علي سلمان القضاة في جواب عن سؤال : هل أهل السُّنَّة في الأردن هم الأشاعرة ؟

الجواب : الحمد لله ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّدنا رسول الله ...

الأشاعرة هم جمهور أهل السُّنَّة والجماعة من المالكيَّة والشافعيَّة ، وأمَّا الحنفيَّة فهم ماتريديَّة ، يتبعون أبا منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) ، والخلاف بينهم وبين الأشاعرة محدود ، وأمَّا الحنابلة فبعضهم أشاعرة ، وبعضهم عُرفوا بـ " الحنابلة " ، وأطلق عليهم فيما بعد اسم " السَّلفيَّة " : وجميع هؤلاء هم أهل السُّنَّة ، ويقابلهم المعتزلة والخوارج .

ومُجمل العقيدة التي يقرِّرها أهل السُّنَّة مستمدَّة من أصول الكتاب والسُّنَّة ، وأمَّا بعض التَّفاصيل الكلاميَّة فهي مسائل اجتهاديَّة الخلاف فيها سائغ ، ولا ينكر علماء الكلام فيها بعضهم علىٰ بعض .

ونسبة الأشاعرة ترجع إلىٰ الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ) رحمه الله ، وهو الإمام الذي سلَّمت الأُمَّة له بالقبول والرِّضا في علوم التَّوحيد ، وأثنىٰ علىٰ تقريراته العلماء ، إذ كان صاحب سُنَّة ومنهج معتدل ، حتىٰ روىٰ الإمام البيهقي رحمه الله في " السُّنن الكبرىٰ " (١٠/ ٢٠٧) أنَّه لمَّا قَرُبَ حضور أجل أبي الحسن الأشعري قال لبعض أصحابه : اشهَدْ عليَّ أنِّي لا أكفِّر أحداً من أهل القبلة ، لأنَّ الكلَّ يشيرون إلىٰ معبود واحد ، وإنَّما هذا كلُّه اختلاف العبارات . وقد ظهر الإمام أبو الحسن الأشعري في زمن استفحل فيه أمر المعتزلة والفلاسفة الذين يُقَدِّمُون معطياتِ عقولهم علىٰ نصوص الكتاب والسُّنَّة ، وكان يقابلهم بعض الحنابلة الذين يُقَدِّمُون ظاهر النُّصوص علىٰ معطيات العقول ، فاختطَّ أبو الحسن الأشعري منهجاً يجمع بين العقل والنَّقل ، وقال تلاميذه : الشَّرع كالشَّمس ، والعقل كالعين ، ولا يكون الإبصار إلَّا بهما . وقد ارتضىٰ منهجه كبار علماء المسلمين من الحنفيَّة ، والشَّافعيَّة ، والمالكيَّة ، وطائفة كبيرة من الحنابلة ، والله أعلم " (٢) .

---

(١) انظر : تبسيط العقائد الإسلامية (ص٢٩٩) .

(٢) رقم الفتوىٰ : ٤٨٩ ، التاريخ : ٠٢-٠٢-٢٠١٠ .

وبرغم ما تقدَّم من كون الأشاعرة يشكِّلون السَّواد الأعظم من أُمَّة محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ، فقد عكف المتمسلفون علىٰ تكفيرهم وتبديعهم وتفسيقهم ، حتىٰ لم يُبقوا علىٰ الإيمان إلَّا من كان منهم أو علىٰ شاكلتهم ...

فالمتمسلفة اعتادوا علىٰ رمي كلّ من ناوأهم وخالفهم بالبدعة ، سواء كان من المتقدِّمين أو من المتأخِّرين ، حتىٰ وصل الأمر بهم إلىٰ الاعتراض علىٰ الصَّحابة ، كما صنع ابن باز في تعقُّبه للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري حيثُ كفَّر ابنُ باز الصَّحابي الجليل بلال بن الحارث المزني ... وهذه شنشنة نعرفها من أخزم ... وقد تسنَّىٰ لهم ذلك بعـــد أن اخترعـــوا لأنفسهم تعريفاً خاصَّاً للبدعة ...

ثَالِثَاً : أمَّا عن إنكارهم التَّأويلات الثَّابتة عن الإمام أحمد ... فهذا هو ديدنهم علىٰ الدَّوام ... وقد سبق أن ذكرنا ما رواه الإمام ابن كثير عن أحمد ... قال الإمام ابن كثير(٧٧٤هـ) : " وَرَوَىٰ الۡبَيۡهَقِيُّ (٤٥٨هـ) ، عَنِ الۡحَاكِمِ (٤٠٥هـ) ، عَنۡ أَبِي عَمۡرِو بۡنِ السَّمَّاكِ (٣٤٤هـ) ، عَنۡ حَنۡبَلٍ (٢٧٣هـ) ، أَنَّ أَحۡمَدَ بۡنَ حَنۡبَلٍ (٢٤١هـ) تَأَوَّلَ قَوۡلَ اللَّهِ تَعَالَىٰ : **ٱلۡمـ لهَّ** [الفجر : ٢٢] ، أَنَّهُ جَاءَ ثَوَابُهُ . ثُمَّ قَالَ الۡبَيۡهَقِيُّ : وَهَذَا إِسۡنَادٌ لَا غُبَارَ عَلَيۡهِ " .

رَابَعَاً : أمَّا عن اعتبارهم التَّفسير كالتَّأويل ... فهذا علىٰ خلاف ما قاله جمهور العلماء ...

قال الإمام أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد الزَّركشي (٧٩٤هـ) : " الفرق بين التَّفسير والتَّأويل :

ثُمَّ قِيلَ : التَّفۡسِيرُ وَالتَّأۡوِيلُ وَاحِدٌ بِحَسَبِ عُرۡفِ الِاسۡتِعۡمَالِ ، وَالصَّحِيحُ تَغَايُرُهُمَا ، وَاخۡتَلَفُوا فَقِيلَ : التَّفۡسِيرُ كَشۡفُ الۡمُرَادِ عَنِ اللَّفۡظِ الۡمُشۡكَلِ وَرَدُّ أَحَدِ الِاحۡتِمَالَيۡنِ إِلَىٰ مَا يُطَابِقُ الظَّاهِرَ .

قَالَ الرَّاغِبُ : التَّفۡسِيرُ أَعَمُّ مِنَ التَّأَوُّلِ وَأَكۡثَرُ اسۡتِعۡمَالِهِ فِي الۡأَلۡفَاظِ ، وَأَكۡثَرُ اسۡتِعۡمَالِ التَّأۡوِيلِ فِي الۡمَعَانِي كَتَأۡوِيلِ الرُّؤۡيَا ، وَأَكۡثَرُهُ يُسۡتَعۡمَلُ فِي الۡكُتُبِ الۡإِلَهِيَّةِ ، وَالتَّفۡسِيرُ يُسۡتَعۡمَلُ فِي غَيۡرِهَا ، وَالتَّفۡسِيرُ أَكۡثَرُ مَا يُسۡتَعۡمَلُ فِي مَعَانِي مُفۡرَدَاتِ الۡأَلۡفَاظِ .

وَاعۡلَمۡ أَنَّ التَّفۡسِيرَ فِي عُرۡفِ الۡعُلَمَاءِ : كَشۡفُ مَعَانِي الۡقُرۡآنِ وَبَيَانُ الۡمُرَادِ أَعَمُّ مِنۡ أَنۡ يَكُونَ بِحَسَبِ اللَّفۡظِ الۡمُشۡكَلِ وَغَيۡرِهِ وَبِحَسَبِ الۡمَعۡنَىٰ الظَّاهِرِ وَغَيۡرِهِ ، وَالتَّفۡسِيرُ أَكۡثَرُهُ فِي الۡجُمَلِ .

وَالتَّفۡسِيرُ إِمَّا أَنۡ يُسۡتَعۡمَلَ فِي غَرِيبِ الۡأَلۡفَاظِ كَالۡبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالۡوَصِيلَةِ أَوۡ فِي وَجِيزٍ مُبَيَّنٍ بِشَرۡحٍ كَقَوۡلِهِ : **ٱ□ □ □ نى** [البقرة: ٤٣] ، وَإِمَّا فِي كَلَامٍ مُضَمَّنٍ لِقِصَّةٍ لَا يُمۡكِنُ تَصۡوِيرُهُ إِلَّا بِمَعۡرِفَتِهَا كَقَوۡلِهِ : **ٱلخ لم لى لي □ □** [التوبة: ٣٧] ، وَقَوۡلِهِ : **ٱلج □ حم □ خم □ □** [البقرة: ١٨٩] ، وَأَمَّا التَّأۡوِيلُ فَإِنَّهُ يُسۡتَعۡمَلُ مَرَّةً عَامًّا وَمَرَّةً خَاصًّا نَحۡوُ الۡكُفۡرِ يُسۡتَعۡمَلُ تَارَةً فِي الۡجُحُودِ الۡمُطۡلَقِ وَتَارَةً فِي جُحُود الۡبَارِئِ خَاصَّةً وَالۡإِيمَانُ الۡمُسۡتَعۡمَلُ فِي التَّصۡدِيقِ الۡمُطۡلَقِ تَارَةً وَفِي تَصۡدِيقِ الۡحَقِّ تَارَةً وَإِمَّا فِي لَفۡظٍ مُشۡتَرَكٍ بَيۡنَ مَعَانٍ مُخۡتَلِفَةٍ .

وَقِيلَ : التَّأْوِيلُ كَشْفُ مَا انْغَلَقَ مِنَ الْمَعْنَىٰ وَلِهَذَا قَالَ الْبَجَلِيُّ : التَّفْسِيرُ يَتَعَلَّقُ بِالرِّوَايَةِ وَالتَّأْوِيلُ يَتَعَلَّقُ بِالدِّرَايَةِ ، وَهُمَا رَاجِعَانِ إِلَىٰ التِّلَاوَةِ وَالنَّظْمِ الْمُعْجِزِ الدَّالِّ عَلَى الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَىٰ .

قَالَ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ : وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفْسِيرِ الِاتِّبَاعُ وَالسَّمَاعُ وَإِنَّمَا الِاسْتِنْبَاطُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّأْوِيلِ وَمَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنًى وَاحِدًا حُمِلَ عَلَيْهِ وَمَا احْتَمَلَ مَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنْ وُضِعَ لِأَشْيَاءَ مُتَمَاثِلَةٍ كَالسَّوَادِ حُمِلَ عَلَىٰ الْجِنْسِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَإِنْ وُضِعَ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فَإِنْ ظَهَرَ أَحَدُ الْمَعْنَيَيْنِ حُمِلَ عَلَىٰ الظَّاهِرِ إِلَّا أن يقوم الدَّليل وإن استويا سواء كان الِاسْتِعْمَالُ فِيهِمَا حَقِيقَةً أَوْ مَجَازاً أَوْ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ وَفِي الْآخَرِ مُجَازٌ كَلَفْظَةِ الْمَسِّ ، فَإِنْ تَنَافَىٰ الْجَمْعُ فَمُجْمَلٌ يَتَوَقَّفُ عَلَىٰ الْبَيَانِ مِنْ غَيْرِهِ وَإِنْ تَنَافَيَا ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : يُحْمَلُ عَلَىٰ الْمَعْنَيَيْنِ وَالْوَجْهُ عِنْدَنَا التَّوَقُّفُ .

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ حَبِيبٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَالْبَغَوِيُّ وَالْكَوَاشِيُّ وَغَيْرُهُمْ : التَّأْوِيلُ صَرْفُ الْآيَةِ إِلَىٰ مَعْنًى مُوَافِقٍ لِمَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا تَحْتَمِلُهُ الْآيَةُ غَيْرِ مُخَالِفٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ طَرِيقِ الِاسْتِنْبَاطِ " [1] .

خَامِسَاً : وأمَّا عن كلامهم عن الإمامين : النَّووي وابن حجر العسقلاني الأشعريين ... فهو كلام لغاية الاستهلاك المحلِّي ... وإلَّا فقد سبق لهم أن كفَّروهما ، بل كفَّروا الأشعريَّة بل عموم الأمَّة ... فقد اتَّهم الشَّيخ ابن باز الإمامين : النَّووي ، وابن حجر العسقلاني – رحمهما الله – بأنَّ لهما أغلاط في العقيدة ، ولذا فهما ليسا من أهل السُّنَّة والجماعة ... فقد جاء في فتاوىٰ ابن باز :

" سائل يقول : هناك من يحذر من كتب الإمام النَّووي وابن حجر رحمهما الله تعالىٰ ، ويقول : إنَّهما ليسا من أهل السُّنَّة والجماعة ، فما الصَّحيح في ذلك ؟

ج : لهم أشياء غلطوا فيها في الصِّفات ، ابن حجر والنَّووي وجماعة آخرون ، لهم أشياء غلطوا فيها ، ليسوا فيها من أهل السُّنَّة ، وهم من أهل السُّنَّة فيما سلموا فيه ولم يحرِّفوه هم وأمثالهم ممَّن غلط " [2] .

وجاء في " الدُّرر السَّنيَّة " : " وهذه الطَّائفة التي تنتسب إلىٰ أبي الحسن الأشعري وصفوا ربَّ العالمين بصفات المعدوم والجماد ؛ فلقد أعظموا الفرية علىٰ الله ، وخالفوا أهل الحقِّ من السَّلف والأئمَّة وأتباعهم ؛ وخالفوا من ينتسبون إليه ، فإنَّ أبا الحسن الأشعري ، صرَّح في كتابه " الإبانة " ، و " المقالات " ، بإثبات الصِّفات ؛ فهذه الطَّائفة المنحرفة عن الحقِّ قد تجرَّدت شياطينهم لصدِّ النَّاس عن سبيل الله ، فجحدوا توحيد الله في الإلهيَّة ، وأجازوا الشِّرك الذي لا يغفره الله !!! فجوَّزوا أن يعبد غيره

---

[1] انظر : البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٤٩–١٥٠) ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن (٤/ ١٩٢–١٩٣).

[2] انظر : مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز (٢٨/ ٤٧) .

من دونه ، وجحدوا توحيد صفاته بالتَّعطيل .فالأئمَّة من أهل السُّنَّة وأتباعهم لهم المصنَّفات المعروفة في الرَّدِّ علىٰ هذه الطَّائفة الكافرة !!! المعاندة !!! كشفوا فيها كلَّ شبهة لهم ، وبيَّنوا فيها الحقَّ الذي دلَّ عليه كتاب الله وسُنَّة رسوله ، وما عليه سلف الأُمَّة وأئمَّتها من كلِّ إمام رواية ودراية " [1] .

فعلماء نجد الأعلام !!! يُصرِّحون بتكفير الأشاعرة ، وبتكفيرهم لهم تكفير للسَّواد الأعظم من الأُمَّة ...أمَّا عن حديثهم عن كتاب " الإبانة " ، فكتاب " الإبانة " كتاب لعبت به الأيدي الأثيمة العابثة ، وقد استوعب المسألة بالدَّليل الأستاذ وهبي غاوجي في رسالته الطيِّبة : " نظرة علميَّة في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلىٰ الإمام أبي الحسن " ، حيث دلَّل وأثبت بأنَّ قسماً لا يستهان به من الإبانة لا يصحُّ نسبته للإمام الأشعري ... وفي كتابي : " كشف الخفا عن عبث الوهَّابيَّة بكتب العلما " ذلك العديد العديد من نماذج العبث التي اقترفتها تلك الشِّرذمة بحقِّ الأمَّة والدِّين وكتب العلما ...

وصنَّف المدعو : عبد الله سعدي الغامدي العبدلي كتاباً سمَّاه : " الأخطاء الأساسيَّة في العقيدة وتوحيد الألوهيَّة من فتح البـــاري بشرح صحيح البخاري " ، تأليف : أحمد بن حجر العسقلاني ....

فيا للعجب ....

وهذا عالمهم : سفر حوالي لا يعتبر الأشاعرة من أهل السُّنَّة [2] .

وهذا الشَّيخ ابن عثيمين يخرج الأشاعرة والماتريديَّة من عموم الأمَّة ، مع العلم أنَّهم يمثِّلون السَّواد الأعظم من علماء الأمَّة ، فقد قال في شرحه للواسطيَّة : " علم من كلام المؤلِّف – رحمه الله – أنه لا يُدخل فيهم من خالفهم في طريقتهم ، فالأشاعرة – مثلاً – والماتريديَّة ، لا يعدون من أهل السُّنَّة والجماعة في هذا الباب لأنهم مخالفون لما كان عليه النَّبي ، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأصحابه في إجراء صفات الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ حقيقتها !!! ولهذا يخطئ من يقول : أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة ثلاثة : سلفيُّون ، وأشعريُّون ، وماتريدون ، فهذا خطأ ، نقول : كيف يمكن الجميع أهل السُّنَّة وهم مختلفون ؟! فماذا بعد الحق إلَّا الضَّلال؟! وكيف يكونون أهل السُّنَّة وكلُّ واحد يردُّ علىٰ الأخر ؟! هذا لا يمكن ، إلَّا إذا أمكن الجمع بين الضدَّين ، فنعم ، وإلَّا فلا شكَّ أنَّ أحدهم وحده هو صاحب السُّنَّة ، فمن هو؟ الأشعريَّة أم الماتريديَّة أم السَّلفيَّة ؟ نقول : من وافق السُّنَّة ، فهو صاحب السُّنَّة ومن خالفها فهو ليس بصاحبها ، فنحن نقول : السَّلف هم أهل السُّنَّة والجماعة ، ولا يصدق الوصف علىٰ غيرهم أبداً ، والكلمات تعتبر معانيها

---

[1] انظر : الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣/ ٢٠٦-٢٠٧) .

[2] انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة (ص٢٢) .

لننظر كيف نسمِّي من خالف السنَّة أهل السُّنَّة ؟ لا يمكن ، وكيف يمكن أن نقول عن ثلاث طوائف مختلفة : أنهم مجتمعون ؟ فأين الاجتماع ؟ فأهل السُّنَّة والجماعة هم السَّلف معتقداً حتىٰ المتأخِّر إلىٰ يوم القيامة إذا كان علىٰ طريقة النَّبي ، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأصحابه فإنَّه سلفي " (١) .

وكفَّر أتباع محمَّد بن عبد الوهَّاب ، الأشاعرة ، وأنَّهم لا يعرفون معنىٰ الشَّهادتين (٢)

وقال المدعو : عمر بن محمود أبو عمر : " ... ولأهميَّة هذه الرُّدود علىٰ المذاهب الدَّخيلة التي تزيَّت بزيِّ الإسلام وعقيدته ، فإنَّنا نقتصر علىٰ الإجابة بالأدلَّة النَّقليَّة النَّصيَّة ، وبأقوال أهل العلم الموثَّقين المقبولين بإجماع أهل الأمَّة " (٣) .

وجاء في مجموع فتاوىٰ ابن باز : " مذهب الأشاعرة هل هو حقٌّ أم ضلال ؟ : ذكر أنَّ الخلافات في العقيدة ضيِّقة وقال : الذين يقولون بضلال مذهب الأشاعرة نقول لهم ارجعوا إلىٰ فتاوىٰ ابن تيمية (٤) ، واقرءوا ماذا كتب ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري حتىٰ نفهم أنَّ هؤلاء جهلة أ. هـ.

---

(١) انظر : هامش شرح الواسطية (ص٦٥ – ٦٦) .

(٢) انظر : الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣١٢، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٦٤) .

(٣) انظر : الرد الأثري علىٰ البيجوري (ص١٢) .

(٤) من المعلوم أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لا يحيدون عمَّا قاله ابن تيمية قيد أُنمله ، بل يعتقدون ما يعتقد من غير نكير ولا تغيير ، وهو عندهم المرجع الذي لا يُجارىٰ ولا يُبارىٰ ، وكلامه عندهم مقياس لعقائد النَّاس ... ومن الأمثلة علىٰ متابعة من يدَّعون السَّلفيَّة لإمامهم ابن تيميَّة : أنَّ المدعو : عبد الكريم صالح الحميد ، ألَّف كتاباً سمَّاه : " القول المختار لبيان فناء النَّار " ردَّ فيه علىٰ الشَّيخ الألباني الذي عارض الإمامين : ابن تيميَّة وتلميذه ابن قيِّم الجوزية القائلين بفناء النَّار ، مع أنَّ بقاء النَّار من الضَّروريات في دين الله تعالىٰ . وكتاب " عبد الكريم الحميد " هو من (منشورات مطبعة السفير ، الرياض ، ١٤١٢هـ) . مع العلم أنَّ العلماء قديماً ردُّوا علىٰ ابن تيمية قوله المخالف لعموم الأمَّة ، انظر مثلاً : " الاعتبار ببقاء الجنة والنَّار " ، لتقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبكي ، عني بنشره : القدسي ، مطبعة التَّرقي ، دمشق ، " رفع الأستار لإبطال أدلَّة القائلين بفناء النَّار " ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني ، بتحقيق : محمَّد ناصر الدِّين الألباني ، (المكتب الإسلامي ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م) ... وقد خالف ابن تيمية في ذلك الجميع ، انظر مثلاً : " لوامع الأنوار البهيَّة " ، لمحمَّد بن أحمد السَّفاريني (٢/ ٢٣٥) ، " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " ، لنعمان بن محمَّد الألوسي (ص٤٢١) ، محمَّد رشيد رضا في مجلَّته المنار : الجزء الأوَّل والثَّاني ، (المجلَّد الثَّاني والعشرون) . والعجيب أنَّ الألباني مع كونه أثبت هذا القول الفاسد علىٰ الشَّيخ ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة ، جعل لهما ثواباً علىٰ اجتهادهما !!! في القول بفناء النَّار ، كما تجد ذلك في تعليقه علىٰ " رفع الاستار " (ص٣٢) ، فيا للعجب ...

فالقوم لا يعنيهم الدَّليل بقدر ما يعنيهم متابعة مشايخهم الذين قلَّدوهم حذو القذَّة بالقذَّة ، حتىٰ ولو اضطرُّوا للتَّأويل الذي لا يقولون به !!!

والجواب أن يقال : لا شكَّ أنَّه ضلَّ بسبب الخلاف في العقيدة فرق كثيرة ، كالمعتزلة ، والجهميَّة ، والرَّافضة ، والقدريَّة وغيرهم ، وأيضاً الأشاعرة ضلُّوا فيما خالفوا فيه الكتاب والسُّنَّة وما عليه خيار هذه الأمَّة من أئمَّة الهدىٰ من الصَّحابة رضي الله عنهم والتَّابعين لهم بإحسان والأئمَّة المهتدين فيما تأوَّلوه من أسماء الله وصفاته علىٰ غير تأويله ، وأبو الحسن الأشعري – رحمه الله – ليس من الأشاعرة . وإن انتسبوا إليه لكونه رجع عن مذهبهم واعتنق مذهب أهل السُّنَّة ، فمدح الأئمَّة له ليس مدحاً لمذهب الأشاعرة .

ولا يصحُّ أن يرمىٰ من اعترض علىٰ الأشاعرة فيما خالفوا فيه عقيدة أهل السُّنَّة بالجهل ، لأنَّ حقيقة الجهل هو القول علىٰ الله بغير علم ، أمَّا من أخذ بالكتاب والسُّنَّة وقواعد الشَّرع المعتبرة وسار علىٰ طريق سلف الأمَّـــة وأنكر علىٰ من تأوَّل أسماء الله وصفـــاته أو شيئاً منها علىٰ غير تأويلها فإنَّه لا يرمىٰ بالجهل " (١) .

ويختم ابن عثيمين كتابه : " القواعد المثلىٰ " بالحكم علىٰ مذهب الأشاعرة ومن وافقهم من أهل الحقِّ بالبطلان ، فيقول : الخاتمة :إذا قال قائل : قد عرفنا بطلان مذهب أهل التَّأويل في باب الصِّفات ، ومن المعلوم أنَّ الأشاعرة من أهل التَّأويل لأكثر الصِّفات ، فكيف يكون مذهبهم باطلاً ، وقد قيل إنَّهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين ؟ .

وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري ؟ وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنَّصيحة لله ولكتابه ولرسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولأئمَّة المسلمين وعامتهم ؟ .

قلنا : الجواب عن السُّؤال الأوَّل : أنَّنا لا نسلِّم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنِّسبة لسائر فرق المسلمين ، فإنَّ هذه دعوىٰ تحتاج إلىٰ إثبات عن طريق الإحصاء الدَّقيق .

ثمَّ لو سلمنا أنَّهم بهذا القدر أو أكثر فإنَّه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ ، لأنَّ العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر .

ثمَّ نقول : إنَّ إجماع المسلمين قديماً ثابت علىٰ خلاف ما كان عليه أهل التَّأويل ، فإنَّ السَّلف الصَّالح من صدر هذه الأمَّة ، وهم الصَّحابة الذين هم خير القرون ، والتَّابعون لهم بإحسان وأئمَّة الهدىٰ من بعدهم ، كانوا مجمعين علىٰ إثبات ما أثبته الله لنفسه ، أو أثبته له رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأسماء

---

(١) انظر : مجموع فتاوىٰ العلامة عبد العزيز بن باز (٣/ ٥٣) .

والصِّفات ، وإجراء النُّصوص علىٰ ظاهرها اللائق بالله تعالىٰ ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل .

وهم خير القرون بنصِّ الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإجماعهم حجَّة ملزمة ، لأنَّه مقتضىٰ الكتاب والسُّنَّة ، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرَّابعة من قواعد نصوص الصِّفات .

والجواب عن السُّؤال الثَّاني : أنَّ أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمَّة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ ، بل لم ينالوا الإمامة في الدِّين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم ، ونزّلوها منزلتها ، وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسُنَّة ما استحقوا به أن يكونوا أئمَّة ، قال الله تعالىٰ : ﴿ ... ﴾ [السجدة: ٢٤] ، وقال عن إبراهيم : ﴿ ... ﴾ [النحل:١٢٠-١٢١]

ثم إنَّ هؤلاء المتأخِّرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه ، وذلك أنَّ أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة :

المرحلة الأولىٰ : مرحلة الاعتزال . اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاماً ، يقرِّره ، ويناظر عليه ، ثم رجع عنه ، وصرَّح بتضليل المعتزلة ، وبالغ في الردِّ عليه .

المرحلة الثَّانية : مرحلة بين الاعتزال المحض والسُّنَّة المحضة . سلك فيها طريق أبي محمَّد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ص٤٧١) من المجلد السَّادس عشر من " مجموع الفتاوىٰ " لابن قاسم : " والأشعري وأمثاله برزخ بين السَّلف والجهميَّة ، أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ، ومن هؤلاء أصولاً عقليَّة ظنُّوها صحيحة ، وهي فاسدة " [١] .

ولنا علىٰ كلام ابن عثيمين الملاحظات التَّالية :

أَوَّلَاً : قوله : " أنَّنا لا نسلِّم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنِّسبة لسائر فرق المسلمين ، فإنَّ هذه دعوىٰ تحتاج إلىٰ إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق " ... أقول : وبالإحصاء والاستقراء الدَّقيق ثبت أنَّ أغلب المفسِّرين ، والمحدِّثين ، والفقهـــاء ، والأصوليِّين ، والمتكلِّمين ، وأهل اللغة ، والمؤرِّخين ، والقادة ، والمصلحين ... هم أشاعرة أو ماتريديَّة ، أو موافقين لهم ، وعلىٰ منهجهم ، سواء من تقدَّمهم أو تأخَّر عنهم ...

فمن أهل التَّفسير وعلوم القرآن على سبيل المثال لا الحصر :

---

[١] انظر : القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ (ص٧٩-٨١) .

أبو محمَّد سهل بن عبد الله التُستري (٢٨٣هـ) ، والزَّجَّاج (٣١٠هـ) ، والطَّبري (٣١٠هـ) ، والطَّبراني (٣٦٠هـ) ، والسَّمرقندي (٣٧٣هـ) ، وابن أبي زَمَنِين المالكي (٣٩٩هـ) ، والماوردي (٤٥٠هـ) ، والقشيري (٤٦٥هـ) ، والواحدي النَّسابوري (٤٦٨هـ) ، وأبو المظفَّر السَّمعاني (٤٨٩هـ) ، وتاج القرَّاء محمود بن حمزة بن نصر ، أبو القاسم برهان الدِّين الكرماني (٥٠٥هـ) ، والبغوي (٥١٦هـ) ، وابن عطيَّة (٥٤٢هـ) ، وابن العربي (٥٤٣هـ) ، وابن الجوزي (٥٩٧هـ) ، والرَّازي (٦٠٦هـ) ، والقرطبي (٦٧١هـ) ، والبيضاوي (٦٨٥هـ) ، والنَّسفي (٧١٠هـ) ، والخازن (٧٤١هـ) ، وأبو حيَّان (٧٤٥هـ) ، وابن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني (٧٧٥هـ) ، والزَّركشي (٧٩٤هـ) ، والفيروزآبادي (٨١٧هـ) ، وابن الجزري (٨٣٣هـ) ، ونظام الدِّين الحسن بن محمَّد بن حسين القمِّي النَّيسابوري (٨٥٠هـ) ، والمحلِّي (٨٦٤هـ) ، والثَّعالبي (٨٧٥هـ) ، والبقاعي (٨٨٥هـ) ، ومحمَّد بن عبد الرَّحمن الإِيجي الشَّافعيّ (٩٠٥هـ) ، والسُّيوطي (٩١١هـ) ، وأبو السُّعود (٩٨٢هـ) ، والشِّهاب الخفَّاجي (١٠٦٩هـ) ، والزّرقاني (١١٢٢هـ) ، والبروسوي (١١٢٧هـ) ، والجمل (١٢٠٤هـ) ، وابن عجيبة (١٢٢٤هـ) ، والصَّاوي (١٢٤١هـ) ، والآلوسي (١٢٧٠هـ) ، والمراغي (١٣٧١هـ) ، وسيِّد قطب (١٣٨٥هـ) ، والطَّاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ) ، والشَّعراوي (١١٨هـ) ، ووهبة الزُّحيلي ، وغيرهم كثير ...

ومن أهل الحديث وعلومه : الخطَّابي (٣٨٨هـ) ، والحاكم (٤٠٥) ، وابن فورك (٤٠٦هـ) ، وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) ، وابن بطَّال (٤٤٩هـ) ، والبيهقي (٤٥٨هـ) ، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) ، والمازري (٥٣٦هـ) ، والقاضي عياض (٥٤٤هـ) ، وابن عساكر (٥٧١هـ) ، والمنذري (٦٠١هـ) ، ومحمَّد بن سعيد بن يحيىٰ بن الدّبيثي الواسطي (٦٣٧هـ) ، وابن الصَّلاح (٦٤٣هـ) ، وأبو العبَّاس القرطبي (٦٥٦هـ) ، والعزّ بن عبد السَّلام (٦٦٠هـ) ، ومحمَّد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ) ، والنَّووي (٦٧٦هـ) ، وابن المنير (٦٨٣هـ) ، وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) ، وابن الزّملكاني (٧٢٧هـ) ، وابن جماعة (٧٣٣هـ) ، وعبد الكريم بن عبد النُّور بن منير الحلبي (٧٣٥هـ) ، والمزِّي (٧٤٢هـ) ، والزَّيلعي (٧٤٣هـ) ، وصلاح الدِّين ، خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ) ، وأحمد بن أحمد الكردي (٧٦٣هـ) ، ومحمَّد بن بهادر الزَّركشي (٧٩٤هـ) ، وعمر بن علي بن الملقِّن (٨٠٥هـ) ، والعراقي (٨٠٦هـ) ، والهيثمي (٨٠٧هـ) ، أبو زرعة العراقي (٨٢٦هـ) ، ومحمَّد بن أبي بكر الدّماميني (٨٢٧هـ) ، وأبو عبد الله محمَّد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي (٧٢٨هـ) ، وبرهان الدِّين بن محمَّد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ) ، ومحمَّد بن أحمد بن محمَّد مرزوق الحفيد (٨٤٢هـ) ، ومحمَّد بن أحمد بن موسىٰ الكفيري (٨٤٦هـ) ، ومحمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن موسىٰ الشَّافعي الحنبلي (٨٤٦هـ) ، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، ومحمود بن أحمد العيني بدر الدِّين أبو محمَّد (٨٥٥هـ) ، والسَّخاوي (٩٠٢هـ) ، والسُّيوطي (٩١١هـ) ، وأحمد بن محمَّد بن أبىٰ بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري

، أبو العبَّاس ، شهاب الدِّين (٩٢٣هـ) ، وابن علَّان (١٠٥٧هـ) ، والمناوي (١٠٣١هـ) ، وعلي القاري (١٠١٤هـ) ، والبيقوني (المتوفى نحو ١٠٨٠هـ) ، والسِّندي (١١٣٦هـ) ، والزَّبيدي (١٢٠٥هـ) ، وعلي بن سليمان البجمعوي المغربي المالكي (١٢٩٨هـ) ، واللكنوي (١٣٠٤هـ) ، وشبير العثماني (١٣٦٩هـ) ، وغيرهم كثير ...

ومن أهل الفقه وأصوله : فمن الحنفيَّة : الجصَّاص (٣٧٠هـ) ، أبو الليث نصر بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم السَّمرقندي (٣٧٣هـ) ، وعبد العزيز البخاري (٤٤٩هـ) ، والبزدوي (٤٨٢هـ) ، والسَّرخسي (٥٥٢هـ) ، والكاساني (٥٨٧هـ) ، والميرغناني (٥٩٣هـ) ، والزَّيلعي (٧٤٣هـ) ، والكمال بن الهمام (٨٦١هـ) ، وابن أمير الحاج (٨٧٩هـ) ، ابن نُجيم (٩٧٠هـ) ، والشّرنبلالي (١٠٦٩هـ) ، والحصكفي (١٠٨٨هـ) ، وابن عابدين (١٢٥٢هـ) ، وأحمد بن محمَّد بن إسماعيل الطَّحطاوي الحنفي (١٢٣١هـ) ، وغيرهم كثير ....

ومن المالكيَّة : ابن رُشد (٥٢٠هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٤هـ) ، والقُرافي (٦٨٤هـ) ، وابن جزِّي (٧٠٨هـ) ، وابن الحاج (٧٣٧هـ) ، والشَّاطبي (٧٩٠هـ) ، والسَّنوسي (٨٩٥هـ) ، وزرُّوق (٨٩٩هـ) ، والدَّردير (١٢٠١هـ) ، والزَّرقاني (١١٢٢هـ) ، والنَّفراوي (١١٢٥هـ) ، والدَّســوقي (١٢٣٠هـ) ، وابن عليش (١٢٩٩هـ) ، وغيرهم كثير ...

ومن الشَّافعيَّة : ابن النَّقيب (٤٥١هـ) ، والجويني (٤٧٨هـ) ، والغزالي (٥٠٥هـ) ، والاسفرائيني (٤١٨هـ) ، والباقلَّاني (٤٠٣هـ) ، والشِّيرازي (٤٧٦هـ) ، والمتولِّي (٤٧٨هـ) ، والسَّمعاني (٥٦٢هـ) ، والرَّازي (٦٠٦هـ) ، والرَّافعي (٦٢٣هـ) ، والآمدي (٦٣١هـ) ، وابن الصَّلاح (٦٤٣هـ) ، والعزّ بن عبد السَّلام (٦٦٠هـ) ، والنَّووي (٦٧٦هـ) ، والبيضاوي (٦٨٥هـ) ، وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) ، وابن الرُّفعة (٧١٠هـ) ، والسُّبكي تقي الدِّين (٧٥٦هـ) ، وتاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) ، والأذرعي (٧٨٣هـ) ، والحصني (٨٢٩هـ) ، وابن المقرّي (٨٣٧هـ) ، والرَّملي (٨٤٤هـ) ، والمحلِّي (٨٦٤هـ) ، وزكريَّا الأنصاري (٩٢٦هـ) ، وابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) ، والشَّربيني (٩٧٧هـ) ، والبجيرمي (١٢٢١هـ) ، والبيجوري (١٢٧٦هـ) ، وغيرهم كثير ...

ومن أهل التَّواريخ والسيِّر والتَّراجـــم : وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) ، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) ، وابن عساكر (٤٩٩هـ) ، والقاضي عياض (٥٤٤هـ) ، والسُّهيلي (٥٨١هـ) ، وابن الأثير (٦٣٠هـ) ، وابن خِلِّكان (٦٨١هـ) ، والمحبّ الطَّبري (٦٩٤هـ) ، والصَّفدي (٦٩٦هـ) ، والمزِّي (٧٤٢هـ) ، والتِّلمساني (٧٧١هـ) ، وابن خلدون (٨٠٨هـ) ، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، والسُّيوطـــي (٩١١هـ) ، والصَّالحي (٩٤٢هـ) ، وغيرهم كثير ...

ومن أهل اللغة : الجرجاني (٤١٧هـ) ، وابن الأنباري (٣٧٧هـ) ، والسُّيوطي (٩١١هـ) ، وابن مالك (٦٧٢هـ) ، وابن عقيل (٥١٣هـ) ، وابن هشام (٧٦١هـ) ، وابن منظور (٧١١هـ) ، والفيروزآبادي (٨١٧هـ) ، والزَّبيدي

(١٢٠٥هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٤هـ) ، والأزهري (٣٧٠هـ) ، وأبو حيَّان (٧٤٥هـ) ، وابن فارس (٣٩٥هـ) ، والكفوي (٩٩٠هـ) ، وابن آجروم (٧٢٣هـ) ، وغيرهم كثير …

ومن القادة : نور الدِّين الشَّهيد (١١٧٤م) ، وصلاح الدِّين الأيُّوبي (٥٨٩هـ) ، والمظفَّر قُطز (٦٥٨هـ) ، والظَّاهر بيبرس (٦٧٦هـ) ، والسُّلطان محمَّد الفاتح (١٤٨١م) ، وغيرهم كثير …

فهؤلاء هم الفُحول الذي اعتنقوا عقيدة التَّنزيه التي خالفها وعارضها من يدَّعون السَّلفيَّة ، فإذا استثنينا هؤلاء الصِّيد الميامين الجهابيذ وغيرهم الكثير الكثير ممَّن هم علىٰ منهجهم ، من أهل الكتاب والسُّنَّة ، فلا يتبقَّىٰ إلَّا الرِّعاع الشَّراذم الذين لا تقوم بهم للدِّين قائمة ، ولا تهتدي بهم في دروب الهلاك هائمة … ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم …

قال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) بعد أن عدَّدَ أئمَّة أهل السُّنَّة والجماعة في علم الكلام من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم : "… ثمَّ بعدهم شيخ النَّظر وإمام الآفاق في الجدل والتَّحقيق : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي صار شجاً في حلوق القدريَّة ، والنَّجَّاريَّة ، والجهميَّة ، والجسميَّة ، والرَّوافض ، والخوارج ، وقد ملأ الدُّنيا كتبه ، وما رزق أحد من المتكلِّمين من التَّبَع ما قد رزق ، لأنَّ جميع أهل الحديث وكلّ من لم يتمعزل من أهل الرَّأي علىٰ مذهبه " (١) .

فالإمام عبد القاهر البغدادي يؤكِّد علىٰ أنَّ الإمام الأشعري كان شوكةً في حُلوقِ القدريَّة ، والنَّجاريَّة ، والجهميَّة ، والجسميَّة ، والرَّوافض ، والخوارج ، وكان سبباً في كدرهم وحزنهم …

ويؤكِّد أيضاً علىٰ أنَّ أهل الرَّأْي والْحَدِيث علىٰ مذهبه ، وأنَّ فقهاء هذَيْن الْفَرِيقَيْنِ وقرَّاؤهم ومحدِّثوهم ومتكلِّموهم متَّفقون علىٰ مقَالَة وَاحِدَة فِي تَوْحِيد الصَّانِع وَصِفَاته وعدله وحكمته ، وَفِي أسمائه وَصِفَاته ، وفي أبواب النُّبُوَّة والإمامة ، وفي أحكام العقبىٰ ، وفي سَائِر أصول الدِّين ، وأنَّ اختلافهم منحصر في فروع الْحَلَال وَالْحَرَام ، وأنَّهم يربأوون بأنفسهم عن تضليل وتفسيق بعضهم بعضاً ، وأنَّهم مُجمعون علىٰ الإقرار بتوحيد الصَّانِع ، وَقِدَمه ، وَقدم صِفَاته الأزليَّة ، وإجازة رُؤْيَته من غير تَشْبِيه وَلَا تَعْطِيل ، مَعَ الإقرار بكتب الله وَرُسُله ، وبتأييد شَرِيعَة الإسلام ، وإباحة مَا أَبَاحَهُ الْقُرْآن ، وَتَحْرِيم مَا حرَّمه الْقُرْآن ، مَعَ قيود مَا صَحَّ من سنَّة رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، واعتقاد الْحَشْر والنشر ، وسؤال الْملكَيْنِ فِي الْقَبْر ، والإقرار بالحوض وَالْمِيزَان ، وبالتَّالي فمن كان منهم فهو من الْفرْقَة النَّاجِية إن ختم

---

(١) انظر : أُصول الدِّين (ص٣٠٩-٣١٠) .

الله لَهُ بهَا ، وَقد دخل فِي هَذِه الْجُمْلَة جُمْهُور الأُمَّة وسوادها الْأَعْظَم من أصحاب مَالك ، وَالشَّافِعِيّ ، وأبي حنيفَة ، والأوزاعي ، والثَّوري ، وَأهل الظَّاهِر ...

وفي ذلك يقول : " فأمَّا الْفرْقَة الثَّالِثَة وَالسَّبْعُونَ فَهِيَ أهل السُّنَّة وَالْجَماعَة من فريقي الرَّأْي والْحَدِيث دون من يشترئ لَهو الحَدِيث . وفقهاء هذَيْن الْفَرِيقَيْنِ وقرَّاؤهم ومحدِّثوهم ومتكلِّمو أهل الحَدِيث مِنْهُم كلُّهم متَّفقون على مقَالَة وَاحِدَة فِي تَوْحِيد الصَّانِع وَصِفَاته وعدله وحكمته ، وَفِي أسمائه وَصِفَاته ، وفي أبواب النُّبُوَّة والإمامة ، وفي أحكام العقبى ، وفي سَائِر أصول الدِّين .

وإنَّما يَخْتَلِفُونَ فِي الْحَلَال وَالْحرَام من فروع الأحكام ، وَلَيْسَ بَينهم فِيمَا اخْتلفُوا فِيهِ مِنْهَا تضليل وَلَا تفسيق ، وهم الْفرْقَة النَّاجِية ، ويجمعها الإقرار بتوحيد الصَّانِع ، وَقِدَمه ، وَقِدم صِفَاته الأزليَّة ، وإجازة رُؤْيَته من غير تَشْبِيه وَلَا تَعْطِيل ، مَعَ الإقرار بكتب الله وَرُسُله ، وبتأييد شَرِيعَة الإسلام ، وإباحة مَا أَبَاحَهُ الْقُرْآن ، وَتَحْرِيم مَا حرَّمه الْقُرْآن ، مَعَ قيود مَا صَحَّ من سنَّة رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، واعتقاد الْحَشْر والنَّشر ، وسؤال الْملكَيْنِ فِي الْقَبْر ، والإقرار بالحوض وَالْمِيزَان ، فَمن قَالَ بِهَذِهِ الْجِهَة الَّتِي ذَكرنَاهَا وَلم يخلط إيمانه بهَا بِشَيْء من بدع الْخَوَارِج ، وَالرَّوَافِض ، والقدريَّة ، وَسَائِر أهل الأهواء ، فَهُوَ من جملَة الْفرْقَة النَّاجِية إن ختم الله لَهُ بهَا ، وَقد دخل فِي هَذِه الْجُمْلَة جُمْهُور الأُمَّة وسوادها الْأَعْظَم من أصحاب مَالك ، وَالشَّافِعِيّ ، وأبي حنيفَة ، والأوزاعي ، والثَّوري ، وَأهل الظَّاهِر " (١) .

ومن المعلوم أنَّ الإمام عبد القاهر البغدادي كان أحد أساطين العلم وفُحوله ، قال عنه الإمام الذَّهبي : " العَلاَّمَةُ ، البَارِعُ ، المُتَفَنِّنُ ، الأُسْتَاذُ ، أَبُو مَنْصُوْرٍ البَغْدَادِيُّ ، نَزِيْلُ خُرَاسَان ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيْفِ البَدِيْعَةِ ، وَأَحَدُ أَعلاَمِ الشَّافِعِيَّةِ ... وَكَانَ أَكبَر تَلاَمِذَة إِبِي إِسْحَاق الإِسْفَرَايِيْنِيّ ، وَكَانَ يُدَرِّس فِي سَبْعَةَ عَشَرَ فَنّاً ، وَيُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ ، وَكَانَ رَئِيْساً مُحْتَشِماً مُثرياً ، لَهُ كِتَاب (التَّكملَة) فِي الحسَاب .

قَالَ أَبُو عثْمَان الصَّابُوْنِيّ : كَانَ الأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُوْرٍ مِنْ أَئِمَّةِ الأُصُوْلِ ، وَصُدُوْر الإِسْلاَمِ بِإِجمَاعِ أَهْلِ الفَضْل ، بَدِيْعَ التَّرتيب ، غَرِيْبَ التَّأْلِيْفِ ، إِمَاماً مُقَدَّماً مُفَخَّماً ، وَمن خرَاب نَيْسَابُوْر خُرُوْجه مِنْهَا " (٢) .

وقال الإمام البيهقي عن الإمام الأشعري على ما نسبه له السُّبكي في " الطَّبقات " : " ... إِلَى أَن بلغت النَّوبَةُ إِلَى شَيخنَا أَبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ رَحمَه الله ، فَلم يحدث في دين الله حَدثاً ، وَلم يَأْتِ فِيهِ ببدعة ، بل أَخذ أقاويل الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَمن بعدهمْ من الْأَئِمَّة في أصُول الدِّين ، فنصرها بِزِيَادَة شرح وتبيين ،

(١) انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص١٩-٢٠) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٢-٥٧٣) .

وَأَنَّ مَا قَالُوا وَجَاء بِهِ الشَّرْع في الْأُصُول صَحِيح في الْعُقُول ، بِخِلَاف مَا زعم أهل الْأَهْوَاء من أَنَّ بعضه لَا يَسْتَقِيم في الآراء ، فَكَانَ في بَيَانه وثبوته مَا لم يدلُّ عَلَيْهِ أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة ، ونصرة أقاويل من مضىٰ من الْأَئِمَّة كأبي حنيفَة ، وسُفْيَان الثوري من أهل الْكُوفَة ، والأوزاعي وَغَيره من أهل الشَّام ، وَمَالك والشافعي من أهل الْحَرَمَيْنِ ، وَمن نحا نَحْوهمَا من أهل الْحجاز ، وَغَيرهَا من سَائِر الْبِلَاد ... " (١) .

وقال الإمام القاضي عياض (٥٤٤هـ) عن الإمام الأشعري ومذهبه : " صنَّف لأهل السُّنَّة التَّصانيف ، وأقام الحجج على إثبات السُّنَّة ، وما نفاه أهل البدع من صفات الله تعالىٰ ورؤيته ، وقِدَم كَلَامِه وقدرته قال : تعلَّق بكتبه أهلُ السُّنَّة ، وأخذوا عنه ، ودرسوا عليه ، وتفقَّهوا في طريقه ، وكثر طلبته وأتباعه ، لتعلُّم تلك الطُّرق في الذَّبِّ عن السُّنَّة ، وبسط الحُجج والأدلَّة في نصر الملَّة ، فسمُّوا باسمه فعرفوا بذلك ـ أي الأشاعرة ... فأهل السُّنَّة من أهل المشرق والمغرب ، بحُجَجه يحتجُّون ، وعلىٰ مناهجه يذهبون ، وقد أثنىٰ عليه غير واحد منهم ، وأثنوا علىٰ مذهبه وطريقه " (٢) .

تَنْبِيْه : قام المتمسلفون القائمون علىٰ المكتبة الشَّاملة بشطب وحذف هذه الفقرة من كتاب " ترتيب المدارك وتقريب المسالك " الموجود ضمن المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ... وهذا هو ديدنهم ... فقد عكفوا علىٰ شطب وإتلاف كلِّ فقرة أو جملة أو حتىٰ كتاب كامل لا يتناسب مع أفكارهم ومعتقداتهم ... وها هم المتمسلفون في ثوبهم الحقيقي ... خيانة للعلم والعلماء ...

ونصَّ الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) علىٰ أنَّ الإمام الأشعري لم يخترع مذهباً جديداً ، وإنَّما بيَّن ووضَّح مَا أصبح عند المبتدعة مُندثراً مُندرساً ، مُنطمساً مُلتبساً بالباطل ، وأنَّ من انتسب إليه لم ينتسب انتساب المقلِّد ، وإنَّما انتساب الموافق ، لقِيَام الْأَدِلَّة علىٰ صِحَّه ما ذهب إليه ، ولكي يتميَّز بذلك عمَّا ذهب إليه الْمُعْتَزلَة ، والجهميَّة المعطِّلة ، والمجسِّمة ، والكرَّاميَّة ، والمشبِّهة السالميَّة ، وَغَيرهم من سَائِر طوائف المبتدعة ، وَأَصْحَاب المقَالات الْفَاسِدَة المخترعة ، وأنَّه لم يخرج فيما قال عمَّا ذهب إليه الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة فِي أُصُول الدِّين ، لأنَّ كلمتهم كانت واحدة في وجوب نفي التَّشْبِيه عَن الْقَدِيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ . كما أكَّد علىٰ أنَّه إذا عُدَّ القَوْل بالتَّنزيه وَترك التَّشْبيه تمشعُراً ، فالموحِّدون بأسرهم أشعريَّة ، وَلَا يضرُّ عِصَابَة انتمت إِلَىٰ موحِّد مُجَرَّد التَّشنيع عَلَيْهَا بِمَا هِيَ مِنْهُ بَرِيَّة ...

---

(١) انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٣/ ٣٩٧) .

(٢) انظر : ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٥٢٤-٥٢٦ باختصار) .

قال الحافظ ابن عساكر (٥٧١هـ) : " ولسنَا نسلِّم أَنَّ أَبَا الْحسن اخترع مذهباً خَامِساً ، وإنَّما أَقَامَ من مَذَاهِب أهل السُّنَّة مَا صَار عِنْد المبتدعة دارساً ، وأوضح من أَقْوَال من تقدَّمه من الْأَرْبَعَة وَغَيرهم مَا غَدَا ملتبساً ، وجدَّد من معالم الشَّرِيعَة مَا أصبح بتكذيب من اعْتدىٰ مُنطمساً ، ولسنَا نتنسب بمذهبنَا فِي التَّوْحِيد إِلَيْهِ علىٰ معنىٰ أَنَا نقلِّده فِيهِ ، ونعتمد عَلَيْهِ ، ولكنَا نوافقه علىٰ مَا صَار إِلَيْهِ من التَّوْحِيد ، لقِيَام الْأَدِلَّة علىٰ صِحَّته ، لَا لمُجَرّد التَّقْلِيد ، وإنَّما يتتسب مِنَّا من انتسب إِلَىٰ مذْهبه ليتميَّز عَن المبتدعة الَّذين لَا يَقُولُونَ بِهِ من أصنَاف الْمُعْتَزلَة ، والجهميَّة المعطِّلة ، والمجسِّمة ، والكرَّاميَّة ، والمُشبِّهة السالميَّة ، وَغَيرهم من سَائِر طوائف المبتدعة ، وَأَصْحَاب المقَالات الْفَاسِدَة المخترعة ، لِأَنَّ الْأَشْعَرِيّ هُوَ الَّذِي انتدب للرَّدِّ عَلَيْهِم حَتَّىٰ قمعهم ، وَأَظْهر لمن لم يعرف الْبدع بِدَعهم ، ولسنَا نرىٰ الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة الَّذين عنيتم فِي أصُول الدِّين مُخْتَلفين ، بل نراهم فِي القَوْل بتوحيد اللَّه وتنزيهه فِي ذَاته مؤتلفين ، وعَلىٰ نفي التَّشْبِيه عَن الْقَدِيم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُجْتَمعين ، والأشعري رَحمَه اللَّه فِي الْأُصُول علىٰ منهاجهم أَجْمَعِينَ ، فَمَا علىٰ من انتسب إِلَيْهِ علىٰ هَذَا الْوَجْه جُنَاح ، وَلَا يُرْجَىٰ لمن تَبرَّأ من عقيدته الصَّحِيحَة فلاح ، فَإِن عددتم القَوْل بالتَّنزيه وَترك التَّشْبِيه تمشعُراً ، فالموحِّدون بأسرهم أشعريَّة ، وَلَا يضرُّ عِصَابَة انتمت إِلَىٰ موحِّد مُجَرَّد التَّشنيع عَلَيْهَا بِمَا هِيَ مِنْهُ بَرِيَّة ... " (١) .

وقال عن الأشاعرة أيضاً : " وهم المتمسِّكون بِالْكتاب والسُّنَّة ، التَّاركون للأسباب الجالبة للفتنة ، الصَّابِرُونَ علىٰ دينهم عِنْد الاختبار والمحنة ، الظَّاهرون علىٰ عدوِّهم مَعَ إطراح الِانْتِصَار والاحنة ، لَا يتركون التَّمَسُّك بِالْقُرْآنِ والحُجج الأثريَّة ، وَلَا يسلكون فِي المعقولات مسالك المعطِّلة الْقَدَرِيَّة ، لكِنهمْ يجمعُونَ فِي مسَائِل الْأُصُول بَين الْأَدِلَّة السَّمعيَّة وبراهين الْعُقُول ، ويتجنَّبون إفراط الْمُعْتَزلَة ، ويتنكَّبون طرق المعطِّلة ، ويطرحون تَفْرِيط المجسِّمة المشبِّهة ، ويفضحون بالبراهين عقائد الْفرق المموِّهة ، وَيُنْكِرُونَ مَذَاهِب الْجَهْمِيَّة ، وينفرون عَن الكراميَّة والسَّالميَّة ، ويبطلون مقَالات الْقَدَرِيَّة ، ويرذلون شُبه الجبريَّة ، ويتبرؤن من الرَّوافض والخوارج ، ويظهرون للواقفين عَن الْحقِّ وُجُوه المخارج ، فمذهبهم أَوسط الْمذَاهب ، وَمَشْرَبهمْ أعذب المشارب ، ومنصبهم أكْرم المنَاصب ، ورتبتهم أعظم الْمَرَاتِب ، فَلَا يُؤثِّر فيهم قدح قَادِح ، وَلَا يظْهر فيهم جُرحُ جَارح ، وَقد ذكرت فِيمَا تقدَّم شرح اعْتِقَادهم ، فَلَا يطعن فيهم إِلَّا الَّذين عمُوا عَن رشادهم " (٢) .

---

(١) انظر : تبيين كذب المفتري تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣٦٠-٣٦٢) .

(٢) انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣٩٧-٣٩٨) .

وقال أيضاً : " ... وَهل من الْفُقَهَاء من الحنيفيَّة ، والمالكيَّة ، وَالشَّافِعِيَّة إِلَّا مُوَافقٌ لَهُ أَو منتسبٌ إِلَيْهِ ، أَو رَاضٍ بحميد سَعْيه فِي دين اللَّه ، أَو مُثنٍ بِكَثْرَة الْعلـــم عَلَيْهِ ، غير شرذمة يسيرَة تُضمرُ التَّشْبِيه ، وتُعادي كلَّ موحِّد يعْتَقد التَّنْزِيه ، وتضـــاهي أَقْوَال أهل الاعتزال فِي ذمِّه ، وتباهي بِإِظْهَار جهلها بقدرة سَعَة علمه " (١) .

وهذه شهادات حقٍّ وصدق من حافظٍ جِهبذٍ ، ملأ الدُّنيا عِلماً ، قال فيه الإمام الذَّهبي : " الحافظ الكبير ، محدِّث الشَّام ، فخرُ الأئمَّة ، صاحبُ التَّصانيف ، والتَّاريخ الكبير ...

قال السَّمعانيُّ : أبو القاسم حافظ ، ثقة ، متقنٌ ، ديِّن ، خيِّر ، حسن السَّمت ، جمع بين معرفة المتن والإسناد ، وكان كثير العلم ، غزير الفضل ، صحيح القراءة ، متثبِّتاً ، رحل وتعب ، وبالغ في الطَّلب ، وجمع ما لم يجمعه غيره ، وأربىٰ علىٰ الأقران .. قال الحافظ عبد القادر : ما رأيت أحفظ من ابن عساكر .

وقال ابن النَّجَّار : أبو القاسم إمام المحدِّثين في وقته ، انتهت إليه الرِّياسة في الحفظ والإتقان ، والثِّقة والمعرفة التَّامَّة ... " (٢) .

وقد أكَّد الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) علىٰ ما قاله الحافظ ابن عساكر من كون الإمام الأشعري كان علىٰ سَنَن الأئمَّة الأربعة الذين اتَّفقت كلمتهم علىٰ أصُول الدِّين ، واجتمعت علىٰ تنزيه الله تعالىٰ ، وعَلىٰ نفي التَّشْبِيه عنه سبحانه ، فقال : " وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد والمنَّة في العقائد يدٌ واحدة ، إلَّا مَـن لحق منها بأهل الاعتزال أو التَّجسيم ، وإلَّا فجمهُورها علىٰ الحقِّ ، يقرُّون عقيدة أبي جعفر الطَّحاوي التي تلقَّاها العلماءُ سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدينون الله برأي شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعري ، الذي لم يعارضه إلَّا مبتدعٌ " (٣) .

وفي كتابه : " طبقاتُ الشافعيَّة الكبْرىٰ " عقد العلَّامة تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) فصـلاً تحت عنوان : ذكر بَيَان أَنَّ طَرِيقَة الشَّيْخ – يعني الأشعري – هي الَّتِي عَلَيْهَا المعتبرون من عُلَمَاء الْإِسْلَام ، والمتميِّزون من الْمذَاهب الْأَرْبَعَة في معرفَة الْحَلَال وَالْحرَام ، والقائمون بنصرة دين سيدنَا محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... قد قدَّمنَا في تضاعيف الْكَلَام مَا يدلُّ علىٰ ذَلِك ، وحكينا لَك مقَالَة الشَّيْخ ابْن عبد السَّلام (٦٦٠هـ) وَمن سبقه إِلَىٰ مثلهَا وتلاه علىٰ قَوْلهَا ، حَيْثُ ذكرُوا أَنَّ الشَّافِعِيَّة ، والمالكيَّة ، وَالْحَنَفِيَّة ، وفضلاء الْحَنَابِلَة

---

(١) انظر : تبيين كذب المفتري تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٤١٠) .

(٢) انظر : تذكرة الحفاظ (٤/ ٨٢-٨٦) .

(٣) انظر : مُعيد النعم ومبيد النقم (ص٢٢-٢٣) .

أشعريُّون ، هَذِه عبارَة ابْن عبد السَّلام شيخ الشَّافِعِيَّة ، وَابْن الْحَاجِب شيخ الْمَالِكِيَّة ، والحصيرىٰ شيخ الْحَنَفِيَّة ، وَمن كَلَام ابْن عَسَاكِر حَافظ هَذِه الْأُمَّة ، الثِّقَة ، الثَّبت : هَل من الْفُقَهَاء الْحَنَفِيَّة ، والمالكيَّة ، وَالشَّافِعِيَّة إِلَّا مُوَافقٌ الأشعري ... ثمَّ قال بعد ذلك : " سَمِعتُ الشَّيْخ الإِمَام رَحمَه الله يَقُول : مَا تضمَّنته عقيدة الطَّحاوي هُوَ مَا يَعْتَقِدهُ الأشعري ، لَا يُخَالِفهُ إِلَّا في ثَلَاث مسَائِل ...

قلت : أَنا أعلم أَنَّ الْمَالِكِيَّة كلُّهم أشاعرة ، لَا أستثني أحداً ، وَالشَّافِعِيَّة غالبهم أشاعرة ، لَا أستثني إِلَّا من لحقَ مِنْهُم بتجسيم أَو اعتزال مِمَّن لَا يعبأ الله بِهِ ، وَالْحَنَفِيَّة أَكْثَرهم أشاعرة ، أعني : يَعْتَقِدُونَ عقد الأشعري ، لَا يخرج مِنْهُم إِلَّا من لحق مِنْهُم بالمعتزلة ، والحنـــابلة أَكثر فضلاء متقدِّميهم أشاعرة ، لم يخرج مِنْهُم عَن عقيدة الأشعري إِلَّا من لحق بِأَهْل التَّجسيم ، وهم في هَذِه الْفرْقَـــة من الْحَنَـــابِلَة أَكثر من غَيرهم " [1] .

فالحنفيَّة ، والمالكيَّة ، والشَّافِعِيَّة ، وفضلاء الْحَنَابِلَة أشعريُّون ، أو ماتريديُّون ... ولم يشذّ عن ذلك إلَّا الهمج الرِّعاع الذين لا يُسمع قولهم ، ممَّن مالوا إلىٰ التَّجسيم ...

وقد اعترف بعض المتمسلفة بذلك ، فهذا الدكتور سفر الحوالي يقول : " ... وَليكن مَعْلُوماً أَن هَذَا الرَّد الْمَوْعُود لَيْسَ مَقْصُوداً بِهِ الصَّابُونِي وَلَا غَيره من الْأَشْخَاص ، فَالْمَسْأَلَة أكبر من ذَلِك وأخطر ، إِنَّهَا مَسْأَلَة مَذْهَب بدعي !!! لَهُ وجوده الواقعي الضَّخم فِي الْفِكر الإسلامي ، حَيْثُ تمتلئ بِهِ كثيرُ من كُتب التَّفْسِير ، وشروح الحَدِيث ، وَكتب اللُّغَة والبلاغة ، وَالْأُصُول ، فضلاً عَن كتب العقائد والفكر ، كَمَا أَنَّ لَهُ جامعاته الْكُبْرَىٰ ومعاهده المنتشرة فِي أَكثر بِلَاد الْإِسْلَام من الفلبِّين إِلَىٰ السَّنغال !!! " [2] .

ثَانِيَاً : وقوله : " ثمَّ لو سلَّمنا أنَّهم بهذا القدر أو أكثر فإنَّه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ !!! لأنَّ العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر " .

قلت : وماذا تقولون ، بل ما هو جوابكم عن مخالفات ابن تيمية لإجماع المسلمين ، فقد أحصىٰ عليه علماء الأمَّة مخالفته للإجماع في غير ما مسألة ، قال الإمام ابن حجر الهيتمي في كلامه عن ابن تيمية : " واعْلم أَنه خَالف النَّاس فِي مسَائِل نبَّه عَلَيْهَا التَّاج السُّبْكِيّ وَغيره . فممَّا خرق فِيهِ الْإِجْمَاع : قَوْله فِي : " عليَّ الطَّلَاق " أَنَّه لَا يَقع عَلَيْهِ ، بل عَلَيْهِ كَفَّارَة يَمِين ، وَلم يقل بِالْكَفَّارَةِ أحد من الْمُسلمين قبله ، وَأَنَّ طَلَاق الْحَائِض لَا يَقع ، وَكَذَا الطَّلَاق فِي طُهْر جَامع فِيهِ ، وَأَنَّ الصَّلَاة إِذا ترُكت عمداً لَا يجب قَضَاؤُهَا ، وَأَنَّ

---

[1] انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٣/ ٣٧٣) ، (٣/ ٣٧٧) .

[2] انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب علىٰ مقالات الصابوني (ص٧) .

الْحَائِض يُبَاح لَهَا بِالطّوافِ بِالْبَيْتِ وَلَا كَفَّارَة عَلَيْهَا ، وَأَنَّ الطَّلَاق الثَّلَاث يُردُّ إِلَىٰ وَاحِدَة ، وَكَانَ هُوَ قبل ادِّعائه ذَلِك نقل أجماع الْمُسلمين علىٰ خِلَافه ، وَأَنَّ المكوس حَلَال لمن أقطعها ، وَأَنَّهَا إِذا أخذت من التجَّار أجزأتهم عَن الزَّكَاة ، وَإِن لم تكن باسم الزَّكَاة وَلَا رسمها ، وَأَنَّ الْمَائِعَات لَا تنجس بِمَوْت حَيَوَان فِيهَا كالفأرة ، وَأَنَّ الْجُنُب يصلِّي تطوّعه بِاللَّيْلِ وَلَا يُؤَخِّرهُ إِلَى أَن يغْتَسل قبل الْفجْر ، وإنْ كَانَ بِالْبَلَدِ ، وَأَنَّ شَرط الْوَاقِف غير مُعْتبَر ، بل لَو وقف علىٰ الشَّافِعِيَّة صرف إِلَىٰ الْحَنَفِيَّة وَبِالْعَكْسِ ، وعَلىٰ الْقُضَاة صُرِف إِلَىٰ الصُّوفِيَّة ، فِي أَمْثَال ذَلِك من مسَائِل الْأُصُول مَسْأَلَة الْحسن والقُبْح الْتزم كل مَا يرد عَلَيْهَا ، وَأَنَّ مُخَالف الْإِجْمَاع لَا يكفر وَلَا يفسق ، وَأَنَّ رَبنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علوّاً كَبِيراً مَحلُّ الْحَوَادِث ، تَعَالَىٰ الله عَن ذَلِك وتقدَّس ، وَأَنَّه مُركَّبٌ تفْتَقر ذَاته افتقار الْكلِّ للجزء ، تَعَالَىٰ الله عَن ذَلِك وتقدَّس ، وَأَنَّ الْقُرْآن مُحدث فِي ذَات الله ، تَعَالَىٰ الله عَن ذَلِك ، وَأَنَّ الْعَالم قديم بالنوع ، وَلم يزل مَعَ الله مخلوقاً دَائِماً فَجعله مُوجباً بِالذَّاتِ لَا فَاعِلاً بِالِاخْتِيَارِ ، تَعَالَىٰ الله عَن ذَلِك ، وَقَوله بالجِسْميَّة والجهة والانتقال ، وَأَنَّه بقَدَر الْعَرْش لَا أَصْغَر وَلَا أكبر ، تَعَالَىٰ الله عَن هَذَا الافتراء الشَّنيع الْقَبِيح ، وَالْكفْر البراح الصَّرِيح ، وخذل مُتَّبِعيه وشتَّت شَمْل معتقديه ، وَقَالَ : إِنَّ النَّار تفنىٰ ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاء غير معصومين ، وَأَنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا جاه لَهُ وَلَا يتوسَّل بِهِ ، وأنَّ إِنْشَاء السّفر إِلَيْهِ بِسَبَب الزِّيَارَة مَعْصِيّة لَا تُقصر الصَّلَاة فِيهِ ، وسيحرم ذَلِك يَوْم الْحَاجة ماسَّة إِلَىٰ شَفَاعَته ، وَأَنَّ التَّوْرَاة وَالْإِنْجِيل لم تبدَّل ألفاظهما وَإِنَّمَا بُدِّلت معانيهما " (١) .

ثَالِثَاً : وقوله : إنَّ إجماع المسلمين قديماً ثابت علىٰ خلاف ما كان عليه أهل التَّأويل ، فإنَّ السَّلف الصَّالح من صدر هذه الأُمَّة ، وهم الصَّحابة الذين هم خير القرون ، والتَّابعون لهم بإحسان ، وأئمَّة الهدىٰ من بعدهم ، كانوا مُجمعين علىٰ إثبات ما أثبته الله لنفسه ، أو أثبته له رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأسماء والصِّفات ، وإجراء النُّصوص علىٰ ظاهرها اللائق بالله تعالىٰ ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل ...

قلتُ : وكم أتمنَّىٰ أن يأتي واحد من المتمسلفة بنقل صريح صحيح علىٰ ما قاله ابن عثيمين ... فمن من الصَّحابة قال بإجراء النُّصوص علىٰ ظاهر معناها ؟!!! مع أنَّ الثَّابت عن السَّلف الصَّالح أنَّهم فوَّضوا

---

(١) انظر : الفتاوىٰ الحديثية (ص١٥٨-١٥٩) ، وللاستزادة في هذه المسألة انظر : الدرَّة المضيَّة في الردِّ علىٰ ابن تيمية (ص٩٩ فما بعدها) .

الكيْف والمعنىٰ ، ولَا يفسِّرون مِنْهَا شَيْئاً ... وبسبب ذلك كفَّروا من سواهم ... وقد أسهبت في توضيح تكفيرهم لعموم الأمَّة في كتابي : " تَكْفِيْرُ الَوهَّابِيَّة لِعُمُوْمِ الأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّة " ، فإلىٰ الله المُشتكىٰ ...

وجاء في فتاوىٰ اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الأوَّل من الفتوىٰ رقم (٧٠٣٤) : س١ إنَّني متحيِّر في العقيدة الإسلاميَّة من ناحية الأسماء والصِّفات لما أجده في مجلَّة (المجتمع) من الخصومات بين الشَّيخين (الفوزان – الصَّابوني) من الرُّدود والرَّدّ عليها ، فجزاكم الله خير . ج١ أوَّلاً : اقرأ كتب السَّلف في توحيد الأسماء والصِّفات ، لتعرف منها أسماء الله وصفاته ، وكلّ ما يجب اعتقاده من أمور التَّوحيد مثل : " مختصر الصَّواعق المرسلة علىٰ الجهميَّة والمعطِّلة " ، وكتاب : " اجتماع الجيوش الإسلاميَّة " ، كلاهما لابن القيِّم ، وكتاب : " العقيدة الواسطيَّة " ، وكتاب : " السُّنَّة " لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل ، فإنَّ السَّلف أعلم بالدِّين ممَّن بعدهم ، وأقوىٰ دليلاً، وأهدىٰ سبيلاً، مع وضوح العبارة والبُعد عن تحريف الكلم عن مواضعه ، وأسأل الله أن يبصرك بالحق ويهديك سواء السَّبيل مع الإخلاص في القول والعمل والزم طاعة الله وطاعة رسوله فذلك مع الدِّراسة والتَّعلُّم أقوىٰ سبب في الوصول إلىٰ الصَّواب والاطمئنان إليه ، وزوال الحيرة ودحض الباطل ، وأكثر من قراءة القرآن ، فإنَّه الأصل ، والسُّنَّة بيان .

ثانياً : الخلاف في مسائل الأسماء والصِّفات بين السَّلف ومن تبعهم في قولهم وبين الخلف ، فالسَّلف ومن تبعهم لا يؤوِّلون نصوص الكتاب والسُّنَّة الدالَّة علىٰ أسماء الله ، ولا يصرفونها عن حقيقتها اللائقة بجلال الله سبحانه وتعالىٰ ، بل يثبتون لله ما دلَّت عليه حقيقة ، من غير تكييف ولا تشبيه له تعالىٰ بخلقه ، ومن غير تأويل ولا تعطيل ، أمَّا الخلف فإنَّهم يؤوِّلون نصوص الكتاب والسُّنَّة المتعلِّقة بأسماء الله وصفاته أو يؤوِّلون بعضها ، فمثلاً قوله تعالىٰ : □ □ □ □ [طه: ٥] يفسِّره السَّلف بأنَّ الله تعالىٰ ارتفع وعلا بنفسه فهو فوق العرش علىٰ ما يليق بجلاله تعالىٰ، ويفوِّضون في كيفيَّة استوائه عليه . أمَّا الخلف فيؤولون الاستواء بالاستيلاء علىٰ العرش وما يحويه ، والتَّسلُّط علىٰ ذلك ، وينفون علوه علىٰ العرش حقيقة فليس الله تعالىٰ– في رأيهم– فوق العالم ولا تحته ولا في أي جهة من جهات العالم ، بل هو في زعمهم في كل مكان ، تعالىٰ الله عن ذلك علواً كبيراً ، وكذلك قوله تعالىٰ : □ □ □ [المائدة: ٦٤] يثبت بها السَّلف أنَّ لله يدين حقيقة علىٰ ما يليق به ، ويثبتون كمال الكرم والسَّخاء من الخبر عنهما بأنَّهما مبسوطتان ، ويقول الخلف : إنَّ المراد بهما الكرم والسَّخاء والإنعام والإعطاء ، فليس لله يدان – في زعمهم – ولا شكَّ أنَّ الحق مع السَّلف ومن تبعهم في إثبات معاني النُّصوص حقيقة من غير تكييف ولا تمثيل له بخلقه ولا تأويل ولا تعطيل ؛ لأنَّ الأصل الحقيقة ولا دليل علىٰ العدول عنها ، فكان السَّلف بذلك أسعد بالدَّليل .

وبالله التَّوفيق . وصلَّىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمَّد ، وآله وصحبه وسلَّم .

اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء (١) .

ولنا علىٰ ما قالته اللجنة الدَّائمة ما يلي :

أوَّلاً : قولهم : إنَّ السَّلف أعلم بالدِّين ممَّن بعدهم وأقوىٰ دليلاً ، وأهدىٰ سبيلاً ، مع وضوح العبارة والبعد عن تحريف الكلم عن مواضعه ... لا نشكُّ في ذلك ... لكن هل أقوال السَّلف في مختلف المسائل بين أيدينا ؟!!! فكم من قول نسبه المتمسلفة للسَّلف والسَّلف منه براء ؟!!!

ثانياً : ثمَّ إنَّ إرشادهم لكتاب : " مختصر الصَّواعق المرسلة علىٰ الجهميَّة والمعطِّلة " لابن قيِّم الجوزيَّة ، وكتاب : " اجتماع الجيوش الإسلاميَّة " لابن قيِّم الجوزيَّة ، وكتاب : " العقيدة الواسطيَّة " ، وكتاب : " السُّنَّة " لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل ...

فهذا من أعجب العجب ... فأصحاب الكُتب بينهم وبين السَّلف بون واسع ... فابن تيمية توفي في العام (٧٢٨هـ) ، وابن قيِّم الجوزيَّة توفي في العام (٧٥١هـ) ، وما اشتملت عليه كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة لا تعبِّر بحقٍّ عن عقائد السَّلف ... وقد أتعبا علماء الأمَّة في الرَّدِّ عليهما ... أمَّا عبد الله بن أحمد ... فكتاب السُّنَّة موضوع مكذوب عليه ، ونحن نبرئ ساحته ممَّا اشتمل عليه كتاب السنَّة ... ولو لم يكن في الكتاب إلَّا عشرات الصَّفحات المُسطَّرة في تكفير الإمام أبي حنيفة لكفاه شناعة وخزياً ... عامل الله واضعه عليه بما يستحق ...

ثالثاً : قولهم : إنَّ السَّلف يفسِّرون قول الله تعالىٰ : ﴿ ... ﴾ [طه: ٥] بأنَّ الله تعالىٰ ارتفع وعلا بنفسه فهو فوق العرش علىٰ ما يليق بجلاله تعالىٰ، ويفوِّضون في كيفيَّة استوائه عليه . أمَّا الخلف فيؤولون الاستواء بالاستيلاء علىٰ العرش وما يحويه ، والتَّسلُّط علىٰ ذلك ، وينفون علوّه علىٰ العرش حقيقة فليس الله تعالىٰ- في رأيهم- فوق العالم ولا تحته ولا في أي جهة من جهات العالم ، بل هو في زعمهم في كلِّ مكان ، تعالىٰ الله عن ذلك علواً كبيراً ... فقول مُجانب للصَّواب وللحقيقة ... بل إنَّ الكثير من السَّلف والخلف أوَّلوا الاستواء بالاستيلاء ، منهم : الإمام أبو بكر محمَّد بن عزيز السِّجستاني ، الإمام نظام الدِّين الحسن بن محمَّد بن حسين القمِّي النَّيسابوري ، الإمام إبراهيم بن السَّري بن سهل ، أبو إسحاق الزَّجَّاج ، الإمام أبو الليث نصر بن محمَّد بن إبراهيم السَّمرقندي الفقيه الحنفي ، الإمام الشَّريف الرَّضي ، الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن حبيب البصري البغدادي ، الشَّهير بالماوردي ، الإمام أبو الحسن

---

(١) انظر : فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣/ ٢٤١-٢٤٣) .

علي بن أحمد بن محمَّد بن علي الواحدي ، النَّيسابوري ، الشَّافعي ، الإمام أبو محمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرَّحمن بن تمام بن عطيَّة الأندلسي المحاربي ، الإمام محمود بن أبي الحسن بن الحسين النَّيسابوري ، الإمام أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيمي الرَّازي الملقَّب بفخر الدِّين الرَّازي خطيب الرَّي ، الإمام أبو محمَّد عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام بن أبي القاسم بن الحسن السّلمي الدِّمشقي ، الملقَّب بسلطان العلماء ، الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي ، الإمام ناصر الدِّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمَّد الشِّيرازي البيضاوي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي ، الإمام محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي ، الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني ، الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي ، محمَّد بن عُزير السِّجستاني ، أبو بكر العُزيري ، مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي ، الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني ، الإمام الرَّبيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري ، أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمَّد بن عقيل البغدادي الظّفري ، الإمام أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد العبدري الفاسي المالكي الشَّهير بابن الحاج ، الإمام نشوان بن سعيد الحميري اليمني ... [1] .

ثمَّ إنَّ تفسيرهم للاستواء بالاستقرار منقول عن بعض الضُّعفاء والمتروكين ... وفي عجالة نضع بين أياديكم ما قاله الإمام البيهقي في هذا المقام ، فقد قال :

---

[1] انظر بالترتيب : كتاب غريب القرآن (ص١١٣-١١٥) ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٢٤٦-٢٥٢) ، معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (٣/ ٣٥٠) ، كتاب غريب القرآن (ص١١٤) ، بحر العلوم (١/ ٥٣٦-٥٣٧) ، تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ١٥٢-١٥٣) ، تفسير الماوردي (٢/ ٢٢٩) ، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٣٧٥) ، (٣/ ٣-٤) بالترتيب ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٠٨) ، (٣/ ١٠٤) ، (٤/ ٣٥٨) ، إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ٣٣٣) ، (١/ ٤٥٠) ، (٢/ ٦٦٣) ، (٢/ ٨٠٣) ، مفاتيح الغيب (١٤/ ٢٥٧-٢٧١) ، (٢٥/ ١٣٦-١٣٩) ، تفسير القرآن ، أبو محمَّد عز الدِّين عبد العزيز بن عبد السَّلام سلطان العلماء (١/ ٤٨٥-٤٨٦) ، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢١٨-٢٢١) ، أنوار التنزيل وأسرار التَّأويل (٣/ ١٦) ، (٣/ ١٨٠) ، تفسير النسفي (٢/ ١٣٣) ، (٢/ ٢٠١) ، (٣/ ٢٣٠) بالترتيب ، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٩٠) ، اللباب في علوم الكتاب (٩/ ١٤٣-١٥٢) ، التوحيد للماتريدي (ص٦٨-٧٧) ، الهداية العلائية (ص٤٧٠) ، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب (ص١١٤) ، تحقيق : محمَّد أديب عبد الواحد جمران ، دار قتيبة ، سوريا ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١٠٦-١٠٧) ، بيان المعاني (١/ ٢٦١-٢٦٢) ، (٢/ ٩٥) ، (٢/ ١٩٢) ، (٣/ ٦) ، (٦/ ٣٥) بالترتيب ، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب (ص٣٣٨-٣٤١) ، الوَاضِح في أُصُول الفِقه (٢/ ٣٧٩-٣٨١) ، المدخل (٢/ ١٤٨-١٤٩) ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣٢٨٢) ...

" أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَىٰ ، قَالَا : ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ ، ثَنَا محمَّد بْنُ الْجَهْمِ ، ثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ زِيَادٍ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : □ □ □ □ □ [البقرة: ٢٩] ، قَالَ : الِاسْتِوَاءُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَىٰ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَسْتَوِيَ الرَّجُلُ وَيَنْتَهِي شَبَابُهُ وَقُوَّتُهُ ، أَوْ يَسْتَوِي مِنِ اعْوِجَاجٍ ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ ؛ وَوَجْهٌ ثَالِثٌ أَنْ تَقُولَ : كَانَ مُقْبِلاً عَلَىٰ فُلَانٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَيَّ يُشَاتِمُنِي وَإِلَيَّ سَوَاءٌ ، عَلَىٰ مَعْنَىٰ أَقْبَلَ إِلَيَّ وَعَلَيَّ ، فَهَذَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ : اسْتَوَىٰ إِلَىٰ السَّمَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ : وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ثُمَّ اسْتَوَىٰ صَعِدَ ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : كَانَ قَاعِداً فَاسْتَوَىٰ قَائِماً ، أَوْ كَانَ قَائِماً فَاسْتَوَىٰ قَاعِداً ، وَكُلٌّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ جَائِزٌ . قُلْتُ : قَوْلُهُ : اسْتَوَىٰ بِمَعْنَىٰ أَقْبَلَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الْإِقْبَالَ هُوَ الْقَصْدُ إِلَىٰ خَلْقِ السَّمَاءِ ، وَالْقَصْدُ هُوَ الْإِرَادَةُ وَذَلِكَ هُوَ الْجَائِزُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ . وَلَفْظُ ثُمَّ تَعَلَّقَ بِالْخَلْقِ لَا بِالْإِرَادَةِ . وَأَمَّا مَا حُكِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنَّمَا أَخَذَهُ عَنْ تَفْسِيرِهِ الْكَلْبِيِّ ، وَالْكَلْبِيُّ ضَعِيفٌ ، وَالرِّوَايَةُ عَنْهُ عِنْدَنَا فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ " .

وقال الإمام البيهقي : " فَأَمَّا مَا أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ محمَّد بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ محمَّد بْنِ مَحْبُورٍ الدَّهَّانُ ، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ محمَّد بْنِ هَارُونَ ، أنا أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ نَصْرٍ اللَّبَّادُ ، ثنا يُوسُفُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ محمَّد بْنِ مَرْوَانَ عَنِ الْكَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ : □ □ □ □ [الأعراف: ٥٤] ، يَقُولُ : اسْتَقَرَّ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَيُقَالُ امْتَلَأَ بِهِ ، وَيُقَالُ : قَائِمٌ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَهُوَ السَّرِيرُ " .

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ □ □ □ □ [الأعراف: ٥٤] ، يَقُولُ : اسْتَوَىٰ عِنْدَهُ الْخَلَائِقُ ، الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ ، وَصَارُوا عِنْدَهُ سَوَاءً " وَيُقَالُ : اسْتَوَىٰ اسْتَقَرَّ عَلَىٰ السَّرِيرِ . وَيُقَالُ : امْتَلَأَ بِهِ . فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُنْكَرَةٌ ، وَإِنَّمَا أَضَافَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دُونَ مَا بَعْدَهُ ، وَفِيهِ أَيْضًا رَكَاكَةٌ ، وَمِثْلُهُ لَا يَلِيقُ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، إِذَا كَانَ الِاسْتِوَاءُ بِمَعْنَىٰ اسْتِوَاءِ الْخَلَائِقِ عِنْدَهُ ، فَإِيْشِ الْمَعْنَىٰ فِي قَوْلِهِ : □ [الأعراف: ٥٤] ؟ وَكَأَنَّهُ مَعَ سَائِرِ الْأَقَاوِيلِ فِيهَا مِنْ جِهَةِ مَنْ دُونَهُ ، وَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ يَقُولُ : اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَىٰ السَّرِيرِ ، وَرَدَّ الِاسْتِقْرَارَ إِلَىٰ الْأَمْرِ ، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا وَالْكَلْبِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ كُلُّهُمْ مَتْرُوكٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ، لَا يَحْتَجُّونَ بِشَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ لِكَثْرَةِ الْمَنَاكِيرِ فِيهَا ، وَظُهُورِ الْكَذِبِ مِنْهُمْ فِي رِوَايَاتِهِمْ "

أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدَ بْنُ محمَّد الْمَالِينِيُّ ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ ، ثَنَا محمَّد بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَاصِمٍ الْبُخَارِيُّ ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ محمَّد الزُّهْرِيُّ ، ثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ محمَّد بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، قَالَ : كُنَّا نُسَمِّيهِ دروغ زن ، يَعْنِي أَبَا صَالِحٍ مَوْلَىٰ أُمِّ هَانِئٍ .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَفِيدُ ، ثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، يُحَدِّثُ عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ : قَالَ الْكَلْبِيُّ : قَالَ لِي أَبُو صَالِحٍ : كُلُّ مَا حَدَّثْتُكَ كَذِبٌ .

أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ ، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ ، ثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْفَلَّاسُ ، ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الْكَلْبِيِّ ، قَالَ : قَالَ لِي أَبُو صَالِحٍ : انْظُرْ كُلَّ شَيْءٍ رَوَيْتَ عَنِّي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَلَا تَرْوِهِ . قَالَ : وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَانَ يَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ الْحَرِيشِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا مُعَاوِيَةَ يَقُولُ : قُلْنَا لِلْكَلْبِيِّ : بَيِّنْ لَنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ أَبِي صَالِحٍ وَمَا هُوَ قَوْلُكَ ، فَإِذَا الْأَمْرُ عِنْدَهُ قَلِيلٌ . قَالَ : وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، ثَنَا الْجُنَيْدِيُّ ، ثنا الْبُخَارِيُّ قَالَ : محمَّد بْنُ السَّائِبِ أَبُو النَّضْرِ الْكَلْبِيُّ الْكُوفِيُّ تَرَكَهُ يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ يَعْقُوبَ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ محمَّد ، يَقُولُ : سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ ، يَقُولُ : الْكَلْبِيُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ .

أَخْبَرَنَا أَبُو سَهْلٍ أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَانَ الْمُزَكِّي ، ثنَا أَبُو الْحُسَيْنِ محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَامِدٍ الْعَطَّارُ ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّاوَسَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ محمَّد بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ ، يَقُولُ : محمَّد بْنُ مَرْوَانَ الْكُوفِيُّ صَاحِبُ الْكَلْبِيِّ سَكَتُوا عَنْهُ ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ الْبَتَّةَ قُلْتُ : وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ صَحِيحَةً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثُمَّ لَا يَرْوِيهَا وَلَا يَعْرِفُهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ ، مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهَا ، وَمَا تَفَرَّدَ بِهِ الْكَلْبِيُّ وَأَمْثَالُهُ يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَالْحَدُّ يُوجِبُ الْحَدَثَ لِحَاجَةِ الْحَدِّ إِلَىٰ حَادٍّ خَصَّهُ بِهِ ، وَالْبَارِي قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ " [١] .

ثمَّ إنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الكيْف ...

قال الإمام أبو جعفر أحمد بن سلامة الطَّحاوي الحنفي في عقيدته : " وتعالىٰ – أي الله – عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات ، لا تحويه الجهات السِّت كسائر المبتدعات " .

وقال الإمام أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسىٰ بن مهران الأصبهاني (٤٣٠هـ) في ترجمة ذي النُّون المصري (٢٤٥هـ) : " أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ ، – فِي كِتَابِهِ وَقَدْ رَأَيْتُهُ – وَحَدَّثَنِي عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ محمَّد الْعُثْمَانِيُّ ، قَالَ : أَنْشَدَنِي محمَّد بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَاشِمٍ لِذِي النُّونِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ :

---

[١] انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٢٧٨) ، (٢/ ٣٠٣) ، (٢/ ٣٠٧) ، (٢/ ٣١١-٣١٢) بالترتيب .

رَبٌّ تَعَالَىٰ فَلَا شَيْءَ يُحِيطُ بِــــه وَهُوَ الْمُحِيطُ بِنَـــا فِي كُلِّ مُرْتَصَد

لا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُهُ وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَـــدِ

وَكَيْفَ يُدْرِكُـــهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَـــدِ

أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُـــهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ وَقَدْ تَعَالَىٰ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَـدِ (١)

وقال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني ، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) نقلاً عن الإمام مالك : " ... وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ، وَكَيْفٌ عَنْهُ مَرْفُوعٌ " (٢) .

وقال الإمام : شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ بنُ الخَلاَّل ، أَخْبَرَنَا أَبُو الفَضْلِ الهَمْدَانِيّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ السِّلَفِيُّ ، أَخْبَرَنَا محمَّد بنُ مَرْزُوْق الزَّعْفَرانِيّ ، حَدَّثَنَا الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْب قَالَ : أَمَّا الكَلاَمُ فِي الصِّفَات ، فَإِنَّ مَا رُوِيَ مِنْهَا فِي السُّنَن الصِّحَاح ، مَذْهَبُ السَّلَف إِثبَاتُهَا وَإِجرَاؤُهَا عَلَىٰ ظوَاهرهَا ، وَنَفْيُ الكَيْفِيَة وَالتَّشبيه عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ ، فَأَبطلُوا مَا أَثبَتَهُ الله ، وَحققهَا قَوْمٌ مِنَ المُثْبِتين ، فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَىٰ ضَرْب مِنَ التَّشبيه وَالتَّكييف ، وَالقصدُ إِنَّمَا هُوَ سُلُوْك الطَّرِيقَة المتوسطَة بَيْنَ الأَمرَين ، وَدينُ الله تَعَالَىٰ بَيْنَ الغَالِي فِيْهِ وَالمُقصِّر عَنْهُ .

وَالأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الكَلاَم فِي الصِّفَات فَرْعُ الكَلاَم فِي الذَّات ، وَيُحتذَىٰ فِي ذَلِكَ حَذْوُهُ وَمثَالُه ، فَإِذَا كَانَ معلُوْماً أَن إِثْبَاتَ رَبِّ العَالِمين إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وَجُوْدٍ لاَ إِثْبَاتُ كَيْفِيَة ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَاته إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وَجُوْدٍ لاَ إِثْبَاتُ تحديدٍ وَتكييف "(٣) .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي مَعْنَىٰ النُّزُولِ عَلَىٰ أَقْوَالٍ : فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَهُمُ الْمُشَبِّهَةُ ، تَعَالَىٰ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ . وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ صِحَّةَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً ، وَهُمُ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ ، وَهُوَ مُكَابَرَةٌ ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ وَأَنْكَرُوا مَا فِي الْحَدِيثِ إِمَّا جَهْلاً وَإِمَّا عِنَاداً . وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ عَلَىٰ مَا

---

(١) انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٣٨٨) .

(٢) انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٤) .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٨٣-٢٨٤) .

وَرَدَ مُؤْمِنًا بِهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الْإِجْمَالِ مُنَزِّهاً اللَّهَ تَعَالَىٰ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَهُمْ جُمْهُورُ السَّلَفِ ، وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَالسُّفْيَانَيْنِ وَالْحَمَّادَيْنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ وَغَيْرِهِمْ " [1] .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " وَلَيْسَ قَوْلُنَا : إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، أَيْ : مُمَاسٌّ لَهُ أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ فَقُلْنَا لَهُ بِهِ وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " [2]

وتالياً باقة من أقوال السَّلف في الاستواء ...

قال الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري (٣٢٤هـ) : " وأنَّ الله تعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش علىٰ الوجه الذي قاله ، وبالمعنىٰ الذي أراده ، استواء منزَّهاً عن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش ، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش ، وفوق كلِّ شيء ، إلىٰ تُخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لا تزيده قرباً إلىٰ العرش والسَّماء ، بل هو رفيع الدَّرجات عن العرش ، كما أنَّه رفيع الدَّرجات عن الثَّرىٰ ، وهو مع ذلك قريب من كلِّ موجود ، وهو أقرب إلىٰ العبد من حبل الوريد ، وهو علىٰ كلِّ شيء شهيد " [3] .

وقال الإمام محمَّد بن عُزير السِّجستاني، أبو بكر العُزيري (٣٣٠هـ) : " وَقَوله: [illegible] قيل : مَعْنَاهُ : اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ وقهره بعزته وظفر بِهِ . وَقيل : مَعْنَاهُ : علا عَلَيْهِ ، وَمعنىٰ الْعُلُوّ والاستيلاء فِي صفة الله تَعَالَىٰ متشابهان ؛ لِأَنَّهُ يَعْلُو قاهراً ومدبراً لأمور ، ومستولياً عَلَيْهَا . والاستواء علىٰ سِتَّة أوجه : انتصاب ، وضدّ الإعوجاج ، والاعتدال ، وَمِنْهسمي (اسْتَوَىٰ اللَّيْل وَالنَّهَار) ، وَتَمام الشَّبَاب ، وانتهاؤه . قَالَ تَعَالَىٰ : أَلَخ لم لى ليَّ [القصص:١٤] ، وَالْقَصْد فِي الشَّيْء ، والإقبال عَلَيْهِ . حكىٰ الْفرَّاء : كَانَ مُقبلا عَليّ فلَان ثمَّ اسْتَوَىٰ إِلَيَّ يشاتمني ، والاستيلاء علىٰ الْأَمر ، والتَّفرُّد بِهِ ، وَمِنْه قَوْلهم : (اسْتَوَىٰ فلَان علىٰ الْملك) ، وَفِي عمله أَي اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ ، وَتفرَّد بِهِ . قَالَ الشَّاعِر :

قد اسْتَوَىٰ بِشْرُ علىٰ العِراقِ   من غَيْرِ سَيْفٍ ودَمٍ مهراق

---

[1] انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣/ ٣٠) .

[2] انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٤١٣) .

[3] انظر : الإبانة عن أصول الديانة (ص٢١) .

أي : استولىٰ عَلَيْهَا ، وَحكىٰ أَبُو عُبَيْدَة : اسْتَوَىٰ فلَان علىٰ الْجَبَل ، أَي : علا عَلَيْهِ " (١) .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " ثمَّ اخْتلف أهل الْإِسْلَام فِي القَوْل بِالْمَكَانِ ، فَمنهمْ من زعم أَنَّه يُوصف بِأَنَّهُ علىٰ الْعَرْش مستو ، وَالْعرش عِنْدهم السَّرير الْمَحْمُول بِالْمَلَائِكَةِ المحفوف بهم ﴿□ □ □□ □ □ □ □ □ □ □﴾ [الحاقة: ١٧] ، وَقَوله : ﴿لخ لم لى لي □﴾ [الزمر: ٧٥]، وَقَوله :﴿ئج ئح ئخ ئم ئه﴾ [غافر:] ، وَاحْتَجُّوا لِلْقَوْلِ بِهِ بقوله : ﴿□ □ □ □﴾ [طه: ٥] ، وَيرْفَع النَّاس إِلَىٰ السَّمَاء بالدَّعوات أَيْديهم وَمَا يأملون من الْخيرَات ، وَيَقُولُونَ : هُوَ صَار إِلَيْهِ بعد أَن لم يكن لقَوْله :﴿□ □ □ □ □﴾ [الأعراف: ٥٤] .

وَمِنْهُم من يَقُول هُوَ بِكُل مَكَان بقوله : ﴿□ نم نى □ □ □ □ □ □﴾ [المجادلة: ٧] ، وَقَوله : ﴿□ □ □ □ نم نى﴾ [ق: ١٦] ، وَقَوله : ﴿□ □ □ □ بر □ □﴾ [الواقعة: ٨٥] ، وَقَوله :﴿□ □ □ □ □ □ □ بج بح﴾ [الزخرف: ٨٤] ، وظنُّوا أَنَّ القَوْل بِأَنَّهُ فِي مَكَان دون مَكَان يُوجب الْحَدّ ، وكلّ ذي حدّ مقصر عَمَّا هُوَ أعظم مِنْهُ ، وَذَلِكَ عيب وَآفَة وَفِي ذَلِك إِيجَاب الْحَاجة إِلَىٰ الْمَكَان مَعَ مَا فِيهِ إِيجَاب الْحَد إِذْ لَا يحْتَمل أَن يكون أعظم من الْمَكَان لما هُوَ سخف فِي الْمُتَعَارف أَن يخْتَار أُحْدُ مَكَاناً لَا يَسعهُ فَيصير حد الْمَكَان حَده جلّ رَبنَا عَن ذَلِك وَتَعَالَىٰ .

وَمِنْهُم من قَالَ بنفي الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، وَكَذَلِكَ بالأمكنة كلهَا إِلَّا علىٰ مجَاز اللُّغَة ، بِمَعْنىٰ : الْحَافِظ لَهَا والقائم بهَا .

قَالَ الشَّيْخ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله : وَجُمْلَة ذَلِك أَنَّ إِضَافَة كُلية الْأَشْيَاء إِلَيْهِ وإضافته عزَّ وَجلَّ إِلَيْهَا يخرج مخرج الْوَصْف لَهُ بالعلوّ والرّفعة ومخرج التَّعْظِيم لَهُ والجلال كَقَوْلِه :﴿□ □ سه □﴾ [البقرة: ١٠٧] ، ﴿نم نى □﴾ [مريم: ٦٥] ، إِلَه الْخلق : ﴿□ □﴾ [الفاتحة: ٢] ، وَفَوق كل شَيْء وَنَحْوه وَإِضَافَة الْخَاص إِلَيْهِ يخرج مخرج الاختصاص لَهُ بالكرامة والمنزلة والتفضيل لَهُ علىٰ من هُوَ بجوهره نَحْو قَوْله : ﴿لهمجمح مخ مم﴾ [النحل: ١٢٨] ، وَقَوله : ﴿□ □ □﴾ [الجن: ١٨] ، ﴿□ □﴾ [الشمس:١٣] ، بَيت الله ، وَغير ذَلِك ، وَلَا يخرج شَيْء من ذَلِك علىٰ مثل الْمَفْهُوم من إِضَافَة الْخلق بَعضهم إِلَىٰ بعض لَا قطع احتمال مثله فِي الْخلق ، إِذْ قد تخرج أَيْضاً إِضَافَة التَّخْصِيص مخرج التَّفْضِيل والعموم مخرج فضل السُّلْطَان وَالْولَايَة .

---

(١) انظر : غريب القرآن المسمىٰ بنزهة القلوب ، محمَّد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري ، (ص١١٤) ، تحقيق : محمَّد أديب عبد الواحد جمران ، دار قتيبة ، سوريا ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحِمَه الله : الأَصْل فِيهِ أَن الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان وَجَائِز ارْتِفَاع الْأَمْكِنَة وبقاؤه علىٰ مَا كَانَ فَهُوَ علىٰ مَا كَانَ وَكَانَ علىٰ مَا عَلَيْهِ الْآن جلّ عَن التَّغَيُّر والزَّوال والاستحالة والبطلان إِذْ ذَلِك أَمَارَات الْحَدث الَّتِي بهَا عرف حدث الْعَالم وَدلَالَة احتمال الفناء إِذْ لَا فرق بَين الزَّوَال من حَال إِلَىٰ حَال ليعلم أَن حَاله الأولىٰ لم تكن لذاته إِذْ لَا يحْتَمل زَوَال مَا لزم ذَاته وَبَين أَنَّهَا لَيست لذاته لما احْتمل هُوَ قبُول الْأَعْرَاض وانتقال الْأَحْوَال ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

وَبعد ، فَإِنَّ فِي تَحْقِيق الْمَكَان لَهُ وَالْوَصْف لَهُ بِذَاتِهِ فِي كل مَكَان تَمْكِين الْحَاجة لَهُ إِلَىٰ مَا بِهِ قراره علىٰ مثل جَمِيع الْأَجْسَام والأعراض الَّتِي قَامَت بالأمكنة وفيهَا تقلبت وقرت علىٰ خُرُوج جُمْلَتهَا عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ فَمن أَنْشَأَهَا وَأمْسك كليتها لَا بمَكَان يتعالىٰ عَن الْحَاجة إِلَىٰ مَكَان أَو الْوَصْف بِمَا عَلَيْهِ الْعَالم أَن كليته لَا فِي مَكَان وَأَنه بجزئياته فِي الْمَكَان .

ثمَّ إِنَّ الله تَعَالَىٰ لَو جعل فِي مَكَان لجعل بِحَق الْجُزْئِيَّة من الْعَالم وَذَلِكَ أثر النُّقْصَان بل لما استقام قيام جَمِيع الْعَالم لَا بالأمكنة للجملة فقيمه علىٰ ذَلِك أَحَق وَأولىٰ وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحِمَه الله ثمَّ القَوْل بالكون علىٰ الْعَرْش وَهُوَ مَوضِع بِمَعْنىٰ كَونه بِذَاتِهِ أَو فِي كل الْأَمْكِنَة لَا يعدو من إحاطة ذَلِك بِهِ أَو الاستواء بِهِ أَو مجاوزته عَنهُ وإحاطته بِهِ فَإِن كَانَ الأول فَهُوَ إِذا مَحْدُود بِهِ محاط مَنْقُوص عَن الْخلق إِذْ هُوَ دونه وَلَو جَازَ الْوَصْف لَهُ بِذَاتِهِ بِمَا يُحِيط بِهِ من الْأَمْكِنَة لجَاز بِمَا يُحِيط بِهِ من الْأَوْقَات فَيصير متناهيا بِذَاتِهِ مقصرا عَن خلقه وَإِن كَانَ علىٰ الْوَجْه الثَّانِي فَلَو زيد علىٰ الْخلق لَا ينقص أَيْضا وَفِيه مَا فِي الأول وَإِن كَانَ علىٰ الْوَجْه الثَّالِث فَهُوَ الْأَمر الْمَكْرُوه الدَّال علىٰ الْحَاجة وعَلىٰ التَّقْصِير من أَن ينشئ مَا لَا يفضل عَنهُ مَعَ مَا يذم ذَا من فعل الْمُلُوك أَن لَا يفضل عَنْهُم من المعامد شَيْئاً .

وَبعد ، فَإِن فِي ذَلِك تجزئة بِمَا كَانَ بعضه فِي ذِي أبعاض وَبَعضه يفضل عَن ذَلِك وَذَلِكَ كُلُّه وصف الْخَلَائق وَالله يتعالىٰ عَن ذَلِك .

وَبعد فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الارتفاع إِلَىٰ مَا يَعْلُو من الْمَكَان للجلوس أَو الْقيام شرف وَلَا علو وَلَا وصف بالعظمة والكبرياء كمن يَعْلُو السطوح أَو الْجبَال إِنَّه لَا يسْتَحق الرّفْعَة علىٰ من دونه عِنْد إستواء الْجَوْهَر فَلَا يجوز صرف تَأْوِيل الْآيَة إِلَيْهِ مَعَ مَا فِيهَا ذكر العظمة والجلال إِذْ ذكر فِي قَوْله تَعَالَىٰ : ﵟ□ □ □ □ﵞ [الأعراف: ٥٤] ، فدلَّك علىٰ تَعْظِيم الْعَرْش أَي شَيْء كَانَ من نور أَو جَوْهَر لَا يبلغهُ علم الْخلق وَقد روىٰ عَن نَبِي الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنه وصف الشَّمْس أَن جِبْرِيل يَأْتِيهَا بكف من ضوء الْعَرْش فيلبسها كَمَا يلبس أحدكُم قَمِيصه كل يَوْم تطلع وَذكر فِي الْقَمَر كفا من نور الْعَرْش فإضافة الاستواء إِلَيْهِ لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا علىٰ تَعْظِيمه بِمَا ذكره علىٰ أثر ذكر سُلْطَانه فِي ربوبيته وخلقه مَا ذكر وَالثَّانِي علىٰ تَخْصِيصه بِالذكر بِمَا هُوَ

أعظم الْخلق وأجله علىٰ الْمَعْرُوف من إِضَافَة الْأُمُور الْعَظِيمَة إِلَىٰ أعظم الْأَشْيَاء كَمَا يُقَال تمّ لفُلَان ملك بلد كَذَا واستوىٰ علىٰ مَوضِع كَذَا لَا علىٰ خُصُوص ذَلِك فِي الْحق وَلَكِن مَعْلُوم أَن من لَهُ ملك ذَلِك فَمَا دونه أَحَق وعَلىٰ ذَلِك قَوْله تَعَالَىٰ ﴿ بن بى ﴾ [المائدة: ٣] مَا صَارَت لَهُ أم الْقرىٰ وأيس الَّذين كفرُوا من دينهم وَكَذَا مَا ذكر من إِرْسَال الرُّسُل إِلَىٰ الفراعنة وَإِلَىٰ أم الْقرىٰ لَا يتخصص ذَلِك وَلَكِن بِذكر عظم الْأَمر فَمثله أَمر الْعَرْش وَهُوَ كَقَوْلِه : ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٢٣] ، وَقَوله : ﴿ ﴾ [الإسراء: ١٦] علىٰ لُحُوق غير بهم وَيحْتَمل أَن يكون علىٰ المنفىٰ بِوَصْف الْمَكَان إِذْ هُوَ أَعلَىٰ الْأَمْكِنَة عِنْد الْخلق وَلَا تقدر الْعُقُول فَوْقه شَيْئا فَأَشَارَ إِلَيْهِ ليعلم علوه عَن الْأَمْكِنَة وتعاليه عَن الْحَاجة وعَلىٰ ذَلِك قَوْله : ﴿ نم نى ﴾ [المجادلة: ٧] ، والنَّجوىٰ لَيْسَ من نوع مَا يُضَاف إِلَىٰ الْمَكَان وَلَكِن يُضَاف إِلَىٰ الْأَفْرَاد فَأخْبر بعلوه عَن الْأَمْكِنَة وتعاليه عَن أَن يخفىٰ عَلَيْهِ شَيْء ثمَّ بقدرته بقوله : ﴿ نم نى ﴾ [ق:١٦] أَي بالسلطان وَالْقُوَّة وبألوهيته فِي الْبِقَاع كلهَا لِأَنَّهَا أمكنة الْعِبَادَة وَبِقَوْلِهِ : ﴿ ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، وَيملك كل شَيْء بقوله : [البقرة: ١٠٧] ثمَّ بعلوه وجلاله بقوله ﴿ مم نج نح نخنم ﴾ [الأنعام:١٨] ، وَقَوله : ﴿ ﴾ [الأنعام: ١١٠] ، فَجمع فِي هَذِه الأحرف مَا فرق فِي تِلْكَ ليعلم أَنه بِكُل مَا سمىٰ بِهِ وَوصف كَانَ ذَلِك لَهُ بِذَاتِهِ لَا بِشَيْء من خلقه وَكَذَلِكَ عزه وشرفه ومجده جلّ ثَنَاؤُهُ عَن الْأَشْبَاه وَلَا إِلَه غَيره

وَقَالَ بَعضهم يُرِيد بالعرش الْملك إِذْ هُوَ اسْم مَا ارْتَفع من الْأَشْيَاء وَعلا حَتَّىٰ سمّىٰ بِهِ السُّطوح ورؤوس الْأَشْجَار والاستواء قيل فِيهِ بأوجه ثَلَاثَة أَحدهَا الإستيلاء كَمَا يُقَال اسْتَوَىٰ فلَان علىٰ كورة كَذَا بِمَعْنىٰ استولىٰ عَلَيْهَا وَالثَّانِي الْعُلُوّ والإرتفاع كَقَوْلِه " ﴿ لم لى لي ﴾ [المؤمنون: ٢٨] ، وَالثَّالِث التَّمام كَقَوْلِه تَعَالَىٰ : ﴿ لم لى ليَّ [القصص: ١٤] ، وَقد قيل بِالْقَصْدِ إِلَىٰ ذَلِك وَجه بعض أهل الْأَدَب قَوْله : ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٩] ، بِمَعْنىٰ خلق علىٰ التَّمْثِيل بِفعل الْخلق فِيمَا يَتْلُو فعلهم أَن يكون بِالْقَصْدِ وَإِن كَانَ لَا يُقَال لَهُ قصد وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

قَالَ الشَّاعِر :

ظَنَنْت أَن عرشك لَا يَزُول وَلَا يُغير ...

وَقَالَ آخر:

إِذا مَا بنوا مَرْوَان ثلث عروشهم   وأودوا كَمَا أودت إياد وحمير

وَقَالَ النَّابِغَة :

عروش تفانوا بعد عز وَأَنَّهُمْ   هووا بعد مَا نالوا السَّلامَة والغنىٰ

وَقَالَ آخر :

بعد ابْن جَفْنَة وَابْن ماثل عَرْشه والحاربين تؤملون فلاحا

قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله : ثمَّ الْوَجْه فِي ذَلِك لَو كَانَ علىٰ الإستيلاء وَالْعرش الْملك إِنَّه مستول علىٰ جَمِيع خلقه وعَلىٰ هَذَا التَّأْوِيل الْمَحْمُول غير هَذَا يدل علىٰ الْأَمريْنِ قَوْله تَعَالَىٰ ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [التوبة: ١٢٩] ، بِمَعْنىٰ الْملك الْعَظِيم وَفِيه إِثْبَات عروش غَيره فَذَلِك يحْتَمل مَا يحمل ويحف بِهِ الْمَلَائِكَة ، وَالله الْمُوفق .

وَأما علىٰ التَّمام والعلو فَهُوَ أَن الله تَعَالَىٰ قَالَ ﭐﱡ ﭐ يرﭐ ﭐ ين ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [فصلت: ٩] إِلَىٰ قَوْله : ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [فصلت: ١٢] فَأخْبر بِخلق مَا ذكر فِي سِتَّة أَيَّام علىٰ التفاريق ثمَّ أجملها فِي مَوضِع فَقَالَ : ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ

[الأعراف: ٥٤] ، بِمَعْنىٰ خلق الممتحن من خلق الأَرْض وَالسَّمَاوَات فبهم ظهر تَمام الْملك وَعلا وارتفع إِذْ هم المقصودون من خلق مَا بَينا فبذلك تمّ معنىٰ الْملك وَعلا إِذا وصل إِلَىٰ الَّذين لَهُم وَقد قيل ذَا فِي خلق الْبشر خَاصَّة بقوله : ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [البقرة: ٢٩] ، وَقَوله : ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ[إبراهيم: ٣٣] ، وَقَوله : ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [الجاثية: ١٣] ، وَذكر ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنهُ أَن الْبشر خلق الْيَوْم السَّابع فِيهِ التَّمام والعلو إِذْ خلق لَهُم كل شَيْء وهم لعبادة الله وَلحق بهم الْجِنّ بقوله ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [الذاريات: ٥٦] ، لَكِن الْمَقْصُود الْبشر إِذْ تسخير مَا ذكرت كُله لَهُم ثمَّ بِمَا يرجع إِلَىٰ منافعهم وَالله الْمُوفق .

قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله وَأما الأَصْل عندنَا فِي ذَلِك أَن الله تَعَالَىٰ قَالَ : ﭐﱡ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﭐ ﱠ [الشورىٰ: ١١] ، فنفىٰ عَن نَفسه شبه خلقه ، وَقد بَينَّا أَنَّه فِي فعله وَصفته متعال عَن الْأَشْبَاه فَيجب القَوْل بالرحمن علىٰ الْعَرْش اسْتَوَىٰ علىٰ مَا جَاءَ بِهِ التَّنْزِيل وَثَبت ذَلِك فِي الْعقل ثمَّ لَا نقطع تَأْوِيله علىٰ شَيْء لاحْتِمَاله غَيره مِمَّا ذكرنَا واحتماله أَيْضاً مَا لم يبلغنَا مِمَّا يعلم أَنَّه غير مُحْتَمل شبه الْخلق ، ونؤمن بِمَا أَرَادَ الله بِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي كلِّ أَمر ثَبت التَّنْزِيل فِيهِ نَحْو الرُّؤْيَة وَغير ذَلِك يجب نفىٰ الشّبَه عَنهُ وَالْإِيمَان بِمَا أَرَادَهُ من غير تَحْقِيق علىٰ شَيْء دون شَيْء ، وَالله الْمُوفق .

الأَصْل فِي هَذَا أَن الْأَمر يضيق علىٰ السَّامع بِمَا يقدره من الْمَفْهُوم عَن الْخلق فِي الْوُجُود وَإِذ لزم القَوْل فِي الله بالتعالي عَن الْأَشْبَاه ذاتاً وفعلاً لم يجز أَن يفهم من الْإِضَافَة إِلَيْهِ الْمَفْهُوم من غَيره فِي الْوُجُود مَعَ مَا كَانَ الْوُقُوف علىٰ الْمَعْنىٰ يصرف إِلَيْهِ الْكَلَام فِي الْخلق بِمَا هُوَ علمه بِهِ قبل سمع ذَلِك الْكَلَام ، وَالله سُبْحَانَهُ عرف قبل سمع ذَلِك الْكَلَام علىٰ غير الَّذِي عرف عَلَيْهِ الْخلق لم يجز صرف التَّأْوِيل إِلَىٰ مَا فهمه من الْخلق ، إِذْ سَببه الْعلم الْمُتَقَدّم مِنْهُ علىٰ احتمال ذَلِك الْمَعْنىٰ معنىٰ قد يفهم من الشَّاهِد من علىٰ وَمن

الْعَرْش وَمن الاستواء معَان مُخْتَلفَة لم يجز صرف ذَلِك إِلَى أوحش وَجه وثمة لأحسن ذَلِك مساغ مَعَ مَا كَانَ الله يمْتَحن بِالْوُقُوفِ فِي أَشْيَاء ، كَمَا جَاءَ من نعوت الْوَعْد والوعيد ، وَمَا جَاءَ من الْحُرُوف الْمُقطعَة ، وَغير ذَلِك مِمَّا يُؤمن الْمَرْء أَن يكون ذَا مِمَّا المحنة فِيهِ الْوَقْف لَا الْقطع ، وَالله أعلم .

وَقَالَ الكعبي مرّة لَا يجوز أَن يكون الله عزَّ وَجلَّ يحويه مَكَان لما كَانَ وَلَا مَكَان لم يجز أَن يحدث لَهُ حَاجَة إِلَى الْمَكَان إِذْ خلقه لما لَا يجوز عَلَيْهِ التَّغَيُّر ثمَّ قَالَ هُوَ فِي كل مَكَان على معنى أَنَّه عَالم بِهِ حَافظ لَهُ كَمَا يُقَال : فلَان فِي بِنَاء الدَّار ، أَي : فِي فعله .

قَالَ أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله : فَمَا قَالَ بِأَنَّهُ لَا يحويه مَكَان بِمَا كَانَ وَلَا مَكَان حق إِذْ ذَلِك تغير وَالْقَوْل بِالْحَاجةِ لَا يَقُوله خَصمه فتعليق الدّفع بِهِ خطأ ثمَّ هُوَ يزْعم أَنه كَانَ غير خَالق وَلَا رَحْمَن وَلَا مُتَكَلم ثمَّ صَار كَذَلِك بعد أَن لم يكن ثَبت بِهِ التَّغَيُّر بل التَّغَيُّر فِي الْمَكَان من حَيْثُ أَن يصير الْمَرْء فِي مَكَان لم يكن فِيهِ بِلَا تغير نَحْو أَن يتَّخذ لَهُ مَكَان يُحِيط بِهِ وَلَا يجوز أَن يُوجد تغير من حَيْثُ لَا تغير فِي ذَات الْفَاعِل فِي الشَّاهِد وَإِذ منع القَوْل بِهَذَا فِي الْمَكَان فَهُوَ فِي الْفِعْل أولى إِذْ يكون التَّغَيُّر فِيهِ أَشد وَأولى مَعَ مَا لَا يكون أحد فِي الشَّاهِد فَاعِلا بِلَا تغير يَعْتَرِضهُ وَجَائِز كَونه فِي مَكَان وَهُوَ الَّذِي فِيهِ خلق لَا تغير لذَلِك كَانَ معنى التَّغَيُّر فِي الْفِعْل أَشد ، وَالله الْمُوفق .

ثمَّ الْعجب فِي قَوْله : هُوَ فِي كل مَكَان ، بِمَعْنى الْعَالم والعالم اسْم ذَاته وَهُوَ بِذَاتِهِ عِنْده لَيْسَ فِي مَكَان وَلَا تحقق لله علما ليبلغ الْمَكَان الَّذِي قَالَ هُوَ فِيهِ .

تأمَّلوا لتفهموا تناقضه فِي القَوْل .

ثمَّ زعم أَنَّه يحفظه مرَّة وَمرَّة أَنه يَفْعَله وَحفظه وَفعله فِي الْأَمْكِنَة لَيْسَ غير الْأَمْكِنَة فَصَارَ حَاصِل قَوْله الله فِي كل مَكَان فِي الْأَمْكِنَة وَذَلِكَ خلف من القَوْل بل هُوَ عَالم بالأمكنة كلهَا قبل كَونهَا وَبعد كَونهَا وَالله الْمُوفق

قَالَ الْفَقِيه أَبُو مَنْصُور رَحمَه الله وَأما رفع الْأَيْدِي إِلَى السَّمَاء فعلى الْعِبَادَة وَللَّه أَن يتعبد عباده بِمَا شَاءَ ويوجههم إِلَى حَيْثُ شَاءَ وَإِن ظن من يظنّ أَن رفع الْأَبْصَار إِلَى السَّمَاء لِأَن الله من ذَلِك الْوَجْه إِنَّمَا هُوَ كظن من يزْعم أَنَّه إِلَى جِهَة أَسْفَل الأَرْض بِمَا يضع عَلَيْهَا وَجهه مُتَوَجها فِي الصَّلَاة وَنَحْوهَا وكظن من يزْعم أَنه فِي شَرق الأَرْض وغربها بِمَا يتَوَجَّه إِلَى ذَلِك فِي الصَّلَاة أَو نَحْو مَكَّة لِخُرُوجِهِ إِلَى الْحَج وَفِي المشاعر بالسعي فِيهَا ضَالَّة أَو نَاحيَة الْعَدو ويقصدون قصد من يغلب على شَيْء يستنفد مِنْهُ جلّ الله عَن ذَلِك ثمَّ الله سُبْحَانَهُ إِذْ لَيْسَ وَجه أقرب إِلَيْهِ من وَجه وَلَا أَحَق أَن يُعلمهُ من وَجه وَلَا فِي وسع الْخلق وَجه الْوُصُول إِلَيْهِ من وَجه دون وَجه وَلَا طمع الْعُقُول بِمَا هُوَ عَالم بِذَاتِهِ غَنِي عَن عبَادَة خلقه فعبدهم لأنفسهم

أَن يقومُوا بشكر نعمه لَهُ المحنة كَيفَ شَاءَ لَا يسْبق إِلَىٰ وهم أحد الْوُصُول إِلَيْهِ فِي جِهَة دون جِهَة إِلَّا من يعرف الله حق الْمعرفَة وَقد بَينَّا فِيمَا تقدَّم وصف قربه ، وَذَلِكَ بالإجابة كَقَوْلِه تَعَالَىٰ : ﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، وبالنَّصر والمعونه كَقَوْلِه تَعَالَىٰ : ﴿ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﴾ [النحل: ١٢٨] ، والتَّقرُّب إِلَىٰ الْمنزلَة وَالْمحل ، كَقَوْلِه تَعَالَىٰ : ﴿ ﯓ ﯔ ﴾ [العلق: ١٩] ، وَمَا روي أَنَّ من تقرَّب إِلَيَّ شبْراً تقرَّبت إِلَيْهِ ذِرَاعاً إِلَىٰ آخر ذَلِك وَقَوله ﴿ ﯬ ﯭ ﴾ [المائدة: ٣٥] ، وَفِي الْكلأ وَالْحِفْظ كَقَوْلِه : ﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ [سبأ: ٢١] ، ﴿ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ، وَقَوله : ﴿ □ ﯼ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الرعد: ٣٣] ، وبالعلم بقوله : ﴿ □ □ ﭧ ﴾ [الأنعام: ٣] ، وَغير ذَلِك فعلىٰ مثل بعض هَذِه الْوُجُوه المجيء والذَّهاب وَالْقعُود مَعَ مَا كَانَ مجيء الْأَجْسَام يفهم مِنْهُ الانتقال ثمَّ مَجِيء الْحق يفهم مِنْهُ الظُّهُور كَقَوْلِه : ﴿ ﯹ ﯺ ﯻ ﴾ [سبأ: ٤٩] ، وعَلىٰ ذَلِك ذهَاب الْبَاطِل بُطْلَانه ، وَذَهَاب الْجِسْم انتقاله ، فَهَذَا مَحلُّ الْمَجِيء والذَّهاب فِي الْمَعْرُوف من الْأَعْرَاض والأجسام ، وَالله يتعالىٰ عَن الْمَعْنيين جَمِيعاً ، لم يجز أَن يفهم من الْمُضَاف إِلَيْهِ ذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

للمسألة عبارَة أُخْرَىٰ إِنَّه مَا من جِهَة وَلَا حَالَة إِلَّا لله علىٰ عباده فِيهَا نِعم لَا تحصىٰ فَجعل عَلَيْهِم بهَا وفيهَا عبادات ، كَمَا جعل فِي الْجَوَارِح وَالْأَمْوَال بهَا لَهُ فيهمَا من النِّعم ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه .

علىٰ أَنَّ السَّمَاء هِيَ مَحلُّ ومهبط الْوَحْــي وَمِنْهَا أُصُول بَركَات الدُّنْيَا فَرفع إِلَيْهَا الْبَصَر لذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه " (١) .

وقال الإمام محمَّد بن علي بن عطيَّة الحارثي ، أبو طالب المكِّي (٣٨٦هـ) : " ... وهو سبحانه وتعالىٰ قد جاوز المقدار والأحكام ، وفات العقول والأوهام ، وسبق الأقدار ، واحتجب بعزِّه عن الأفكار ، لا يصوِّره الفكر ، ولا يملكه الوهْم ، حجب عن العقول تشج ذاته ، ولم تحكم العقول بدرك صفاته ، إذ ليس كمثله شيء فيعرف بالتَّمثيل ، ولا له جنس فيقاس علىٰ التَّجنيس ، وهو الله في السَّموات وفي الأرض ، ثمَّ استوىٰ علىٰ العرش ، وهو معكم أينما كنتم ، غير متَّصل بالخلق ولا مفارق ، وغير مماسّ لكون ولا متباعد ، بل متفرِّد بنفسه متَّحد بوصفه لا يزدوج إلىٰ شيء ولا يقترن به شيء ، هو أقرب من كلِّ شيء بقرب هو وصفه ، هو محيط بكلِّ شيء بحيطة هي نعته ، وهو مع كلِّ شيء وفوق كلِّ شيء ، وهو أمام كلِّ شيء ووراء كلِّ شيء ، بعلو ودنو هو قربه ، فهو وراء الحول الذي هو وراء حملة العرش ، وهو أقرب من حبل الوريد الذي هو الرُّوح ، وهو مع ذلك فوق كلِّ شيء ومحيط بكلِّ شيء ، وليس يحيط به شيء ،

---

(١) انظر : التوحيد (ص٦٧-٧٧) .

وليس هو تعالىٰ في كلِّ هذا مكاناً لشيء ، ولا مكاناً له شيء ، وليس كمثله في كلِّ هذا شيء ، لا شريك له في ملكه ، ولا معين له في خلقه ، ولا نظير له من عباده ، ولا شبيه له في اتِّحاده ، وهو أوَّل في آخريته بأوليّة هي صفته ، وآخر في أوَّليَّته بآخريَّة هي نعته ، وباطن في ظهوره بباطنيَّة هي قربه ، وظاهر في باطنيَّته بظهور هو علوّه ، لم يزل كذلك أزلاً ، ولا يزال كذلك أبداً ، لا يتوجَّه عليه التَّضاد ولا تجري عليه الحوادث والآباد ، ولا ينتقص ولا يزاد ، هو علىٰ عرشه باختياره لنفسه ، فالعرش حدّ خلقه الأعلىٰ وهو غير محدود بعرشه تعالىٰ ، والعرش محتاج إلىٰ مكان والرَّبُّ غير محتاج إليه ، كما كان الرَّحمن علىٰ العرش استوىٰ ، الرَّحمن اسمه ، والاستواء نعته ، متَّصل بذاته ، والعرش خلقه منفصل عن صفاته ، ليس بمضطر إلىٰ مكان يسعه ، ولا حامل يحمله ولا حيطة تجمعه ، ولا خلق يوجده ، هو حامل للعرش وللحملة بخفي لطفه ، وجامع للعرش وللحفظة بلطيف صنعه ، وموجد ما أحبّ لمن يحبّ من التَّجلِّي بمعالي أسمائه وصفاته بخفي لطفه ولطيف قربه ، لاختصاص رحمته ، وهو أظهر الكون من وراء الحول ، هو ممكن للعرش ببسطه في توسعة الحول ، وهو محيط بالعرش والحول بالقدرة والطَّول ، لا يسعه غير مشيئته ولا يظهر إلَّا في أنوار صفته ، ولا يوجد إلَّا في سعة البسطة ، فإذا قبض أخفىٰ ما أبدىٰ ، وإذا بسط أعاد ما أخفىٰ ، وكذلك جعله في كلِّ رسم كون ، وفعله بكلِّ اسم مكان ممَّا جلَّ فظهر ، وممَّا دقَّ فاستتر ، لا يسعه غير مشيئته بقربه ، ولا يعرف إلَّا بشهوده ، ولا يرىٰ إلَّا بنوره ، هذا لأوليائه اليوم بالغيب في القلوب ، ولهم ذلك غداً في المشاهدة بالأَبصار ، ولا يعرف إلَّا بشيئته إن شاء وسعه أدنىٰ شيء ، وإن شاء لم يسعه كلّ شيء ، إن أراد عرفه كلُّ شيء ، وإن لم يرد لم يعرفه كلُّ شيء ، إن أحبَّ وجد عند أيّ شيء ، وإن لم يحب لم يوجد بشيء ، وقد جاوز الحدود والمعيار ، وسبق القبل والأقدار ، ذو صفات لا تحصىٰ ولا تتناهىٰ ، ليس محبوساً في صورة ، ولا موقوفاً بصفة ، ولا محكوماً عليه بحكم ولا موجوداً بلمم ، لا يتجلَّىٰ بوصف مرَّتين ، ولا يظهر في صورة لاثنين ، ولا يرد منه بمعنىٰ واحد كلمتان ، بل لكلِّ تجلّ منه صورة ، ولكلِّ عبد عند ظهوره له صفة ، وعن كلِّ نظرة كلام وبكلِّ كلمةٍ إفهام ، ولا نهاية لتجلِّيه ولا غاية لأوصافه ولا نفاد لكلمه ، ولا انقطاع لأفهامه ولا تكييف لمعانيه هذه ، إذ ليس في التَّوحيد كيّف ، ولا للقدرة ماهيَّة ، ولا يشبهه بهذه الأوصاف خلق ، إذ ليس للذَّات كفؤ ، إذا احتجب عن العيان والأبصار رفع ذاته عن القلوب والأفكار ، فلم يخيله عقل ولم يصوره فكر ، لئلَّا يملكه الوهْم ، فيكون مربوباً وهو ربّ ، ولا ينظر إليه بفكر فيكون مقهوراً وهو قاهر ، لا يعقل بعقل لأنَّه عاقل العقل ، ولا يدرك بحيطة وهو

محيط بكلِّ حيطة ، حتىٰ يتجلَّىٰ آخراً بإحسانه ، كما تجلَّىٰ أولاً بحنانه ، فيشهد بحضوره وينظر بنوره وليس هذا لسواه ولا يعرف بهذا إلَّا إيَّاه ... " [1] .

وقال الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطَّبري الرَّازي اللالكائي (٤١٨هـ) : " وَسُئِلَ محمَّد بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَىٰ : ﴿ ﴾ [طه: ٥] ، قَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتِوَاءَ مَخْلُوقٍ عَلَىٰ مَخْلُوقٍ ، فَقَدْ كَفَرَ ، وَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتِوَاءَ خَالِقٍ عَلَىٰ مَخْلُوقٍ ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ . وَالَّذِي يَكْفِي فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ " [2] .

وجاء في فتاوىٰ اللجنة الدَّائمة : " السُّؤال الثَّاني من الفتوىٰ رقم (٧٩١٦) :

س٢ ما حكم التَّأويل حسب هوىٰ النَّفس ؟

ج٢ حرام ، وقد يكون كفراً ، وقد يكون معصية . وبالله التَّوفيق . وصلَّىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمَّد ، وآله وصحبه وسلَّم . اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء [3] .

وهذا كلام خطير ، وشرٌّ مستطير ، أفتىٰ به من يدَّعون السَّلفيَّة ...

خاصَّة إن كانوا يقصدون به تأويل الأشعريَّة والماتريدية ومن ورد عنه التَّأويل من السَّلف كابن عبَّاس وغيره من التَّابعين وتابعيهم ممَّن أوردنا بعض تأويلاتهم الثَّابتة عنهم ...

وجاء في فتاوىٰ اللجنة الدَّائمة : " س٢: هناك من ينادي بحقِّ كلِّ إنسان في تأويل آيات القرآن تبعاً لمدىٰ فهمه لها ولظروفها ومواقفها ، علىٰ أساس أنَّ النَّصَّ مقدَّس ، ولكنَّ الفقه أو فهم النَّصِّ ليس مقدَّساً . ومثال علىٰ ذلك النَّصّ : آيات الكرسي ، والعرش ، ويد الله ، وإن كان هذا الزَّعم باطلاً فمن له حقّ التَّأويل ، وما مدىٰ قداسة هذا التَّأويل .

ونرجو تفسير الآية من سورة آل عمران : ﴿ ... ﴾ [آل عمران: ٧]

ونرجو توضيح ما هي المتشابهات وما هي المحكمات ، ومن هم الرَّاسخون في العلم الذين وكل الله إليهم تأويله أو هداهم إلىٰ ذلك ؟

---

[1] انظر : قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلىٰ مقام التوحيد (٢/ ١٤٠-١٤٢) .

[2] انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٤٦) .

[3] انظر : فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣/ ٢٤٣) .

ج٢: لا يجوز تفسير القرآن إلَّا لأهل العلم العارفين بطرق التَّفسير ، ولا يجوز تفسير القرآن بالجهل والهوىٰ ؛ لقوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " من قال في القرآن بغير علم فليتبوَّأ مقعده من النَّار " ، رواه الترمذي . وفهم النَّصّ خاصٌّ بأهل العلم ، ليس لكلِّ أحد أن يعتمد علىٰ فهمه وهو جاهل ؛ لأنَّ هذا من القول علىٰ الله بلا علم ، وقد جعل الله القول عليه بلا علم فوق الشِّرك ، قال تعالىٰ : ﴿ □ ﴾[الأعراف: ٣٣] ، وآيات الكرسي والعرش واليد وغيرها ، هذه من أمور العقيدة لا يدخلها الاجتهاد ، وإنَّما تثبت علىٰ معناها كما جاءت من غير تأويل ولا مدخل للأفهام فيها ، والآيات المتشابهات هنا - والله أعلم – هي : الآيات المجملة والآيات المطلقة ، والمحكمات هي الآيات المفصّلة لهذه المجملة والمقيِّدة لها ، والرَّاسخون في العلم هم أهل التَّخصُّص في العلم الشَّرعي وفهم النُّصوص . وبالله التَّوفيق ، وصلَّىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم . اللجنة الدَّائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء (١) .

وجاء في فتاوىٰ ابن باز : " س١٦ : طالب يسأل ويقول : ما هو الحقُّ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ لمد لهِ مج مح مخ ﴾ [القلم: ٤٢] ؟ جـ١٦ : الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسَّرها بأنَّ المراد يوم يجيء الرَّبُّ يوم القيامة ، ويكشف لعباده المؤمنين عن ساقه ، وهي العلامة التي بينه وبينهم سبحانه وتعالىٰ ، فإذا كشف عن ساقه عرفوه وتبعوه ، وإن كانت الحرب يقال لها : كشفت عن ساق إذا استشرت ، وهذا معروف لغويّاً ، قاله أئمَّة اللغة . ولكن في الآية الكريمة يجب أن يفسّر بما جاء في الحديث الشَّريف ، وهو كشف الرَّبّ عن ساقه سبحانه وتعالىٰ .

وهذه من الصِّفات التي تليق بالله لا يشابهه فيها أحد جل وعلا ، وهكذا سائر الصِّفات كالوجه واليدين والقدم والعين وغير ذلك من الصِّفات الثَّابتة بالنُّصوص ، ومن ذلك الغضب والمحبة والكراهة وسائر ما وصف به نفسه سبحانه في الكتاب العزيز ، وفي ما أخبر به عنه النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما قال تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾[الشورىٰ: ١١] ، وقال تعالىٰ : ﴿ لخ لم لى لي * □ □ * □ □ □ □ * □ □ □ نى نم ﴾ [الإخلاص: ١ –٤] ، وهذا هو قول أهل السنَّة والجماعة من أصحاب النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن تبعهم بإحسان من أئمَّة العلم والهدىٰ ، والله وليُّ التَّوفيق " (٢) .

وجاء في فتاوىٰ ابن باز : " س١٧ : أخ يسأل ويقول : ما حكم التَّأويل في الصِّفات ؟

---

(١) انظر : فتاوىٰ اللجنة الدائمة (٣/ ٨-١٠) .

(٢) انظر : مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز (٥/ ٣٧٢-٣٧٣) .

ج ١٧ : التَّأويل منكر ، لا يجوز تأويل الصِّفات بل يجب إمرارها كما جاءت على ظاهرها اللائق بالله سبحانه وتعالى بغير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، فالله جلَّ وعلا أخبرنا عن صفاته وعن أسمائه ، وقال : ﱡ□ □ □□ □ □ □ □ ﱠ [الشورى: ١١] ، فعلينا أن نمرَّها كما جاءت . وهكذا قال أهل السنَّة والجماعة ، أمرُّوها كما جاءت بلا كيف ، أي : أقروها كما جاءت بغير تحريف لها ولا تأويل ولا تكييف ، بل تقر على ظاهرها على الوجه الذي يليق بالله من دون تكييف ولا تمثيل . فيقال في قوله تعالى : ﱡ□ □ □ □ ﱠ [طه: ٥] ، وأمثالها من الآيات إنَّه استواء يليق بجلال الله وعظمته لا يشبه استواء المخلوق ، ومعناه عند أهل الحقّ : العلو والارتفاع . وهكذا يقال في العين والسَّمع والبصر واليد والقدم ، وغير ذلك من الصِّفات الواردة في النُّصوص ، وكلّها صفات تليق بالله لا يشابهه فيها الخلق جلَّ وعلا .

وعلى هذا سار أهل العلم من أصحاب النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن بعدهم من أئمَّة السنَّة كالأوزاعي والثَّوري ومالك وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق وغيرهم من أئمَّة المسلمين رحمهم الله جميعاً . ومن ذلك قوله تعالى في قصَّة نوح : ﱡ□ □ □ □ □ ﱠ [القمر: ١٣] ، ﱡ□ □ ﱠ [القمر: ١٤] الآية ، وقوله سبحانه وتعالى في قصَّة موسى : ﱡ□ □ □ ﱠ [طه: ٣٩] فسَّرهما أهل السُّنَّة بأنَّ المراد بقوله سبحانه وتعالى :ﱡ□ □ □ﱠ[القمر: ١٤] أنَّه سبحانه سيَّرها برعايته سبحانه حتى استوت على الجودي ، وهكذا قوله سبحانه في قصَّة موسى : ﱡ□ □ ﱠ [طه: ٣٩] ، أي : على رعايته سبحانه وتوفيقه للقائمين على تربيته عليه الصَّلاة والسَّلام ، وهكذا قوله سبحانه للنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﱡ□ □ □ □ □ ﱠ [الطور: ٤٨] ، أي : إنَّك تحت كلاءتنا وعنايتنا وحفظنا ، وليس هذا كلّه من التَّأويل بل ذلك من التَّفسير المعروف في لغة العرب وأساليبها ...

ومن ذلك الحديث القدسي وهو قول الله سبحانه : " من تقرَّب إليَّ شبراً تقرَّبت إليه ذراعاً ، ومن تقرَّب إليَّ ذراعاً تقرَّبت إليه باعاً ، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة " ، يمرّ كما جاء عن الله سبحانه وتعالى من غير تكييف ولا تحريف ولا تمثيل بل على الوجه الذي أراده الله سبحانه وتعالى ، وهكذا نزوله سبحانه في آخر الليل ، وهكذا السَّمع والبصر والغضب والرِّضا والضّحك والفرح وغير ذلك من الصِّفات الثَّابتة كلها تمر كما جاءت على الوجه الذي يليق بالله من غير تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل عملاً بقوله سبحانه : ﱡ□ □ □□ □ □ □ □ ﱠ[الشورى: ١١] ، وما جاء في معناها من الآيات .

أمَّا التَّأويل للصِّفات وصرفها عن ظاهرها فهو مذهب أهل البدع من الجهميَّة والمعتزلة ومن سار في ركابهم ، وهو مذهب باطل أنكره أهل السُّنَّة وتبرَّءوا منه وحذَّروا من أهله ، والله وليُّ التَّوفيق (١) .

وجاء في فتاوىٰ نور علىٰ الدَّرب : " س ٢٤: يقول السَّائل : سمعنا من بعض العلماء أنَّ أهل السنَّة والجماعة يتأوَّلون بعض الآيات التي في الصِّفات ، فهل هذا صحيح أنَّ مذهبهم التَّأويل أم أنَّهم يضطرُّون إلىٰ ذلك أفيدونا أفادكم الله ؟

الجواب: الصَّواب الذي أقره أهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة أنَّه لا تأويل في آيات الصِّفات ولا في أحاديثها ، وإنَّما المؤوِّلون هم الجهميَّة والمعتزلة ، والأشاعرة في بعض الصِّفات ، وأمَّا أهل السُّنَّة والجماعة المعروفون بعقيدتهم النَّقيَّة فإنَّهم لا يؤوِّلون ، وإنَّما يمرُّون آيات الصِّفات وأحاديثها كما جاءت بغير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، لا الاستواء ، ولا القدم ، ولا اليد ، ولا الأصابع ، ولا الضَّحك ، ولا الرِّضا ، ولا الغضب ، كلّها يمرُّونها كما جاءت مع الإيمان بأنَّها حقٌّ ، وأنَّها صفات لربِّنا سبحانه وتعالىٰ، يجب إثباتها له سبحـــــانه وتعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .

وبعض النَّاس يؤول الضَّحك بأنَّه الرِّضا ، ويؤول المحبَّة بأنَّها إرادة الثَّواب ، والرَّحمة كذلك ، وهذا كلُّه لا يرضاه أهل السُّنَّة والجماعة ، بل الواجب إمرارها كما جاءت ، وأنَّها حقٌّ ، فهو سبحانه يحب محبَّة حقيقيَّة تليق به لا يشابهها محبة المخلوقين ، ويرضىٰ ، ويغضب ، ويكره ، وهي صفات حقيقيَّة قد اتَّصف بها ربنا علىٰ الوجه اللائق به لا يشابه فيها خلقه، كما قال عزَّ وجلَّ : ﭧﭨ □ □ □□ □ □ □ □ﱠ [الشورىٰ: ١١] . وهكذا ، يضحك ربُّنا كما جاء في النُّصوص ضحكاً يليق بجلاله ، لا يشابه خلقه في شيء من صفاته ، وهكذا استواؤه علىٰ عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته لا يشابه الخلق في شيء من صفاته سبحانه وتعالىٰ .

والمقصود أنَّ التَّأويل لا يجوز عند أهل السُّنَّة ، بل الواجب إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها كما جاءت ، لكن مع الإيمان بأنَّها حقٌّ ، وأنَّها صفات لله لائقة به ، أمَّا التَّفويض فلا يجوز .

والمفوِّضة قال أحمد فيهم : إنَّهم شرّ من الجهميَّة !!! والتَّفويض أن يقول القائل : الله أعلم بمعناها فقط وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ معانيها معلومة عند العلماء . قال مالك رحمه الله : الاستواء معلوم والكيف مجهول ، وهكذا جاء عن الإمام ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن وعن غيره من أهل العلم ، فمعاني الصِّفات

---

(١) انظر : مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز (٥/ ٣٧٢-٥٧٤) .

معلومة ، يعلمها أهل السنَّة والجماعة ؛ كالرِّضا والغضب والمحبَّة والاستواء والضّحك وغيرها ، وأنَّها معاني غير المعاني الأخرىٰ ، فالضّحك غير الرِّضا ، والرِّضا غير الغضب ، والغضب غير المحبَّة ، والسَّمع غير البصر ، كلّها معلومة لله سبحانه لكنَّها لا تشابه صفات المخلوقين ، يقول ربُّنا سبحانه وتعالىٰ : ﭐﱡ ﱠ [النحل: ٧٤] . ويقول سبحانه : ﭐﱡ ﱠ [الشورىٰ: ١١] ، ويقول عزَّ وجلّ ﱡ ﱠ [الإخلاص: ٤] ، هذا هو الحقُّ الذي عليه أهل السنَّة من أصحاب النبِّي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم بإحسان ، ومن تأوَّل ذلك فقد خالف أهل السنَّة في صفة أو في أكثر " (١) .

وجاء في فتاوىٰ نور علىٰ الدَّرب : " حديث: " إنَّ الله خلق آدم علىٰ صورته " . س ٢٥ : يقول السَّائل : ورد حديث عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينهىٰ فيه عن تقبيح الوجه ، وأنَّ الله خلق آدم علىٰ صورته ، فما الاعتقاد السَّليم نحو هذا الحديث ؟ الجواب : الحديث ثابت عن رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال : " إذا ضَربَ أحدكم فليتَّق الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم علىٰ صورته " (٢) ، وفي لفظ آخر : " علىٰ صورة الرَّحمن " (٣) ، وهذا لا يلزم منه التَّشبيه والتَّمثيل ، بل المعنىٰ عند أهل العلم أنَّ الله خلق آدم سميعاً بصيراً

---

(١) انظر : فتاوىٰ نور علىٰ الدرب (ص٦٤-٦٦) .

(٢) الحديث رواه الإمام البخاري ، ونصُّه هو : " " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أُولَئِكَ، النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّىٰ الآنَ " (انظر : صحيح البخاري (٨/ ٥٠ برقم ٦٢٢٧) . فالحديث يتكلَّم عن سيدنا آدم ، وليس عن الله تعالىٰ ...

(٣) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب (ص٣٨) . قال ابن خزيمة بعد ذكره للحديث : " وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم ممن لم يتحر العلم، وتوهموا أن إضافة الصورة إلىٰ الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات، فغلطوا في هذا غلطا بينا وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة، أعاذنا الله وكل المسلمين من قولهم!

والذي عندي في تأويل هذا الخبر إن صح من جهة النقل موصولا فإن في الخبر عللا ثلاثا، إحداهن : أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر. والثانية :أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت. والثالثة :أن حبيب بن أبي ثابت أيضا مدلس لم يعلم أنه سمعه من عطاء.

فإن صح هذا الخبر مسندا بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت، وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح، وصح أنه عن ابن عمر علىٰ ما رواه الأعمش، فمعنىٰ هذا الخبر عندنا أن إضافة الصورة إلىٰ الرحمن في هذا الخبر إنما هو من إضافة الخلق إليه، لأن الخلق يضاف إلىٰ الرحمن إذ الله خلقه، وكذلك الصورة تضاف إلىٰ الرحمن لأن الله صورها، ألم تسمع قوله عز وجل: هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه، فأضاف الله الخلق إلىٰ نفسه إذ الله تولىٰ خلقه إلىٰ آخر كلامه، وكذاك قوله عز وجل: هذه ناقة الله لكم آية، فأضاف الله الناقة إلىٰ نفسه وقال: تأكل في أرض الله، وقال: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها، وقال: إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، فأضاف الله الأرض إلىٰ نفسه، إذ الله تولىٰ خلقها فبسطها، وقال: فطرة الله التي فطر الناس عليها، فأضاف الله الفطرة

متكلِّماً إذا شاء ، وهذا هو وصف الله عزَّ وجلَّ ، فإنَّه سميع ، بصير ، متكلِّم ، ذو وجه جلَّ وعلا ، وليس المعنىٰ التَّشبيه والتَّمثيل ، بل الصُّورة التي لله غير الصُّورة التي للمخلوق ، وإنَّما المعنىٰ أنَّه سميع ، بصير ، ذو وجه ، ومتكلِّم إذا شاء ، وهكذا خلق الله آدم سميعاً بصيراً ، ذا وجه ، وذا يد ، وذا قدم ، ويتكلَّم إذا شاء ، لكن ليس السَّميع كالسَّميع ، وليس البصير كالبصير ، وليس المتكلِّم كالمتكلِّم ، وليس الوجه كالوجه ؛ بل لله صفاته سبحانه وتعالىٰ لا يشابهه فيها شيء ، بل تليق به سبحانه ، وللعبد صفاته التي تليق به ؛ صفات يعتريها الفناء والنَّقص والضَّعف .

أمَّا صفات الله سبحانه وتعالىٰ فهي كاملة لا يعتريها نقص ولا ضعف ولا فناء ولا زوال ؛ ولهذا قال عزَّ وجلَّ : [الشورىٰ: ١١] ، نى [الإخلاص: ٤] ، فلا يجوز ضرب الوجه ، ولا تقبيح الوجه (١) .

قلتُ : وفي كلامهم السَّابق شنُّوا حرباً شعواء علىٰ التَّفويض والمُفوِّضة ، مع العلم أنَّ تفويض الكيَّف والمعنىٰ هو ما كان عليه جمهور السَّلف وبعض الخلف ... كما أنَّ التَّأويل هو ما كان عليه بعض السَّلف وجمهور الخلف ، إلَّا أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة قلبوا – كعادتهم – للأمَّة ظهر المِجن ، فخالفوا مجموع الأمَّة ، وخطُّوا لأنفسهم خطّاً مُغايراً ، فأثبتوا لله تعالىٰ كيْفاً وفوَّضوا العلم به إلىٰ الله تعالىٰ ... وقدَّموا هذا المنهج والمسلك علىٰ أنَّه منهج السَّلف الصَّالح ... بل وصل بهم الأمر إلىٰ وصفهم من يفوِّض الكيْف والمعنىٰ بأنَّه قام بمنكر ، وأنَّ ما قام به يعتبر من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد ، والعياذ بالله تعالىٰ ... وفيما يلي بعضاً من أقوالهم في هذه المسألة ...

قال الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) : " ... فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعون للسُّنَّة والسَّلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد " (٢) .

إلىٰ نفسه إذ الله فطر الناس عليها، فما أضاف الله إلىٰ نفسه علىٰ مضافين (كذا) إحداهما إضافة الذات والأخرىٰ إضافة الخلق، فتفهموا هذين المعنيين لا تغالطوا، فمعنىٰ الخبر إن صح من طريق النقل مسندا: فإن ابن آدم خلق علىٰ الصورة التي خلقها الرحمن حين صور آدم ثم نفخ فيه الروح، قال الله جل وعلا: ولقد خلقناكم ثم صورناكم.

والدليل علىٰ صحة هذا التأويل أن أبا موسىٰ محمد بن المثنىٰ قال: ثنا أبو عامر عبد الملك ابن عمر قال: ثنا المغيرة وهو ابن عبد الرحمن، عن أبي الزناد، عن موسىٰ بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم قال: خلق الله آدم علىٰ صورته، وطوله ستون ذراعا... إلخ). انتهىٰ.

(١) انظر : فتاوىٰ نور علىٰ الدرب ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ص٦٦-٦٧) .

(٢) انظر : درء تعارض العقل والنقل ، ابن تيمية الحراني ، (١/ ٢٠٥) ، تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم ، نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، الطبعة : الثانية ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

وقال الشَّيخ صالح بن فوزان الفوزان : " فإنَّ السَّلف لم يكن مذهبهم التَّفويض ، وإنَّما مذهبهم الإيمان بهذه النُّصوص كما جاءت ، وإثبات معانيها التي تدلُّ عليها علىٰ حقيقتها ووضعها اللغوي ، مع نفي التَّشبيه عنها ؛ كما قال تعالىٰ : ﭐﱡ □ □ □□ □ □ □ ﱠ [الشورىٰ : ١١] (١) .

وقال الشَّيخ عبد الله بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن جبرين : " ... وكلا الأمرين خطأ ، وإنَّما الصَّواب : ترك التَّأويل وإثبات حقيقة الصِّفات التي أفادتها تلك النُّصوص ، مع تفويض العلم بالكيفيَّات والماهيَّات ، ومع اعتقاد أنَّها لا يُفهم منها تشبيه الرَّبّ أو شيء من صفاته بالمخلوقين ، فلا تشبيه ولا تعطيل " (٢) .

وقال الشَّيخ عبد الرزَّاق عفيفي : "مذهب السَّلف هو التَّفويض في كيفيَّة الصِّفات لا في المعنىٰ ، وقد غلط ابن قدامة في لمعة الاعتقاد ، وقال : بالتَّفويض ، ولكن الحنابلة يتعصَّبون للحنابلة !!! ولذلك يتعصَّب المشايخ في الدِّفاع عن ابن قدامه ، ولكنَّ الصَّحيح أنَّ ابن قدامه مفوِّض " (٣) .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) : " والمفوِّضة قال أحمد فيهم : إنَّهم شرّ من الجهميَّة ، والتَّفويض أن يقول القائل : الله أعلم بمعناها فقط وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ معانيها معلومة عند العلماء . قال مالك رحمه الله : الاستواء معلوم والكيْف مجهول ، وهكذا جاء عن الإمام ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن وعن غيره من أهل العلم ، فمعاني الصِّفات معلومة ، يعلمها أهل السُّنَّة والجماعة ؛ كالرِّضا والغضب والمحبَّة والاستواء والضَّحك وغيرها ، وأنَّها معاني غير المعاني الأخرىٰ ، فالضَّحك غير الرِّضا ، والرِّضا غير الغضب ، والغضب غير المحبَّة ، والسَّمع غير البصر ، كلّها معلومة لله سبحانه لكنَّها لا تشابه صفات المخلوقين ، يقول ربُّنا سبحانه وتعالىٰ : ﭐﱡ □ □ □ □□ ﱠ [النحل: ٧٤] ، ويقول سبحانه : ﭐﱡ □ □ □□ □ □ □ ﱠ [الشورىٰ: ١١

ويقول عزَّ وجلَّ : ﭐﱡ ﱆ □ □ □ □ ﱠ [الإخلاص: ٤] ، هذا هو الحقّ الذي عليه أهل السُّنَّة من أصحاب النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْه وَسَلَّم وأتباعهم " (٤) .

---

(١).انظر : المنتقىٰ من فتاوىٰ الفوزان ، صالح بن فوزان الفوزان ، ٢٥/ ١ ، بلا .

(٢) انظر : فتاوىٰ الشيخ ابن جبرين ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين ، (٦٤/ ٤١) ، بلا .

(٣) انظر : فتاوىٰ الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، عبد الرزاق عفيفي ، (١/ ١٠٤) ، بلا .

(٤) انظر : فتاوىٰ نور علىٰ الدرب ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، (١/ ٦٥) ، اعتنىٰ به : أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار – أبو عبد الله محمد بن موسىٰ الموسىٰ .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) : " وليس التَّفويض مذهب السَّلف ، بل هو مذهب مبتدع !!! مخالفٌ لما عليه السَّلف الصَّالح " [١] .

وقال أيضاً : " ليس الأسلم تفويض الأمر في الصِّفات إلىٰ علَّام الغيوب !!! لأنَّه سبحانه بيَّنها لعباده ، وأوضحها في كتابه الكريم وعلىٰ لسان رسوله الأمين صلَّىٰ الله عليه وسلَّم ولم يبيِّن كيفيَّتها ، فالواجب تفويض علم الكيفيَّة لا علم المعاني ، وليس التَّفويض مذهب السَّلف ، بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السَّلف الصَّالح .

وقد أنكر الإمام أحمد - رحمه الله - وغيره من أئمَّة السَّلف علىٰ أهل التَّفويض ، وبدَّعوهم لأنَّ مقتضىٰ مذهبهم أنَّ الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه ، والله سبحانه وتعالىٰ يتقدَّس عن ذلك ، وأهل السُّنَّة والجماعة يعرفون مراده سبحانه بكلامه ويصفونه بمقتضىٰ أسمائه وصفاته وينزِّهونه عن كلِّ ما لا يليق به عزَّ وجلَّ . وقد علموا من كلامه سبحانه ومن كلام رسوله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم أنَّه سبحانه موصوف بالكمال المطلق في جميع ما أخبر به عن نفسه أو أخبر به عنه رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم " [٢] .

وقال الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) : " ... إنَّ هذه الدَّعوىٰ علىٰ مذهب السَّلف دعوىٰ لا أساس لها من الصحَّة ، فإنَّ السَّلف الصَّالح ليس مذهبهم التَّفويض لأسماء الله وصفاته لا تفويضاً عامَّاً ولا خاصَّاً ، وإنَّما يفوِّضون علم الكيفيَّة كما تقدَّم بيان ذلك ، وكما نصَّ علىٰ ذلك مالك وأحمد وغيرهما وقبلهما أمّ سلمة رضي الله عنها وربيعة بن أبي عبد الرَّحمن شيخ مالك رضي الله عن الجميع [٣] ، وليس

---

[١] انظر : مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز (٣/ ٥٥) .

[٢] انظر : مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن باز ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، (٣/ ٥٥) ، أشرف علىٰ جمعه وطبعه : محمد بن سعد الشويعر .

[٣] ما نسبه البعض للإمام مالك (١٧٩هـ) في مسألة الاستواء : " الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ... " لم يصح عنه ولا عن غيره ، والعبارة منحولة علىٰ مالك ، ورويت كذلك عن ربيعة بن عبد الرَّحمن ، وأمِّ سلمة ، رضي الله عنها ، فقد ثبت بالبحث العلمي أنَّ ذلك لم يثبت عنهم ، قال أستاذنا الأستاذ المحقِّق المدقِّق حسَّان عبد المنَّان – حفظه الله - : " ليس لهذا إسناد يثبتُ وإليك تفصيله :
رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١/ ١١٠-١١١) " من الرَّسائل المنيريَّة " ، وأبو نعيم في " الحلية " (٦/ ٣٢٥-٣٢٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس . وتابعه الدَّارمي في " الرَّدّ علىٰ الجهميَّة " (ص٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجلٍ قد سمّاه لي ، قال : جاء رجل إلىٰ مالك بن أنس ... وفي هذا الإسناد ثلاث عِلَلٍ : رواية الدَّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإني لم أتبيَّنه ، وما عند الدَّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسِّنُ أمرَه وحالَه ، وأمَّا

مهدي بن جعفر ـ وهو الرَّملي ـ ففيه نظر ، إذ نقلوا أنَّ ابن عدي قال : يروي عن الثِّقات أشياء لا يُتابعُه عليها أحدٌ ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثُه منكر . " التَّهذيب " .

ورواه ابن عبد البرّ في " التَّمهيد " (٧/ ١٥١) من طريق بقي بن مخلد ، حدَّثنا بكَّار بن عبد الله القرشي ، حدَّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس ، به . وفي هذه الرِّواية وهمٌ وتدليس ، كأنَّه من بكَّر بن عبد الله ، فقد أسقطَ مَنْ بينَ مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بيَّنا ذلك في الرِّواية السَّابقة

ورواه إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني (١/ ١١٠) ، عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدَّثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشَّافعي ، حدَّثنا شاذان ، حدَّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدَّثنا جعفر بن ميمون ، قال : سُئل مالك بن أنس ... وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنماطي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخُه لم أعثر لهما علىٰ ترجمة !!

ورواه البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (ص٤٠٨) ، عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن مهران ، حدَّثنا أبي ، حدَّثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعتُ عبد الله بن وهب ، يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ـ وإن جوَّد إسناده ابن حجر في " الفتح " (١٣/ ٤٠٧) ، فأبو الرَّبيع لم أعرفه ، وأحمد : لم أعثر له علىٰ ترجمة ، وأبوه مترجم في " اللسان " (٥/ ٨١–٨٢) ، وفيه نظرٌ وضعف في آخر ستِّ سنوات من عمره . ورواه البيهقي ، عن أبي بكر أحمد بن محمَّد بن الحارث الفقيه الأصفهاني ، أخبرنا أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن حيَّان المعروف بأبي الشيخ ، حدَّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي ، سمعتُ محمَّد بن عمرو بن النَّضر النَّيسابوري ، يقول : سمعتُ يحيىٰ بن يحيىٰ ، يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فابنُ زيرك لم أجد له ترجمة ، ومحمَّد بن عمرو بن النَّضر ذكره ابن حجر في " نزهة الألباب " (٢/ ٩٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وانظر " سير أعلام النُّبلاء " (٨/ ١٠٠–١٠١) .

ورواه ابن عبد البرّ في " التَّمهيد " (٧/ ١٥١) ، عن محمَّد بن مالك ، قال : حدَّثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدَّثنا بقي بن مخلد ، قال : حدَّثنا أيُّوب بن صلاح المخزومي بالرَّملة ، قال : كُنَّا عند مالك إذ جاءَه عراقي ، فقال له ... فذكره . كذا في المطبوع : " أيُّوب بن صلاح " ، وهو تحريف ، إنَّما هو أيُّوب بن صالح بن سلمة الحرَّاني المخزومي ، وهو ضعيف ، ضعَّفه ابن معين وغيرُه . انظر ترجمته في " اللسان " (١/ ٤٨٣–٤٨٤) .

وبهذا يتبيَّن لك خطأ الحافظ الذَّهبي في قوله في " العلو " (ص١٤١مختصره) : " هذا ثابت عن مالك " !! ومن ثمَّ خطأ كُلّ مَن سَلَّمَ بما نُسِبَ إلىٰ الإمام مالك رحمه الله ، لأنَّ أسانيده لا تَقُومُ لذلك .

وقد يَرِدُ علينا أنَّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحُّ .

فنقولُ : إنَّ مثلَ هذه الأسانيد لا تتقوَّىٰ ، وليس عجيباً أن تتكثَّرَ ، لأنَّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذاك الحين ، ونُسِبَ زوراً هذا القول إلىٰ مالك وغيره ، فتناقلَه مجاهيلُ من النَّاس لا يُعرفون بصحيح علمٍ ، ولا توثيق ، فانتشرت لشائعاتها ، وإلاَّ فقُل لي بربِّكَ ـ : أين الثِّقات من تلامذة الإمام مالك ، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة وهذا القول ؟! . وفي الباب ممَّا رُوِيَ بنحوِه :

١ .قول أم سلمة : رواه اللالكائي (٦٦٣) ، والصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١/ ١١٠) ، وابن قدامة في " العلو " (٨٢) ، وفي إسنادِه : محمَّد بن أشرس ، وهو متَّهم في الحديث ، وقد تركه غير واحد ، وقال شيخ الإسلام في " الفتاوىٰ " (٥/ ٣٦٥) : وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده ممَّا يُعتمد عليه .

من مذهب السَّلف أيضا تأويل الصِّفات ، بل يمرُّونها كما جاءت ويؤمنون بمعانيها على الوجه اللائق بالله سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، كما سلف ذكر ذلك غير مرَّة .

وليس من مذهب السَّلف أيضاً نفي التَّجسيم !!! ولا إثباته !!! لأنَّ ذلك لم يرد في الكتاب ولا في السُّنَّة ولا في كلام سلف الأمَّة ، كما نصَّ على ذلك غير واحد من أئمَّة السُّنَّة ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – فقد نصَّ على ذلك في كتابه : " التَّدمريَّة " حيث قال في القاعدة السَّادسة : " ولهذا لما كان الرَّد على من وصف الله تعالى بالنَّقائص بهذا الطَّريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السَّلف أو الأئمَّة ، فلم ينطق أحد منهم في حقِّ الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتَّحيُّز ، ونحو ذلك ، لأنَّها عبارات مجملة لا تحقُّ حقَّاً ولا تُبطل باطلاً . ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفَّار ما هو من هذا النَّوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السَّلف والأئمَّة " (١)
.

وقال الشَّيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ) : " أهل السُّنَّة والجماعة يتبرَّؤون من الطَّريقتين : الطَّريقة الأولى : التي هي تحريف اللفظ بتعطيل معناه الحقيقي المراد إلى معنى غير مراد . والطَّريقة الثَّانية : وهي طريقة أهل التَّفويض ، فهم لا يفوِّضون المعنى كما يقول المفوِّضة بل يقولون : نحن نقول : بل يداه ؛ أي : يداه الحقيقيَّتان مبسوطتان ، وهما غير القوَّة والنِّعمة . فعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة بريئة من التَّحريف ومن التَّعطيل . وبهذا نعرف ضلال أو كذب من قالوا : إنَّ طريقة السَّلف هي التَّفويض ، هؤلاء ضلُّوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السَّلف ، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد ، أو نقول : كذبوا على الوجهين على لغة الحجاز ؛ لأنَّ الكذب عند الحجازيين بمعنى الخطأ .

---

٢. قول ربيعة شيخ الإمام مالك : رواه اللالكائي (٦٦٥) ، والبيهقي (ص٤٠٨-٤٠٩) ، وابن قدامة في " العلو " (٩٠) ... بأسانيد لا تصحُّ . وعلى أيٍّ فالقضية تبقى رأياً من عالم ، غير ملزمٍ للنَّاس ، ولا قاطع للجدل والفهمِ ، ولا محدِّدٍ لفهمٍ واحدٍ ، بل لكُلٍّ مُتَّسع فيما يرى ... والله أعلم " انظر : مجموعة رسائل محمَّد نسيب الرفاعي ، حسان عبد المنان ، (ص٢٨-٢٩) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م . .

(١) انظر : مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، (٣/ ٧٠-٧١) ، أشرف على جمعه وطبعه : محمد بن سعد الشويعر .

وعلىٰ كلِّ حال ، لا شكَّ أنَّ الذين يقولون : إنَّ مذهب أهل السُّنَّة هو التَّفويض ؛ أنَّهم أخطأوا ؛ لأنَّ مذهب أهل السُّنَّة هو إثبات المعنىٰ وتفويض الكيفيَّة " (١) .

وقال الشَّيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين (١٤٢١هـ) : " فتبيَّن أنَّ طريقة التَّفويض طريق خاطئ ؛ لأنَّه يتضمَّن ثلاث مفاسد : تكذيب القرآن ، وتجهيل الرَّسول ، واستطالة الفلاسفة ! وأنَّ الذين قالوا : إنَّ طريقة السَّلف هي التَّفويض كذبوا علىٰ السَّلف ! أو الذين قالوا : إنَّ طريقة السَّلف هي التَّفويض كذبوا علىٰ السَّلف ، بل هم يثبتون اللفظ والمعنىٰ ويقرِّرونه ، ويشرحونه بأوفىٰ شرح " (٢) .

والحقّ أنَّ كلام المُتمسلفة في هذا الباب باطل عاطل ، لا يقول به إلَّا جاهل أو مُتجاهل ، والصَّواب هو عكس ما قالوا ... فأهل السُّنَّة التزموا الطَّريقين : التَّأويل أو التَّفويض ... فقد جاء في شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٤١٨هـ) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ محمَّد بْنِ حَفْصٍ ، قَالَ : ثَنَا محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : ثَنَا أَبُو محمَّد سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ السُّلَمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمَهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوْسِيَّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ محمَّد بْنَ الْحَسَنِ ، يَقُولُ : " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ والسُّنَّة ثمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ؛ لأنَّه قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْءَ " (٣) .

وجاء الأسماء والصِّفات للبيهقي (٤٥٨هـ) : " وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لِيسَ فِيمَا يُضَافُ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ صِفَةِ الْيَدَيْنِ شِمَالٌ ، لِأَنَّ الشِّمَالَ مَحَلُ النَّقْصِ وَالضَّعْفِ ، وَقَدْ رُوِيَ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ، وَلَيْسَ مَعْنَىٰ الْيَدِ عِنْدَنَا الْجَارِحَةَ ، إنَّما هُوَ صِفَةٌ جَاءَ بِهَا التَّوْقِيفُ ، فَنَحْنُ نُطْلِقُهَا عَلَىٰ مَا جَاءَتْ وَلَا نُكَيِّفُهَا

---

(١) انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، (٨/ ٧٣) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن ، دار الثريا ، الطبعة : الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

(٢) انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، (٨/ ٧٧) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن ، دار الثريا ، الطبعة : الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

(٣) انظر : شرح أُصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٨٠) .

، وَنَنْتَهِي إِلَىٰ حَيْثُ انْتَهَىٰ بِنَا الْكِتَابُ وَالْأَخْبَارُ الْمَأْثُورَةُ الصَّحِيحَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ " (١) .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) في كلامه علىٰ حديث : " يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنيا حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ " . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ والسُّنَّة مِنْ أَمْثَالِ هَذَا ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي تَأْوِيلِهِ ، ثمَّ أَنَّهم عَلَىٰ قِسْمَيْنِ : مِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ وَآمَنَ بِهِ وَلَمْ يُؤَوِّلْهُ وَوَكَلَ عِلْمَهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَنَفَىٰ الْكَيْفِيَّةَ وَالتَّشْبِيهَ عَنْهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ وَآمَنَ بِهِ وَحَمَلَهُ عَلَىٰ وَجْهٍ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللُّغَةِ وَلَا يُنَاقِضُ التَّوْحِيدَ " (٢) .

وقال الإمام ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ) : " الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَئِمَّةُ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ ، وَتَرْكُ التَّحْدِيدِ وَالْكَيْفِيَّةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ . أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْوَرْدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ أَنَّه سَأَلَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَىٰ أُصْبُعٍ " ، وَحَدِيث : " إِنَّ قلوب بني آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمن " ، وَإِنَّ اللَّهَ يَعْجَبُ أَوْ يَضْحَكُ مِمَّنْ يَذْكُرُهُ فِي الْأَسْوَاقِ " ، " وأَنَّه عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنيا كُلَّ لَيْلَةٍ ، وَنَحْوُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالَ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ نَرْوِيهَا ، وَنُقِرُّ بِهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ محمَّد ، قَالَ : سَمِعْتُ الْهَيْثَمَ بْنَ خَارِجَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ ، وَسُفْيَانَ الثوري ، وملك بْنَ أَنَسٍ ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ ، فَقَالُوا : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ .

وَذَكَرَ عبَّاس الدُّورِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ ، يَقُولُ : شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ سَأَلَ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ ، فَقَالَ : يَا أَبَا سُفْيَانَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ، يَعْنِي مِثْلَ : الْكُرْسِيُّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَنَحْوِ هَذَا ، فَقَالَ : أَدْرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ ، وَسُفْيَانَ ، وَمِسْعَراً يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئاً .

قَالَ عبَّاس بْنُ محمَّد الدُّورِيُّ : وَسَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَّامٍ وَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّة أَنَّه كَانَ يَقُولُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرْوَىٰ فِي الرُّؤْيَةِ ، وَالْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ

---

(١) انظر : الأسماء والصفات (٢/ ١٥٨) .

(٢) انظر : الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص١١٦) .

عباده ، وأنَّ جهنم لتمتلىء ، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَقَالُوا : إِنَّ فُلَاناً يَقُولُ : يَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ حَقٌّ ، فَقَالَ : ضَعَّفْتُمْ عِنْدِي أَمْرَهُ ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهَا ، رَوَاهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ إِلَّا أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَمْ نُفَسِّرْهَا ، وَلَمْ نَذْكُرْ أَحَداً يُفَسِّرُهَا ، وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ حَدَّثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ..." (١) .

وقال الإمام السَّمعاني (٤٨٩هـ) في تفسير قَوْله تعالى : ﭐﭑ ﭒ ﭓ □□ □ ﭔ ﭕ ﭖ □ [الفرقان: ٥٩] : " قد بينَّا مَذْهَب أهل السُّنَّة فِي الاسْتوَاء ؛ وَهُوَ أَنَّه نؤمن بِهِ وَنكل علمه إِلَى الله تَعَالَى من غير تَأْوِيل وَلَا تَفْسِير " (٢) .

وقال الإمام البغوي (٥١٦هـ) : " فأمَّا أهل السُّنَّة يقولون : الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ ، يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِيمَانُ بِهِ وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ قَوْلِهِ :ﭐ□ □ □ □ [طه : ٥] ، كَيْفَ اسْتَوَى ؟ فَأَطْرَقَ رَأْسَهُ مَلِيّاً وَعَلَاهُ الرُّحَضَـــــاءُ ثمَّ قَالَ : الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ، وَمَا أَظُنُّكَ إِلَّا ضَالّاً ، ثمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ (٣) .

وجاء في " مشارق الأنوار على صحاح الآثار " للقاضي عياض (٥٤٤هـ) : " ... وَمِنْه قَوْله تَعَالَى : ﭐ□ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □□ [المائدة : ٦٤] ، وَقَوله : كتب التَّوْرَاة بِيَدِهِ ، وَخلق آدم بِيَدِهِ ، وَيقبض السَّمَوَات بِيَدِهِ " ، وَمثل هَذَا مِمَّا جَاءَ فِي الحَدِيث وَالْقُرْآن من إِضَافَة الْيَد إِلَى الله تَعَالَى . اتّفق الْمُسلمُونَ أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة أَنَّ الْيَد هُنَا لَيست بجارحة ، وَلَا جسم ، وَلَا صُورَة ، ونزَّهوا الله تَعَالَى عَن ذَلِك ، إِذْ هِيَ صِفَات الْمُحدَثين ، وأثبتوا مَا جَاءَ من ذَلِك إِلَى الله تَعَالَى ، وآمنوا بِهِ ، وَلم ينفوه ، وَذهب كثيرٌ من السَّلف إِلَى الْوُقُوف هُنَا ، وَلَا يزِيدُونَ ، ويسلِّمون ، ويكِلون علم ذَلِك إِلَى الله وَرَسُوله ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي كلِّ مَا جَاءَ من مثله من الْمُتَشَابه ... " (٤)

وقال الإمام الشَّهرستاني (٥٤٨هـ) : " اعلم أنَّ جماعة كبيرة من السَّلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزليَّة من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة ، والسَّمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزَّة ، والعظمة ، ولا يفرِّقون بين صفات الذَّات وصفات الفعل ، بل يسوقون الكلام سوقاً

---

(١) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٨-١٥٠) .

(٢) انظر : تفسير القرآن ، أبو المظفر السمعاني (٢/ ٣٦٦) .

(٣) انظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٢/ ١٩٧) ، وانظر : (١/ ٢٥) .

(٤) انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٣٠٣) .

واحداً ، وكذلك يثبتون صفات خبريَّة مثل : اليدين ، والوجه ، ولا يؤولون ذلك إلا أنَّهم يقولون : هذه الصِّفات قد وردت في الشَّرع فنسميها صفات خبريَّة . ولما كانت المعتزلة ينفون الصِّفات ، والسَّلف يُثبتون ، سُمِّي السَّلف صفاتيَّة ، والمعتزلة معطِّلة ، فبالغ بعض السَّلف في إثبات الصِّفات إلىٰ حدِّ التشبيه بصفات المحدثات ، واقتصر بعضهم علىٰ صفات دلَّت الأفعال عليها ، وما ورد به الخبر ، فافترقوا فرقتين :

فمنهم من أوَّله علىٰ وجه يحتمل اللفظ ذلك ، ومنهم من توقَّف في التَّأويل وقال : عرفنا بمقتضىٰ العقل أنَّ الله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، فلا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلَّا أنا لا نعرف معنىٰ اللفظ الوارد فيه مثل قوله تعالىٰ :ﵟ□ □ □ □ﵞ [طه : ٥] ، ومثل قوله :ﵟ□ خم □ □ □ سه □ □ □□ﵞ [ص : ٧٥] ، ومثل قوله :ﵟلمـ لهﵞ الفجر: ٢٢] ، إلىٰ غير ذلك . ولسنا مكلَّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التَّكليف قد ورد بالاعتقاد بأنَّه لا شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً . ثمَّ إنَّ جماعة من المتأخِّرين زادوا علىٰ ما قاله السَّلف فقالوا : لا بدَّ من إجرائها علىٰ ظاهرها فوقعوا في التَّشبيه الصّرف وذلك علىٰ خلاف ما اعتقده السَّلف .

ولقد كان التَّشبيه صرفاً خالصاً في اليهود لا في كلِّهم ، بل في القرَّائين منهم ، إذ وجدوا في التَّوراة ألفاظاً كثيرة تدلُّ علىٰ ذلك ، ثمَّ الشِّيعة في هذه الشَّريعة وقعوا في غلوٍّ وتقصير . أمَّا الغلو : فتشبيه بعض أئمَّتهم بالإله ، تعالىٰ وتقدَّس . وأمَّا التَّقصير : فتشبيه الإله بواحد من الخلق .

ولـمَّا ظهرت المعتزلة والمتكلِّمون من السَّلف رجعت بعض الرَّوافض عن الغلوِّ والتَّقصير ووقعت في الاعتزال ، وتخطَّت جماعة من السَّلف إلىٰ التَّفسير الظَّاهر ، فوقعت في التَّشبيه ... " [١] .

وقال الإمام الشَّاطبي (٥٩٠هـ) : " ... قَدْ ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ التَّشَابُهَ بِاعْتِبَارِ وُقُوعِ الْأَدِلَّةِ مَعَ مَا يُعَارِضُهَا كَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ ، وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ قَلِيلٌ ، وَأَنَّ مَا عُدَّ مِنْهُ غَيْرُ مَعْدُودٍ مِنْهُ ، وإنَّما يُعَدُّ مِنْهُ التَّشَابُهُ الْحَقِيقِيُّ خَاصَّةً . وأَمَّا مَسَائِلُ الْخِلَافِ وَإِنْ كَثُرَتْ ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، بَلْ فِيهَا مَا هُوَ مِنْهَا وَهُوَ نَادِرٌ ؛ كَالْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِيمَا أَمْسَكَ عنه السَّلف الصَّالح ، فلم يَتَكَلَّمُوا فِيهِ بِغَيْرِ التَّسْلِيمِ لَهُ وَالْإِيمَانِ بِغَيْبَةِ الْمَحْجُوبِ أَمْرُهُ عَنِ الْعِبَادِ ؛ كَمَسَائِلِ الِاسْتِوَاءِ ، وَالنُّزُولِ ، وَالضَّحِكِ ، وَالْيَدِ ، وَالْقَدَمِ ، وَالْوَجْهِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ .

---

(١) انظر : الملل والنحل (١/ ٩١) .

وَحِينَ سَلَكَ الْأَوَّلُونَ فِيهَا مَسْلَكَ التَّسْلِيمِ وَتُرِكَ الْخَوْضُ فِي مَعَانِيهَ ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ فِيهَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا لَا يُحَاطُ بِهِ جَهْلٌ ، وَلَا تَكْلِيفَ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَاهَا " (١) .

وقال الإمام الرَّازي (٦٠٦هـ) : " وأَمَّا جُمْهُورُ الْمُوَحِّدِينَ فَلَهُمْ فِي لَفْظِ الْيَدِ قَوْلَان :

الْأَوَّلُ : قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : الْقُرْآنُ لَمَّا دَلَّ عَلَىٰ إِثْبَاتِ الْيَدِ للَّه تَعَالَىٰ آمَنَّا بِهِ ، وَالْعَقْلُ لَمَّا دَلَّ عَلَىٰ أَنَّه يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّه عِبَارَةً عَنْ جِسْمٍ مَخْصُوصٍ وَعُضْوٍ مُرَكَّبٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ آمَنَّا بِهِ ، فَأَمَّا أَنَّ الْيَدَ مَا هِيَ وَمَا حَقِيقَتُهَا فَقَدْ فَوَّضْنَا مَعْرِفَتَهَا إِلَىٰ اللَّه تَعَالَىٰ ، وَهَذَا هُوَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ ... " (٢) .

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي (٦٣٠هـ) : " ... قَالَ ابْن وضَّاح : كلُّ من لقِيت من أهل السُّنَّة يصدِّق بهَا لحَدِيث التنزل ، وَقَالَ ابْن معِين : صدِّق بِهِ وَلَا تصفه ، وَقَالَ : أَقروهُ وَلَا تحدُّوه " (٣) .

وجاء في ذمّ التَّأويل أيضاً : " أَخْبرنِي عَليّ بن عِيسَىٰ أَنَّ حنبلاً حَدَّثهمْ ، قَالَ : سَأَلت أَبَا عبد الله عَن الْأَحَادِيث الَّتِي تُروىٰ : إِنَّ الله تبَارك وَتَعَالَىٰ ينزل كل لَيْلَة إِلَىٰ السَّمآء الدُّنيا ، وَأَنَّ الله يُرىٰ ، وَإِنَّ الله يضع قَدَمه ، وَمَا أشبهه ، فَقَالَ أَبُو عبد الله : نؤمن بهَا ، ونصدِّق بهَا ، **وَلَا كَيفَ وَلَا مَعْنَى** ، وَلَا نردُّ مِنْهَا شَيْئاً ، ونعلم أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسول حقٌّ إِذا كَانَت بأسانيد صِحَاح ، وَلَا نردُّ علىٰ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْله ، وَلَا يُوصف الله تَعَالَىٰ بِأَكْثَرَ مِمَّا وصف بِهِ نَفسهَ أو وَصفه بِهِ رَسُوله ، بِلَا حدٍّ ، وَلَا غَايَة ﴿ ﴾ [الشورىٰ : ١١] (٤) .

وقال الإمام ابن الصَّلاح (٦٤٣هـ) : " وَفِيمَا ورد من الْآيَات والأخبار المتشابهات أَنَّ الثَّابِت فِيهَا فِي نفس الْأَمر كل مَا هُوَ لَائِق فِيهَا بِجلَال الله وكماله وتقديسه المطلقين ، وَذَلِكَ هُوَ معتقدنا فِيهَا ، وَلَيْسَ علينا تَفْصِيله وتعيينه ، وَلَيْسَ الْبَحْث عَنهُ من شَأْننَا ، بل نكِل علم تَفْصِيله إِلَىٰ الله تبَارك وَتَعَالَىٰ ، ونصرف عَن الْخَوْض فِيهِ قُلُوبنَا وألسنتنا ، فَهَذَا وَنَحْوه عَن أَئِمَّة الْفَتْوَىٰ هُوَ الصَّوَاب فِي ذَلِك ، وَهُوَ سَبِيل سلف الْأمَّة ، وأئمة الْمذَاهب الْمُعْتَبَرَة ، وأكابر الْفُقَهَاء وَالصَّالِحِينَ ، وَهُوَ أصوب وَأسلم للعامَّة وأشباههم ... " (٥) .

---

(١) انظر : الموافقات (٣/ ٣١٨-٣١٩) .

(٢) انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (١٢/ ٣٩٥) .

(٣) انظر : ذم التَّأويل (ص٢٣) .

(٤) انظر : ذم التَّأويل (ص٢٢) .

(٥) انظر : فتاوىٰ ابن الصلاح (١/ ٨٣) .

وقال الإمام أحمد بن عمر القرطبي (٦٥٦هـ) : " تنبيه : اعلم أنَّ النَّاس قد أكثروا في تأويلات هذه الأحاديث ، فمِن مبعدٍ ومن ومحوِّم ، وما ذكرناه أحسنها وأقربها لمنهاج كلام العرب ، ولأنْ يكون هو المراد . ومع ذلك فلا نقطع بأنَّه هو المراد . والتَّحقيق أن يقال : الله ورسوله أعلم . والتَّسليم الذي كان عليه السَّلف أسلم ، لكن مع القطع بأنَّ هذه الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة الموهمة للتَّجسيم والتَّشبيه يستحيلُ حملها علىٰ ظواهرها ؛ لما يعارضها من ظواهر أُخر ، كما قد قرَّره أئمَّتنا في كُتبهم ، ولما دلَّ العقـــل الصَّريح عليه " (١) .

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي (٦٧١هـ) : " وقد عرف أنَّ مذهب السَّلف ترك التَّعرُّض لتأويلها ، مع قطعهم باستحالة ظواهرها ، فيقولون : أمرُّوها كما جاءت . وذهب بعضهم إلىٰ إبداء تأويلاتها وحملها علىٰ ما يصحُّ حمله في اللسان عليها من غير قطع بتعيين مجمل منها " (٢) .

وقال الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) في كلامه علىٰ حديث النُّزول : " وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَشَبَهِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِهَا مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ :

أَحَدُهُمَا : تَأْوِيلُهُ عَلَىٰ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ سبحانه وتعالىٰ ، وتنزيهه من الِانْتِقَالِ ، وَسَائِرِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهَرُ عن الْمُتَكَلِّمِينَ .

وَالثَّانِي : الْإِمْسَاكُ عَنْ تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدَثِ ، لِقَوْلِهِ تعالىٰ : ﱡ□ □ □□ □ □ □ □ ﱠ [الشورىٰ : ١١] ، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ الْمُتَكَلِّمِين ، وَحَاصِلُهُ أَنْ يُقَال : لَا نَعْلَمُ الْمُرَادَ بِهَذَا ، وَلَكِنْ نُؤْمِنُ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِنَا أَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَهُ مَعْنًى يَلِيقُ بِاَللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ " (٣) .

وقال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " قَدْ فَسَّرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ المُهِمَّ مِنَ الأَلْفَاظِ وَغَيْرَ المُهِمِّ ، وَمَا أَبْقَوْا مُمْكِناً ، وَآيَاتُ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيْثُهَا لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيْلِهَا أَصْلاً ، وَهِيَ أَهَمُّ الدِّين ، فَلَو كَانَ تَأْوِيْلُهَا سَائِغاً أَوْ حَتْماً ، لَبَادَرُوا إِلَيْهِ ، فَعُلِمَ قَطْعاً أَنَّ قِرَاءتَهَا وَإِمرَارَهَا عَلَىٰ مَا جَاءتْ هُوَ الحَقُّ ، لاَ تَفْسِيْرَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ ، وَنَسْكُتُ اقْتِدَاءً بِالسَّلَفِ ، مُعْتَقِدِيْنَ أَنَّهَا صِفَاتٌ للهِ – تَعَالَىٰ – اسْتَأْثَرَ اللهُ بِعِلْمِ حَقَائِقِهَا ، وَأَنَّها لاَ تُشْبِهُ صِفَاتِ المَخْلُوْقِينَ ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ المُقَدَّسَةَ لاَ تُمَاثِلُ ذَوَاتِ المَخْلُوْقِينَ ، فَالكِتَابُ والسُّنَّة نَطَقَ بِهَا ،

---

(١) انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٤٢) .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٤) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب ، مع تكملة السبكي والمطيعي (٤/ ٤٨) .

وَالرَّسُوْلُ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بَلَّغَ ، وَمَا تَعَرَّضَ لِتَأْوِيْلٍ ، مَعَ كَوْنِ البَارِي قَالَ :ٱيم ي
[النحل : ٤٤] ، فَعَلَيْنَا الإِيْمَانُ وَالتَّسْلِيْمُ لِلنُّصُوْصِ ، وَاللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ " [١] .

وقال الإمام الذهبي في كتاب العلو : " أخبرنَا يحيىٰ بن أبي مَنْصُور فِي كِتَابه ، أَنبأَنَا عبد الْقَادِر بن عبد الله ، أَنبأَنَا مَسْعُود بن الْحسن ، أَنبأَنَا عبد الوهَّاب بن مَنْدَه ، أَنبأَنَا أبي ، أَنبأَنَا أَحْمد بن محمَّد بن زِيَاد ، حَدَّثنَا عبَّاس الدوري ، سَمِعت يحيىٰ بن معِين ، يَقُول : شهِدت زَكَرِيَّاء بن عدي سَأَلَ وكيعاً ، فَقَالَ : يَا أَبَا سُفْيَان ، هَذِه الْأَحَادِيث مثل حَدِيث الْكُرْسِيّ مَوضِع الْقَدَمَيْنِ ، وَنَحْو هَذَا ، فَقَالَ : كَانَ إِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد ، وَالثَّوْري ، ومسعر يروون هَذِه الْأَحَادِيث لَا يفسِّرون مِنْهَا شَيْئاً " [٢] .

وقال الإمام الذَّهبي : " المَحْفُوْظُ عَنْ مَالِكٍ – رَحِمَهُ اللهُ – رِوَايَةُ الوَلِيْدِ بنِ مُسْلِمٍ ، أَنَّه سَأَلَهُ عَنْ أَحَادِيْثِ الصِّفَاتِ ، فَقَالَ : أَمِرَّهَا كَمَا جَاءتْ ، بِلاَ تَفْسِيْرٍ " [٣] .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) : " للأشاعرة قَولَانِ مشهوران فِي إِثْبَات الصِّفَات : هَل تمرّ علىٰ ظَاهرهَا مَعَ اعْتِقَاد التَّنْزِيه أَو تؤول .

وَالْقَوْل بالإمرار مَعَ اعْتِقَاد التَّنْزِيه هُوَ المعزوّ إِلَىٰ السَّلف ، وَهُوَ اخْتِيَار الإِمَام فِي الرِّسَالَة النّظاميَّة ، وَفِي مَوَاضِع من كَلَامه ، فرجوعه مَعْنَاهُ الرُّجُوع عَن التَّأْويل إِلَىٰ التَّفْوِيض وَلَا إِنْكَار فِي هَذَا وَلَا فِي مُقَابلَة فإنَّها مَسْأَلَة اجتهاديَّة أَعنِي مَسْأَلَة التَّأْويل أَو التَّفْوِيض مَعَ اعْتِقَاد التَّنْزِيه . إِنَّما الْمُصِيبَة الْكُبْرَىٰ والداهية الدَّهياء : الإمرار علىٰ الظَّاهِر ، والاعتقاد أَنَّه المُرَاد ، وأَنَّه لَا يَسْتَحِيل علىٰ الْبَارِي ، فَذَلِك قَول المجسِّمة عبَّاد الوثن ، الَّذين فِي قُلُوبهم زيغٌ يحملُهم الزّيغُ علىٰ اتِّبَاع الْمُتَشَابه ابْتِغَاء الْفِتْنَة ، عَلَيْهِم لعائن الله تترىٰ وَاحِدَة بعد أُخْرَىٰ ، مَا أجرأهم علىٰ الْكَذِب ، وَأَقلّ فهمهم للحقائق " [٤] .

وقال الإمام ابن رجب (٧٩٥هـ) : " ... والصَّواب ما عليه السَّلف الصَّالح من إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ، ولا تكييف ، ولا تمثيل : ولا يصحُّ من أحد منهم خلاف ذلك البتَّة ، خصوصاً الإمام أحمد ، ولا خوض في معانيها ، ولا ضرب مثل من الأمثال لها ... " [٥] .

---

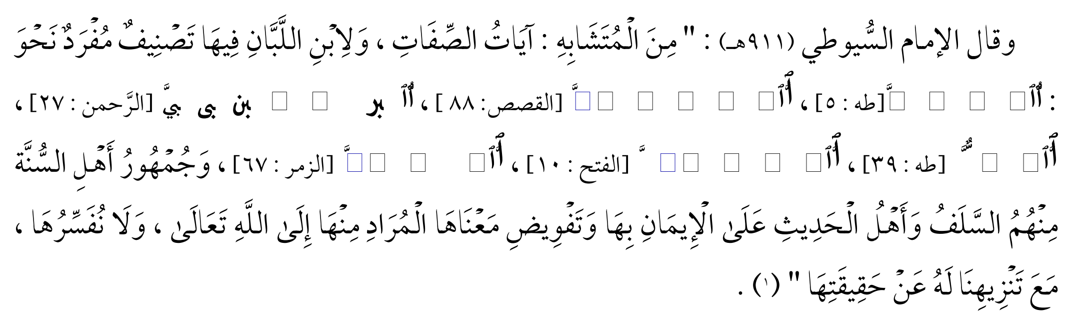
[١] انظر : سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٠٦) .

[٢] انظر : العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها (ص١٤٦) .

[٣] انظر : سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥) .

[٤] انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٥/ ١٩١-١٩٢) .

[٥] انظر : فضل علم السلف علىٰ الخلف ، ابن رجب ، (ص٤) ، بلا .



وقال الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) : " مِنَ الْمُتَشَابِهِ : آيَاتُ الصِّفَاتِ ، وَلِابْنِ اللَّبَّانِ فِيهَا تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ نَحْوَ : [طه : ٥] ، [القصص: ٨٨] ، [الرَّحمن : ٢٧] ، [طه : ٣٩] ، [الفتح : ١٠] ، [الزمر : ٦٧] ، وَجُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْهُمُ السَّلَفُ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَىٰ الْإِيمَانِ بِهَا وَتَفْوِيضِ مَعْنَاهَا الْمُرَادِ مِنْهَا إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَلَا نُفَسِّرُهَا ، مَعَ تَنْزِيهِنَا لَهُ عَنْ حَقِيقَتِهَا " (١) .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ) : " وَالْحَاصِلُ أَنَّ السَّلَفَ وَالْخَلَفَ مُؤَوِّلُونَ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَىٰ صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ ، وَلَكِنَّ تَأْوِيلَ السَّلَفِ إِجْمَالِيٌّ ، لِتَفْوِيضِهِمْ إِلَىٰ اللَّهِ تَعَالَىٰ ، وَتَأْوِيلَ الْخَلَفِ تَفْصِيلِيٌّ ، لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَيْهِ لِكَثْرَةِ الْمُبْتَدِعِينَ " (٢) .

وقال الإمام مرعي الكرمي الحنبلي : " قَالَ التِّرْمِذِيّ : وَقد رُوِيَ عَن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِوَايَات كَثِيرَة فِي مثل هَذَا ، وَالْمذهب فِي هَذَا عَن أهل الْعلم من الْأَئِمَّة ، مثل : سُفْيَان الثَّوْرِيّ ، وَمَالك بن أنس ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة ، وَابْن الْمُبَارك ، ووكيع ، وَغَيرهم : أَنَّهم قَالُوا : نروي هَذِه الْأَحَادِيث ، ونؤمن بهَا ، وَلَا يُقَال : كَيفَ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أهل الحَدِيث : أَن يرووا هَذِه الْأَشْيَاء كَيفَ جَاءَت ، ويؤمن بهَا ، وَلَا تفسَّر ، وَلَا يتوَهَّم ، وَلَا يُقَال : كَيفَ . قَالَ : وَهَذَا أَمر أهل الْعلم الَّذِي أختاروه وذهبوا إِلَيْهِ .

وَقَالَ الْخطابِيُّ : كَانَ أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلام وَهُوَ أحد أنهياء أهل الْعلم يَقُول : نَحن نروي هَذِه الْأَحَادِيث وَلَا نريغ لَهَا الْمعَانِي .

قَالَ الْخطابِيُّ : وَنحن أَحْرَىٰ أَن لَا نتقدَّم فِيمَا تَأَخَّر عَنهُ من هُوَ أَكثر منا علماً ، وأقدم زَمَاناً وسنّاً ، وَلَكِن الزَّمَان الَّذِي نَحن فِيهِ قد صَار أَهله حزبين : مُنكرٌ لما يُروىٰ من هَذِه الْأَحَادِيث ، ومكذِّبٌ بِهِ أصلاً ، وَفِي ذَلِك تَكْذِيب الْعلمَاء الَّذين رووا هَذِه الْأَحَادِيث ، وهم أَئِمَّة الدِّين ، وثِقَةُ السّنَن ، والواسطة بَيْننَا وَبَين رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والطائفة الْأُخْرَىٰ مسلِّمة للرُّواة فِيهَا ، ذَاهِبَة فِي تَحْقِيق الظَّاهِر مِنْهَا مذهباً يكَاد يُفْضِي إِلَىٰ القَوْل بالتَّشبيه ، وَنحن نرغبُ عَن الْأَمريْنِ مَعاً ، وَلَا نرضىٰ بِوَاحِد مِنْهُمَا ، فيحقُّ علينا أَن نطلب لما يرد أيضاً : " وَجُمْهُور أهل السّنة مِنْهُم السَّلف وَأهل الحَدِيث علىٰ الْإِيمَان بهَا وتفويض مَعْنَاهَا المُرَاد مِنْهَا إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ ، وَلَا نفسِّرها مَعَ تنزيهنا لَهُ عَن حَقِيقَتهَا " (٣) .

---

(١) انظر : الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٤) .

(٢) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ١٦٢) ، وانظر : (٣/ ٩٢٤) .

(٣) انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص٦٠) .

وقال الإمام السَّفاريني (١١٨٨هـ) : " فَمَذْهَبُ السَّلَفِ أَنَّهم يَصِفُونَ اللَّهَ – تَعَالَىٰ – بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَكْيِيفٍ ، وَهُوَ – سُبْحَانَهُ – لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نَقْصاً أَوْ حُدُوثاً فَاللَّهُ – تَعَالَىٰ – مُنَزَّهٌ عَنْهُ حَقِيقَةً ، فإِنَّه – تَعَالَىٰ – مُسْتَحِقُّ الْكَمَالِ الَّذِي لَا غَايَةَ فَوْقَهُ ، وَمَذْهَبُ السَّلَفِ عَدَمُ الْخَوْضِ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، وَتَفْوِيضُ عِلْمِهِ إِلَىٰ اللَّهِ – تَعَالَىٰ . قَالَ حَبْرُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عبَّاس – رَضِيَ الله عَنْهُمَا : هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ ، فَالْوَاجِبُ عَلَىٰ الْإِنْسَانِ أَنْ يُؤْمِنَ بِظَاهِرِهِ ، وَيَكِلَ عِلْمَهُ إِلَىٰ اللَّهِ – تَعَالَىٰ . وَعَلَىٰ ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ ، كَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْد ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاق ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ – رَضِيَ الله عَنْهُمْ – يَقُولُونَ فِي الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ . قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ – وَنَاهِيكَ بِهِ : كُلُّ مَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ ، فَتَفْسِيرُهُ قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلَّا الله وَرَسُولُهُ . فَهَذَا مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَفُضَلَاءِ الْأَئِمَّـــةِ – رَضِيَ الله عَنْهُمْ ... " [١] ...

---

[١] انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٩٦-٩٧) .

المَبْحَثُ الثَّامِنُ

نَمَاذِجُ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَةِ التِي يِجِبُ تَأوِيْلهَا بِصَرْفِهَا عَنَ ظَاهِرِ مَعْنَاهَا

إنَّ من يُطالع آيات القرآن الكريم يجد العديد العديد من الآيات القرآنيَّة التي لا محيْد ولا مناَص من تأويلها ، وأنَّه يجب صرفها عن ظاهر معناها أو إمرارها تفويضاً علىٰ ظاهر لفظها ، لأنَّه لا يصحُّ البتَّة إمرارها علىٰ ظاهر معناها ، لأنَّ ذلك يتصادم مع العديد من القطعيَّات العقديَّة وكذا اللغويَّة ... فالالتجاء إلىٰ التَّأويل لا مفرَّ منه ليصحَّ المعنىٰ ... ومن تلك الآيات علىٰ سبيل المثال لا الحصر :

(١) قوله تعالىٰ : [البقرة:١٥] ، والمعنىٰ أنَّ الاستهزاء منه تعالىٰ : " إخبارٌ من الله أنَّه مجازيهم جزاء الاستهزاء، ومعاقبهم عقوبةَ الخداع. فأخرج خبرَه عن جزائه إيَّاهم وعقابه لهم، مُخْرَج خبره عن فعلهم الذي عليه استحقُّوا العقاب في اللفظ، وإن اختلف المعنيان. كما قال جلَّ ثناؤه: [الشورىٰ:٤٠] (١) .

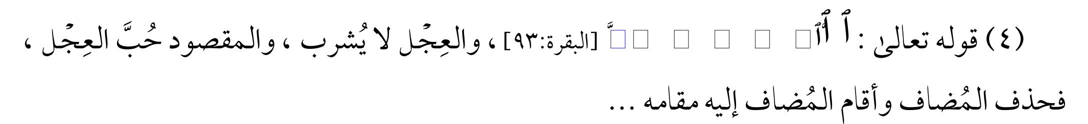
(٢) قوله تعالىٰ : [البقرة:١٩] ، ويستحيل أن يضع الإنسان كامل أصبعه في أذنه ، والمعنىٰ : يضعون أناملهم ، وهي طرف الأصبع ، فالعلاقة هي الكليَّة ، والقرينة حاليَّة ، وهي استحالة وضع الأصبع بأكمله في الأذن ... وهو مجاز مُرسل ...

(٣) قوله تعالىٰ : [البقرة:٢٦] ، والحياء هو انقباض النَّفس من شيء وتركه حذراً عن اللوم فيه ... وانقباض النَّفس لا يجوز بحقِّ الله تعالىٰ ... " ومعناها ها هنا التَّرك، أي : لا يترك ضرب المثل ترك ما يستحي منه. وقيل: لا يمتنع، وقيل: لا يخشىٰ. (٢) .

---

(١) انظر : تفسير الطبري (١/ ٣٠٢) .

(٢) انظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (١/ ١٢٨) ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت .



(٤) قوله تعالىٰ : ﭐ ﭑ [البقرة:٩٣] ، والعِجْل لا يُشرب ، والمقصود حُبَّ العِجْل ، فحذف المُضاف وأقام المُضاف إليه مقامه ...

(٥) قوله تعالىٰ : ﭐ [البقرة:١١٥] ، ومن المستحيل أن يُراد بالوجه هنا العضو الذي في الرَّأس ، لأنَّ الله تعالىٰ يتنزَّه عن التَّركيب والجسميَّة لأنَّ الجسم مؤلَّف من جواهر وأعراض ، وهما حادثان ... والمقصود بالوجه هنا القبلة ...

(٦) قوله تعالىٰ : ﭐ [البقرة:١٨٦] ، والقُربُ الحسِّي المكاني يستحيل علىٰ الله تعالىٰ ... قال الإمام الرَّازي : " اعْلَمْ أَنَّهُ ليس المراد من هذا القريب بِالْجِهَةِ وَالْمَكَانِ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ والحفظ، فيحتاج هاهنا إِلَىٰ بَيَانِ مَطْلُوبَيْنِ:

الْمَطْلُوبُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ أن هذا القريب لَيْسَ قُرْبًا بِحَسَبِ الْمَكَانِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وُجُوهٌ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَكَانِ مُشَارًا إِلَيْهِ بِالْحِسِّ لَكَانَ مُنْقَسِمًا، إِذْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي الصِّغَرِ وَالْحَقَارَةِ مِثْلَ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ. وَلَوْ كَانَ مُنْقَسِمًا لَكَانَتْ مَاهِيَّتُهُ مُفْتَقِرَةً فِي تَحَقُّقِهَا إِلَىٰ تَحَقُّقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهَا الْمَفْرُوضَةِ وَجُزْءُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ، فَلَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَكَانَ مُفْتَقِرًا إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَىٰ غَيْرِهِ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ وَمُحْدَثٌ وَمُفْتَقِرٌ إِلَىٰ الْخَالِقِ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ الْخَالِقِ الْقَدِيمِ مُحَالٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَىٰ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَكَانِ فَلَا يَكُونُ قُرْبُهُ بِالْمَكَانِ وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَكَانِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ عَنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ عَنْ جِهَةٍ دُونِ جِهَةٍ، أَوْ كَانَ مُتَنَاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ وَالْأَوَّلُ: مُحَالٌ لِأَنَّ الْبَرَاهِينَ الْقَاطِعَةَ دَلَّتْ عَلَىٰ أَنَّ فَرْضَ بُعْدٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ مُحَالٌ وَالثَّانِي: مُحَالٌ أَيْضًا لِهَذَا الْوَجْهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ مُتَنَاهِيًا وَالْآخَرُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ لَكَانَتْ حَقِيقَةُ هَذَا الْجَانِبِ الْمُتَنَاهِي مُخَالِفَةً فِي الْمَاهِيَّةِ لِحَقِيقَةِ ذَلِكَ الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُهُ تَعَالَىٰ مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةِ الطَّبَائِعِ وَالْخَصْمُ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خُصُومِنَا، فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَىٰ فِي الْجِهَةِ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ أَقْوَىٰ الدَّلَائِلِ عَلَىٰ أَنَّ الْقُرْبَ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ قُرْبًا بِالْجِهَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ فِي الْمَكَانِ لَمَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْكُلِّ، بَلْ كَانَ يَكُونُ قَرِيبًا مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ وَبَعِيدًا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَكَانَ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ زَيْدٍ الَّذِي هُوَ بِالْمَشْرِقِ كَانَ بَعِيدًا مِنْ عَمْرٍو الَّذِي هُوَ بِالْمَغْرِبِ، فَلَمَّا دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَىٰ كَوْنِهِ تَعَالَىٰ قَرِيبًا مِنَ الْكُلِّ عَلِمْنَا أَنَّ الْقُرْبَ الْمَذْكُورَ فِي

هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ قرباً بِحَسْبِ الْجِهَةِ، وَلَمَّا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْقُرْبَ بِالْجِهَةِ ثَبَتَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْقُرْبُ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى يَسْمَعُ دُعَاءَهُمْ وَيَرَى تَضَرُّعَهُمْ، أَوِ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْقُرْبِ: الْعِلْمُ وَالْحِفْظُ " (١) .

(٧) قوله تعالىٰ : ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾ [البقرة:٢١٠] ، والمعنىٰ : يأتيهم أمر الله أو عذابه ، والإتيان بمعنىٰ النُّقلة والحركة يستحيل علىٰ الله تعالىٰ ، لأنَّها لا تجوز إلَّا علىٰ الأجسام ، والله تعالىٰ يتنزَّه عن الجسميَّة ...

(٨) قوله تعالىٰ : ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾ [البقرة:٢٤٥] ، قال الإمام الرَّازيُّ : " اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا قَبْلَهَا وَالْمُرَادُ مِنْهَا الْقَرْضُ فِي الْجِهَادِ خَاصَّةً، فَنَدَبَ الْعَاجِزَ عَنِ الْجِهَادِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الْفَقِيرِ الْقَادِرِ عَلَى الْجِهَادِ، وَأَمَرَ الْقَادِرَ عَلَى الْجِهَادِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ فِي طَرِيقِ الْجِهَادِ، ثُمَّ أكد تعالىٰ ذلك بقوله: وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ كَانَ اعْتِمَادُهُ عَلَى فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَكْثَرَ مِنِ اعْتِمَادِهِ عَلَى مَالِهِ وَذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالِاحْتِرَازِ عَنِ الْبُخْلِ بِذَلِكَ الْإِنْفَاقِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مُبْتَدَأٌ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ، ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْقَرْضِ إِنْفَاقُ الْمَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُهُ، وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ إِنْفَاقُ الْمَالِ لَهُمْ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ الْأَوَّلُ:

أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَصَمِّ وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَعَالَى سَمَّاهُ بِالْقَرْضِ وَالْقَرْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا تَبَرُّعًا.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَةُ: سَبَبُ نُزُولِ الْآيَةِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَزَلَتِ الْآيَةُ فِي أَبِي الدَّحْدَاحِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي حَدِيقَتَيْنِ فَإِنْ تَصَدَّقْتُ بِإِحْدَاهُمَا فَهَلْ لِي مِثْلَاهَا فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَأُمُّ الدَّحْدَاحِ مَعِي؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَالصِّبْيَةُ معي؟ قال: نعم، فتصدق بأفضل حديقته، وكانت تسمىٰ الحنينة، قَالَ: فَرَجَعَ أَبُو الدَّحْدَاحِ إِلَى أَهْلِهِ وَكَانُوا فِي الْحَدِيقَةِ الَّتِي تَصَدَّقَ بِهَا، فَقَامَ عَلَى بَابِ الْحَدِيقَةِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِامْرَأَتِهِ فَقَالَتْ أُمُّ الدَّحْدَاحِ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيمَا اشْتَرَيْتَ، فَخَرَجُوا مِنْهَا وَسَلَّمُوهَا، فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: كَمْ مِنْ نَخْلَةٍ رَدَاحٍ، تُدْلِي عُرُوقَهَا فِي الْجَنَّةِ لِأَبِي الدَّحْدَاحِ.

إِذَا عَرَفْتَ سَبَبَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ ظَهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْقَرْضِ مَا كَانَ تَبَرُّعًا لَا وَاجِبًا.

---

(١) انظر : تفسير الرازي (٥/ ٢٦١-٢٦٢) .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا الْقَرْضِ الْإِنْفَاقُ الْوَاجِبُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاحْتَجَّ هَذَا الْقَائِلُ عَلَىٰ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ تَعَالَىٰ ذَكَرَ فِي آخِرِ الْآيَةِ: وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وَذَلِكَ كَالزَّجْرِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَلِيقُ بِالْوَاجِبِ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ كِلَا الْقِسْمَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ: □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [الْبَقَرَةِ: ٢٦١] مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْقَرْضِ شَيْءٌ سِوَىٰ إِنْفَاقِ الْمَالِ، قَالُوا: رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَوْلُ الرَّجُلِ «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا بَعِيدٌ، لِأَنَّ لَفْظَ الْإِقْرَاضِ لا يَقَعُ عَلَيْهِ فِي عُرْفِ اللُّغَةِ ثُمَّ قَالَ: وَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا الْقَوْلِ عَلَىٰ الصِّحَّةِ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ: الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَمْلِكُ شَيْئًا إِذَا كَانَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِرًا لَأَنْفَقَ وَأَعْطَىٰ فَحِينَئِذٍ تَكُونُ تِلْكَ النِّيَّةُ قَائِمَةً مَقَامَ الْإِنْفَاقِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَلْيَلْعَنِ الْيَهُودَ فَإِنَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ» .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ الْقَرْضِ عَلَىٰ هَذَا الْإِنْفَاقِ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ، قَالَ الزَّجَّاجُ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَرْضَ هُوَ كُلُّ مَا يُفْعَلُ لِيُجَازَىٰ عَلَيْهِ، تَقُولُ العرب: لك عندي قرض حسن وسيء، وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْفِعْلُ الَّذِي يُجَازَىٰ عَلَيْهِ، قَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ:

كُلُّ امْرِئٍ سَوْفَ يُجْزَىٰ قَرْضَهُ حَسَنًا ... أَوْ سَيِّئًا أَوْ مَدِينًا كَالَّذِي دَانَا

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْقَرْضَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْقَرْضَ أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ القطع، ومنه القراض، وانقراض، وَانْقَرَضَ الْقَوْمُ إِذَا هَلَكُوا، وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ أَثَرِهِمْ فَإِذَا أَقْرَضَ فَالْمُرَادُ قَطَعَ لَهُ مِنْ مَالِهِ أَوْ عَمَلِهِ قِطْعَةً يُجَازَىٰ عَلَيْهَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ لَفْظَ الْقَرْضِ هاهنا مَجَازٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَرْضَ هُوَ أَنْ يُعْطِيَ الإنسان شيئاً ليرجع إليه مثله وهاهنا الْمُنْفِقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّمَا يُنْفِقُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ بَدَلَهُ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الِاخْتِلَافَ بَيْنَ هَذَا الْإِنْفَاقِ وَبَيْنَ الْقَرْضِ مِنْ وُجُوهٍ أَحَدُهَا: أَنَّ الْقَرْضَ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِفَقْرِهِ وَذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَىٰ مُحَالٌ وَثَانِيهَا: أَنَّ الْبَدَلَ فِي الْقَرْضِ الْمُعْتَادِ لا يَكُونُ إِلَّا الْمِثْلَ، وَفِي هَذَا الْإِنْفَاقِ هُوَ الضِّعْفُ وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْمَالَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الْمُسْتَقْرِضُ لا يكون ملكا له وهاهنا هَذَا الْمَالُ الْمَأْخُوذُ مِلْكٌ لِلَّهِ، ثُمَّ مَعَ حُصُولِ هَذِهِ الْفُرُوقِ سَمَّاهُ اللَّهُ قَرْضًا، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضِيعُ عِنْدَ اللَّهِ، فَكَمَا أَنَّ الْقَرْضَ يَجِبُ أَدَاؤُهُ لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ فَكَذَا الثَّوَابُ الْوَاجِبُ عَلَىٰ هَذَا الْإِنْفَاقِ وَاصِلٌ إِلَىٰ الْمُكَلَّفِ لَا مَحَالَةَ، وَيُرْوَىٰ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَالَتِ الْيَهُودُ: إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ، فَهُوَ يَطْلُبُ مِنَّا الْقَرْضَ، وَهَذَا الْكَلَامُ لَائِقٌ بِجَهْلِهِمْ

وَحُمْقِهِمْ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِمُ التَّشْبِيهُ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ مَعْبُودَهُمْ شَيْخٌ، قَالَ الْقَاضِيَ: مَنْ يَقُولُ فِي مَعْبُودِهِ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ لَا يُسْتَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يَصِفَهُ بِالْفَقْرِ " [١] .

(٩) قوله تعالى :ﭐ□ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ [فصلت:٤٢] ، والمعنى أنَّ القرآن مُصدِقٌ لما سبق من الكُتب السَّابقة ، وإلَّا فالقرآن لا يد له بمعنى الجارحة ... وجعل الكتب السَّابقة بين يديه تقدُّمها عليه في زمن نزولها ...

(١٠) قوله تعالى :ﭐ□ □ بر □ □ بن [النساء:١٤٢] ، والخداع هو إظهار الخير المبطَّن بالشَّر ، فيتضمَّن الاحتيال والمراوغة ... وهذا معنى لا يليق بالله تعالى ... ولذا فمعنى قوله: ﭐ□ بنَّ : " قال بَعْضهُمْ: مُخادعةُ اللَّه إيَّاهم جزاؤُهم على المخادعة بالعذاب، وكذلك قوله: (ويمكُرونَ ويمْكُرُ اللَّهُ) . وقيل وهو خادِعُهُم بأمره عزَّ وجلَّ بالقبول منهم ما أظهروا، فاللَّه خادعهُمْ بذلك " [٢] .

(١١) قوله تعالى : ﭐ□ □ □ □ □□ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□ [المائدة:٦٤] ، قال الإمام الزّركشي :" وأمَّا قوله تعالى : "ﭐ□ فيحمل لأن على المجاز على وجه الدُّعاء والمطابقة للفظ ، ولهذا قيل : أنَّهم أبخل خلق الله والحقيقة أنَّهم تغل أيديهم في الدُّنيا ، بالأسار، وقد وفي الآخرة بالعذاب واغلال النَّار . وقوله : ﭐ□ □ □ كناية عن كرمه ، وثنَّى اليد وأن أفردت في أوَّل الآية ليكون أبلغ في السَّخاء والجود " [٣] .

(١٢) قوله تعالى : ﭐلخ لم لى لي □ □ □ □ □ □ □ □ □ نمنى □ □ □ □ □ □ [الأنعام:١٥٨] ، وقد سبق الكلام عنها ...

(١٣) قوله تعالى : ﭐ□ □ □ □□ [الأعراف:٥٤] ، وقد تقدَّم الكلام عليها ...

(١٤) قوله تعالى : ﭐ□ □ □ □ □ نى ني □ ير □□ □ [يوسف:٨٢] ، والمعنى : واسأل أهل القرية ... واسأل أصحاب الجِمَال ...

(١٥) قوله تعالى : ﭐ□ □ □ [الحجر:٨٨] ، " وهذه استعارة. والمراد بها. أَلِنْ كنفك لهم ، ودُم على لطفك بهم. وجعل سبحانه خفض الجناح هاهنا في مقابلة قول العرب إذا وصفوا الرَّجل بالحدَّة عند الغضب : قد طار طيرة ، وقد هفا حلمه ، وقد طاش وقاره. فإذا قيل : قد خفض جناحه ، فإنَّما المراد به

---

[١] انظر : تفسير الرازي (٦/ ٤٩٩-٥٠٠) .

[٢] انظر : معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٢/ ١٢٣) ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

[٣] انظر : البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٠٩).

وصف الإنسان بليِّن الكنف ، والكظم عند الغضب. وذلك ضد وصفه بطيرة المغضب ، ونزوة المتوثب " (١) .

(١٦) قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ ﴾ [طه:٧١] ، أي عليها، وأتىٰ بكلمة «في» ، للدّلالة علىٰ إبقائهم عليها زماناً مديداً، تشبيهاً لاستمرارهم عليها باستقرار المظروف في الظَّرف " (٢) .

(١٧) قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ □ □ بر □ □ بن بى بي تر □ □ □ تن تى تي □ □ □ ﴾ [النور:٣٩] ، قوله تعالىٰ : ﴿ تن تى تي ﴾ استعارة ومجاز. والمعنىٰ : فوجد وعيد اللّه سبحانه عند انتهائه إلىٰ منقطع عمله السيّء ، فكاله بصواعه ، وجازاه بجزائه. وذلك يكون يوم المعاد ، وعند انقطاع تكليف العباد وقد قيل أيضاً : إنَّ الضَّمير في قوله تعالىٰ : ﴿ تي ﴾ يعود إلىٰ الكافر لا إلىٰ عمله ، فكأنَّه تعالىٰ قال : فوجد اللّه قريباً منه ، أي وجد عقابه مرصداً له ، فأخذه من كثب ، وجازاه بما اكتسب. وذلك كقول القائل : اللّه عند لسان كلِّ قائل. أي يجازيه علىٰ قول الحقّ بالثَّواب ، وعلىٰ قول الباطل بالعقاب. والقولان جميعاً يؤولان إلىٰ معنىٰ واحد" (٣) .

(١٨) قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [الصافات:٩٩] ، والمعنىٰ : إنِّي مُهاجرٌ إلىٰ حيث أمرني ربى بالهجرة إلىٰ الشَّام، وفي ذلك طاعة لربِّي وسبيلٌ لرضاه ...

(١٩) قوله تعالىٰ :﴿ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ [القصص:٨٨] ، والمعنىٰ : كلُّ شيء هالك إلَّا هو سبحانه وتعالىٰ ، ومن عادة العرب أن تُطلق الوجه وتريد به الذَّات ...

(٢٠) قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ ﴾ [الروم:٢٧] ، عندكم يا كفرة ولم يقل: (عندكم) يعني: وليس فِي القرآن (عندكم) وَذَلِكَ معناهُ. ومثله قوله :﴿ □ □ □ □ □ ﴾ عند نفسك إذ كنت تقوله فِي دنياك" (٤) .

(١) انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ١٨٦) .

(٢) انظر : مراح لبيد لكشف معنىٰ القرآن المجيد (٢/ ٣١) .

(٣) انظر : تلخيص البيان فى مجازات القرآن (٢/ ٢٤٥) .

(٤) انظر : معاني القرآن، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢/ ٣٦١) ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر .

(٢١) قوله تعالىٰ :ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ [ص:٧٥] ، " عبارة عن تولِّيه لخلقه باختراعه الذي ليس إلَّا له عزَّ وجلَّ. وخصَّ لفظ اليد ليتصوَّر لنا المعنىٰ إذ هو أجل الجوارح التي يتولَّىٰ بها الفعل فيما بيننا ليتصوَّر لنا اختصاص المعنىٰ لا لنتصوَّر منه تشبيهاً " (١) .

(٢٢) قوله تعالىٰ : ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ [الزمر:٥٦] ، " وهذه استعارة. وقد اختلف في المراد بالجنب هاهنا. فقال قوم : معناه في ذات اللّه.

وقال قوم : معناه في طاعة اللّه ، وفي أمر اللّه. لأنَّه ذكر الجنب علىٰ مجرىٰ العادة في قولهم : هذا الأمر مغال في جنب ذلك الأمر أي في جهته. لأنَّه إذا عبّر عنه بهذه العبارة دلَّ علىٰ اختصاصه به من وجه قريب من معنىٰ صفته. وقال بعضهم : معنىٰ في جنب اللّه. أي في سبيل اللّه ، أو في الجانب الأقرب إلىٰ مرضاته ، بالأوصل إلىٰ طاعاته.

ولمَّا كان الأمر كلّه يتشعَّب إلىٰ طريقين : إحداهما هدىٰ ورشاد ، والأخرىٰ غيّ وضلال ، وكلُّ واحد منهما مجانب لصاحبه ، أو هو في جانب ، والآخر في جانب ، وكان الجنب والجانب بمعنىٰ واحد ، حسنت العبارة هاهنا عن سبيل اللّه بجنب اللّه ، علىٰ النَّحو الذي ذكرناه " (٢) .

(٢٣) قوله تعالىٰ : ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﭼ [الزخرف:٨٤] ، قال الإمام الرَّازي : " هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَدَلِّ الدَّلَائِلِ عَلَىٰ أَنَّهُ تَعَالَىٰ غَيْرُ مُسْتَقِرٍّ فِي السَّمَاءِ، لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ بَيَّنَ بِهَذِهِ الْآيَةِ . أَنَّ نِسْبَتَهُ إِلَىٰ السَّمَاءِ بِالْإِلَهِيَّةِ كَنِسْبَتِهِ إِلَىٰ الْأَرْضِ، فَلَمَّا كَانَ إِلَهًا لِلْأَرْضِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِرٍّ فِيهَا فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا لِلسَّمَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُسْتَقِرًّا فِيهَا ، فَإِنْ قِيلَ وَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِهَذَا الْكَلَامِ بِنَفْيِ الْوَلَدِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَىٰ؟ قُلْنَا تَعَلُّقُهُ بِهِ أَنَّهُ تَعَالَىٰ خَلَقَ عِيسَىٰ بِمَحْضِ كُنْ فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةِ النُّطْفَةِ وَالْأَبِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ إِنَّ هَذَا الْقَدْرَ لَا يُوجِبُ كَوْنَ عِيسَىٰ وَلَدًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَىٰ حاصل في تخليق السموات وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مَعَ انْتِفَاءِ حُصُولِ الْوَلَدِيَّةِ هُنَاكَ. ثُمَّ قَالَ تَعَالَىٰ: ﭽ ﯰ ﯱ ﭼ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ أَنَّ كَوْنَهُ تَعَالَىٰ حَكِيمًا عَلِيمًا يُنَافِي حُصُولَ الْوَلَدِ لَهُ.

ثُمَّ قَالَ: ﭽ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ [الزخرف:٨٥] . وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَبَارَكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الثَّبَاتِ وَالْبَقَاءِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ كَثْرَةِ الْخَيْرِ، وَعَلَىٰ التَّقْدِيرَيْنِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يُنَافِي كَوْنَ عِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَدًا لِلَّهِ تَعَالَىٰ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ الثَّبَاتَ وَالْبَقَاءَ فَعِيسَىٰ

---

(١) انظر : غريب القرآن ، الأصفهاني (ص٥٥١) .

(٢) انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٢٨٥) .

عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ وَاجِبَ الْبَقَاءِ وَالدَّوَامِ، لِأَنَّهُ حَدَثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ عِنْدَ النَّصَارَىٰ أَنَّهُ قُتِلَ وَمَاتَ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَاقِي الدَّائِمِ الْأَزَلِيِّ مُجَانَسَةٌ وَمُشَابَهَةٌ، فَامْتَنَعَ كَوْنُهُ وَلَدًا لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْبَرَكَةِ كَثْرَةَ الْخَيْرَاتِ مِثْلَ كونه خالقاً للسَّموات وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَعِيسَىٰ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَىٰ الطَّعَامِ وَعِنْدَ النَّصَارَىٰ أَنَّهُ كَانَ خَائِفًا مِنَ الْيَهُودِ وَبِالْآخِرَةِ أَخَذُوهُ وَقَتَلُوهُ، فَالَّذِي هَذَا صِفَتُهُ كَيْفَ يَكُونُ وَلَدًا لمن كان خالقاً للسَّموات وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا!.

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ فَالْمَقْصُودُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمَّا شَرَحَ كَمَالَ قُدْرَتِهِ فَكَذَلِكَ شَرَحَ كَمَالَ عِلْمِهِ، وَالْمَقْصُودُ التَّنْبِيهُ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ كَانَ كَامِلًا فِي الذَّاتِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ عَلَىٰ الْحَدِّ الَّذِي شَرَحْنَاهُ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهُ فِي الْعَجْزِ وَعَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَىٰ أَحْوَالِ الْعَالَمِ بِالْحَدِّ الَّذِي وَصَفَهُ النَّصَارَىٰ " (١) .

(٢٤) قوله تعالىٰ : ﴿ لخ لم لى لي □ □ □ □ □ □ □□ ﴾ [الفتح:١٠] ، " والمعنىٰ : ما يفعل الله بهم من الخير ويعطيهم من الثَّواب أفضل ممَّا بذلوه من البيعة يوم الحديبية. وقيل: يد اللَّه في الوفاء فوق أيديهم، وقيل: يد اللَّه في المنَّة عليهم حين هداهم فوق أيديهم، وتلخيص هذا أنَّ نعمة الله عليهم فيما هداهم له من الإيمان فوق إجابتهم الرَّسول وطاعتهم له ، واليد النِّعمة. وقال الضحَّاك: يد الله عليكم في الثَّواب فوق أيديكم في النَّصر " (٢) .

(٢٥) قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ نم نى ﴾ [ق١٦] ، والمعنىٰ المُراد من قُربه سبحانه من العبد : قُرُ رحمته ومغفرته وبره وإحسانه ...

(٢٦) قوله تعالىٰ : ﴿ مج مح مخ مم نج نح ﴾ [الطور:٤٨] ، والمعنىٰ : بمنظر منَّا بحيث نراك فنرعاك ونحفظك ، ولا يصلون إلىٰ إصابتك بمكروه ...

(٢٧) قوله تعالىٰ : ﴿ □ □ □ □ ﴾ [المجادلة:٥] ، " فيه وجهان: أحدهما: يعادون الله ورسوله ، قاله مجاهد. الثَّاني: يخالفون الله ورسوله ، قاله الكلبي. وفي أصل المحادَّة وجهان: أحدهما: أن تكون في حدٍّ يخالف حدَّ صاحبك ، قاله الزَّجَّاج. الثَّاني: أنَّه مأخوذ من الحديد المعد للمحادة " (٣) .

---

(١) انظر : تفسير الرازي (٢٧/ ٦٤٧-٦٤٨) .

(٢) انظر : الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيىٰ بن مهران العسكري (ص٣٧٨) ، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

(٣) انظر : تفسير الماوردي (النكت والعيون) ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٥٤٨٩) ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢٨) قوله تعالىٰ : ﴿ٱ□ نم □ نى □ □ □ □ □ □ □ □ □ يم يى □ □ □ □ □ □ □ □﴾ [المجادلة:٧] ، والمعنىٰ : وظاهر هذا الكلام محمول علىٰ المجاز والاتِّساع ، لأنَّ المراد به إحاطته تعالىٰ بعلم نجوىٰ المتناجين ، ومعاريض المتخافتين ، فكأنَّه سبحانه يعلم جميع ذلك ، سامع للحوار ، وشاهد للسّرار. ولو حُمل هذا الكلام علىٰ ظاهره لتناقض. ألا ترىٰ أنَّه تعالىٰ لو كان رابعاً لثلاثة في مكان علىٰ معنىٰ قول المخالفين ، استحال أن يكون سادساً لخمسة في غير ذلك المكان إلَّا بعد أن يُفارق المكان الأوَّل ، ويصير إلىٰ المكان الثَّاني ، فينتقلُ كما تنتقل الأجسام ، ويجوز عليه الزَّوال والمقام. وهذا واضحٌ بحمد اللّه وتوفيقه " (١) ...

المَبْحَثُ التَّاسِعُ

نَمَاذِجُ مِنَ الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة التِي يِجِبُ تَأْوِيْلهَا بِصَرْفِهَا عَنَ ظَاهِرِ مَعْنَاهَا

من يتصفَّح كُتُبَ السُّنَّة المطهَّرة يجد العديد من الأحاديث النَّبويَّة التي لا يُرادُ منها ظاهر معناها ... ويجب تأويلها ... ومن تلك الأحاديث :

الحَدِيْثُ الأوَّلُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " **أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ** الْقُرَىٰ، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ: الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ " (٢) .

الأَكْلُ : مضغ ما يحتاج إلىٰ مضغ من المأكولات وبلعه ، ثمَّ وصوله إلىٰ الجوف بالمضغ والبلع كي ينتفع منه الجسم ... ويُطلق الأكل مجازاً علىٰ ما سوىٰ الطَّعام ويُراد به الظُّهور والغلبة علىٰ الشَّيء ، كما في الحديث المذكور ، حيثُ أُمر الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالهجرة إلىٰ المدينة

---

(١) انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ٣٢٨) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٢/ ١٧٠ برقم ٧٢٣٢) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين. يحيىٰ بن سعيد: هو ابن قيس الأنصاري. وهو في "الموطأ" ٢/ ٨٨٧.

ومن طريق مالك أخرجه البخاري (١٨٧١) ، ومسلم (١٣٨٢) ، والنسائي في "الكبرىٰ" (١١٣٩٩) ، والطحاوي في "مشكل الآثار" ٢/ ٣٣٢ و٣٣٣، وابن حبان (٣٧٢٣) ، والبغوي (٢٠١٦) .

وأخرجه مسلم (١٣٨٢) من طريق عبد الوهاب الثقفي، والطحاوي في "مشكل الآثار" ٢/ ٣٣٢-٣٣٣، وأبو يعلىٰ (٦٣٧٤) من طريق عمرو بن الحارث، كلاهما عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، به " .

، التي ستأكل لاحقاً القرىٰ ، بمعنىٰ تفتحها ويتغلَّب ويظهرون علىٰ غيرهم ، فيضمُّون القُرىٰ المفتوحة إلىٰ حظيرة الإسلام ...

قال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) : " قوله: (أُمرت بقرية) يريد أمرتُ بالهجرة إليها.

وقوله: (تأكل القُرىٰ) يعنىٰ: يفتتح أهلُها القرىٰ فيأكلون أموالهم، ويسبون ذراريهم، ويقتلون مقاتلتهم، وهذا من فصيح كلام العرب تقول: أكلنا بني فلان، وأكلنا بلد كذا: إذا ظهروا علىٰ أهله وغلبوهم. قال الخطَّابي : (تأكل القرىٰ) يريد أن الله ينصر الإسلام بأهل المدينة وهم الأنصار، وتفتح علىٰ أيديهم القرىٰ، ويغنمها إيَّاهم فيأكلونها، وهذا في الاتِّساع والاختصار كقوله تعالىٰ: [يوسف: ٨٢] يريد أهل القرية، فكان رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم قد عرض نفسه علىٰ قبائل العرب أيّهم ينصره فيفوز بالفخر في الدُّنيا والثَّواب في الآخرة، فلم يجد في القوم من يرضىٰ بمعاداة من جاوره ويبذل نفسه وماله لله، فمثل الله المدينة في منامه فرأىٰ أنَّه يؤمر بالهجرة إليها، فوصف ذلك أبي بكر، وقد كان عاقد قومًا من أهلها، وسألوه أن ينظر فيما يريدون أن يعقدوا معه عليه السَّلام، فخرج مع أبي بكر للمدينة، ففتح الله منها جميع الأمصار حتىٰ مكَّة التي كانت موطنه " (١) .

وقال الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيُّوب بن وارث التَّجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ) : " قَوْلُهُ – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «أُمِرْت بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَىٰ» قَالَ عِيسَىٰ بْنُ دِينَارٍ مَعْنَاهُ أُمِرْت بِالْخُرُوجِ إلَيْهَا، وَرَوَىٰ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي الْعُتْبِيَّةِ مَعْنَاهُ فِي رَأْيِي تَفْتَحُ الْقُرَىٰ قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِالْمَدِينَةِ [التوبة: ١٢٣] قَالَ الَّذِينَ يَلُونَ الْمَدِينَةَ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –: وَمَعْنَىٰ أَكْلِهَا الْقُرَىٰ عَلَىٰ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُ مِنْهَا يَغْلِبُ عَلَىٰ سَائِرِ الْقُرَىٰ، وَيَفْتَحُ جَمِيعَهَا وَيَأْخُذُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَكْثَرَ أَمْوَالِهَا، وَيَنْتَقِلُ حُكْمُهُمْ إلَىٰ أَمِيرٍ سَاكِنِ الْمَدِينَةَ وَتَعُودُ طَاعَةً لَهُ " (٢) .

وقال الإمام جمال الدِّين أبو الفرج عبد الرَّحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) : " وَفِي معنىٰ تَأْكُل الْقرىٰ قَولَانِ: أَحدهمَا: يَأْكُل أَهلهَا الْقرىٰ: أَي يفتحون الْقرىٰ فيأكلونها. أخبرنَا عبد الْحق بن عبد الْخَالِق قَالَ: أخبرنَا مُحَمَّد لن مَرْزُوق قَالَ: أخبرنَا أَحْمد بن عَليّ بن ثَابت قَالَ: أخبرنَا

(١) انظر : شرح صحيح البخارىٰ (٤/ ٥٤٢-٥٤٣) .

(٢) انظر : المنتقىٰ شرح الموطإ (٧/ ١٩٠) .

عَليّ بن أَحْمد بن عمر الْمُقْرِئ قَالَ: أخبرنَا إِسْمَاعِيل بن عَليّ الخطبي قَالَ: حَدثنَا عبد الله بن أَحْمد بن حَنْبَل قَالَ: سَمِعت أبي يَقُول فِي حَدِيث أبي هُرَيْرَة عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: (أُمرت بقرية تَأْكُل الْقرى) قَالَ: تَفْسِيره - وَالله أعلم - تفتح الْقرى، فتحت مَكَّة بِالْمَدِينَةِ، وَمَا حول الْمَدِينَة بهَا. وَالثَّانِي: تفرغ الْقرى بِوُجُوب الْهِجْرَة إِلَيْهَا، فَكَأَنَّهَا أكلتها " (١) .

وقال الإمام أبو زكريَّا محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّووي (٦٧٦هـ) : " قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى) مَعْنَاهُ أُمِرْتُ بِالْهِجْرَةِ إِلَيْهَا وَاسْتِيطَانِهَا وَذَكَرُوا فِي مَعْنَى أَكْلِهَا الْقُرَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَرْكَزُ جُيُوشِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ فَمِنْهَا فُتِحَتِ الْقُرَى وَغُنِمَتْ أَمْوَالُهَا وَسَبَايَاهَا وَالثَّانِي مَعْنَاهُ أَنَّ أَكْلَهَا وَمِيرَتَهَا تَكُونُ مِنَ الْقُرَى الْمُفْتَتِحَةِ وَإِلَيْهَا تُسَاقُ غَنَائِمُهَا " (٢) .

الحَدِيْثُ الثَّانِي : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: " يَا غُلامُ، أَوْ يَا غُلَيِّمُ، أَلا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللهُ بِهِنَّ؟ " فَقُلْتُ: بَلَى.

فَقَالَ: " احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَيْهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ، وَإِذَا سَأَلْتَ، فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ، فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، قَدْ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَرَادُوا أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا، وَأَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا " (٣) .

---

(١) انظر : انظر : كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٤٠٤) .

(٢) انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٩/ ١٥٤) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٩ برقم ٢٨٠٣) ، قال الأرنؤوط : "حديث صحيح، وهذا الحديث رواه أحمد عن شيخه أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ بثلاثة أسانيد الأخير منها متصل، والأول والثاني فيهما انقطاع، وثم يميز لفظ بعضها من بعض.
أما الإسناد الأول، فهو: عبد الله بن يزيد، عن كهمس بن الحسن، عن الحجاج بن فُرافِصَة رفعه إلى ابن عباس، والحجاج بن فُرافصة متأخر من الطبقة السادسة، يروي عن التابعين كابن سيرين وأيوب السختياني وعمن بعدهم كيحيى بن أبي كثير، ولم يدرك ابن عباس، وقد ذكر أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ شيخُ. أحمد أنه رآه وهو صبي فسلم عليه، وعبد الله بن يزيد مات سنة ٢١٢ أو ٢١٣ وقد نَيَّفَ عن المئة. والإسناد الثاني: عبد الله بن يزيد، عن همام بن يحيى أسنده إلى ابن عباس، وهذا منقطع أيضاً، همام بن يحيى بن دينار البصري من الطبقة السابعة مات سنة ١٦٤ أو ١٦٥ ولم يدرك ابن عباس، لكن جاء عند البيهقي أن هماما روى هذا الحديثَ عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، فهو على هذا متصل.

قال الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) : " قال الفاكهاني: "معناه؛ احفظ أمر الله واتقه، فلا يراك حيث نهاك، واحفظ حدود الله ومراسمه التي أوجبها عليك، فلا تُضيع منها شيئًا، فإذا فعلت ذلك حفظك الله في نفسك ودينك ودنياك. وهذا من أحسنِ العبارات عن هذا المعنىٰ وأبلغها وأجزلها، وهو من جوامع الكلم التي أوتيها - صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -".

"احفظ الله تَجِدْهُ تجَاهَكَ". قال الفاكهاني: "معنا تجده معَك بالحفظ والإحاطة والتَّأييد حيث ما كنت، وهو من أبلغ المجاز وأحسنه، إذ الجهة في حقه تعالىٰ محال، وخصَّ اتجاه دون غيره من الجهات السِّت؛ لأنَّ الإنسان مُسافر إلىٰ الآخرة، والمسافر إنَّما يطْلبُ تُجَاهه لا غير، وكان المعنىٰ: تجده حيث ما توجهت.

"رُفِعَتِ الأَقْلامُ، وَجَفتِ الصُّحُفُ". قال الفاكهاني: "معناه أنَّ ذلك أمر ثابت لا يبدّل، ولا ينسخ، ولا يغير عمَّا هو عليه" (١) .

وقال الإمام الصَّنعاني (١١٨٢هـ) : " ... وَهُوَ حَدِيثٌ جَلِيلٌ أَفْرَدَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ بِتَصْنِيفٍ مُفْرَدٍ فَإِنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَىٰ وَصَايَا جَلِيلَةٍ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ (احْفَظْ اللَّهَ) أَيْ حُدُودَهُ وَعُهُودَهُ وَأَوَامِرَهُ وَنَوَاهِيَهُ.

وَحِفْظُ ذَلِكَ هُوَ الْوُقُوفُ عِنْدَ أَوَامِرِهِ بِالِامْتِثَالِ، وَعِنْدَ نَوَاهِيهِ بِالِاجْتِنَابِ. وَعِنْدَ حُدُودِهِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَهَا وَلَا يَتَعَدَّىٰ مَا أَمَرَ بِهِ إلَىٰ مَا نَهَىٰ عَنْهُ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ كُلِّهَا وَتَرْكُ الْمُنْهَيَاتِ كُلِّهَا " (٢) .

والإسناد الثالث: عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن لهيعة ونافع بن يزيد، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس، وهذا إسناد قوي متصل، فإن رواية عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة صالحة، ثم هو متابع بنافع بن يزيد، وهو ثقة من رجال مسلم، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح غير قيس بن الحجاج، فمن رجال الترمذي وابن ماجه، وقد روىٰ عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: صالح.

وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٧٤) ، وفي "الأسماء والصفات" ص ٧٥-٧٦ من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن تافع بن يزيد وابن لهيعة وكهمس بن الحسن وهمام بن يحيىٰ، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس.

وأخرجه الترمذي (٢٥١٦) من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة، بهذا الإسناد. وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه الطبراني (١٢٩٨٩) من طريق أبي صدقة القراطيسي، عن نافع بن يزيد، به. وانظر (٢٦٦٩) .

(١) انظر : قوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي (٢/ ٦٠٥) .

(٢) انظر : سبل السلام (٢/ ٦٤٧) .

الحَدِيْثُ الثَّالِثُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي " (١) .

قال الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) : " قَالَ الْعُلَمَاءُ إِنَّمَا أَضَافَ الْمَرَضَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَالْمُرَادُ الْعَبْدُ تَشْرِيفًا لِلْعَبْدِ وَتَقْرِيبًا لَهُ قَالُوا وَمَعْنَىٰ وَجَدْتَنِي عِنْدَهُ أَيْ وَجَدْتَ ثَوَابِي وَكَرَامَتِي وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي لَوْ أَسْقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي أَيْ ثَوَابَهُ ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ (٢) .

الحَدِيْثُ الرَّابِعُ : وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: رُبَّمَا ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، - أَوْ بُوعًا -» ، وَقَالَ مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ " (٣) ...

الحَدِيْثُ الخَامِسُ : عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّىٰ أَصْبَحَ، قَالَ: " ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ أَوْ أُذُنَيْهِ " (٤) .

مجَاز وتمثيل مَعْنَاهُ سخر مِنْهُ وَظهر عَلَيْهِ وأفسده سخر منه وظهر عليه حتىٰ نام عن طاعة الله.

ط: وقيل تمثيل لتثاقل نومه .

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٠ برقم ٢٥٦٩) .

(٢) انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ١٢٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ١٥٧ برقم ٧٥٣٧) ، مسلم (٤/ ٢٠٦٧ برقم ٢٦٧٥) .

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٧/ ١٤٨ برقم ٤٠٥٩) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. جرير: هو ابن عبد الحميد، ومنصور: هو ابن المعتمر، وأبو وائل: هو شقيق بن سلمة.

وأخرجه البخاري (٣٢٧٠) ، ومسلم (٧٧٤) (٢٠٥) ، والنسائي في "الكبرىٰ" (١٣٠٢) ، وفي "المجتبىٰ" ٣/ ٢٠٤، وابن ماجه (١٣٣٠) ، وابن خزيمة (١١٣٠) ، والمروزي في "قيام الليل " ص ٤٤، من طريق جرير، بهذا الإسناد " .

قال الإمام ابن الأثير : " قِيلَ مَعْنَاهُ سَخِر مِنْهُ وظَهَر عليْه حَتَّى نَامَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ " (١)

الحَدِيْثُ السَّادِسُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَجِدُ مِنْ شَرِّ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ» (٢) .

قال الإمام النَّووي : " وَالْمُرَادُ مَنْ يَأْتِي كُلَّ طَائِفَةٍ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مِنْهُمْ وَمُخَالِفٌ لِلْآخَرِينَ مُبْغِضٌ فَإِنْ أَتَى كُلَّ طائفة بالاصلاح ونحوه فمحمود " (٣) .

وقال الإمام أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدِّين العينى (٨٥٥هـ) : " قَوْله: (ذَا الْوَجْهَيْنِ) مفعول ثَان لقَوْله: (تَجِدُونَ شَرّ النَّاس) وَذُو الْوَجْهَيْنِ: هُوَ الْمُنَافِق وَهُوَ الَّذِي يمشي بَين الطَّائِفَتَيْنِ بِوَجْهَيْنِ يَأْتِي لإحداهما بِوَجْه وَيَأْتِي لِلْأُخْرَى بِخِلَاف ذَلِك، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﭐﱡ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ [النِّساء: ٣٤١] . قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مذبذبين، يَعْنِي: الْمُنَافِقين متحيرين بَين الْإِيمَان وَالْكفْر فَلَا هم مَعَ الْمُؤمنِينَ ظَاهرا وَبَاطنا ولاهم مَعَ الْكفَّار ظَاهرا وَبَاطنا، بل ظواهرهم مَعَ الْمُؤمنِينَ وبواطنهم مَعَ الْكَافرين، وَمِنْهُم من يَعْتَرِيه الشَّك، فَتَارَة يمِيل إِلَى هَؤُلَاءِ وَتارَة يمِيل إِلَى هَؤُلَاءِ" (٤) .

الحَدِيْثُ السَّابِعُ : عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ أُحُدًا، فَقَالَ: " جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ " (٥) .

قال الإمام أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) : " يُرِيدُ: "يُحِبُّنَا أَهْلُهُ" يَعْنِي: الْأَنْصَارَ، "وَنُحِبُّهُ" أَيْ: نُحِبُّ أَهْلَهُ " (٦) .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٦٣) .

(٢) أخرجه البخاري (٨/ ١٨ برقم ٦٠٥٨) .

(٣) انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥٦/١٦) .

(٤) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦/ ٦٩) .

(٥) أخرجه أحمد في المسند (١٩/ ٤١٣ برقم ١٢٤٢١) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه البخاري (٤٠٨٣) ، ومسلم (١٣٩٣) ، وعمر بن شبة في "تاريخ المدينة" ١/ ٨١، وأبو يعلى (٢٩٤٨) و (٣١٣٩) ، وأبو عوانة في "الحج" كما في "إتحاف المهرة" ٢/ ٢٠٣، وابن حبان (٣٧٢٥) من طرق عن قرة بن خالد، بهذا الإسناد " .

(٦) انظر : تأويل مختلف الحديث (١/ ٣٨٨) ، ابن قتيبة الدينوري ، المكتب الاسلامي ، مؤسسة الإشراق ، الطبعة: الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م .

الحَدِيْثُ الثَّامِنُ : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ» (١) .

والمقصود ببلِّ الأرحام الوارد في الحديث : صلتها ، وعدم قطيعتها ، والعرب تستعير البلَل في كلامها كناية عن الوصل ، كما تستعير اليبوسة والجفاف كناية عن القطيعة ...

قال الإمام بدر الدِّين العيني : " أَي: ندوها أَي: صلوها، يُقَال: للوصل بَلل، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الِاتِّصَال والقطيعة يبس، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الِانْفِصَال " (٢) .

الحَدِيْثُ التَّاسِعُ : عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اجْتَمَعَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقُلْنَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَيَّتُنَا أَسْرَعُ بِكَ لُحُوقًا؟ فَقَالَ: " أَطْوَلُكُنَّ يَدًا "، فَأَخَذْنَا قَصَبًا فَذَرَعْنَاهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ أَطْوَلَنَا ذِرَاعًا، فَقَالَتْ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَسْرَعَنَا بِهِ لُحُوقًا، فَعَرَفْنَا بَعْدُ إِنَّمَا كَانَ طُولُ يَدِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، وَكَانَتِ امْرَأَةً تُحِبُّ الصَّدَقَةَ، وَقَالَ عَفَّانُ مَرَّةً: قَصَبَةً نَذْرَعُهَا " (٣) . والمقصود بطول اليد الوارد في الحديث الشَّريف هو كثرة الصَّدقة والبذل

---

(١) أخرجه أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي في البر والصلة (ص٦١ برقم ١١٦) ، البيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ٣٤٧ برقم ٧٦٠٣) .

(٢) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٢/ ٩٥) .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤١/ ٣٨٦ برقم ٢٤٨٩٩) ، قال الأرنؤوط : " حديث صحيح على وهم في ذكر سودة في قوله: وكانت سودة أسرعنا لحوقاً به. والصواب أنها زينب كما سيأتي في التخريج، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين. عفان: هو ابن مسلم الصفار، وأبو عوانة: هو وضاح بن عبد الله اليشكري، وفراس: هو ابن يحيى الهَمْداني.

وأخرجه الخطيب في "تاريخه" ٣ / ١١٢ من طريق عفان، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٢٠) ، وفي "التاريخ الصغير" ١ / ٥٠، والنسائي في "المجتبى" ٥ / ٦٦ - ٦٧، وفي "الكبرى" (٢٣٢١) ، وابن حبان (٣٣١٥) والبيهقي في "الدلائل" ٦ / ٣٧١ من طرق عن أبي عوانة، به، ولفظه عند البخاري: وكانت أسرعنا لحوقاً به.

وأخرجه مسلم (٢٤٥٢) ، وابن حبان (٣٣١٤) و (٦٦٦٥) والبيهقي في "الدلائل" ٦ / ٣٧٤ من طريق عائشة بنت طلحة، عن عائشة، به، وفيه: فكانت زينب أطولنا يداً، لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق، فسماها زينب وهي بنت جحش وكذلك أخرجه ابن سعد ٨ / ١٠٨، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٨٦) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢١٠) ، والطبراني في "الكبير" ٢٤ / (١٣٣) ، والحاكم ٤ / ٢٥ من طريق عمرة، عن عائشة، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وأخرجه ابن سعد كذلك ٨ / ١٠٨، والبيهقي في "الدلائل" ٦ / ٣٧٤ من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي مرسلاً، وفيه: فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يداً في الخير والصدقة. والصواب أنها زينب، وقد بسط ذلك الحافظ في "الفتح" ٣ / ٢٨٦ - ٢٨٨، وقال: وكان هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لمّا أخرجه في "الصحيح" لعلمه بالوهم فيه، وإنه لما ساقه في "التاريخ" بإثبات ذكرها ذكر ما يرد عليه من

والجود والإنفاق في سبيل الله تعالىٰ ، قال الإمام النَّووي : " مَعْنَىٰ الْحَدِيثِ أَنَّهُنَّ ظَنَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِطُولِ الْيَدِ طُولُ الْيَدِ الْحَقِيقِيَّةِ وَهِيَ الْجَارِحَةُ فَكُنَّ يَذْرَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ بِقَصَبَةٍ فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ جَارِحَةً وَكَانَتْ زَيْنَبُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا فِي الصَّدَقَةِ وَفِعْلِ الْخَيْرِ فَمَاتَتْ زَيْنَبُ أَوَّلُهُنَّ فَعَلِمُوا أَنَّ الْمُرَادَ طُولُ الْيَدِ فِي الصَّدَقَةِ وَالْجُودِ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ يُقَالُ فُلَانٌ طَوِيلُ " (١) .

الحَدِيْثُ العَاشِرُ : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عِنَبَةَ - قَالَ سُرَيْجٌ وَلَهُ صُحْبَةٌ -، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا، عَسَلَهُ "، قِيلَ: وَمَا عَسَلُهُ؟ قَالَ: " يَفْتَحُ اللهُ لَهُ عَمَلًا صَالِحًا قَبْلَ مَوْتِهِ، ثُمَّ يَقْبِضُهُ عَلَيْهِ " (٢) .

قال الإمام المناوي (١٠٣١هـ) : " شبَّه مَا رزقه الله من الْعَمَل الصَّالح بالعسل الَّذِي هُوَ الطَّعَام الصَّالح الَّذِي يحلو بِهِ كلّ شَيْء وَيصْلح كلّ مَا خالطه " (٣) .

وقال الإمام الزَّمخشري : " هُوَ من عسل الطَّعَام يعسِله ويَعْسُله إِذا جعل فِيهِ الْعَسَل كَأَنَّهُ شبه مَا رزقه الله من الْعَمَل الصَّالح الذىٰ طَابَ بِهِ ذكره بَين قومه بالعسل الَّذِي يَجْعَل فِي الطَّعَام فيحلو لي بِهِ ويطيب " (٤) .

طريق الشعبي عن عبد الرحمن بن أبزىٰ قال: صليت مع عمر علىٰ أم المؤمنين زينب بنت جحش، وكانت أول نساء النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لحوقاً.

قلنا: وانظر "التاريخ الأوسط" للبخاري المطبوع خطأ باسم "التاريخ الصغير" ١ / ٤٩" .

(١) انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ٨) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٩/ ٣٢٣ برقم ١٧٧٨٤) ، قال الأرنؤوط : " صحيح لغيره، رجاله ثقات غير بقية- وهو ابن الوليد- فهو ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد وكان كثير التدليس، لكنه صرح بسماعه من محمد بن زياد عند ابن أبي عاصم والقضاعي، وأبو عنبة مختلف في صحبته كما سلف. وأخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" ٦/ ٢٣٤ بإسناده إلىٰ عبد الله بن أحمد ابن حنبل، عن أبيه، بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٤٠٠) ، والطبراني في "مسند الشاميين" (٨٣٩) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٣٨٩) من طردق عن بقية، به. وروي عن بقية عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة الباهلي، أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٥٢٢) ، وفي "مسند الشاميين" (٨١٩)

ورواه بقية أيضاً بغير هذا الإسناد عن عمر الجمعي، سلف برقم (١٧٢١٧) . وفي الباب عن أنس بن مالك، سلف برقم (١٢٠٣٦) ، وإسناده صحيح. وعن عمرو بن الحَمِق، سيأتي ٥/ ٢٢٤، وإسناده صحيح أيضاً.

(٣) انظر : التيسير بشرح الجامع الصغير (٨٨/ ٣٣١٠) .

(٤) انظر : الفائق في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٩) .

الحَدِيْثُ الحَادِي عَشَر : عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ شُرَيْحًا الْحَضْرَمِيَّ، ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " ذَاكَ رَجُلٌ لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ " (١) .

قال الإمام محمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ) : " ... ومثلُه أنّ رجلا ذُكر بَين يَدَيْ رسولِ الله صلىٰ الله عَلَيْهِ وَسلم فَقَالَ: " ذاكَ رجلٌ لَا يتَوَسَّد الْقُرْآن " يكون هَذَا أَيْضا مَدْحاً وذَماً، فالمَدح أنّه لَا يَنام اللّيل وَلَا يتوسَّد، فَيكون الْقُرْآن متوسَّداً مَعَه، والذَّمّ أَنه لَا يَحفظ من الْقُرْآن شَيْئا، فَإِذا نَام لم يتوسَّدْ مَعَه القرآنَ. قلت: والقولُ هُوَ الأول " (٢) .

وقال الإمام الزّمخشري (٥٣٨هـ) : " ذَلِك رجل لَا يتوسد الْقُرْآن. يُحتمل أَن يكون مدحا لَهُ ووصفاً بِأَنَّهُ يعظم الْقُرْآن ويُجله ويداوم علىٰ قِرَاءَته لَا كمن يمتهنه ويتهاون بِهِ ويخل بِالْوَاجِبِ من تِلَاوَته. وَضرب توشده مثلا للْجمع بَين امتهانه والاطراح لَهُ ونسيانه. وَأَن يكون ذمًّا ووصفا بِأَنَّهُ لَا يلازم تِلَاوَة الْقُرْآن وَلَا يواظب عَلَيْهَا وَلَا يكبُّ مُلَازمَة نَائِم لوساده وإكبابه عَلَيْهَا. فَمن الأول قَوْله صلىٰ الله عَلَيْهِ وَسلم: لَا توسَّدوا الْقُرْآن واتلوه حقَّ تِلَاوَته وَلَا تستعجلوا ثَوَابه فَإِن لَهُ ثوابًا. وَقَوله: من قَرَأَ ثَلَاث آيَات فِي لَيْلَة لم يبت متوسداً لِلْقُرْآنِ. وَمن الثَّانِي: مَا يُروىٰ أَن رجلا قَالَ لأبي الدَّرْدَاء: إِنِّي أُرِيد أَن أطلب الْعلم فأخشىٰ أَن أضيعه. فَقَالَ: لِأَن تتوسد الْعلم خيرٌ لَك من أَن تتوسد الْجَهْل " (٣) .

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٤/ ٥٠٠ برقم ١٥٧٢٤) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين. ابن مبارك: هو عبد الله، ويونس: هو ابن يزيد الأيلي، والزهري: هو محمد بن مسلم ابن شهاب.

وأخرجه ابن عبد البر في "الاستيعاب" ٥/ ٦٩ من طريق يحيىٰ بن آدم، بهذا الإسناد.

وأخرجه النسائي في "المجتبىٰ" ٣/ ٢٥٦-٢٥٧، وفي "الكبرىٰ" (١٣٠٥) ، والطبراني في "الكبير" (٦٦٥٤) ، والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٢٦٤، وابن عبد البر في "الاستيعاب" ٥/ ٧٠ من طرق عن عبد الله بن المبارك، بهذا الإسناد. وصححه الحافظ في "الإصابة" ٥/ ٧٠.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٦٥٤) من طريق ابن وهب، عن يونس، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٦٥٥) من طريق النعمان بن راشد، عن الزهري، به، لكن فيه أن الذي ذكر عند النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخرمة بن شريح الحضرمي. والنعمان بن راشد سيئ الحفظ، ولذلك قال الحافظ في "الإصابة" ٥/ ٧٠: وهو وهم منه. وذكر أن أكثر أصحاب الزهري إنما ذكروا شُريحاً، ثم نقل عن أبي نعيم أنه الصواب. ثم ذكر الحافظ أن البغوي رواه من طريق الليث، عن يونس، كما قال النعمان بن راشد، ثم قال الحافظ: فالله أعلم. قلنا: إنما رواه عن الليث عبدُ الله بن صالح، وهو كاتب الليث- فيما نقل المزي في "تحفة الأشراف" ٣/ ٢٦٢- وهو كثير الغلط. ويبقىٰ الصواب ما قاله أبو نعيم عند ذكر رواية أحمد هذه. وسيأتي مكرراً سنداً ومتناً برقم (١٥٧٢٥) ، وبرقم (١٥٧٢٦) .

(٢) انظر : تهذيب اللغة (١٢/ ٢٦١) .

(٣) انظر : الفائق في غريب الحديث والأثر (٤/ ٥٩) .

وقال الإمام ابن الأثير (٦٠٦هـ) : " وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ ذُكِر عندَه شُرَيْحٌ الحَضْرَميُّ، فَقَالَ: ذَلِكَ رَجُلٌ لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ» يَحْتَمِل أَنْ يَكُونَ مَدْحاً وذَمّاً، فالمَدْح مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَنام اللَّيلَ عَنِ القُرآن وَلَمْ يَتهجَّد بِهِ، فَيَكُونُ الْقُرْآنُ مُتَوَسّداً مَعَهُ، بَلْ هُوَ يُداوِم قِراءتَه ويُحافِظُ عَلَيْهَا. والذَّمُّ مَعْنَاهُ: لَا يَحْفَظ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا وَلَا يُديمُ قراءتَه، فَإِذَا نامَ لَمْ يَتوسَّدْ مَعَهُ الْقُرْآنَ. وأرادَ بِالتَّوسُّدِ النَّوْمَ " (١) .

وقال ابن منظور (٧١١هـ) : " قَالَ ابْنُ الأَعرابي: لِقَوْلِهِ لَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ وَجْهَانِ: أَحدهما مَدْحٌ وَالْآخِرُ ذَمٌّ، فَالَّذِي هُوَ مَدْحٌ أَنه لَا يَنَامُ عَنِ الْقُرْآنِ وَلَكِنْ يَتَهَجَّد بِهِ، وَلَا يَكُونُ القرآنُ مُتَوَسَّداً مَعَهُ بَلْ هُوَ يُداوِمُ قِراءتَه ويُحافِظُ عَلَيْهَا؛ وَفِي الْحَدِيثِ: لَا تَوَسَّدوا الْقُرْآنَ واتْلُوه حَقَّ تُلاوته ، وَالَّذِي هُوَ ذَمٌّ أَنه لَا يقرأُ الْقُرْآنَ وَلَا يَحْفَظُهُ وَلَا يُديمُ قِرَاءَتَهُ وإِذا نَامَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، فإِن كَانَ حَمِدَه فَالْمَعْنَى هُوَ الأَوّل، وإِن كَانَ ذمَّه فَالْمَعْنَى هُوَ الْآخَرُ. قَالَ أَبو مَنْصُورٍ: وأَشبههما أَنه أَثْنَى عَلَيْهِ وحَمِدَه " (٢) .

قال الإمام السِّندي (١١٣٨هـ) : " لَا يتوسد الْقُرْآن بِنصب الْقُرْآن على المفعولية فِي الصِّحَاح وسدته الشَّيْء أَي بتَشْديد السِّين فتوسده إِذا جعله تَحت رَأسه وَفِي الْقَامُوس يحْتَمل كَونه مدحا أَي لَا يمتهنه وَلَا يطرحه بل يجله ويعظمه وذما أَي لَا يكب عل ى تِلَاوَته اكباب النَّائِم على وسَادَة وَمن الأول قَوْله صلى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَسلم لَا توسدوا الْقُرْآن وَمن الثَّانِي أَن رجلا قَالَ لأبي الدَّرْدَاء اني أُرِيد أَن أطلب الْعلم فأخشى أَن أضيعه فَقَالَ لِأَن تتوسد الْعلم خير لَك من أَن تتوسد الْجَهْل انْتهى وَكَلَام النِّهَايَة وَالْمجْمَع يُفِيد أَن التوسد لَازم وَالْقُرْآن مَرْفُوع على الفاعلية وَالتَّقْدِير لَا يتوسد الْقُرْآن مَعَه فَقَالَا أَرَادَ بالتوسد النّوم وَالْكَلَام يحْتَمل الْمَدْح أَي لَا ينَام اللَّيْل عَن الْقُرْآن فَيَكُونُ الْقُرْآنُ مُتَوَسِّدًا مَعَهُ بَلْ هُوَ يُدَاوِمُ على قِرَاءَته ويحافظ عَلَيْهَا والذم بِمَعْنى أَنه لَا يحفظ من الْقُرْآن شَيْئا أَو لَا يُدِيمُ قِرَاءَتَهُ فَإِذَا نَامَ لَمْ يَتَوَسَّدْ مَعَهُ الْقُرْآن وَالْوَجْه هُوَ الأول ، وَالله تَعَالَى أعلم " (٣) .

قال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) : " وَلَمْ أَرَ النَّقْلَ فِي الْقَوْل بإيجابه الا عَن بعض التَّابِعين قَالَ بن عَبْدِ الْبَرِّ شَذَّ بَعْضُ التَّابِعِينَ فَأَوْجَبَ قِيَامَ اللَّيْلِ وَلَوْ قَدْرَ حَلْبِ شَاةٍ وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ وَنَقَلَهُ غَيْرُهُ عَن الْحسن وبن سِيرِينَ وَالَّذِي وَجَدْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ مَا أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٨٣) .

(٢) انظر : لسان العرب (٣/ ٤٦٠) .

(٣) انظر : حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن) (٣/ ٢٥٧) .

نَصْرٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ اسْتَظْهَرَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ إِنَّمَا يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ فَقَالَ لَعَنَ اللَّهُ هَذَا إِنَّمَا يَتَوَسَّدُ الْقُرْآنَ فَقِيلَ لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فَاقْرَءُوا مَا تيَسّر مِنْهُ قَالَ نَعَمْ وَلَوْ قَدْرَ خَمْسِينَ آيَةٍ وَكَانَ هَذَا هُوَ مُسْتَنَدُ مَنْ نَقَلَ عَنِ الْحَسَنِ الْوُجُوبَ " (١) .

الحَدِيْثُ الثَّانِي عَشَر: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْخَيْلُ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ " (٢) . قال الإمام ابن بطَّال : " قال بعض أهل العلم: معناه الحثّ علىٰ ارتباط الخيل في سبيل الله يريد أن من ارتبطها كان له ثواب ذلك فهو خير آجل، وما يصيب علىٰ ظهرها من الغنائم وفىٰ بطونها من النتاج خير عاجل، وخصَّ النَّواصىٰ بالذِّكر؛ لأنَّ العرب تقول: فلان مبارك النَّاصية، فيكنَّىٰ بها عن الإنسان " (٣) .

الحَدِيْثُ الثَّالِثُ عَشَر: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللهِ، وَأَبِي مُوسَىٰ، فَقَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ " قَالَ: قُلْنَا: وَمَا الْهَرْجُ؟ قَالَ: " الْقَتْلُ " (٤) .

---

(١) انظر : فتح الباري (٣/ ٢٧) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٨/ ٢٣٢ برقم ٤٦١٦) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين. وأخرجه البخاري (٣٦٤٤) ، ومسلم (١٨٧١) (٩٦) من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان، بهذا الإسناد. وأخرجه الطيالسي (١٨٤٤) ....، وابن أبي شيبة ١٢/ ٤٨٠، ومسلم (١٨٧١) (٩٦) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٣/ ٢٧٣، وفي "شرح مشكل الآثار" (٢١٩) من طرق، عن عبيد الله، به. وأخرجه مسلم (١٨٧١) (٩٦) ، والنسائي ٦/ ٢٢١-٢٢٢، وابن ماجه (٢٧٨٧) ، وابن حبان (٤٦٦٨) من طريقين، عن نافع، به... وقوله: "بنواصيها الخير" قال السندي: أي: يلازمها الخير، فكأنه معقود بنواصيها، وقد جاء تفسير الخير بالأجر والغنيمة، ولذا استدل بالحديث علىٰ بقاء الجهاد إلىٰ يوم القيامة " .

(٣) انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/ ٥٧) .

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٢٢٢ برقم ٣٦٩٥) ، قال الأرنؤوط : " إسناده صحيح علىٰ شرط الشيخين. وكيع: هو ابن الجراح الرؤاسي، والأعمش: هو سليمان بن مِهران، وأبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي. وأخرجه مسلم (٢٦٧٢) (١٠) من طريق وكيع، -شيخ أحمد-، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري (٧٠٦٢) ، ومسلم (٢٦٧٢) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/ ١٢٩، والشاشي (٤١٢) و (٥٢٩) و (٥٣٠) و (٥٣١) و (٥٣٢) من طرق عن الأعمش، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن ماجه (٤٠٥٠) من طريق ابن نمير، عن الأعمش، به، من حديث ابن مسعود فقط. وأخرجه ابن ماجه (٤٠٥٠) من طريق وكيع، به، من حديث أبي موسىٰ فقط.

ومن حديث أبي موسىٰ أيضاً أخرجه ابن أبي شيبة ١٥/ ١٣، والبخاري (٧٠٦٤) و (٧٠٦٥) ، ومسلم (٢٦٧٢) ، والترمذي (٢٢٠٠) ، وابن ماجه (٤٠٥١) من طرق عن الأعمش، به. قال الترمذي: هذا حديث صحيح. وأخرجه الطيالسي (٢٦٣) عن ورقاء، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله. قال الطيالسي: أحسبه رفعه، وفيه: كان الأشعري إلىٰ جنب ابن مسعود. قال الأشعري: الهرج: القتل. وأخرجه

يعني قدامها أمامها، والمعنى : أنه قبل قيام السَّاعة يحل الجهل ويرفع العلم ... وليس للسَّاعة يدين على الحقيقة ...

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْن

فِهْرِسُ المَوْضُوْعَات

المَوْضُوْع **الصَّفَحَة**

المُقَدِّمَةُ :
....ص٦

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : بَعْضُ المَسَائِلِ المُسَلَّمَة وَالمَعْلُوْمَة بِالضَّرُوْرَة فِي دِيْنِ اللهِ تَعَالى التِي لَا يَجُوْزُ البَحْثُ فِيْهَا
....ص١٠

المَبْحَثُ الثَّانِي : مَعْنَى التَّفْسِيْرِ وَالتَّأوِيْلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحَاً وَالفَرْق بَيْنَهُمَا
..........................ص٤٢

الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ١/ ١٢٩ من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبيدة، عن أبي وائل، من حديث أبي موسى. قال الدارقطني في "العلل" ٥/ ١٤٤ : أصحاب الأعمش يروونه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، وهو الصحيح. وقال الحافظ في "الفتح" ١٣/ ٨: وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش، على أنه عن عبد الله وأبي موسى معاً... قوله: "ينزل الجهل"، أي: يكثر، ولما كان ذاك بتقدير سماوي، قيل: ينزل " .

المَبْحَثُ الثَّالَثُ : مِنْ تَأوِيْلَاتِ السَّلَف ص٤٦
المَبْحَثُ الرَّابعُ : أَقْوَالُ بَعْضِ أَئِمَّةِ الحَنَابِلَةِ فِي التَّأوِيْل ص٥٨
المَبْحَثُ الخَامِسُ : بَعْضٌ مِنْ تَأوِيْلَاتِ مُدَّعِي السَّلفيَّة ص٨٠
المَبْحَثُ السَّادِسُ : نَمَاذِجُ مِنْ رَدِّ مَنْ يدَّعُوْن السَّلفيَّة للتَّأوِيْلَاتِ السَّلَفِيَّة ص٨٤
المَبْحَثُ السَّابعُ : بَعْضُ أَقْوَالِ مَنْ يدَّعُوْنَ السَّلفيَّةِ فِي تَشْنِيْعِهِم عَلىٰ المُوؤلَة ص٩٢
المَبْحَثُ الثَّامِنُ : نَمَاذِجُ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَةِ التِي يجِبُ تَأوِيْلهَا بِصَرْفِهَا عَنَ ظَاهِرِ مَعْنَاهَا ص١٥٣
المَبْحَثُ التَّاسِعُ : نَمَاذِجُ مِنَ الأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة التِي يجِبُ تَأوِيْلهَا بِصَرْفِهَا عَنَ ظَاهِرِ مَعْنَاهَا ص١٦١
فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع ص١٧٣

(١) الإبانة عن أصول الديانة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري ، تحقيق : د. فوقية حسين محمود ، دار الأنصار ، القاهرة ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٣٩٧هـ .

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، القاضي أبو يعلىٰ ، تحقيق : محمَّد بن حمد الحمود النجدي ، دار إيلاف الدولية ، الكويت .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م .

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ،محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ، ترتيب : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

(٥) أساس التقديس ، فخر الدين الرازي ، تحقيق : الدكتور عبد الله محمَّد إسماعيل ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١١م .

(٦) الأسماء والصفات ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ، تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي، جدة ، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣م .

(٧) اعتقاد الإمام أحمد ، أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التميمي البغدادي الحنبلي ، بلا .

(٧١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي ، تحقيق : أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ، دار طيبة ، السعودية ، الطبعة : الثامنة ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م .

(٧٢) شرح حديث النزول ، ابن تيمية ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م .

(٧٣) شرح السنة ، محيي السنة ، أبو محمَّد الحسين بن مسعود بن محمَّد بن الفراء البغوي الشافعي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، محمَّد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

(٧٤) شرح العقيدة الطحاوية ، عبد الله بن عبدالرحمن الجبرين ، بلا

(٧٥) شرح العقيدة الواسطية ، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، بلا .

(٧٦) شرح الواسطية ، الهراس ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الخبر ، ط٣ ، ١٤١٥هـ .

(٧٧) شرح رياض الصالحين محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين ، دار الوطن للنشر ، الرياض ، الطبعة : ١٤٢٦هـ .

(٧٨) شرح سنن ابن ماجه ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجة للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرَّحمن الحنفي الكنكوهي) .

(٧٩) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، عبد الله بن محمَّد الغنيمان ، بلا .

(٨) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات ، مرعي بن يوسف بن أبىٰ بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٦هـ .

(٩) الاقتصاد في الاعتقاد ، أبو حامد الغزالي ، دار ومكتبة الهلال ، ط١ ، ١٩٩٣م .

(١٠) الإقناع في مسائل الإجماع ، ابن القطان ، تحقيق : حسن فوزي الصعيدي ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٤م .

(١١) أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة ، الأستاذ حسن السقاف ، بذيل كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي ، دار الإمام النووي ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٢م .

(١٢) بحر العلوم ، أبو الليث نصر بن محمَّد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي ، تحقيق : د. محمود مطرجي ، دار الفكر ، بيروت .

(١٣) البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان ، تحقيق : صدقي محمَّد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة : ١٤٢٠هـ .

(١٤) البداية والنهاية ، ابن كثير ، تحقيق : علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م ، طبعة أخرىٰ تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م

(٨٠) صحيح البخاري ، محمَّد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : محمَّد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ .

(٨١) صيد الخاطر ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م ، طبعة أخرىٰ دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .

(٨٢) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، شمس الدين محمَّد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي ، تحقيق : محمَّد حامد الفقي ، دار الكاتب العربي ، بيروت .

(٨٣) غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

(٨٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل ، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت .

(٨٥) غريب القرآن المسمىٰ بنزهة القلوب ، محمَّد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري ، تحقيق : محمَّد أديب عبد الواحد جمران ، دار قتيبة ، سوريا ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

(٨٦) الفائق في غريب الحديث والأثر ، الزمخشري ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، لبنان .

(٨٧) فتاوىٰ ابن جبرين ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين ، بلا .

(١٥) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابىٰ الحلبي وشركائه ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٣٧٦هـ ، ١٩٥٧م .

(١٦) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، الفيروزآبادي ، تحقيق : محمَّد علي النجار ، نشر : المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .

(١٧) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، ابن تيمية الحراني ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، نشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٦هـ .

(١٨) تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢ م .

(١٩) تأويل مختلف الحديث ، أبو محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المكتب الاسلامي ، مؤسسة الإشراق ، الطبعة ، الثانية ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م

(٢٠) تأويلات أهل السنة ، الماتريدي ، تحقيق : الدكتور محمَّد مستفيض الرحمن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٨٣م .

(٢١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر تحقيق: كمال يوسف الحوت ، عالم الكتب ، لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

(٢٢) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ ، عثمان بن علي بن محجن البارعي ، فخر الدين الزيلعي

(٨٨) الفتاوىٰ الحديثية ، ابن حجر الهيتمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

(٨٩) فتاوىٰ الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، عبد الرزاق عفيفي ، بلا .

(٩٠) فتاوىٰ اللجنة الدائمة ، المجموعة الأولىٰ ، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، جمع وترتيب : أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، نشر : رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الإدارة العامة للطبع ، الرياض .

(٩١) فتاوىٰ نور علىٰ الدرب ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، اعتنىٰ به : أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن أحمد الطيار – أبو عبد الله محمَّد بن موسىٰ الموسىٰ ، بلا .

(٩٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩هـ .

(٩٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، زين الدين عبد الرحمن بن أحم٢د بن رجب بن الحسن ، السَلامي ، البغدادي ، ثم الدمشقي ، الحنبلي ، تحقيق : محمود بن شعبان بن عبد المقصود ، ورفاقه ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

(٩٤) فتحُ البيان في مقاصد القرآن ، أبو الطيب محمَّد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي ، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر ، صَيدَا ، بَيروت ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

(٩٥) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمَّد بن علي بن محمَّد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت .

الحنفي الحاشية : شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ ، المطبعة الكبرىٰ الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٣١٣هـ .

(٢٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري ، ثقة الدين ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

(٢٤) التحرير والتنوير ، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسي ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، ١٩٩٧م .

(٢٥) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، المباركفوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢٦) التسهيل لعلوم التنزيل ، ابن جزي الكلبي الغرناطي ، تحقيق : الدكتور عبد الله الخالدي ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٦هـ .

(٢٧) تعريف عام بدين الإسلام ، علي الطنطاوي ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة : العاشرة ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

(٢٨) تفسير الخازن المسمىٰ لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمَّد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م .

(٢٩) تفسير الراغب الأصفهاني ، الراغب الأصفهاني ، تحقيق : د. محمَّد عبد العزيز بسيوني ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

(٣٠) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، الطبري ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة :

(٩٦) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد بن عبد الله البغدادي التميمي الاسفراييني ، أبو منصور ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٩٧٧م .

(٩٧) القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ ، محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .

(٩٨) قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلىٰ مقام التوحيد ، محمَّد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي ، تحقيق : د. عاصم إبراهيم الكيالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م .

(٩٩) قوت المغتذي علىٰ جامع الترمذي ، السيوطي ، ناصر بن محمد بن حامد الغريبي ، نشر: رسالة الدكتوراة ، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة -، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة ، ١٤٢٤هـ .

(١٠٠) الكامل في التاريخ ، ابن الأثير ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م .

(١٠١) كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجُويني الشافعي ، تحقيق : محمَّد يوسف موسىٰ وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٢م .

(١٠٢) كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، تحقيق : عماد الدين حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١ ، ١٩٨٧م .

(١٠٣) كتاب التمهيد لقواعد التوحيد ، أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الماتريدي ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٥م

الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م ، طبعة أخرىٰ تحقيق : أحمد محمَّد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م .

(٣١) تفسير القرآن ، أبو المظفر ، منصور بن محمَّد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

(٣٢) تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، تحقيق : سامي بن محمَّد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة : الثانية ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م ، طبعة أخرىٰ تحقيق : مصطفىٰ السيد محمَّد ، ورفاقه ، مؤسسة قرطبة .

(٣٣) تفسير القرآن العظيم ، أبو محمَّد عبد الرحمن بن محمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم ، تحقيق : أسعد محمَّد الطيب ، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الثالثة ، ١٤١٩هـ .

(٣٤) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ، محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي ، تحقيق: د. مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م .

(٣٥) تفسير الماوردي (النكت والعيون) ، أبو الحسن علي بن محمَّد بن محمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٠٤) كتاب العظمة ، أبِو الشيخ الأصبهاني ، تحقيق : رضاء الله بن محمَّد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٠٨هـ .

(١٠٥) كتاب المجالس ، ابن الجوزي ، بلا .

(١٠٦) كشف المشكل من حديث الصحيحين ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزي ، تحقيق : علي حسين البواب ، دار الوطن ، الرياض .

(١٠٧) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثعلبي ، أبو إسحاق ، تحقيق : الإمام أبي محمَّد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م ،.

(١٠٨) اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمَّد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

(١٠٩) لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة : الثالثة ، ١٤١٤هـ .

(١١٠) الله تبارك وتعالىٰ ، طه عفيفي ، بلا .

(١١١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية ، شمس الدين ، أبو العون محمَّد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها ، دمشق ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

(١١٢) مجموعة رسائل محمَّد نسيب الرفاعي ، حسان عبد المنان ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

(٣٦) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ، تحقيق : يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٩٩٨م .

(٣٧) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ، محمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الشافعي ، دار طوق النجاة ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١ م .

(٣٨) تفسير مقاتل بن سليمان ، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي ، تحقيق : عبد الله محمود شحاته ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٣هـ .

(٣٩) التفسير والمفسرون ، الدكتور محمَّد السيد حسين الذهبي ، مكتبة وهبة ، القاهرة .

(٤٠) تلبيس إبليس ، ابن الجوزي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .

(٤١) تلخيص البيان في مجازات القرآن ، الشريف الرضىٰ (٢/ ١٨٦) ، دار الأضواء ، بيروت .

(٤٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، تحقيق : مصطفىٰ بن أحمد العلوي ، محمَّد عبد الكبير البكري ، نشر : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧هـ .

(٤٣) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، عبد الله بن عباس ، جمعه : مجد الدين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادىٰ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١١٣) مجموع الفتاوىٰ ، ابن تيمية الحراني ، تحقيق : عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم ، نشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م .

(١١٤) مجموع فتاوىٰ العلامة عبد العزيز بن باز ، عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، أشرف علىٰ جمعه وطبعه : محمَّد بن سعد الشويعر .

(١١٥) مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، (٨/ ٧٣) ، جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان ، دار الوطن ، دار الثريا ، الطبعة : الأخيرة ، ١٤١٣هـ .

(١١٦) محاسن التأويل ، القاسمي ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميه ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤١٨هـ .

(١١٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمَّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ .

(١١٨) المختار في أصول السنة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البنا الحنبلي البغدادي ، تحقيق : عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر ، مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة : الثانية ، ١٤٢٥هـ .

(١١٩) مختصر العلو للعلي العظيم ، شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، حققه واختصره : محمَّد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م .

(١٢٠) مراح لبيد لكشف معنىٰ القرآن المجيد ، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما، التناري بلدا ، تحقيق: محمد أمين

(٤٤) تهذيب اللغة ، الأزهري ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠١م .

(٤٥) التوحيد ، محمَّد بن محمَّد بن محمود، أبو منصور الماتريدي ، تحقيق : د. فتح الله خليف ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية .

(٤٦) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، إبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

(٤٧) الجامع الكبير (سنن الترمذي) ، محمَّد بن عيسىٰ بن سَوْرة بن موسىٰ بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسىٰ ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٨م

(٤٨) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ، القرطبي ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٤م ، طبعة أخرىٰ تحقيق : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، الطبعة : ٢٠٠٣م .

(٤٩) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمَّد بن مخلوف الثعالبي ، تحقيق : الشيخ محمَّد علي معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

الصناوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الأولىٰ ، ١٤١٧هـ .

(١٢١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م

(١٢٢) مسائل حرب ، أبو محمَّد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ، إعداد : فايز بن أحمد بن حامد حابس ، نشر : جامعة أم القرىٰ ،١٤٢٢هـ.

(١٢٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ورفاقه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

(١٢٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) ، البغوي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٠هـ .

(١٢٥) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) ، محيي السنة ، أبو محمَّد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : محمَّد عبد الله النمر ، ورفاقه ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط٤ ، ، ١٩٩٧م ، طبعة أخرىٰ تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .

(١٢٦) معانىٰ القرآن ، الأخفش الأوسط ، تحقيق : الدكتورة هدىٰ محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م

(١٢٧) معاني القرآن ، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر .

(٥٠) حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع السنن) ، نور الدين السندي ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

(٥١) حاشية مقدمة التفسير (المقدمة والحاشية كلاهما للشيخ ابن قاسم رحمه الله) ، عبد الرحمن بن محمَّد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي ، ط٢ ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م

(٥٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم الأصبهاني ، دار السعادة ، بجوار محافظة مصر ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م .

(٥٣) خلق أفعال العباد ، البخاري ، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة ، دار المعارف ، الرياض .

(٥٤) الدر المنثور ، السيوطي ، دار الفكر ، بيروت .

(٥٥) الدرَّة المضيَّة في الردِّ على ابن تيمية ، تقي الدين السبكي ، ضمن رسائل المنهج الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني ، بلا .

(٥٦) الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، علماء نجد الأعلام ، تحقيق : عبد الرحمن بن قاسم ، ط٦ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

(٥٧) درء تعارض العقل والنقل ، ابن تيمية ، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم ، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

(٥٨) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ، ابن الجوزي الحنبلي ، تحقيق : الأستاذ حسن السقاف ، دار الإمام النووي ، عمان ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .

(١٢٨) معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : محمَّد علي الصابوني ، نشر : جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٩هـ .

(١٢٩) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

(١٣٠) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م .

(١٣١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢٠هـ

(١٣٢) مقدِّمات الإمام الكوثري ، دار الثريَّا ، دمشق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

(١٣٣) مقدمة الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، الثعالبي ، تحقيق : الشيخ محمَّد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ

(١٣٤) مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم ، الذهبي ، حققه واختصره الألباني ، المكتب الإسلامي ، الطبعة : الثانية ، ١٩٩١م .

(١٣٥) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، ابن الجوزي ، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

(١٣٦) المنتقى شرح الموطإ ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر ، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ .

(٥٩) دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية ، ابن تيمية الحراني ، تحقيق : د. محمَّد السيد الجليند ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٤هـ .

(٦٠) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي تحقيق: خليل شحادة ، دار الفكر، بيروت ، ط٢، ١٩٨٨م .

(٦١) الرد الأثري على البيجوري ، عمر بن محمود ، ص١٢ ، بلا .

(٦٢) رد المحتار على الدر المختار ، ابن عابدين ، ابن عابدين الدمشقي الحنفي ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

(٦٣) رسالة التوحيد ، محمد عبده ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .

(٦٤) روائع التفسير (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي) ، ابن رجب الحنبلي ، جمع وترتيب : أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمَّد ، دار العاصمة ، السعودية ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

(٦٥) روح المعـــــاني في تفسير القرآن العظيـــــم والسبع ، الألوسي ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٦٦) زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ

(٦٧) سبل السلام ، الصنعاني ، دار الحديث .

(١٣٧) المنتقى من فتاوى الفوزان ، صالح بن فوزان الفوزان ، بلا

(١٣٨) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ، ابن تيمية ، تحقيق: محمد رشاد سالم ، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

(١٣٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٣٩٢هـ .

(١٤٠) منهج الأشاعرة في العقيدة ، سفر الحوالي ، الدار السلفية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٦م .

(١٤١) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد ، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي ا، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، تحقيق : رشيد بن حسن الألمعي ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٨م .

(١٤٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ، محمود محمد الطناحي ، ابن الأثير ، المكتبة العلمية ، بيروت، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

(١٤٣) نهاية المبتدئين في أصول الدين ، ابن حمدان الحنبلي ، تحقيق : ناصر بن سعود السلامة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٤م

(١٤٤) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن ، أبو محمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمَّد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي ، تحقيق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الشارقة ، نشر : مجموعة بحوث الكتاب والسنة ، كلية الشريعة

(٦٨) السنَّة ، أحمد بن محمَّد بن هارون بن يزيد الخلال أبو بكر ، تحقيق : د. عطية الزهراني ، دار الراية ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

(٦٩) سنن الترمذي ، الترمذي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٨م .

(٧٠) سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

والدراسات الإسلامية ، جامعة الشارقة ، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م .

(١٤٥) الوَاضِح في أصُول الفِقه ، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمَّد بن عقيل البغدادي الظفري ، تحقيق : الدكتور عَبد الله بن عَبد المُحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط١، ١٩٩٩م .

(١٤٦) الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري ، أبو هلال العسكري ، تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

(١٤٧) الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، الواحدي النيسابوري ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ورفاقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .